بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يمر الوطن بمرحلة فارقة من تاريخه العريق، تحتم علينا جميعاً كمصريين مخلصين له عاشقين لترابه متطلعين لرؤيته بين مصاف الدول المتقدمة وفي المكانة الدولية التي يستحقها، أن نكون يداً واحدةً رئاسةً وحكومةً وبرلماناً وشعباً لنرسم معاً حاضراً باسماً تستحقه الأجيال الحالية ومستقبلاً مشرقاً وحياةً أفضل للأجيال القادمة. فلقد شاهد العالم أجمع كيف تلاحم هذا الشعب العظيم في ثورتين عظيمتين مطالباً بالعيش والحرية والعدالة الاجتماعية. وبالفعل بدأنا معاً هذه المسيرة وأوشك الوطن على تنفيذ جميع استحقاقات خارطة طريق المستقبل التي توافقت عليها جميع القوى الوطنية. فقد شكلنا معاً دستوراً متكاملاً وأجرينا الانتخابات الرئاسية بنزاهة وشفافية شهد لها القاصي والداني وتم انتخاب البرلمان الحقيقي للثورة المصرية.

ولقد أعطينا توجيهاتنا للحكومة منذ البداية بمنح الأولوية للمواطن المصري لتمكينه من العيش بالصورة التي يستحقها ويطمح إليها وأن يرى وطنه رائداً في كافة المجالات. كما أننا عازمون على استكمال المسيرة التنموية الشاملة لهذا الوطن نرسمها وننفذها معاً. فقد أثبتت الفترة الماضية أن تكاتف الشعب المصري واصطفافه وإيمانه بما نقوم به هو الضامن الأهم لتنفيذ كافة الخطط التنموية. وتجسد ذلك في النجاح الباهر والدعم الوطني الكامل في تنفيذ مشروع قناة السويس الجديدة. لذا فنحن واثقون في الله سبحانه وتعالى ثم في مقوماتنا البشرية والاقتصادية التي ستمكننا من اجتياز هذه المرحلة وتنفيذ خطة تنمية شاملة تضم كافة مرتكزات الدولة المصرية.

وعلى مدار عامين متواصلين، تعاون ممثلي الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأكاديميين والخبراء وبذلوا جهداً كبيراً لتحديد الملامح الأساسية لمصر المستقبل، وتكللت هذه الجهود التي نثمنها بالخروج للعالم بهذه الوثيقة «استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠» لتكون الإطار العام المنظم لبرنامج عمل شركاء التنمية خلال السنوات الخمس عشرة القادمة. فقد راعت الاستراتيجية تضمين كافة تطلعاتنا فركزت على الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية المستدامة والتي تشمل البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وتستهدف جميعها أن تكون مصر بحلول عام ٢٠٣٠ ضمن أفضل ٣٠ دولة على مستوى العالم من حيث مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية وتنافسية الأسواق ومكافحة الفساد، وجودة التعليم الأساسي لتوفير فرص عمل لائق خاصة

للمرأة والشباب، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة لكافة المواطنين، وأن تكون مصر مجتمع عادل ومتكاتف يتميز بالمساواة في كافة الحقوق على النحو الذي يرسخ لأسس العدالة الاجتماعية التي نطمح إليها والتي أكد عليها الدستور المصري. كما تمنح هذه الاستراتيجية أهمية خاصة لتحقيق الأمن المائي والغذائي والتوازن البيئي ولزيادة مساحة الأراضي المضافة للمعمور المصري؛

وذلك بهدف رفع مستوى جودة الحياة للمواطن المصري ولأبنائه. كما أكدت الاستراتيجية على الأهمية القصوى للأمن القومي والسياسة الخارجية بهدف تفعيل دور مصر الإقليمي واستعادة مكانتها الدولية، والربط بين المشروع الوطني للتحديث والتطوير وإعادة البناء وإعلاء قيمة المصالح الوطنية من ناحية ورسم وتنفيذ السياسة الخارجية من ناحية أخرى. كما وضعت الاستراتيجية هدفاً رئيسياً للسياسة الداخلية يتمثل في إقامة نظام سياسي ديمقراطي يحترم مبادئ حقوق الإنسان ويقوم على سيادة القانون.

ونؤكد للشعب المصري العظيم على أننا ماضون وعازمون بصدق على تحقيق وتنفيذ كافة أهداف الاستراتيجية والبرامج والمشروعات التي تتضمنها وفقاً للجداول الزمنية المحددة، وسوف نتابع تحقق مؤشرات قياس الأداء المتضمنة في الاستراتيجية بشكل دوري لضمان تحقيق الأهداف الطموحة التي تليق بالشعب المصري وبمكانة مصر محلياً وإقليمياً ودولياً. ونعيد التأكيد على أننا جميعاً شركاء في هذا الوطن، نضع أهدافنا وخططنا وننفذ أحلامنا وتطلعاتنا بالمشاركة، فكما أن حماية هذا الوطن مسؤوليتنا جميعاً فإن تنميته يجب أن نشارك فيها ونجني ثمارها معاً.

والله من وراء القصد،،،

رئيس جمهورية مصر العربية

عبد الفتاح السيسي

المحتويات

قائمة الاختصارات ٨

مقدمة ٩

أولاً : البُعد الاقتصادي ١٧

المحور الأول: التنمية الاقتصادية ١٨

المحور الثاني: الطاقة ٧٢

المحور الثالث: المعرفة والابتكار والبحث العلمي ٨٦

المحور الرابع: الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية ٩٨

ثانياً : البُعد الاجتماعي ١١١

المحور الخامس: العدالة الاجتماعية ١١٢

المحور السادس: الصحة ١٢٤

المحور السابع: التعليم والتدريب ١٣٦

المحور الثامن: الثقافة ١٧٠

ثالثاً : البُعد البيئي ١٨٣

المحور التاسع: البيئة ١٨٤

المحور العاشر: التنمية العمرانية ٢٠٠

آلية المتابعة والتقييم ٢١٤

الملاحـــق ٢١٩

قائمة الاختصارات	
ASIC	Application Specific Integrated Circuit
BP	British Petroleum
BRICS	Brazil, Russia, India, China and South Africa
CAPMAS	Central Agency for Public Mobilization and Statistics
DHL	Dalsey, Hillblom and Lynn (founders of DHL)
EG-Cloud	Egyptian Government Cloud
GaWC	Globalization and World Cities
GDP	Gross Domestic Product
GFMIS	Government Financial Management Information System
HCFC	Hydro Chloro Fluoro Carbons
IMF	International Monetary Fund
ITC	International Trade Center
MOP	Ministry of Planning
MTDS	Medium Term Debt Management Strategy
NCES	National Center for Education Statistics
PIM	Public Investment Management
PIRLS	Progress in International Reading Literacy Study
PM10	Particulate Matter up to 10 micrometers in size
PPP	Public Private Partnership
RIA	Regulatory Impact Analysis
SABER	Systems Approach for Better Education Results
Scopus	Citation database of peer-reviewed literature
TARES	Technical Assistance to Support the Reform of the Energy Sector
TDMEP	Trade and Domestic Market Enhancements Program
TIMSS	Trends in International Mathematics and Science Study
UNCTAD	United Nations Conference on Trade and Development
VIP	Very Important Persons

مقدمة

تمثل **استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠** محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة في مصر تربط الحاضر بالمستقبل وتستلهم إنجازات الحضارة المصرية العريقة، لتبني مسيرة تنموية واضحة لوطن متقدم ومزدهر تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتُعيد إحياء الدور التاريخي لمصر في الريادة الإقليمية. كما تمثل خريطة الطريق التي تستهدف تعظيم الاستفادة من المقومات والمزايا التنافسية، وتعمل على تنفيذ أحلام وتطلعات الشعب المصري في توفير حياة لائقة وكريمة. وتعد أيضاً تجسيداً لروح دستور مصر الحديثة الذي وضع هدفاً أساسياً للنظام الاقتصادي تبلور في تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وأكد على ضرورة إلتزام النظام الاقتصادي بالنمو المتوازن جغرافياً وقطاعياً وبيئياً. وتعتبر أول استراتيجية يتم صياغتها وفقاً لمنهجية التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى والتخطيط بالمشاركة حيث تم إعدادها بمشاركة مجتمعية واسعة راعت مرئيات المجتمع المدني والقطاع الخاص والوزارات والهيئات الحكومية كما لاقت دعماً ومشاركةً فعالةً من شركاء التنمية الدوليين الأمر الذي جعلها تتضمن أهدافاً شاملةً لكافة مرتكزات وقطاعات الدولة المصرية.

وتأتي أهمية هذه الاستراتيجية خاصةً في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها مصر بأبعادها المحلية والإقليمية والعالمية والتي تتطلب إعادة النظر في الرؤية التنموية لمواكبة هذه التطورات ووضع أفضل السبل للتعاطي معها بما يمكن المجتمع المصري من النهوض من عثرته والإنتقال إلى مصاف الدول المتقدمة وتحقيق الغايات التنموية المنشودة للبلاد. ومن هذا المنطلق فقد حددت الاستراتيجية رؤيتها المتمثلة في .....

«أن تكون مصر بحلول عام ٢٠٣٠ ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائمةً على العدالة والإندماج الاجتماعي والمشاركة، ذات نظام ايكولوجي متزن ومتنوع، تستثمر عبقرية المكان والإنسان لتحقق التنمية المستدامة وترتقي بجودة حياة المصريين. كما تهدف الحكومة من خلال هذه الاستراتيجية أن تكون مصر ضمن أفضل ٣٠ دولة على مستوى العالم من حيث مؤشرات التنمية الاقتصادية، ومكافحة الفساد، والتنمية البشرية، وتنافسية الأسواق، وجودة الحياة»

مفهوم التنمية المستدامة بأبعاده الثلاثة محدداً لمحاور الاستراتيجية

وتأخذ استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ في الاعتبار التحديات التي تواجه عملية التنمية في مصر، والتي تتمثل في ندرة الموارد الطبيعية مثل الطاقة والأرض والمياه، وتدهور البيئة وتواضع موارد التنمية البشرية من سكان وصحة وتعليم، وعدم ملائمة نظام الحوكمة، بالإضافة إلى غياب نظم الإبتكار والإبداع، كما تتبنى مجموعة من الأهداف والغايات لتحويل هذه العناصر إلى محفزات للتنمية بدلاً من كونها تحديات رئيسية. **وقد تبنّت الاستراتيجية مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يُقصد به تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل، ومن ثم يرتكز مفهوم التنمية الذي تتبنّاه الاستراتيجية على ثلاثة أبعاد رئيسية تشمل البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.** كما ترتكز الاستراتيجية على مفاهيم «النمو الاحتوائي والمستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة» بما يؤكد مشاركة الجميع في عملية البناء والتنمية ويضمن في الوقت ذاته استفادة كافة الأطراف من ثمار هذه التنمية. وتراعي الاستراتيجية مبدأ تكافؤ الفرص وسد الفجوات التنموية والاستخدام الأمثل للموارد ودعم عدالة استخدامها بما يضمن حقوق الأجيال القادمة.

وفي إطار الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية المستدامة، تتضمّن الاستراتيجية عشر محاور، حيث يشتمل البعد الاقتصادي على محاور التنمية الاقتصادية والطاقة والابتكار والبحث العلمي والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية. ويغطي البُعد الاجتماعي محاور العدالة الاجتماعية والتعليم والتدريب والصحة والثقافة. ويتضمن البُعد البيئي محاور البيئة والتنمية العمرانية. بالإضافة إلى محور السياسة الخارجية والأمن القومي، والسياسة الداخلية الذي يعتبر إطاراً جامعاً للاستراتيجية ومحدّداً للمحاور الأخرى. وتجدر الإشارة إلى التأكد من وجود تناسق وأتساق بين أهداف التنمية المستدامة الوطنية والأهداف الأممية التي تم الإعلان عنها أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الفترة ٢٥-٢٧ سبتمبر ٢٠١٥، والتي شارك فيها السيد رئيس الجمهورية ليعلن أسبقية مصر في دمج مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها في منظومة التخطيط الوطنية.

ويتضمن كل محور من هذه المحاور عناصر البناء الخاصة به، والتي تتمثل في الهدف الاستراتيجي والأهداف الفرعية، ومؤشرات قياس الأداء، والمستهدفات الكمية المخططة لتحقيق الأهداف، والتحديات المتوقعة، والبرامج والمشروعات اللازمة، وأولوية تنفيذها وتتابعها الزمني.

البناء على ما سبق والاستفادة من التجارب الرائدة

ولعل من نافلة القول إن هذه الاستراتيجية لم يتم إعدادها من فراغ، وإنما تم إعدادها برعاية واهتمام واضحين من القيادة السياسية الرشيدة التي تؤكد دوماً على ضرورة وضع رؤية تنموية مصرية شاملة بعيدة المدى تبلور الصورة التي يستحقها الوطن والمواطنين. كما أنها ثمرة لمراجعات دقيقة للدراسات والرؤى والخطط الاستراتيجية السابقة على المستويين المحلي والدولي، فعلى المستوى المحلي تمت مراجعة استراتيجية مصر ٢٠١٧، والإطار الاستراتيجي لمضاعفة الدخل ٢٠٢٢، والمخطط العمراني مصر ٢٠٥٢، بالإضافة إلى بعض الاستراتيجيات القطاعية، واستراتيجية السكان ٢٠٣٠ و ٢٠٥٠، والرؤى والاستراتيجيات التي أعدها القطاع الخاص والمجتمع المدني. وعلى المستوى الدولي، تمت مراجعة استراتيجيات الاتحاد الأوروبي وأستراليا وماليزيا والهند وتركيا والإمارات العربية المتحدة والبحرين والأردن وغيرها للوقوف على عوامل النجاح والاستفادة من هذه التجارب ومن الممارسات الدولية المتميّزة في مجال التنمية بشكل عام والتنمية المستدامة على وجه الخصوص. وتأتي هذه الاستراتيجية كإطار عام متكامل يرتكز على محاور رئيسية محددة تتطرق للمشكلات الأساسية التي تواجه المجتمع المصري، وتأخذ في الإعتبار احتمالات المخاطر التي يمكن أن تشهدها البيئة العالمية خلال السنوات القادمة.

منهجية تشاركية لإعداد الاستراتيجية

وقد **تم الاعتماد على منهجية التخطيط بالمشاركة في إعداد الاستراتيجية، حيث لعب كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص الدور الرئيسي في صياغة الاستراتيجية** من خلال مجموعات العمل التي تشكلت مع مطلع عام ٢٠١٤. وعلى مدار عامين تم تنظيم حوالي ١٥٠ ورشة عمل متخصّصة ولقاءات مفتوحة للحوار المجتمعي لمناقشة الاستراتيجية مع ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. وشارك في هذه الفعاليات عدد كبير من الخبراء والأكاديميين وأصحاب المصالح. وقد ترتب على تجميع شركاء التنمية لكل قطاع على مائدة حوار واحدة توحيد وشمولية الرؤية والتوجهات والتنسيق وتقريب وجهات النظر. كما كانت الوزارة طوال مراحل إعداد الاستراتيجية حريصةً كل الحرص على استشراف كافة المرئيات، لذا تم التواصل مع وسائل الإعلام وإتاحة مخرجات كل مرحلة على الموقع الإلكتروني للوزارة كما تم إطلاق صفحات على وسائل التواصل الاجتماعي لتلقى المُقترحات والتعليقات على ما يتم الانتهاء منه من مخرجات بشكل دوري. وفي هذا الصدّد، ظهرت بعض التحديات حيث أبدت جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية اهتماماً واضحاً بالمشاركة كما أكدت على اهتمامها بإدراج محاور مستقلة لها في الاستراتيجية ولكن ما تم اختياره من قطاعات يمثل أولوية المرحلة التي تمر بها البلاد وفي ذات الوقت لا يعني إهمالاً أو عدم اهتمام بالقطاعات غير المدرجة. وإنما تم تضمين هذه القطاعات في الاستراتيجية بأشكال مختلفة.

قضايا المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة والأنشطة الاقتصادية المختلفة

وبشكل عام، فإن الوثيقة النهائية للاستراتيجية تعكس اهتماماً بكثير من الملفات والموضوعات والقطاعات حيث تم **مراجعة الاستراتيجية بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة لتصبح حساسة للنوع الاجتماعي**. كما ركزت على أهمية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والشباب في كافة محاور الاستراتيجية. **وأعطت الاستراتيجية أهمية خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة**. كما تضمّن المحور الاقتصادي الكثير من الأنشطة الاقتصادية من منظور مساهمتها في المتغيّرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي الإجمالي والدخل والتشغيل والصادرات والاستثمار **دون إفراد محاور منفصلة لهذه الأنشطة**، حيث أن الاستراتيجية تمثل إطاراً عاماً للتنمية على المستوى القومي وليس على المستوى القطاعي. وقد بدأت بالفعل الغالبية العظمى من القطاعات في إعداد استراتيجيات خاصة بها تتلاءم وتتواكب الرؤية العامة لاستراتيجية التنمية المستدامة وتتفق مع أهدافها العامة والفرعية.

والجدير بالذكر، **أن الاستراتيجية قد لاقت مشاركةً ودعماً من شركاء التنمية الدوليين**، حيث أبدى عدد كبير من مؤسسات التمويل والتنمية الدولية اهتماماً كبيراً بإعداد الاستراتيجية والمشاركة في صياغتها، كما ساهمت **منظمة العمل الدولية** في مراجعة محور التنمية الاقتصادية بشكل عام وما يتعلق بالتشغيل والعمل اللائق بشكل خاص، وشاركت **هيئات المعونة الأمريكية واليابانية والبنك الدولي** في ورش العمل المختلفة وفي تقديم المشورة والدعم الفني، خاصةً ما يتعلق بالدروس المستفادة من تجارب الدول المختلفة التي تعمل فيها هذه الهيئات الدولية، كما تم التواصل **مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة** لإضافة النوع الاجتماعي لمحاور الاستراتيجية المختلفة، وقدم كل من برنامج **الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية** الدعم اللازم لعمل المقاربة بين الأهداف الوطنية والأهداف الأممية للتنمية المستدامة.

مراحل إعداد الاستراتيجية

مر إعداد الاستراتيجية بأربعة مراحل أساسية، بدأت **بالمرحلة التحضيرية (النصف الأول من عام ٢٠١٤)** والتي تم فيها تحليل الوضع الحالي ودراسة الاستراتيجيات السابق إعدادها على المستويين القومي والقطاعي والاستراتيجيات والرؤى التي أعدها المجتمع المدني والقطاع الخاص، والاستراتيجيات الدولية، وتحليل التحديدات التي تواجه مصر في الوقت الراهن والمستقبل، والإطلاع على التحديات الدولية. ثم تلى ذلك **مرحلة «إعداد التوجّهات الرئيسية» (النصف الثاني من عام ٢٠١٤)** والتي تم فيها تحديد التوجّهات الرئيسية للاستراتيجية، ووضع هيكلها الرئيسي، والمحاور التي تضمنتها وصياغة الرؤى والغايات والأهداف الفرعية للمحاور. وخلال **المرحلة الثالثة (النصف الأول من عام ٢٠١٥)**، تم اختيار السياسات والبرامج ذات الأولوية، حيث تم تحويل الأهداف الفرعية للمحاور المختلفة إلى سياسات وبرامج ومشروعات ذات أولوية، والتأكد من ترابط المحاور بعضها ببعض في إطار متكامل وشامل للتنمية المستدامة. كما تم أيضاً خلال هذه المرحلة مراجعة مؤشرات الأداء التي تقيس التقدّم نحو تحقيق كافة أهداف الاستراتيجية، وتحديد المستهدفات الكمية لهذه المؤشرات. أما **المرحلة الرابعة «إعداد وثيقة الاستراتيجية والحوار المجتمعي» (النصف الثاني من عام ٢٠١٥)**، فقد تم خلالها إعداد وثيقة الاستراتيجية ومراجعتها مع كافة الأطراف المعنيّة، وإعداد خطة للتواصل المجتمعي للإعلان عن بدء تنفيذ الاستراتيجية على المستويين القومي والإقليمي بعد عرضها على البرلمان فور انعقاده وتنظيم مؤتمر تحت رعاية رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، وبمشاركة كافة شركاء التنمية لإعلان عن ذلك.

اختيار مؤشرات قياس الأداء

وعند اختيار مؤشرات الأداء الخاصة بالمحاور المختلفة روعي فيها أن تكون **محدّدة وقابلة للقياس، ويمكن تحقيقها في ضوء الموارد المتاحة والظروف القائمة في مدى زمني محدّد**. كما تم مراعاة **ثلاثة مبادئ أساسية** عند اختيار مؤشرات قياس الأداء بحيث تراعي **عدم الخلط بين مؤشرات قياس الأداء والمبادرات المقترحة، وضرورة وجود ربط منطقي بين مؤشرات قياس المُدخلات والمُخرجات والنتائج لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية لكل محور، وإيجاد منظومة متابعة أداء قائمة على هذه المؤشرات**. وتجدر الإشارة إلى أن مجموعات العمل المختلفة قد ركزت على اختيار عدد معيّن من مؤشرات قياس الأداء وتجنب زيادة عددها على النحو الذي يصعب معه القياس والتتبع؛ أي تم مراعاة أن يتوافق عدد المؤشرات المُختارة مع الهدف منها كأداة للمتابعة والتقييم وقياس الأثر. وتأتي أهمية مؤشرات الأداء من كونها تقوم بتعريف وتوضيح الأهداف والطموحات الخاصة بالمحور وصياغتها في قالب كمي، ودورها في التمكين من متابعة الأداء والوقوف على مستوى الإنجاز وملاحظة أية تحديات. كما أنها تضمن اتساق وتوحيد المفاهيم لدى الجهات التي تعمل على تحقيق الأهداف، وتساهم في توجيه الجهود وتضافرها نحو تحقيق المستهدفات. وتقوم بمساعدة صناع القرار على بناء تصور أوضح للأوضاع الحالية والتحديات لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. كما تسمح بمقارنة الأداء في مصر بدول أخرى.

تحديد المستهدفات الكمية والتحديات التي قد تواجه تحققها

وقد تلا ذلك تنظيم ورش عمل لجميع محاور الاستراتيجية لتحديد مستهدفات كمية للمؤشرات المختلفة. **وقد بُنيَت هذه المستهدفات الكمية على مجموعة متنوعة من المُدخلات التي تضمنت دراسات مقارنة لتجارب دول مشابهة نجحت في تحقيق التقدّم، وتقييم الوضع الحالي ومعوقات النمو، والإطلاع على دراسات سابقة تم إعدادها في هذا المجال، بالإضافة للاستفادة من الخبرات المتنوعة لأعضاء فرق العمل، ومراجعة توافق مختلف هذه المستهدفات وتكاملها مع بعضها البعض لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرجوة**. وفيما يخص تحديد التحديات التي تحول دون تحقيق مستهدفات كل محور من المحاور، وتم تنظيم العديد من ورش العمل المشتركة التي تهدف إلى وضع قائمة مختصرة بالتحديات التي تقف في سبيل تحقيق المستهدفات للوصول إلى الأهداف الاستراتيجية الخاصة بكل محور.

كما **تم تصنيف التحديات إلى ثلاث مجموعات أساسية تتعلق بالموارد** (بما في ذلك الموارد البشرية والطبيعية والمالية) **والبنية الأساسية** (ملموسة أو غير ملموسة) **والبيئة التشريعية** (قوانين أو قرارات أو لوائح مؤسسية لتنظيم العلاقات بين الأطراف المختلفة). وتم بُعد ذلك تحليل كل تحدي وفقاً للبرامج المتخذة حالياً لمواجهته، وقد **تم الاعتماد على عاملين أساسيين لاختيار التحديات** التي تتم مواجهتها من خلال سياسات وبرامج ومشروعات الاستراتيجية، وتشمل **عامل التأثير** والذي يُعبّر عن مدى تأثير هذه التحديات على تحقيق الأهداف المرجوة ومؤشرات الأداء المستهدفة، ودرجة الإلحاح من حيث العنصر الزمني، والتأثير السلبي على الرأي العام، والعائد المادي المتوقع من معالجة التحدي، والأثر المضاعف على المحاور الأخرى، **وعامل التحكم** ويشمل عدد الأطراف المعنية، والعناصر الخارجة عن إرادة الدولة (مثل الاشتراطات أو الاتفاقيات الدولية)، والمتطلبات المالية لمعالجة التحدي، والمدّة الزمنية المطلوبة لمعالجة التحدي، والموارد البشرية المتوفرة، والقدرة التقنية المتاحة.

اختيار نماذج للبرامج والمشروعات

وقد تم تنظيم ورش عمل على مستوى كل محور من محاور الاستراتيجية من أجل مناقشة واختيار نماذج للبرامج والمشروعات المقترح تنفيذها للتصدي للتحديات التي تم تحديدها. وتلى ذلك تحضير بطاقات تعريف خاصة بهذه البرامج تشمل وصف البرنامج وعناصره الأساسية وتكلفته المتوقعة والإطار الزمني المُنتظر خلاله تنفيذ هذا البرنامج. وقد تم تقسيم تكلفة البرامج إلى تكلفة مرتفعة (تزداد تكلفة التنفيذ عن ٥٠ مليون جنيه مصري) وتكلفة متوسطة (تتراوح التكلفة بين ١٠-٥٠ مليون جنيه مصري) وتكلفة منخفضة (تقل التكلفة عن ١٠ مليون جنيه مصري). كما تم تحديد إطار زمني للبرامج يحدد نقطتي البداية والنهاية لكل برنامج أو مشروع مخطط تنفيذه بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٣٠. وتم تقسيم هذه البرامج إلى برامج تتعلق بآليات التنفيذ وتختص بالبرامج والمشروعات التي تهتم بتطوير اتجاه عام في كل محور مثل إعادة الهيكلة أو تحديث القوانين والتشريعات الخاصة بالقطاع، وبرامج تتعلق بموضوعات بعينها وتختص بقضايا محدّدة في كل محور وتحتاج إلى تركيز خاص مثل قضية الدعم. وتم أيضاً تحديد الجهة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ كل عنصر من عناصر السياسات والبرامج والمشروعات والجهات المشاركة والتي تلعب دوراً أيضاً في تنفيذ هذه السياسات أو البرامج أو المشروعات.

وقد جاءت المحصّلة النهائية لورش العمل الخاصة بالمحاور المختلفة ما يزيد عن ٣٣٠ مؤشر ترتبط بأهداف الاستراتيجية التي يزيد عددها عن ٥٠ هدفاً استراتيجياً، كما تم وضع آليات واضحة لتحقيق هذه الأهداف والمؤشرات تجسّدت فيما يقرُب من ٢٠٠ مشروعاً وبرنامجاً تركز جميعها على تحقيق الغايات والمستهدفات الأساسية للاستراتيجية.

تحديات تمويل الاستراتيجية

يتطلب تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، على النحو الذي سيرد ذكره بالتفصيل لاحقاً توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات والبرامج المختلفة. وفي هذا الإطار، تستهدف الاستراتيجية الاعتماد على وسائل وأدوات مبتكرة ومتنوعة في التمويل وفي تنفيذ المشروعات الكبرى والبرامج المستهدفة. وتشمل هذه الوسائل إصدار أدوات مالية جديدة كالصكوك لتمويل المشروعات التنموية والبنية الأساسية، وتوسيع قاعدة المستثمرين بجذب مزيد من المستثمرين الأفراد والمؤسسات المالية غير المصرفية، ودعم سياسة مشاركة القطاع الخاص للقطاع الحكومي في مشروعات البنية الأساسية من خلال نظام حق الانتفاع، وتقديم حوافز وتسهيلات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، والاعتماد على نظام التنفيذ والتشغيل والتحويل، وطرح أسهم وسندات تنموية طويلة المدى في السوق المحلي والخارجي، وضمان الاستفادة الفعالة من المساعدات الخارجية من المانحين الدوليين وتعظيم فعاليتها. يضاف لذلك استهداف تنفيذ برنامج إصلاح مالي طموح من المتوقع أن ينتج عنه زيادة الموارد المالية في الموازنة العامة للدولة. فبشكل عام سوف تعمل الحكومة جاهدةً على إيجاد مؤسسات قوية تكون جديرة بثقة المستثمرين، والتأكيد على كفاءة وفعالية الإنفاق العام، والاستثمار في البنية الأساسية بما يجعلها محفز أساسي للاستثمار، والحفاظ على مستويات آمنة للدين العام. **ومما لا شك فيه أن دور القطاع الخاص الوطني والمجتمع المدني يعد محورياً وهاماً للغاية لتحقيق أهداف الاستراتيجية حيث تقع على عاتق القطاع الخاص مسئولية تنفيذ الجزء الأكبر من المشروعات. كما أن دور المجتمع المدني لا يقل أهمية سواء في تنفيذ البرامج والمشروعات أو في رفع الوعي أو بناء القدرات أو في المتابعة والمراقبة أيضاً.** وفي أغلب الأحيان سيتركز دور الدولة على تنفيذ دورها كمنظم بشكل أكثر فعالية وفي رسم السياسات ووضع المعايير والمتابعة والمراقبة وفي تهيئة المناخ العام لتلعب كل من مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني الدور المنوط بها كشركاء أساسيين في مسيرة التنمية.

الإطار الحاكم للاستراتيجية

لا شك أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب **إقامة نظام سياسي ديموقراطي يحترم مبادئ حقوق الإنسان ويقوم على سيادة القانون**، يتميز بدور فعال للمؤسسات التنفيذية كوسيلة لتنمية الدولة الوطنية وتقوية ودعم دور البرلمان في التشريع والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، والوصول إلى مرحلة متقدّمة من العمل المؤسسي لا ترتبط بالأشخاص، ولكن ترتبط باللوائح والقوانين وخطط العمل، وما يقتضيه ذلك من القضاء على ظاهرتي الواسطة والمحسوبية. كما يتميز هذا النظام الديمقراطي ايضاً بإقامة مجتمع مدني فعال، ودعم اللامركزية وتمكين المجتمع المحلي في صُنع واتخاذ القرار والتخفيف من العبء عن الإدارات في الحكومة المركزية وزيادة فرص المشاركة السياسية في المجتمع، ودعم وتمكين الأحزاب السياسية وحريات العمل العام والحريات السياسية باعتبارها ضمانة للديموقراطية، وتفعيل قدرة النظام السياسي ومؤسساته على التفاعل الإيجابي ومواكبة التطوّرات العالمية، وتأسيس مجتمع حرّ تعدّدي وتمكين الشباب والمرأة، ومكافحة الإرهاب، وتحقيق العدالة الناجزة.

كما أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب إيلاء إهتماماً خاصاً بالحفاظ على الأمن القومي وتبني سياسة خارجية نشطة وفعالة ومتوازنة. ومن هذا المنطلق، أعطت الاستراتيجية اهتماماً خاصاً للسياسة الخارجية والأمن القومي، حيث وضعت هدفاً عاماً في هذا الشأن يتمثل في

أن تكون مصر بحلول عام ٢٠٣٠ دولة عربية، مستقلة، ذات سيادة، تتبنى سياسة خارجية نشطة وفعّالة ومتوازنة، للحفاظ على أمنها القومي بما في ذلك سلامة ووحدة أراضيها، وأمن حدودها، ورخاء شعبها، واستقلال قرارها، وتعمل على تحقيق مصالحها الاستراتيجية دولياً وإقليمياً، كما تحترم التزاماتها الدولية، والقانون الدولي.

ويندرج تحت هذا الهدف العام أهدافاً قصيرة الأجل (٢٠١٦-٢٠١٨) تتمثل في تأمين استمرار حصة مصر الحالية في مياه النيل كحد أدنى، وتأمين الدعمين الإقليمي والدولي لجهود مكافحة الإرهاب، وإكتساب مكانة إقليمية في التفاعلات الاستراتيجية الجارية في ساحات الجوار الاستراتيجي غير المباشر والتي تشمل حوض النيل والقرن الأفريقي والساحل والصحراء والمشرق والمغرب العربي، وإعادة التوازن للعلاقات المصرية مع القوى الكبرى والصاعدة. أما أهداف الأجل المتوسط (٢٠١٨-٢٠٢٠) فتشمل ترتيب أوضاع الجوار المباشر، واكتساب مقومات التحرك الفاعل في مجمل التفاعلات الاستراتيجية في الشرق الأوسط، والاضطلاع بدور محوري في جهود التنمية وبناء السلام في أفريقيا، وتكثيف الجهود لتضييق الخناق على الإرهاب لتجفيف منابعه، والعمل على الوصول بمصر إلى مكانة القوة الإقليمية على مستوى الشرق الأوسط وأفريقيا ومكانة القوة البازغة على المستوى الدولي.

ثلاث مراحل رئيسية لتحقيق هذه الأهداف

في ضوء حساسية الظرف السياسي الراهن، وحالة الحراك السياسي التي يشهدها المجتمع الدولي بشكل عام، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، أكدت الاستراتيجية على أن هذه الأهداف يمكن أن تُشكّل سياسة مصر الخارجية خلال السنوات الخمسة عشر القادمة، **ويمكن تحقيقها من خلال ثلاثة مراحل أساسية**. تكتسب **المرحلة الأولى «مرحلة اعادة سياسة مصر الخارجية إلى حالتها الطبيعية»** أهميتها وخصوصيتها من واقع ما شهدته مصر من متغيّرات سياسية متلاحقة خلال الأعوام الماضية (٢٠١١ – ٢٠١٥)، خاصةً قيام ثورتين شعبيتين، الأمر الذى ترتب عليه انشغال مصر بترتيب أوضاعها الداخلية. ومن ثم، فإن هذه المرحلة تستوجب تحقيق مجموعة من الأهداف تتلخص في حماية كيان الدولة المصرية والحفاظ عليه من التهديدات الإرهابية التي تتعرّض لها المنطقة، بل والعالم بأسره، واحتواء أية تهديدات ناشئة عن حالة التفتت التى تشهدها دول الجوار، وإدارة العلاقات المصرية الخليجية بشكل مؤسسي يسمح بتحقيق أقصى فائدة من هذه العلاقة. كما تركز هذه المرحلة على إعادة التوزيع الديموغرافي في مصر بما يسمح بتوطين السكان في المناطق الاستراتيجية التي أصبحت مهددة أمنياً (الصحراء الغربية – سيناء - الجزء الجنوبى) ومحل استغلال من قبل بعض الدول لتهريب السلاح والمخدرات بهدف زعزعة أمن واستقرار الدولة المصرية فضلاً عن بعض المحاولات الغربية لتغذية دعاوى الانفصال (النوبة)، والتعامل المباشر مع قضية مكافحة الإرهاب والتمسّك بأن تكون مصر فاعلاً أساسياً في أية مبادرات دولية وإقليمية في هذا الشأن، وإعادة بناء القوة الذاتية لمصر وتوظيفها لتحقيق مصالح مصر، وحماية المصريين في الخارج ورعاية مصالحهم والاستفادة من خبراتهم.

وتأتي **المرحلة الثانية «مرحلة التعافى»** كمرحلة لاحقة للمرحلة الأولى، وبقدر ما يُمكن أن تحققه مصر من نجاح نوعي في تحقيق أهداف المرحلة الأولى، فإن ذلك النجاح سوف يسهم في استعادة السياسة الخارجية لمصر لعافيتها وقوتها، وتمكنها من اتخاذ زمام المبادرة والقدرة على التحرك النشط دولياً وفي محيطها الإقليمي. وفي هذا الصدد، تؤكد الاستراتيجية على أن هذه المرحلة تتطلب الكثير من المهارات الدبلوماسية، والسياسات، والمبادرات لتحقيق الأهداف المطلوبة والتي من أهمها تحقيق التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط من خلال منظور جديد للأمن الإقليمي، وجعل مصر محور الارتكاز الإقليمي في الشرق الأوسط، وإعادة تحديد مفهوم العلاقة مع الغرب، والعمل على إدارة هذه العلاقة وفق رؤية جديدة تُعزّز مفهوم تحقيق المصالح المشتركة، والاحترام المتبادل، وتعزيز مفهوم الشراكات الاستراتيجية مع المنظمات الأمنية والاستراتيجية (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وحلف شمال الأطلنطي، ومنظمة شنغهاي)، واستخدام القوة الناعمة لمصر للمساهمة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، والتفاعل الإيجابي والمنظم مع منظمات المجتمع المدني بما يسمح بتحقيق مصالح مصر الخارجية.

أما **المرحلة الثالثة «مرحلة التقدّم»** فتُعد نتاجاً للمرحلتين الأولى والثانية، ويعتمد نجاح مصر في تحقيق أهداف هذه المرحلة على مدى القدرة في تنفيذ أهداف المرحلتين السابقتين. وتكمن أهداف هذه المرحلة في تبنّي سياسة للتحرّك في المجال الحيوي لمصر، والاستفادة من المزايا النسبية لسياسة مصر الخارجية بأسلوب يسمح لها بطرح مبادرات سياسية تؤدى إلى حِراك سياسي دولي وإقليمي، والاضطلاع بدور قيادي في مواجهة الإرهاب، والتحرّك في إطار أن مصر قوة أفريقية ودولة محورية في إدارة العلاقات الاستراتيجية بالقوى الكبرى.

تحديات تعوق تحقيق هذه الأهداف

كما حدّدت الاستراتيجية بعض التحديات التي تواجه السياسة الخارجية والأمن القومي، منها تحديات تتعلق بالموقف الداخلي، وتشمل الإنفلات الأمني (الإرهاب ومشكلة المرور وأمن المواطنين)، والأمن الغذائي (التعدّي على الأراضي الزراعية، واستيراد ٦٠٪ من استهلاك القمح، وانخفاض الإنتاج الزراعي والحيواني)، والأمن المائي (انخفاض نصيب الفرد، وعدم توفر المياه لزيادة الرقعة الزراعية، وعدم التنسيق مع دول حوض النيل عند بناء السدود). كما تشمل هذه التحديات تراجع النمو الاقتصادي وضرورة رفع مستوى معيشة المواطن وتحقيق قفزات اقتصادية والتأسيس للعدالة الاجتماعية التي تحقق مطالب ثورتي الشعب المصري في ٢٥ يناير و٣٠ يونيو واللتين أكدتا كذلك على ضرورة إعادة تفعيل دور مصر الإقليمي واستعادة مكانتها الدولية أخذاً في الإعتبار الترابط الوثيق بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية والذي يجعل السياسة الخارجية بمثابة انعكاس أمين للأوضاع الداخلية. أما التحديات التي تتعلق بالموقف الخارجي فتشمل عدم الاستقرار لدول الجوار، والعمليات الإرهابية من الفاعلين غير الدول، والإرهاب الدولي، وعمليات تهريب الأسلحة عبر الحدود، والتدخل الإيراني والتركي في الشئون الداخلية، وبناء سد النهضة، والموقف من القوى الدولية والإقليمية الفاعلة.

وتؤكد الاستراتيجية على أن مُعطيات الواقع الدولي والإقليمي المحيط بالمصالح المصرية تستوجب أن تتبلور عقيدة السياسة الخارجية المصرية حول عدد من الاعتبارات الرئيسية، ومنها الترابط الوثيق بين السياسة الخارجية والمشروع الوطني للتحديث والتطور وإعادة البناء وإعلاء قيمة المصالح الوطنية في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية، واعتماد الشراكات الاستراتيجية الإقليمية والدولية كمحاور ارتكاز لتحقيق المصالح المصرية. وتؤكد الاستراتيجية على أنه بالرغم مما تمثله مُجمل بعض التهديدات والمخاطر من تحديات أمام صانع القرار المصري، إلا أنه لا يمكن تجاهل حقيقة أن هذه البيئة تمنح مصر مساحة للحركة تجعلها قادرة على تقديم نفسها كنموذج سياسي يرتكز على مقومات الدولة الديموقراطية الحديثة.

برامج فاعلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية والأمن القومي

ومن أجل تمكين مصر من التعاطي مع هذه التحديات، وضعت الاستراتيجية بعض البرامج الفاعلة ومنها العمل على وضع نظرية جديدة للأمن القومي المصري لمواجهة التهديدات العالمية الجديدة للتمكن من تحقيق أهداف السياسة الخارجية لمصر. تقوم مصر بتطوير سياستها في ضوء تغيّر البيئة السياسية الدولية والإقليمية. وتتبنّي دبلوماسية اقتصادية وتوظف آلية تعاون بين دول الجنوب لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، والتفاعل الإيجابي والمنظّم مع منظمات المجتمع المدني بما يسمح بتحقيق مصالحها الخارجية. وتشمل البرامج أيضاً التحرك في إطار أن تكون مصر قوة أفريقية وتعميق التعاون مع الدول الأفريقية ثقافياً واقتصادياً وسياسياً، ومع مجلس التعاون الخليجي. تتضمن هذه البرامج استحداث شركات وطنية وجهات بحثية وأكاديمية للتقنيّات الأمنية، ومنظومة تقنية فاعلة لكل جهاز أمني، وبناء محاور ارتكاز مؤثرة خارجياً (الصين في آسيا - روسيا في شرق أوروبا - بريطانيا وفرنسا في غرب أوروبا - السعودية والإمارات في الخليج - البرازيل والأرجنتين في أمريكا اللاتينية). كما تركز أيضاً على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتنبؤ ودره المخاطر وإدارة الأزمات والكوارث الطبيعية بشكل وقائي وفعّال من خلال إنشاء جهة تتولي إدارة الكوارث وغرف عمليات عالية التجهيز وتطوير الخطة القومية لإدارة الطوارئ والأزمات وبناء قاعدة بيانات قومية للمرافق الحيوية.

وتتناول الاستراتيجية في هذا الشأن رؤية الدبلوماسية المصرية وسياساتها التي تسعى لتحقيقها في نطاق الدول العربية والأفريقية والأوروبية والأمريكية وكذلك الأسيوية سواءً كان ذلك على المسارات الثنائية أو في الإطار متعدد الأطراف. ففي **النطاق العربي** تركز الاستراتيجية على العمل على ضمان أمن واستقرار منطقة الخليج العربي وكذلك تأمين البحر الأحمر ومضيق باب المندب لضمان عدم تعرّض ممرات التجارة الدولية في المنطقة لخطر الإرهاب، والتنسيق مع دول الخليج لزيادة حجم الإستثمارات، وتشجيع السياحة الخليجية، وتدعيم العلاقات الثنائية بين مصر ودول المغرب العربي، كما أن منطقة المشرق العربي (الأردن، وسوريا، ولبنان، والعراق) تُعد ذات أهمية استراتيجية لمنظومة الأمن القومي باعتبارها البوّابة الشرقية للأمة العربية.

أما **بالنسبة لدول الجوار**، فتحتل هذه الدول أهمية بالغة في أولويات السياسة الخارجية المصرية لارتباطها المباشر بالأمن القومي وتأثير التطوّرات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول على الأوضاع الداخلية. لذا، فإن الاستراتيجية تستهدف تأمين الحدود المصرية، وحصار التنظيمات الإرهابية، ودعم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ووحدة وسلامة أراضي دول الجوار، والحفاظ على مصالح مصر الحيوية وأهمها الأمن المائي مع كل من السودان وجنوب السودان، وتنمية التعاون الاقتصادي مع دول الجوار، وتوظيف القوة الناعمة لمصر في محاربة الفكر المتطرف في هذه الدول.

وفيما يخص **الملفات الأفريقية**، فتمثل أهمية خاصة لاستراتيجية التنمية المستدامة بشكل عام وللسياسة الخارجية المصرية بشكل خاص، وذلك في ضوء انتماء مصر لهذه القارة ووجود الكثير من الملفات الشائكة بها. الأمر الذي يُحتم ضرورة التعامل معها بحرص شديد بما يُحافظ على المصالح المصرية، وتشمل خطة التحرّك في هذه الملفات ما يتعلق بمياه النيل، وتوطيد العلاقات مع دول حوض النيل، ومع دول القرن الأفريقي، ومع دول وسط وغرب أفريقيا، ومع دول الجنوب والشرق الأفريقي، ومع الاتحاد الأفريقي بشكل عام.

وتنظر الاستراتيجية **لدول الاتحاد الأوروبي** بصفته الشريك التجاري والاقتصادي الأول لمصر والسوق الأكبر للصادرات، ومصدر هام لنقل التكنولوجيا والمعرفة، وللسياحة، وشريك تنموي أساسي، بالإضافة إلى كونه لاعب تجاري وسياسي محوري على مستوى الشرق الأوسط والعالم.

وبالنسبة لعلاقات مصر مع **الولايات المتحدة الأمريكية**، فتؤكد الاستراتيجية على وجود علاقات استراتيجية بين البلدين استمرت على مدى العقود الأربعة الماضية، وتستهدف الاستراتيجية تعزيز التعاون الثنائي في المجال الاقتصادي والاستثماري والعسكري، والتعاون الثنائي الوثيق من أجل تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. كما تستهدف الاستراتيجية الاستفادة من تعلق **شعوب القارة اللاتينية** بالحضارة المصرية لنشر اللغة العربية وفتح أقسام لتدريس علم المصريات ببعض الجامعات وتعزيز دور الأزهر والمراكز الإسلامية في القارة اللاتينية، كما تتطلع لتعزيز العلاقات وأوجه التعاون معها على كافة الأصعدة. أما **على النطاق الأسيوي**، فيمثل توجّه السياسة الخارجية المصرية نحو تعزيز الشراكة مع الأقطاب الآسيوية في قارة آسيا أهمية متزايدة، وتسعى الاستراتيجية للمضي قدماً في مسار توقيع إعلانات لتأسيس علاقة استراتيجية توفّر إطاراً مؤسسياً للتعاون السياسي والاقتصادي والفني مع الدول الآسيوية.

وتؤكد الاستراتيجية على **أهمية ملف الأمن المائي وتعده من أهم الملفات، حيث يعتمد جزء كبير من الأمن القومي المصري** على استمرار تدفق مياه النيل بالصورة التي تم الاتفاق عليها بين مصر ودول حوض النيل منذ عام ١٩٠٢ حتى منتصف الخمسينات، حيث تم الاتفاق على ألا يقل نصيب مصر عن ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنوياً. وتواجه مصر بعض التحديات الناجمة عن بدء أثيوبيا بالفعل في بناء سد النهضة. وتهدف مصر من خلال المباحثات مع الشركاء المعنيين الحفاظ على حصتها من مياه النهر دون مساس.

وقد وضعت الحكومة خطة للتحرك في هذا الشأن تشمل مواصلة جهود تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدوليين بشأن آثار مشروع سد النهضة على دولتي المصب مع وضع الضمانات والمسارات البديلة التي تحقق الحفاظ على مصالح مصر المائية بالتوازي، وتطوير التعاون في مجال إدارة الموارد المائية مع دول حوض النيل بهدف تعزيز التواجد المصري في هذه الدول، والدفع في إتجاه التعاون لإجتذاب الفاقد المائي بغرض الحفاظ على الأمن المائي المصري، والتشديد على أهمية استيفاء المتطلبات المصرية فيما يتعلق بالاتفاقية الإطارية للتعاون في حوض النيل ومواصلة التشاور مع دول الحوض بشأن سبل تجاوز هذه العقبة، واستمرار متابعة وضعية الإتفاقية الإطارية لدول حول النيل والتحرك بهدف استيفاء المتطلبات المصرية الخاصة بالإتفاقية وحث دول الحوض على تبني إطار أكثر شمولية يتيح مراعاة مصالح جميع الأطراف. كما تستهدف الاستراتيجية تطوير علاقات مصر مع دول حوض النيل من خلال متابعة تنفيذ المبادرة المصرية لتنمية دول حوض النيل مع التركيز على القطاعات ذات الأولوية لمصر(إدارة الموارد المائية) وكذا لدول الحوض (الصحة والطاقة والزراعة)، وتعزيز التنسيق القائم مع الجهات الوطنية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية المصرية في دول الحوض.

كما وضعت الاستراتيجية بعض البرامج والمشروعات لتمكين الدولة من إدارة فعالة لملف المياه، ومنها إصلاح الخلل المؤسسي والتشريعي في منظومة إدارة الموارد المائية بالدولة عن طريق إعادة تعريف أدوار الجهات الحاكمة للقطاع ورفع كفاءته الإدارية بالإضافة إلى صياغة التشريعات اللازمة، والتوسع في إنشاء البنية الأساسية اللازمة لتحقيق استدامة منظومة المياه، وإصلاح السياسة المالية واستخدام الأدوات الاقتصادية لتغيير السلوك نحو أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة للموارد المائية.

الإجراءات التنفيذية

أولاً:
البعد الاقتصادي

المحور الأول:

التنمية الاقتصادية

١- قراءة فى الوضع الحالي

تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم ركائز استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، باعتبارها المحرك الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة. حيث يؤدي النمو الاقتصادي المستدام إلى توفير فرص عمل وتوليد وزيادة الدخل، مما يعزز من قدرة الدولة على تطوير البنية الأساسية للبلاد اللازمة لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي ورفع مستوى الخدمات التعليمية والصحية والثقافية وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة ورفع مستوى الخدمات اللازمة لحياة المواطنين لتحسين مستوى معيشتهم وتمكينهم من الاستمرار في دعم عملية التنمية الاقتصادية، وتوفير حياة تتسم بالرخاء والاستدامة لجميع المواطنين.

وبمراجعة المؤشرات الاقتصادية، نجد أن مصر قد مرت خلال الفترة السابقة بمرحلة من عدم الاستقرار السياسي والتي أثرت بالسلب على النشاط الاقتصادي بشكل كبير. ولكن الاقتصاد المصري شهد تحسناً ملحوظاً خلال العامين الماضيين في أداء كثير من المؤشرات الاقتصادية في ضوء الإجراءات والسياسات الإصلاحية التي نفذتها الحكومة والتي ساهمت في إعادة بناء الثقة في الاقتصاد المصري محلياً ودولياً. فقد ارتفع **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي** الحقيقي خلال عام ٢٠١٥/١٤ ليبلغ نحو ٤,٢٪ مقارنة بمعدل نمو ضعيف خلال الفترة من ٢٠١١/١٠ حتى ٢٠١٤/١٣، حيث تراوح معدل النمو الاقتصادي الحقيقي السنوي خلال هذه الفترة بين ٢,١٪ و٢,٢٪.

كما بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق وبالأسعار الجارية بنهاية عام ٢٠١٥/١٤ ما يقرب من ٢٤١٩,٥ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها نحو ١٥,١٪ عن عام ٢٠١٤/١٣ والذي بلغ نحو ٢١٠١,٩ مليار جنيه. وتراجع **معدل البطالة** خلال عام ٢٠١٤، حيث انخفض من ١٣,٢٪ في عام ٢٠١٣ إلى ١٣٪ في عام ٢٠١٤ واستمر في الانخفاض ليبلغ ١٢,٧٪ خلال الربع الثاني لعام ٢٠١٥. وبلغ **معدل التضخم** في الفترة من يناير-أكتوبر خلال عام ٢٠١٥ قيمة ١٠,٤٪ مقارنة بذات الفترة من السنة السابقة. وشهدت **الاستثمارات الكلية** تحسناً ملحوظاً خلال العامين الماضيين، حيث وصل إجمالي حجم الإنفاق الاستثماري إلى نحو ٣٥٣,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٥/١٤ بنسبة زيادة تصل إلى ٢١,٧٪ مقارنة بعام ٢٠١٤/١٣، والذي بلغت فيه الاستثمارات الكلية حوالي ٢٩٠,٦ مليار جنيه. وتراجع معدل الادخار في عام ٢٠١٥/١٤ ليصل إلى نحو ٥,٩٪ مما ترتب عليه اتساع الفجوة التمويلية بشكلٍ كبير.

كما حقق **ميزان المدفوعات** فائض قدره ٣,٧ مليار دولار عام ٢٠١٥/١٤ مقابل ١,٥ مليار دولار في العام السابق نتيجة تحقيق الحساب الرأسمالي والمالي صافي تدفقات إلى الداخل بقيمة تبلغ ١٧,٦ مليار دولار (مقابل ٥,٣ مليار دولار في العام السابق)، بسبب ارتفاع **صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة** في مصر من ٤,١ مليار دولار عام ٢٠١٤/١٣ إلى ٦,٤ مليار دولار عام ٢٠١٥/١٤. وفي الجانب الآخر ارتفع العجز في الميزان الجاري إلى ١٢,٢ مليار دولار خلال عام ٢٠١٥/١٤ مقابل ٢,٧ مليار دولار في العام السابق. ومن خلال تتبع تطورات ميزان المعاملات التجارية خلال السنوات القليلة الماضية يتضح ارتفاع في **عجز الميزان التجاري** من ٣٤ مليار دولار خلال عام ٢٠١٤/١٣ إلى ٣٩ مليار دولار عام ٢٠١٥/١٤.

أما بالنسبة **للموازنة العامة للدولة**، فقد بلغت **نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي** عام ٢٠١٥/١٤ نحو ١١,٥٪. كما شهد الدين **المحلي والخارجي** ارتفاعاً مستمراً، حيث بلغت نسبة **الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي** ٩٢,٧٪. بينما بلغت نسبة **الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي** ١٥٪ بنهاية العام المالي ٢٠١٥/١٤ مقارنة بنحو ١٦,٤٪ في العام المالي السابق. وانخفض صافي الاحتياطيات الدولية إلى ١٦,٤ مليار دولار في نوفمبر ٢٠١٥ لتتراجع بذلك عدد شهور الواردات السلعية التي تغطيها صافي الاحتياطيات الدولية إلى نحو ٣,٢ شهر.

وبالرغم من ارتفاع معدل النمو وتحسن الوضع الاقتصادي بشكل عام إلا أن الاقتصاد المصري مازال يواجه عدد كبير من التحدّيات سيلي ذكرها بشيء من التفصيل، ويأتي على رأسها انخفاض تنافسية الاقتصاد المصري وعدم كفاءة إدارة واستغلال موارد الدولة بسبب انتشار البيروقراطية وزيادة التهديدات الأمنية التي تُحيط بالمنطقة واستمرار مواجهة الكساد العالمي في عددٍ كبير من الدول الكبرى. وعلى الرغم من ذلك، يتمتع الاقتصاد المصري بعدد كبير من المقومات التي يؤدي حسن استغلالها للتغلب على هذه التحديات ودفع النشاط الاقتصادي بشكل كبير.

وفيما يلي عرض للرؤية والأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، ومقومات الاقتصاد المصري وأهم التحديات التي تواجهه وأهم السياسات والمشروعات والبرامج للتغلب على التحديات سواءً على مستوى الاقتصاد الكلي أو القطاعي في سبيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية المستدامة.

٢- الرؤية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية حتى عام ٢٠٣٠

تستهدف الرؤية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية في مصر حتى عام ٢٠٣٠ أن يكون الاقتصاد المصري.. اقتصاد سوق منضبط يتميّز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وقادر على تحقيق نمو احتوائي مستدام، ويتميّز بالتنافسية والتنوّع ويعتمد على المعرفة، ويكون لاعباً فاعلاً في الاقتصاد العالمي، قادراً على التكيّف مع المتغيّرات العالمية، وتعظيم القيمة المُضافة، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع.

٣- الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية حتى عام ٢٠٣٠

تسعى استراتيجية التنمية الاقتصادية إلى تحقيق الأهداف الثمانية الرئيسية التالية:

الهدف	التعريف
استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي	خفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وخفض نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي والحفاظ على استقرار مستوى الأسعار
تحقيق نمو احتوائي ومستدام	رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق نمو متوازن إقليمياً وزيادة مشاركة المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل وتحقيق التمكين الاقتصادي للعمل على تخفيض معدلات الفقر
زيادة التنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة	زيادة درجة تنافسية الاقتصاد المصري دولياً وزيادة مساهمة الصادرات في معدل النمو الاقتصادي ورفع مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي وخاصة الخدمات الإنتاجية وذلك اتساقاً مع توجهات الحكومة والممارسات العالمية في هذا الشأن التي تعتبر كل من الصناعة والخدمات محركاً مزدوجاً للنمو
تعظيم القيمة المضافة	زيادة المكون المحلي في المحتوى الصناعي وخفض عجز الميزان التجاري
يلعب دور فعّال في الاقتصاد العالمي قادراً على التكيف مع المتغيرات العالمية	زيادة مساهمة الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي لتصبح مصر من أكبر ٣٠ دولة في مجال الأسواق العالمية، ومن ضمن أفضل ١٠ دول في مجال الاصلاحات الاقتصادية، وضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال ١٠ سنوات وضمن الدول حديثة التصنيع خلال ٥ سنوات
توفير فرص عمل لائق ومنتج	خفض معدل البطالة ومضاعفة معدلات الانتاجية
يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع	تحسين مستوى معيشة المواطنين
دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد	العمل على دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد وخفض حجم المعاملات غير الرسمية، من خلال تطوير آليات دمج هذا القطاع وتوفير الحوافز والقضاء على المعوقات

٤- مؤشرات قياس أداء التنمية الاقتصادية حتى عام ٢٠٣٠

وقد تم ترجمة الأهداف الثمانية إلى مؤشرات أداء محددة تُستخدم كوسيلة لقياس مدى التقدم في تحقيق الأهداف، وللمساهمة في متابعة تنفيذ الاستراتيجية، وفيما يلي عرض لهذه المؤشرات على مستوى الاقتصاد الكلي.

أ- المؤشرات الكمية

المسلسل	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
١	النتائج الاستراتيجية	معدل النمو الحقيقي (٪)	يقيس التغير في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة المقارنة	٤,٢ [١]	١٠	١٢
٢		نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	يقيس الناتج المحلي الإجمالي (بمكافىء القوة الشرائية) منسوباً لعدد السكان	٣٤٣٦,٣ [٢]	٤٠٠٠	١٠٠٠٠
٣		حصة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من إجمالي الناتج العالمي الحقيقي (٪)	يقيس مساهمة الناتج المحلي الإجمالي المصري في الناتج المحلي الإجمالي العالمي	٠,٢١ [٣]	٠,٤	١
٤		نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر القومي (٪)	نسبة السكان على مستوى إجمالي الجمهورية تحت خط الفقر القومي (تكلفة الحصول على السلع والخدمات الأساسية للفرد/ الأسرة)	٢٦,٣ [٤]	٢٣	١٥
٥		نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع (٪)	نسبة السكان الذين يقع إنفاقهم تحت خط الفقر الغذائي (كلفة البقاء على قيد الحياة)	٤,٤ [٥]	٢,٥	٠
٦		نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	يمثل رصيد الدين المجمع المستحق على الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية بعد استبعاد اقتراض الهيئات الاقتصادية من بنك الاستثمار القومي، وذلك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	٩٢,٧ [٦]	٨٥,٧	٧٥
٧		نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	يقيس صافي إجمالي الإيرادات وإجمالي المصروفات للحكومة العامة (ويشمل صافي حيازة الأصول المالية) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	١١,٥ [٧]	٧,٥	٢,٢٨

المسلسل	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
٨	النتائج الاستراتيجية	عدد شهور الواردات السلعية التي يغطيها صافي الاحتياطيات الدولية (شهر)	يقيس قدرة الاحتياطي على تمويل الواردات السلعية	٣,٢ [٨]	٦	١٠
٩		معدل التضخم (٪)	يقيس التغير في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين وهي أسعار البنود الاستهلاكية (السلع والخدمات التي تشترى لأغراض الحياة اليومية)	١١,٨ [٩]	٨	٥-٣
١٠		معدل البطالة (٪)**	يقيس نسبة الأفراد (١٥ – ٦٤ عام) الذين يقدرون على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه منسوباً إلى قوة العمل في نفس الفئة العمرية	١٢,٨ [١٠]	١٠	٥
١١		نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل (٪)	يقيس نسبة الإناث (من سن ١٥ عام) اللائي يزاولن أعمالاً بأي من الأنشطة الاقتصادية لبعض الوقت (على الأقل ساعة) سواء داخل المنشآت أو خارجها، ويدخلن في حكم المشتغلات المرتبطات بعمل ولم يتمكنوا من ممارسته طوال فترة البحث لأسباب المرض أو الأجازة منسوباً لإجمالي المشتغلين	٢٢,٨ [١١]	٢٥	٣٥
١٢		معدل الخصوبة الكلي (طفل/سيدة)	يقيس متوسط عدد الأطفال الذي يمكن أن تنجبهم السيدة خلال فترة حياتها الإنجابية وفقاً لمعدلات الإنجاب التفصيلية (حسب العمر) السائدة داخل الحدود الجغرافية للدولة أو لوحدة إدارية محددة في سنة معينة	٣,٥ [١٢]	٣,٣	٢,٤
١٣		مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي (ترتيب)	يقيس مدى استقرار بيئة الاقتصاد الكلي من خلال خمسة مؤشرات فرعية	١٣٧ [١٣]	١٠٠	٣٠
١٤		مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (ترتيب)	يقيس تقدم مصر في عدد من المجالات المتعلقة بتسهيل الأعمال مثل سهولة الحصول على الكهرباء والحصول على تسهيلات ائتمانية وسهولة دفع الضرائب وغيرها	١٣١ [١٤]	١٠٠	٣٠

المسلسل	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
١٥	النتائج الاستراتيجية	مؤشر التنافسية العالمي (ترتيب)	يقيس تنافسية الدول في ثلاثة محاور أساسية: التنافسية في المتطلبات الاقتصادية الأساسية (مثل البنية التحتية والبيئة الاقتصادية) وفي تسهيل فعالية الاقتصاد (مثل التعليم العالي والاستعداد التكنولوجي) وفي عوامل الابتكار والتطور	١١٦ [١٥]	٩٠	٣٠
١٦		معدل النمو الصناعي (٪)	يقيس معدل التغير في ناتج الصناعات التحويلية (بدون تكرير البترول)	٥ [١٦]	٧	١٠
١٧	مخرجات	نسبة القيمة المضافة الصناعية من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	يقيس نسبة ناتج الصناعات التحويلية (بدون تكرير البترول) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بتكلفة عوامل الإنتاج	١٢.٥ [١٧]	١٥	١٨
١٨		نسبة التجارة (سلعية وخدمية) من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	يقيس نسبة القيمة الإجمالية للتجارة السلعية والخدمية من الناتج المحلي الإجمالي، ويعبر عن الإنفتاح على العالم	٣٧ [١٨]	٤٥	٦٥
١٩		نسبة صافي الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	يقيس نسبة (الفائض/العجز) في ميزان السلع والخدمات والتحويلات من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	-٣.٧ [١٩]	-٣	١
٢٠		نسبة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	مؤشر محلي يقيس مساهمة الأنشطة الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	٥١ [٢٠]	٥٣	٥٧
٢١		نسبة الصادرات مرتفعة المكون التكنولوجي من إجمالي الصادرات الصناعية المصرية (٪)	يقيس مساهمة الصادرات ذات المكون التكنولوجي العالي مثل صناعة الطائرات والحاسب الآلي والأدوية في إجمالي الصادرات الصناعية	١ [٢١]	٣	٦

المسلسل	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
٢٢		صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة (مليار دولار)	يقيس صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة	٦,٣٧ [٢]	١٥	٣٠
٢٣	مخرجات	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	يقيس نسبة قيمة ناتج القطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالأسعار الثابتة	٦٠ [٢]	٦٥	٧٥
٢٤		قيمة إيرادات خدمات التعهيد Outsourcing (ترحيل الخدمات) (مليار دولار)	يقيس حجم إيرادات الاستثمار في الأنشطة التي يمكن نقل خدماتها التجارية لبلد آخر	١,٢ [٢]	٢	٥
٢٥		الضرائب على الدخل (٪)	يقيس معدل ضريبة الدخل المطبقة على الشركات	٢٢,٥ [٣]	٢٢,٥	٢٢,٥
٢٦	مدخلات	ضريبة القيمة المضافة (٪)	يقيس معدل ضريبة القيمة المضافة المطبقة	١٠ [٢]	١٠	١٠
٢٧		نسبة الاستثمار العام الذي تديره المحليات (٪)	يقيس زيادة الصلاحيات الممنوحة للمحليات في الاستثمارات المحلية	١٢,٥ [٢]	٢٠	٣٠

المسلسل	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
٢٨	مدخلات	معدل التكوين الرأسمالي (معدل الإستثمار) (٪)	يقيس حجم الإنفاق على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافاً لها صافي التغيرات في مستوى المخزون كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالأسعار الثابتة	١٤.٤ [٢]	٢٠	٣٠
٢٩		كفاءة الإستثمار العام PIM (٤٠٠) نقطة	يقيس مدى الكفاءة في الاستثمارات الحكومية من خلال مؤشرات فرعية تشمل كيفية تقييم المشروعات، وإختيارها، وتحديد الميزانية المناسبة لها، وتنفيذها، وتقييم جودة التنفيذ	١.٤٣ [٣]	٢	٣,٥
٣٠		قيمة مساندة الصادرات (مليار جنيه)	يقيس التطور في التكاليف التي تتحملها الدولة في تنفيذ برامج مساندة وتنشيط الصادرات	٢.٦ [٢٠]	٦ [٢١]	٨

١. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٤/٢٠١٥ (والبالغ ١٨٠١,٩ مليار جنيه) مقارنةً بعام ٢٠١٣/٢٠١٤.
٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيان عام ٢٠١٣/٢٠١٤.
٣. Calculated based on: World Bank, World Development Indicators, GDP (Constant 2005) Data for 2014.
٤. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك (٢٠١٢/٢٠١٣). * علماً بأن هذا المؤشر يرد أيضاً في محور العدالة الاجتماعية.
٥. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك (٢٠١٢/٢٠١٣).
٦. وزارة المالية، بيان عام ٢٠١٤/٢٠١٥.
٧. وزارة المالية، بيان عام ٢٠١٤/٢٠١٥.
٨. البنك المركزي المصري، أكتوبر ٢٠١٥.
٩. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، نوفمبر ٢٠١٥.
١٠. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة، بيان الربع الثالث لعام ٢٠١٥. ** يتم تقدير معدل البطالة حسب النوع وفئات العمر ومستويات التعليم المختلفة ووفقاً للتوزيع الجغرافي.
١١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة، إصدار أغسطس ٢٠١٥، بيان الربع الثاني لعام ٢٠١٥.
١٢. وزارة الدولة للسكان، الاستراتيجية القومية للسكان والتنمية ٢٠١٥-٢٠٣٠، ٢٠١٥.
١٣. World Economic Forum, Global Competitiveness Report, 2015-2016.
١٤. World Bank, Doing Business Report ٢٠١٦.
١٥. World Economic Forum, Global competitiveness report, 2015-2016.
١٦. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٤/٢٠١٥.
١٧. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٤/٢٠١٥.
١٨. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٤/٢٠١٥.
١٩. البنك المركزي المصري، بيان عام ٢٠١٤/٢٠١٥.
٢٠. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٤/٢٠١٥، البيان يشمل الخدمات الاجتماعية والخدمات الإنتاجية ولا يتضمن الكهرباء والمياه والتشييد والبناء.
٢١. World Bank, World Development Indicators, 2014.
٢٢. البنك المركزي المصري، بيان عام ٢٠١٤/٢٠١٥.
٢٣. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، بيان عام ٢٠١٤/٢٠١٥.
٢٤. تقديرات وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومن المتوقع وفقاً للتقديرات أن يصل حجم الإستثمار في خدمات التعهيد عام ٢٠٢٠ إلى حوالي ٢ مليار جنيه مصري.
٢٥. وزارة المالية.
٢٦. وزارة المالية.
٢٧. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، بيان عام ٢٠١٤/٢٠١٥.
٢٨. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، بيان عام ٢٠١٤/٢٠١٥.
٢٩. IMF, Investing in Public Investment : An Index of Public Investment Efficiency ,2010.
٣٠. وزارة المالية، المتابعة المالية لتنفيذ الموازنة العامة للدولة، ٢٠١٤/٢٠١٥.
٣١. وزارة التجارة والصناعة، الاستراتيجية وخطة العمل، ٢٣ نوفمبر ٢٠١٥.

ب- المؤشرات المستحدثة

المسلسل	المؤشر	سبب الاستحداث	آلية القياس
١	**نسبة مساهمة القطاع غير الرسمي في الاقتصاد**	ضرورة توفير إحصاءات دقيقة حول القطاع غير الرسمي لوضع سياسات وبرامج تستهدف دمجه في منظومة القطاع الرسمي ومتابعة مدى فعالية هذه الإجراءات	سوف يتم إعداد مؤشرات تعمل على توضيح الواقع الفعلي للقطاع غير الرسمي
٢	**معدلات نمو الأقاليم الاقتصادية**	أهمية توفير مؤشر محلي يقيس التغير في الناتج المحلي الإجمالي للأقاليم الاقتصادية المختلفة	قامت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بتركيب "الحسابات الإقليمية"، حيث تم تقدير القيمة المضافة على مستوى المحافظات والأقاليم الاقتصادية، وبناءً على هذه الحسابات سيتم تقدير معدلات النمو المستهدفة في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٣٠ ومن ثم دورية تركيب الحسابات الإقليمية والتي ترتبط بشكل كبير بدورية تنفيذ التعداد الاقتصادي الذي يقوم بإعداده الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

مقوّمات الاقتصاد المصري

يتسم الاقتصاد المصري بالعديد من المقوّمات التي تُمكّنه من الوصول إلى مستهدفاته بحلول عام ٢٠٣٠ اذا تم التركيز على استغلالها بشكل جيّد. فمصر قادرة على تحقيق قفزة كبيرة في مجال التنمية ونهضة اقتصادية إذا نظرنا إليها نظرة شاملة وواسعة بتاريخها وثرواتها وموقعها الجغرافي المتميّز ومكانتها السياسية والطاقة البشرية الهائلة ومقوّمات الإبتكار وعوائد الاستثمار فيها كما أنها أكبر سوق في منطقة الشرق الأوسط. وتتمثل أبرز هذه المقوّمات في الآتي:

١. **موقع مصر الجغرافي الاستراتيجي:** تعد مصر بموقعها الجغرافي أحد أهم ممرات التجارة العالمية بين الشرق والغرب. فإلى جانب النقل البري الذي يلعب دوراً كبيراً في نقل التجارة الخارجية من وإلى مصر، يوجد عدد من القنوات والطرق والممرات الملاحية والنهرية سواء الطبيعية أو الصناعية مثل نهر النيل الذي يشق أرضها من الجنوب إلى الشمال. كما يوجد عدد من الموانئ البحرية المطلة على البحر الأحمر والبحر المتوسط وخليجي السويس والعقبة وتصل إلى ٦٠ ميناءاً بحرياً تساعد على تنشيط التجارة الخارجية لمصر، وتعتبر حلقة من حلقات النقل المتكامل بين النقل النهري والبحري. وقد لعبت قناة السويس دوراً كبيراً في دعم مكانة الموقع الجغرافي المصري، حيث تصل البحرين الأحمر والمتوسط بطريق مائي بحري مباشر دون أي حلقة برية وسيطة. ومنذ إنشاء القناة أضحت أهم طريق شرياني في العالم للتجارة الخارجية والملاحة البحرية عمومًا، ولتجارة الشرق والغرب خصوصاً. ومن المنتظر أن تعمل قناة السويس الجديدة على توسعة الطاقة الاستيعابية للقناة وزيادة الأهمية الاستراتيجية لمصر، شريطة زيادة نمو حجم التجارة الدولية بالطبع.

٢. **الطاقة البشرية وكبر حجم السوق الاستهلاكي:** تعد مصر من أكثر الدول تعدادًا في الشرق الأوسط مما يجعل السوق المصري أكبر سوق استهلاكي بمنطقة الشرق الأوسط نتيجة ارتفاع حجم سكانها، الأمر الذي يمنحها ميزة نسبية كبيرة لجذب الاستثمارات على مستوى دول المنطقة. كما لديها فرصة متميزة للغاية كونها دولة شابة، حيث يبلغ تعداد السكان بها ممن هم دون الـ ٣٠ عاماً ٦١٪ من إجمالي السكان. كما تتمتع مصر بشبكة من الاتفاقيات التجارية الدولية التي تمكنها من أن تكون مركزاً للتجارة في الشرق الأوسط إذا أحسن استغلال هذه الاتفاقيات.

٣. **المقومات السياحية:** تعد السياحة أحد أهم مصادر الدخل القومي والعملة الأجنبية للاقتصاد المصري، حيث تمتلك مصر كل مقومات الجذب السياحي، فبالإضافة إلى سحر الطبيعة وروعة المناخ تضم مصر حوالي ثلث آثار العالم، وتزخر بتراث عريق وحضارة تضرب بجذورها في أعماق التاريخ على مدار أكثر من سبعة آلاف سنة. وتتميز مصر بتنوع المنتج السياحي، حيث تعد السياحة الأثرية والتاريخية والدينية والثقافية، من أهم وأقدم أنواع السياحة هذا إلى جانب سياحة المؤتمرات والمعارض الدولية وسياحة السفاري الصحراوية وسياحة اليخوت والسياحة البحرية والبيئية والعلاجية والرياضية والريفية، بالإضافة إلى سياحة المهرجانات والفعاليات الترفيهية والثقافية، وتمثل سياحة مراكز الغوص اليوم نشاطاً سياحياً يلقى رواجاً كبيراً.

٤. **تنوع الاقتصاد المصري:** يعتمد اقتصاد مصر بشكل رئيسي على قطاع الخدمات وعوائد قطاع النفط والإنتاج الزراعي والصناعات التحويلية وعوائد السياحة ودخل قناة السويس، الأمر الذي يجعل الاقتصاد المصري اقتصاد متنوع، ويحمي هذا التنوع الاقتصاد المصري من التأثير السلبي للصدمات التي قد تصيب قطاعاً من هذه القطاعات؛ كما أنه يتيح لمصر فرصة أكبر في المشاركة والاندماج في سلاسل الإنتاج والقيمة على المستوى العالمي.

٥. **توافر العديد من فرص الاستثمار الحقيقي المستدام:** الذي سيكون له تأثير ايجابي ملموس على تحقيق التنمية بمصر، والتي يتمثل أهمها في تنمية محور قناة السويس، وتعمير واستثمار منطقة شمال غرب خليج السويس، وشمال سيناء والساحل الشمالي الغربي. وتحويل مصر إلى مركز لوجستي عالمي وتطوير منطقة المثلث الذهبي وغيرها من المشروعات التي تمثل فرصاً استثمارية عالية الجاذبية والربحية.

٦. **كبر حجم المساحة غير المستغلة:** أكثر من ٩٠٪ من مساحة مصر ما زالت تحتاج الى استصلاح واستغلال وتحتوي على الكثير من الخيرات، فكلاً من منطقة شمال سيناء وساحل خليج العقبة تعتبر كنوز غير مستغلة حتى الآن في مصر.

٧. **صلابة الاقتصاد المصري أمام الأزمات:** ففي العقد الأخير فقط، صمد الاقتصاد المصري أمام أزمتين عالميتين أثرتا على دول العالم أجمع، الأولي أزمة الغذاء التي واجهت العالم عام ٢٠٠٨ ورغم أن مصر ثاني أكبر دولة مستوردة للقمح ونسبة كبيرة من المواد الغذائية إلا أنها استطاعت أن تخرج من هذه الأزمة وتحقق معدل نمو٤,٧٪ كما أن الاقتصاد المصري نجح في تخطي تداعيات الأزمة العالمية وأن يحقق معدل نمو٦٪ خلال الربع الأخير من العام المالي٢٠٠٩/٢٠١٠.

٨. **توافر موارد الطاقة المتجددة:** تعد مصر من الدول الواعدة في مجالات إنتاج الطاقة المتجددة لما تتمتع به من مناخ ملائم وموقع متميز. فعلى صعيد طاقة الرياح، تعد منطقة قناة السويس من أكثر المناطق التي تتميز برياح ذات سرعات عالية تصل إلى ١٠م/ثانية، كما تعد مناطق الصحراء الشرقية والغربية وامتداد ساحل البحر الأحمر علي طول خليج العقبة من أهم مناطق توليد الطاقة عن طريق الرياح، بما يجعل الدولة المصرية من أكثر الدول ملائمة لتنفيذ مشروعات توليد الطاقة الكهربائية بالرياح التي تتسم بالديمومة والاستمرارية وعدم النضوب. وفيما يتعلق بالطاقة الشمسية كمصدر للطاقة المتجددة، فلمصر العديد من المميزات التنافسية التي تتمثل في وقوعها ضمن الحزام الشمسي وفقاً لأطلس الشمس الذي تتوافر فيه ساعات سطوع الشمس ويصل ارتفاع حدة أشعة الشمس المباشرة في مصر ما بين ٢٠٠٠ إلى ٣٦٠٠ كيلو وات ساعة/م٢ وهذا غير متوافر في عدد كبير من الدول، الأمر الذي يجعلها مصدراً مهماً لتوليد الطاقة.

٩. **الثروة المعدنية:** تمتلك مصر الكثير من المعادن التي تتنوع من حيث النوع والكم وأماكن التوزيع، وتنقسم الثروات المعدنية في مصر إلى خمسة أنواع أساسية، هي: أ- **خامات الطاقة**، وتشمل المواد البترولية كالبترول والغاز الطبيعي، وعلى الرغم من ضعف إنتاجية مصر من خامات الطاقة مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى، ويتضح ذلك من ارتفاع معدلات استيراد المشتقات البترولية والغازية، إلا أن هناك طفرة في مجال الاكتشافات الجديدة التي تبشر بمستقبل واعد للطاقة في مصر. ب- **خامات الطاقة الصلبة** في طياتها عدداً من الأنواع، أهمها: الخامات الكربونية، كالفحم، والطفلة الزيتية التي تتواجد في الصخور التي تعلو تكوين الفوسفات في محافظات البحر الأحمر والوادي الجديد. ج- **الخامات المشعة**، كاليورانيوم الذي يتواجد في صخور الصحراء الشرقية في منطقة المسيكات وجبل قطار وسيناء ويستخدم في إنتاج الطاقة النووية. د- **الخامات الفلزية**، وتشمل ثلاثة أنواع من المعادن، وهي: الخامات الحديدية والخامات غير الحديدية والمعادن النفيسة، هـ- **الخامات الحديدية**، كالحديد الذي يعد من أهم الثروات المعدنية التي تشتهر بها مصر، وهو أساس الصناعات الثقيلة حيث يستخدم في صناعة السيارات والقطارات وأعمال البناء. كما يتوافر العديد من الخامات غير الحديدية كالنحاس، والمعادن النفيسة كالفضة والبلاتين والذهب والخامات اللافلزية وأخيراً خامات الصناعات الكيميائية والأسمدة، وكل هذه المعادن تتوافر بكميات كبيرة ويتم استغلالها في التصنيع والتصدير.

٥- التحديات الأساسية التي تواجه التنمية الاقتصادية

بالرغم من امتلاك الاقتصاد المصري العديد من المقومات التي تُمكنه من تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، إلا أنه يواجه العديد من التحديات الهيكلية التي تتمثل في بعض الاختلالات الاقتصادية الكلية، والتشوّهات الاقتصادية على المستوى الجزئي، وضعف رأس المال البشري والبنية الأساسية، وصعوبة الحصول على التمويل، وانخفاض مستوى التنافسية. وتعكس المؤشرات الدولية تلك التحديات ومدى الجهد المطلوب لتخطيها، فلقد احتلت مصر ترتيب ١٣١ من ١٨٩ دولة في تقرير ممارسة الأعمال للبنك الدولي لعام ٢٠١٦، وترتيب ١١٦ من ١٤٠ في مؤشر التنافسية العالمي لعام ٢٠١٥/٢٠١٦. وتعمل الحكومة بشكل مستمر على مواجهة هذه التحديات من خلال وضع السياسات والبرامج الملائمة والفعالة.

وتنقسم التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية إلى تحديات على مستوى الاقتصاد الكلي وتحديات على المستوى القطاعي، حيث تتشارك جميع القطاعات في التحديات التي تواجه الاقتصاد الكلي بينما تختلف التحديات من قطاع إلى آخر باختلاف طبيعة الموارد المستخدمة والعملية الانتاجية والقوانين في كل قطاع، وفيما يلي عرض لهذه التحديات.

١- تحديات النمو الاقتصادي

على مستوى الاقتصاد الكلي

تعرّض الاقتصاد المصري خلال السنوات القليلة الماضية لعددٍ من الأزمات التي ترتب عليها تراجع معدلات النمو والاستثمار والتشغيل والإيرادات العامة للدولة والتدفقات الحكومية وارتفعت النفقات الحكومية وزاد العجز الكلي وعجز الميزان الجاري والتجاري وتراجع الاحتياطي النقدي إلى أدنى مستوياته. ويمكن تقسيم تحديات النمو الاقتصادي إلى تحديات متعلقة بالسياسات المالية والنقدية والاستثمار بالإضافة إلى التحديات المؤسسية والهيكلية.

- **تحديات متعلقة بالسياسات المالية**

ويمكن حصر التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري في مجال المالية العامة للدولة فيما يلي:

- **جمود هيكل النفقات العامة:** لا يتسم الهيكل الحالي للإنفاق العام بالمرونة الكافية، حيث تشكّل مدفوعات خدمة الدين والأجور والدعم والتحويلات الأخرى ما يقرب من ٧٥٪ من إجمالي الإنفاق العام، ويعوق ذلك من قدرة السياسة المالية على تحقيق الاستدامة المالية.
- **انخفاض الإيرادات العامة:** تُشكّل الإيرادات الضريبية ما يقرب من ٥٠٪ من إجمالي الإيرادات العامة للدولة فقط، ويُشير ذلك إلى ضرورة إجراء إصلاح شامل لمنظومة الضرائب وتحصيلها، خاصة فيما يتعلق برفع كفاءة تحصيل الضرائب المفروضة على الأعمال الحرّة والقطاع غير الرسمي وعلى النشاط الاقتصادي بشكل عام في محافظات الجمهورية المختلفة.
- **ارتفاع العجز الكلي للدولة:** ترتب على ارتفاع النفقات العامة وتراجع الإيرادات العامة للدولة زيادة العجز الكلي ليصل إلى ١١,٥٪ خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- **تضخم حجم الدين العام المحلي:** يمثل تضخم حجم الدين العام المحلي تحدياً كبيراً للاقتصاد المصري، حيث وصل حجم الدين المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٩٢,٧٪ خلال العام المالي ٢٠١٥/١٤، ويرجع ارتفاع حجم الدين بشكل رئيسي إلى استخدام الدين المحلي قصير الأجل لتمويل عجز الموازنة، كما تؤدي زيادة حجم الدين المحلي إلى ارتفاع مدفوعات الفائدة (خدمة الدين)، وإصدار مزيدٍ من الديون بتكلفة أعلى لسداد الديون السابقة. وبشكل عام تؤثر التحديات المرتبطة بالسياسة المالية سلبياً على درجة تنافسية مصر، ومن المتوقع ارتفاع الضغوط على المالية العامة للدولة في ضوء الالتزام بالوفاء بالاستحقاقات الدستورية التي تتطلب زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والبحث العلمي في حدود ١٠٪ من الناتج القومي الإجمالي.

- **تحديات متعلقة بالسياسات النقدية**

تفرض الاختلالات على مستوى السياسة المالية ضغوطاً على استقلالية السياسة النقدية، حيث يواجه البنك المركزي ضغوطاً شديدة للموازنة بين التضخم من ناحية وتحفيز النمو وتمويل العجز الحكومي من ناحية أخرى. ومن الجدير بالذكر أن رفع سعر الفائدة لاحتواء التضخم يُزيد من تكلفة الاقتراض، ومن ثمّ يؤثر سلباً على الطلب على الائتمان، كما تُفضل البنوك إقراض الحكومة نتيجة الفارق بين سعر فائدة الإقراض والعائد على السندات الحكومية، الأمر الذي يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص، ومن ثم التأثير سلباً على النمو الاقتصادي. ويمكن حصر التحدّيات التي يواجهها الاقتصاد المصري في مجال السياسة النقدية فيما يلي:

١. **ارتفاع معدل التضخم:** لا يزال احتواء التضخم من التحديات الرئيسية التي يعاني منها الاقتصاد المصري، فقد بلغ متوسط معدل التضخم العام ١٠,٩٪ خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، حيث ازدادت الضغوط التضخمية بسبب انخفاض قيمة الجنيه المصري، وارتفاع أسعار الغذاء محلياً بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة، وكذلك نتيجة لنقص المعروض وضعف القدرات التخزينية، وانخفاض الواردات بسبب تدهور الاحتياطيات النقدية الدولية، الأمر الذي يُضيف مزيداً من الضغوط على الإنتاج المحلي.

٢. **ضعف موقف الاحتياطي النقدي:** فقد تدهورت الاحتياطيات النقدية الدولية من ٣٥ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٠ لتصل إلى ١٦,٤ مليار دولار في نهاية أكتوبر ٢٠١٥، في حين حال دعم دول الخليج دون مزيدٍ من التدهور. ويرجع ذلك التدهور بالأساس إلى تراجع إيرادات قطاع السياحة والاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى استخدام الاحتياطيات الدولية في تمويل الواردات خلال تلك الفترة، والحفاظ على استقرار سعر الصرف. ويُغطي الاحتياطي النقدي ٣,٢ شهر من الواردات بنهاية أكتوبر ٢٠١٥.

- **تحديات التشغيل**

يعاني الاقتصاد المصري من ارتفاع معدلات البطالة منذ الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨ وحتى تاريخه على الرغم من تراجع معدلات البطالة بشكل طفيف خلال الفترة من ديسمبر ٢٠١٣ وحتى يونيو ٢٠١٥، حيث انخفضت من ١٣,٤٪ في ديسمبر ٢٠١٣ إلى ١٢,٨٪ في سبتمبر ٢٠١٥. ويمكن حصر تحديات التشغيل في الآتي:

١. **ارتفاع البطالة بين الشباب:** يمثل ارتفاع معدل البطالة خاصة بين الشباب تحدياً حقيقياً أمام الاقتصاد المصري، حيث يندرج حوالي ٦٦,٤٪ من العاطلين عن العمل تحت الفئة العمرية ١٥-٢٩ عام في يونيو ٢٠١٥، كما تتركز معدلات البطالة بين الفئات الأكثر تعليماً.

٢. **ارتفاع معدل البطالة بين الإناث:** تتفاوت معدلات البطالة بين الجنسين، فقد بلغ معدل البطالة بين الذكور نحو ٩,٣٪ بنهاية شهر يونيو عام ٢٠١٥ مقابل ٢٤,١٪ للإناث في ذات الفترة. وتستمر مساهمة المرأة في سوق العمل في الانخفاض رغم الزيادات السكانية، بسبب صعوبة ظروف العمل بالقطاع الخاص وارتفاع عدد ساعات العمل به.

٣. **ضعف الكفاءة في سوق العمل:** يتسم سوق العمل بضعف الكفاءة المترتبة على عدم توافر المهارات الإدارية اللازمة، وعدم الربط بين الإنتاجية والأجر، وعدم ملائمة مُخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل. وقد ترتب على ذلك تأخر ترتيب مصر بالنسبة لمؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (ترتيب مصر ١٣٧ عام ٢٠١٥).

٤. **ارتفاع حجم القطاع غير الرسمي:** ارتفع حجم القطاع غير الرسمي منذ بداية الأزمة الاقتصادية العالمية بشكلٍ كبير، وعلى الرغم من أن البعض يرى أن هذا القطاع قد ساهم في توفير فرص عمل لعددٍ كبير من الشباب، إلا أن هذا العمل لا يُعتبر لائقاً نظراً لتدني الأجور وغياب عوامل الأمن والأمان، وتركزه في قطاع التجارة والتوزيع مما أثر سلباً على إنتاجية هذا القطاع وتدهور جودة المنتجات التي لا تخضع للرقابة وتُضِر بمصالح المستهلكين. (سيتم مناقشة تحديات القطاع غير الرسمي بشكل أكثر تفصيلاً لاحقاً).

- **تحديات الاستثمار**

شهد الاقتصاد المصري عقب ثورة يناير ٢٠١١ تراجع في معدلات الاستثمار. فقد بلغ متوسط مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي ما يقرب من ٢٤٪ خلال الفترة بين ٢٠٠٦/٢٠٠٧ -٢٠٠٩/٢٠١٠، ليتراجع إلى ما يقرب من ١٤,٤٪ خلال العام المالي ٢٠١٤/ ٢٠١٥. ويعاني الاقتصاد المصري من بعض التحديات التي تحول دون زيادة الاستثمارات مثل:

١. **ضعف معدلات الادخار المحلي:** يتسم الاقتصاد المصري بضعف معدلات الادخار المحلي، حيث بلغت مساهمة الادخار المحلي في الناتج المحلي الإجمالي في حدود ١١,٣٪ خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، وتُعد تلك المعدلات منخفضة مقارنة بدول البريكس (BRICs) والتي تضم البرازيل وروسيا والصين والهند وجنوب أفريقيا. وتقدّر مساهمة الادخار في الناتج المحلي في هذه الدول بحوالي ٣٠,٤٪ خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ وترتفع هذه النسبة في الدول الآسيوية الناشئة. وقد ترتب على تراجع معدلات الادخار زيادة الفجوة الإدخارية لتصل إلى ٨,٤٪ في عام ٢٠١٥/٢٠١٤ بعد أن كانت ٢,٣٪ في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤.

٢. **تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر:** يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً واضحاً في تحفيز النمو خاصة في ظل ضَعف معدلات الادخار والاستثمار المحليين. وقد تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي بلغت في المتوسط ٦,٥ مليار دولار خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ - ٢٠٠٩/٢٠١٠، لتبلغ في المتوسط ٤,١ مليار دولار خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ – ٢٠١٤/٢٠١٥. وقد شهد عام ٢٠١٥ ارتفاعاً تدريجياً في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل إلى نحو ٦,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٤/٢٠١٥.

٣. **عدم ملائمة بيئة الاعمال:** يمثل ضَعف بيئة الأعمال المحفزة والجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية تحدياً رئيسياً للاقتصاد المصري، حيث تمثل صعوبة وطول الإجراءات الإدارية لبدء مشروع وإصدار تراخيص الإنشاء وتسجيل الملكية، بالإضافة إلى عدم وضوح آليات تخصيص الأراضي وتنفيذ العقود وحماية حقوق المستثمرين وقواعد الحوكمة والشفافية تحدّيات هيكلية أمام تطوير بيئة الأعمال، هذا بالإضافة إلى ظاهرة المدفوعات غير الرسمية في بعض الجهات مما يؤثر سلباً على تنافسية الاقتصاد المصري. ويُعد قانون الاستثمار الجديد رقم ١٧ لعام ٢٠١٥ خطوة في الاتجاه الصحيح لتطوير بيئة الأعمال وجعلها أكثر جاذبية لممارسة النشاط الاقتصادي.

- **التحديات المؤسسية**

تتركز أهم التحديات المؤسسية التي يواجهها الاقتصاد المصري فيما يلي:

١. **تعدّد القوانين وتشابكها:** بالإضافة إلى تقادم بعضها وعدم ملاءمة الكثير من القوانين مع التطوّرات التي شهدها الاقتصاد المصري وقطاعاته المختلفة خلال السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من الجهد المبذول لتطوير الإطار التشريعي الحاكم للنشاط الاقتصادي، إلا أنه يحتاج إلى المزيد من التطوير.

٢. **الحوكمة والشفافية والمساءلة:** يُعد ضعف ثقة المواطنين في أداء الحكومة وغياب الشفافية والمساءلة من أهم التحديّات التي تحتاج إلى اهتمام خلال الفترة القادمة. ولذلك، تعمل الحكومة على توفير البيانات بشكل دوري ومستمر ومتابعة تنفيذ مبادئ الحوكمة في كافة مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والقطاع المدني وزيادة التنسيق الأفقي بين أجهزة الدولة المختلفة، وبين الإدارات المركزية والمحلية.

٣. **مركزية اتخاذ القرار:** تتركز سلطة اتخاذ القرار داخل الجهاز الإداري للدولة في الإدارة، مما يرفع من مستوى البيروقراطية داخل الدولة ويعوق التنمية الاقتصادية. لذا، لابد من وجود تفويض للسلطات من أجل دفع عجلة التنمية وتمكين المحافظات من تلبية احتياجاتهم التنموية [1].

- **تحديات الاقتصاد غير الرسمي**

تُعاني مصر من ارتفاع حجم القطاع غير الرسمي، ويُعد تقنين أوضاع هذا القطاع تحدياً رئيساً أمام التنمية الاقتصادية المستدامة. وتتسم وحدات القطاع غير الرسمي بصِغَر الحجم وتدني مستوى التنظيم، وعدم وجود فصل بين العمل ورأس المال كأحد عوامل الإنتاج، بالإضافة إلى اتسام علاقات العمل بعدم الرسمية كالعلاقات الشخصية والاجتماعية، عوضاً عن غياب الاتفاقات التعاقدية.

ويتسم تقدير حجم القطاع غير الرسمي بالصعوبة وعدم الدقة، الأمر الذي يمثل تحديًا أمام وضع استراتيجية متكاملة للاقتصاد المصري، حيث لا يوجد تمثيل للقطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي أو المؤشرات الاقتصادية مثل الدخل القومي والبطالة. ووفقًا لبعض التقديرات، يقدر حجم القطاع غير الرسمي في مصر بنحو ٣٥,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٢ وفقا لمنهج الطلب على العملة [2]. وفي دراسة حديثة عن الاقتصاد غير الرسمي، للهيئة العربية للتصنيع، بلغ حجم الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في مصر في عام ٢٠١٣ نحو ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ينتجها ٦٦٪ من مجموع العمالة غير الزراعية في القطاع الخاص.

وترجع أهم الأسباب وراء انتشار القطاع غير الرسمي إلى ارتفاع التأمينات الاجتماعية وصعوبة التشريعات الخاصة بسوق العمل، وارتفاع معدلات البطالة، والهجرة من الريف إلى المدن، وتراجع دور الدولة في التوظيف، بالإضافة إلى مجموعة من الأسباب الأخرى مثل الفقر، والأمية، وضعف الحالة الصحية وكذلك الضغوط الاقتصادية التي تواجهها العديد من الأسر المصرية. وتتمثل أهم الآثار السلبية للقطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري في الآتي:

- **تعميق مشكلة التفاوت في الدخول:** حيث يتركز الإنتاج كثيف رأس المال في القطاع الرسمي، في حين يتركز الإنتاج كثيف العمالة في القطاع غير الرسمي. وينتج عن هذا الانقسام نوع من التسلسل الهرمي للأجور، حيث ترتفع الأجور في القطاع الرسمي مقارنة بالقطاع غير الرسمي لذات العمل. ويرجع ذلك جزئياً إلى عدم وجود حد أدنى للأجور بالقطاع غير الرسمي. كما يرتبط تدنّي الأجور المنخفضة بالعمالة غير الماهرة التي تنتشر في القطاع غير الرسمي.
- **زيادة مشكلة التمييز بين الجنسين في سوق العمل:** فلا تحصل المرأة العاملة فقط على أجور منخفضة نسبياً نظراً لعملها بالقطاع غير الرسمي، بل إنها تحصل على أجور أقل من الأجور التي يحصل عليها العامل الذكر بالقطاع غير الرسمي. علاوة على ذلك، تقتصر عمالة الأطفال على القطاع غير الرسمي بالمخالفة لحقوق الطفل.
- **تفاقم قضية الفقر في مصر:** حيث يحصل العاملين بالقطاع غير الرسمي على أجور متدنية، علاوة على عدم وجود ضمانات كعقود رسمية أو تأمين اجتماعي.
- **التأثير السلبي على الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي:** مع التهرّب من الضرائب وقوانين العمل المكلفة، تنخفض تكاليف الإنتاج بالقطاع غير الرسمي، ومن ثم تزداد المنافسة السعرية بين منتجات القطاع غير الرسمي والقطاع الرسمي مع تفاوت درجة الجودة بين منتجات القطاعين.
- **انخفاض الإيرادات الضريبية:** بسبب عدم خضوع منشآت القطاع غير الرسمي للضرائب على النحو الذي يحرم الدولة من نسبة مرتفعة من الإيرادات العامة، بالإضافة إلى تفاوت عبء الضريبة بين منشآت القطاع الرسمي مقارنة بمنشآت القطاع غير الرسمي.

---

2 Schneider, Friedrich, and Robert Klinglmair. 2004. Shadow Economies Around the World:What Do We Know? Center for Research in Economics Management and the Arts. Department of Economics, Johannes Kepler University, Working Paper No. 0403

ويعتمد منهج الطلب على العملة على منطق أن المعاملات غير الرسمية عادة ما تتم من خلال مدفوعات نقدية وبالتالي فإن زيادة الطلب على العملة يعكس التوسع في حجم القطاع غير الرسمي.

تحديات النمو الاقتصادي على المستوى القطاعي

وبعد تناول تحديات **النمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي**، فمن المهم أن نتطرق إلى التحديات الاقتصادية على مستوى القطاعات [1] ويضم المحور الاقتصادي باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، تسعة قطاعات تشمل قطاع الزراعة وقطاع المياه والري وقطاع الصناعة التحويلية وقطاع السياحة وقطاع النقل وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع التموين والتجارة الداخلية وقطاع الإسكان والمرافق وقطاع التجارة الخارجية.

وفيما يلي عرض لأهم التحديّات التي تواجه كل قطاع:

- **قطاع الصناعة**

- تعقد منظومة دعم الطاقة للمشروعات كثيفة استخدام الطاقة.
- عدم إلتزام الكثير من المنتجات الصناعية بالمعايير القياسية الدولية وكذلك المعايير البيئية.
- ضعف الروابط ما بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.
- عدم كفاية الموارد اللازمة لترفيق المناطق الصناعية.
- انخفاض نسبة الإنفاق على البحث والتطوير والقدرات التكنولوجية.
- تعدد الجهات الخاصة بولاية الأراضي وإصدار التراخيص ومركزية خدمات ممارسة الأعمال.
- عدم مناسبة منظومة المعارض لإستعادة مكانة مصر على خريطة المعارض الدولية.

- **قطاع التجارة الخارجية**

- **عجز متفاقم في الميزان التجاري:** حيث تعجز الإيرادات من النقد الأجنبي من الصادرات عن تغطية احتياجات مصر من الواردات من الخارج.
- **عوائق بيروقراطية:** تتمثل في أساليب فحص مُعقدة، وإجراءات جمركية بطيئة وانعدام الشفافية في الإعلان عن الأسعار ونُظُم التقييم.
- **صعوبة النقل الداخلي:** نتيجة لارتفاع الأسعار غير المبرّر، وعدم التزام شركات النقل بالقواعد والقوانين ومواعيد الشحن.
- **تواضع قدرة الخطوط الملاحية.**
- **عوائق في تجارة الخدمات:** مثل قيام الحكومة بوضع حد أقصى لقيمة رأس المال لشركة مشتركة للحد من النفاذ للأسواق.

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- ضعف بيئة الأعمال المحفزة والجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.
- عدم انتشار الثقافة الرقمية وضعف منظومة التجارة الإلكترونية والربط مع شبكة البريد.
- ضعف المحتوى الرقمي العربي وتضاؤل نسبة وجوده.
- عدم ملائمة البيئة القانونية والتنظيمية للإحتياجات التكنولوجية المتطورة مثل قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية وإجراءات تحكيم الاستثمار الدولي.
- ضعف الإنفاق الحكومي على توطين الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- ضعف ترتيب مصر بالنسبة لمؤشر e-friction، والذي يقيس العوامل التي تحول دون الوصول إلى الانترنت واستخداماته، الأمر الذي يحد من تعظيم الاستفادة من الاقتصاد الرقمي.

---

١ على الرغم من أهمية التصدّي لهذه التحديّات التي تواجه القطاعات المختلفة إلا أن معالجتها يقع على عاتق هذه القطاعات ويجب أن تعكس الاستراتيجيات المختلفة آليات التعامل مع هذه التحديّات بشكل تفصيلي.

- **قطاع الزراعة**

- تزايد نسب الفاقد في المنتجات الزراعية.[1]
- المحدودية النسبية لقطاع التصنيع الزراعي المتطوّر.
- جمود النُظم التسويقية وغياب الزراعات التعاقدية وعدم الاهتمام بمعاملات ما بعد الحصاد.
- ارتفاع نسب التعدّي على الرقعة الزراعية والتي تجاوزت نحو ٢٠ ألف فدان سنويًا.
- قلة الاهتمام بتنمية وتطوير المرافق والخدمات والنظم التسويقية.
- غياب معايير الجودة والمواصفات القياسية السلعية للغالبية العظمى من المنتجات الزراعية.
- ارتفاع أسعار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج الزراعي ونقص الوقود المستخدم في تشغيل الآلات والمعدات.
- ارتفاع معدل التلوث البيئي من المخلفات الزراعية (حوالي ٢٦-٢٨ مليون طن سنويًا).
- محدودية استثمارات التنمية الزراعية.
- جمود السياسات الائتمانية واقتصارها على الأنماط التقليدية.
- ضعف الرقابة على المدخلات الزراعية خاصة الأسمدة والتقاوي والكيماويات الزراعية.
- محدودية وعدم كفاية المعلومات والدراسات السوقية للأسواق التصديرية، وضعف مشاركة قطاع صغار المزارعين في المنظومة التصديرية.
- حدوث تعديات على المجاري المائية لأراضي وضع اليد، وتغيير نظم الري إلى الري بالغمر من الري المتطور المرشد للاستهلاك، مما يؤدي إلى حصول المساحات في بدايات الترع على أكثر من المقنن لها.
- تطبيق تراكيب محصولية عالية الاستهلاك المائي مثل محاصيل الأرز والأعلاف زيادة عن الحد المسموح به.
- نقص الموارد المائية، بسبب عدم كفاية إيراد نهر النيل، علاوة على تدهور وتدنّي نوعية المياه بنهر النيل والمجاري المائية بفعل التلوّث.

- **قطاع المياه والري**

- النمو السكاني المستمر والذي ينتج عنه زيادة في الطلب على خدمات المياه مع محدودية حِصّص المياه المتاحة لتلبية هذا الطلب.
- تدهور نوعية المياه بسبب التلوث.
- التوزيع المكاني والزماني للموارد المائية المحدودة.
- نقص التمويل والاستثمارات الموجّهة لتوفير خدمات المياه على المستوى المحلي.

- **قطاع السياحة**

- عدم الاستقرار السياسي والأمني خلال السنوات القليلة الماضية، وعدم انتظام رحلات الطيران وعدم وجود شرائح طيران منخفضة السعر.
- ضَعف المنظومة الإلكترونية لإجراءات التعامل مع السياح.
- عدم توفر السياسات التحفيزية، على سبيل المثال حوافز لوسائل الترفيه المختلفة.
- ضَعف القدرة التسويقية للسياحة المصرية.
- انخفاض مستوى البنية الأساسية اللازمة لربط المناطق السياحية المختلفة، وعدم الربط بين خدمات البنية الأساسية والوجهات السياحية.
- عدم تعدّد الأنماط السياحية المختلفة واقتصارها على سياحة المنتجعات وإغفال دور سياحة الاستشفاء والسياحة الدينية والسياحة البيئية وسياحة الصحاري والواحات وسياحة المُؤتمرات والمعارض.

---

١ تُشير استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ (وزارة الزراعة) إلى أن الفاقد الزراعي يُشكّل ١٠-١٥٪ من الدخل الزراعي.

- **قطاع التموين والتجارة الداخلية**

- ضعف البنية الأساسية واللوجيستيات الخاصة بالتخزين والنقل، وعدم كفاية خدمات سلسلة التوريد.
- عدم وجود مناطق تجارية متخصصة مثل المناطق الصناعية.
- ارتفاع الفاقد عند المراحل المختلفة لإعداد الخبز كالتخزين والنقل.
- تدنّي الأجور وضعف مهارات العاملين بنشاط تجارة الجملة والتجزئة.
- هيمنة القطاع غير الرسمي على خدمات التوزيع مما يؤثر بالسلب على كفاءة الخدمات المقدمة.

- **قطاع الإسكان والمرافق العامة**

- اتساع الفجوة بين الإحتياجات السكانية والعرض المتاح من السكن.
- ارتفاع أسعار السكن بالنسبة لذوي الدخول المتوسطة خاصة مع تواضع الزيادة في الدخول وزيادة عدد الأفراد بلا سكن.
- الارتفاع النسبي في تكلفة بناء الوحدات السكنية.
- تباطؤ وتعقيد إجراءات استخراج التصاريح من الجهات المختصة.
- ضَعف الحوافز الخاصة بتأجير الوحدات غير المستغلة.
- تدني أوضاع الوحدات السكنية القائمة بنظام الإيجار القديم.
- زيادة ظاهرة العشوائيات، وعدم شمولية وفاعلية الحلول لمعالجة الأحياء الفقيرة.
- عوائق تحول دون نمو سوق الرهن العقاري.
- التناقص المستمر في مساحات الأراضي الصالحة للبناء، مما أدى إلى زيادة كبيرة في أسعار أراضي البناء والزحف على الرقعة الزراعية .
- هجرة السكان وخاصة الشباب إلى العاصمة والمدن الكبرى.

- **قطاع النقل**

- ضَعف مستوى الخدمات بشبكات ووسائل وخدمات النقل، وعدم كفاية تغطية شبكات النقل العام.
- عدم كفاية إجراءات السلامة والأمان في كافة شبكات ووسائل وخدمات النقل، وارتفاع معدلات الحوادث المرورية.
- ضَعف امكانيات البنية الأساسية لمواجهه الازدحام المروري.
- قلة الموارد المالية اللازمة لتمويل الاستثمارات في مجال النقل، وضعف مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ وإدارة مشروعات النقل بسبب ضعف العوائد المالية لها.
- المساهمة في زيادة التلوث البيئي وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
- قلة الاعتماد على السكك الحديدية والنقل النهري في حركة نقل البضائع مما أدى إلى زيادة الكثافة المرورية وتكرار الحوادث.
- التنسيق غير الكافي بين خطط النقل المستدام وخطط التنمية العمرانية للمدن الجديدة.
- ضَعف القدرات المؤسسية والإدارية.

٢- تحديات التنمية الاجتماعية

وفقاً لمؤشر التنمية البشرية، تحسّن ترتيب مصر على مستوى العالم ليرتفع من ١١٠ خلال عام ٢٠١٣ إلى ١٠٨ عام ٢٠١٤، وقد بلغت قيمته ٠,٦٩ خلال عام ٢٠١٤. وتشمل تحديات التنمية البشرية، تحديات للتخفيف من حِدّة الفقر، والحصول على الخدمات الاجتماعية (التعليم، والصحة، وتنظيم الأسرة) من قِبَل جميع فئات السكان. حيث لابد من الاستثمار في الموارد البشرية للمنافسة في المجتمع الاقتصادي العالمي وتحقيق أقصى استفادة من التحول الديموغرافي الحالي وتغير الهيكل العُمري. وفيما يلي عرض لأهم هذه التحديات، وسوف تتناول محاور العدالة الاجتماعية والصحة والتعليم داخل الاستراتيجية هذه التحديات بالتفصيل.

- **العدالة في توزيع الدخل والموارد**

يعاني الاقتصاد المصري من عدم عدالة توزيع الدخل على مستوى المحافظات وفئات المجتمع، ويتضح ذلك بالنظر لما يلي:

١. **عدم التوازن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** حيث يتركز النشاط الاقتصادي في العاصمة والمحافظات الحضرية الكبرى في حين تُعاني محافظات الصعيد والمحافظات الحدودية من محدودية الفرص الاستثمارية وتواضع النشاط الاقتصادي مما ترتب عليه ارتفاع في معدلات الهجرة الداخلية.

٢. **عدم العدالة في التوزيع:** على الرغم من معدلات النمو المرتفعة نسبيًا التي وصلت في المتوسط ٧٪ خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨، إلا أن معدلات الفقر ارتفعت خلال ذات الفترة ولم يشعر الأغلبية العُظمى بثمار النمو، كما لم توفر معدلات النمو المرتفعة فرص عمل كافية ومنتجة للداخلين الجُدد في سوق العمل، ولم تشهد بيئة الأعمال أي تحسّن ملحوظ. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، إلا أن الطريق مازال في بدايته لتحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة.

- **تحديات التعليم:** يُعاني النظام التعليمي في مصر بكل عناصره وبكل مستوياته من بعض المشاكل والتحديات، والتي تمثل عائقاً حقيقياً أمام العملية التعليمية وتطورها مثل انتشار الأمية، وارتفاع مستوى التسرب، ووجود فجوة بين مُخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل، وضعف التمويل والقدرات البحثية للتعليم العالي، والاعتماد على الدروس الخصوصية، والحفظ والتلقين، وارتفاع درجة المركزية، وانخفاض مستوى الاستثمار في المدارس بالإضافة الى المشكلات المتعلقة بالتعليم الفني والتدريب المهني. ويؤثر تراجع مستوى التعليم على ارتفاع الفجوة بين مُخرجات العملية التعليمية واحتياجات سوق العمل من العمالة الماهرة والمدرّبة والمؤهّلة.

- **تحديات الصحة:** تُعاني صحة المصريين من تفشي بعض الأمراض السارية خاصة فيروس الكبد الوبائي «سي» مما يؤثر سلباً على إنتاجية العمالة خاصة الشباب. كما تُعاني المرأة من بعض المشاكل الصحية التي تؤدي إلى الحد من ارتفاع مشاركة المرأة في سوق العمل.

٦- سياسات التنمية الاقتصادية حتى عام ٢٠٣٠

تشمل هذه السياسات أهم السياسات على مستوى الاقتصاد الكلي، من سياسات مالية ونقدية واستثمارية وتشغيل ودعم انتقال القطاع غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، كما تتضمّن أيضاً أهم السياسات القطاعية.

وفيما يلي نستعرض هذه السياسات ببعض التفصيل:

أ- سياسات على مستوى الاقتصاد الكلي

السياسات المالية

- **تحقيق الانضباط المالي:** من خلال تخفيض العجز وتحسين هيكل الإنفاق وتقليص حجم الدين العام، عن طريق تطوير نظام المشتريات الحكومية وتطوير منظومة الدعم والإدارة الضريبية والاتجاه إلى بدائل أخرى لتمويل عجز الموازنة.
- **زيادة الايرادات:** خاصة الايرادات الضريبية مقابل الإيرادات غير الضريبية، وإجراء إصلاح ضريبي يعتمد على توسيع القاعدة الضريبية مما يقلل من التشوهات الناتجة من الاعتماد على الإيرادات غير الضريبية. وستعمل الحكومة أيضاً على مكافحة التهرب الضريبي بهدف القضاء نهائياً على ظاهرة التهريب الكلي أو الجزئي، وتطبيق نظام ضريبي خاص بالمشروعات الصغيرة. وتعد **ضريبة القيمة المضافة** من الإصلاحات الهيكلية حيث تعمل على وضع معدل ضريبة موحّد على السلع والخدمات وخصم الضرائب على المعدات والآلات وتوسيع القاعدة الضريبية لتغطية نطاق أكبر من الخدمات.

- **تغيير أولويات الإنفاق:** إعادة ترتيب أولويات الإنفاق وتغيير هيكل الإنفاق من خلال تقليل الإنفاق الجاري الموجه للدعم والأجور ومدفوعات الفائدة مقابل زيادة الإنفاق الداعم للنمو الاقتصادي. ويكون ذلك من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري على التعليم والصحة وباقي مجالات العدالة الاجتماعية بما يتوافق مع النصوص الدستورية ويساعد على تحقيق التنمية المستدامة. ويكون ذلك من خلال:

- **إصلاح منظومة الدعم:** استمرار الجهود المبذولة لترشيد الدعم بأنواعه وضمان وصوله لمستحقيه، حيث تستهدف الحكومة زيادة أسعار الوقود بحوالي ٢٠٪ سنوياً حتى يتماشى السعر مع التكلفة بحلول عام ٢٠١٩/٢٠١٨. ومن المستهدف أيضاً أن يتم رفع الدعم على الكهرباء بحلول العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ وخفض الدعم على الطاقة ليصل إلى ٠,٥٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ولا يقتصر الأمر هنا على إصلاح الأسعار، بل تشتمل سياسة إصلاح دعم الطاقة أيضاً على زيادة كفاءة استخدام الطاقة وتنويع مزيج الطاقة وتشجيع التحول نحو المصادر النظيفة والمتجدّدة للطاقة. هذا بالإضافة إلى سعى الحكومة نحو تطبيق نظام الكروت الذكية في توزيع الوقود مع بناء قاعدة بيانات كاملة حول الاستهلاك والتوزيع، في سبيل تحسين الاستهداف ومنع التهريب والتأكيد على وصول الوقود المدعم للمستهلكين المستحقين.

- **احتواء فاتورة الأجور:** وذلك من خلال وضع حد أقصى لأجور الحكومة والقطاع العام، ومعالجة التشوّهات التي يُعاني منها هيكل الأجور، وتضييق الفجوات بين الأجور في القطاعات المختلفة. ويترتب على هذه الإصلاحات تخفيف عبء فاتورة الأجور على الموازنة العامة للدولة على النحو الذي يؤثر إيجابياً على الجزء المالي وبالتالي يمكن توجيه مزيد من التمويل الجاري والاستثماري لقطاعات تمس حياة المواطنين، كالتعليم والصحة والإسكان والمرافق والنقل .... وخلافه.

- **تحديد سقف الائتمان:** ترتبط هذه السياسة بقدرة مصر على إدارة ديونها الخارجية والعودة إلى الالتزام بسقف الائتمان والذي تخطته مصر في السنوات الأخيرة.

- **طبيعة الاستدانة التنموية:** توجيه الديون التنموية للقطاعات الأكثر ربحية حتى تستطيع الحكومة الوفاء بأعباء الديون دون زيادة الضغوط على الموازنة العامة للدولة. وأن تكون المساعدات في شكل منح موجّهة بشكل أكبر للقطاعات الاجتماعية التي لا تولّد دخول مثل الصحة والتعليم.

السياسات النقدية

- **الحفاظ على استقرار الأسعار وخفض معدلات التضخم:** تولي السياسة النقدية أولوية لاحتواء الضغوط التضخمية كأداة هامة لاستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي. كما تستهدف السياسات النقدية تحقيق التوازن بين اعتبارات استقرار الأسعار والنمو الاحتوائي، والتوازن بين احتواء الضغوط التضخمية والحفاظ على القدرة التنافسية للصادرات وزيادة الطلب الخارجي.

- **مراعاه أثر سياسات كبح التضخم على المجموعات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة:** لتجنّب الآثار السلبية لرفع أسعار الفائدة على المجموعات الأكثر تضرراً دون غيرهم مثل النساء الذين يعانون بالفعل من ندرة في الأصول، وكذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- **زيادة فعالية الوساطة المالية وتحقيق التضمين المالي:** من خلال زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وتوفير التمويل لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الصيرفة الريفية، على سبيل المثال.

سياسات التشغيل

تتضمّن السياسات التي تستهدف زيادة الطلب على العمل وتطوير المعروض من العمل وتحقيق التوازن بين الطلب والعرض من خلال سياسات سوق العمل الفعّالة:

- **سياسات الأجل القصير**

١. **برامج الأشغال العامة:** التي يقوم بتنفيذها الصندوق الاجتماعي للتنمية بالتعاون مع البنك الدولي وعددٍ من المؤسسات المانحة في محافظات الجمهورية، حيث توفّر هذه المشروعات فرص للعمل خاصة للعمالة غير الماهرة من الشباب في مجال التشييد والبناء.

٢. **سياسات سوق العمل الفعّالة:** تتولى وزارة القوى العاملة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية صياغة برنامج لسياسات سوق العمل الفعالة والتي ترتبط بالتعليم والتدريب والتأهيل وتشجيع ريادة الأعمال وتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف توفير مزيدٍ من فرص العمل وتضييق الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه.

- **سياسات الأجل الطويل**

تستهدف سياسات الأجل الطويل إجراء اصلاحات هيكلية من شأنها أن تؤثر بشكل ايجابي على سوق العمل وتعمل على:

١. **رفع معدلات نمو النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص**، وتشجيع الروابط بين الشركات الكبيرة من جهة والمشروعات المتوسطة والصغيرة من جهة أخرى.

٢. **إصلاح منظومة التعليم والتدريب** على النحو الذي يؤدي إلى رفع معدل إنتاجية العمالة ومعالجة التفاوتات بين الأجور في الحكومة والقطاع العام والخاص وتعزيز المرونة داخل سوق العمل ودعم العمل اللائق من خلال برنامج العمل اللائق الذي تتبنّاه وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري مع منظمة العمل الدولية، ويبدأ تنفيذه منذ بداية عام ٢٠١٦.

٣. **سياسات دعم سياسات الاقتصاد الكلي** التي تساعد على توفير فرص عمل لتوظيف الشباب خاصة في القطاع الخاص.

٤. **التركيز على توفير فرص عمل في قطاع الخدمات لذوي المهارات العالية** حيث أن سهولة الحصول على التعليم بين هذا الجيل من الشباب أدت الى زيادة الطلب على الوظائف «المهنية».

٥. **تعزيز الإرشاد المهني وخدمات التوظيف العامة** للمساعدة في توجيه الشباب نحو المهن الفنية التي تتطلب عمالة بشكل أكبر خاصة في قطاع التجميع والإلكترونيات وتجهيز تكنولوجيا المعلومات والبرمجيّات، وتجهيز المنتجات الزراعية، والخشب وصناعة الأثاث.

٦. **مراجعة قانون العمل والتأمينات الاجتماعية** بما يحقق التوازن بين العمال وأصحاب الأعمال.

- **سياسات الاستثمار**

تشمل سياسات الاستثمار التي يتم تنفيذها خلال الفترة القادمة ما يلي:

١. **استكمال اصلاح البيئة التشريعية** بحيث تصبح أقل تعقيداً وأكثر شفافية وفعالية وتوفّر مناخ جاذب للاستثمار.

٢. **تبسيط إجراءات ممارسة الأعمال** من خلال التوسع في نظام الشباك الواحد في إطار قانون الاستثمار رقم (١٧) لسنة ٢٠١٥.

٣. **استمرار جهود تسوية المنازعات** في وقت قصير.

٤. **إعادة هيكلة النظام الإداري بالدولة** من خلال إعادة تدريب كوادر الوحدات الإدارية وتبسيط الإجراءات الحكومية وتسهيل تعامل النظام الإداري مع المواطنين.

٥. **تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية** في القطاعات الخدمية والصناعية المزدهرة.

- **مراجعة حصة الشركات في التأمينات الاجتماعية** بما يشجّع أصحاب الأعمال علي زيادة عدد العمال المؤمن عليهم.

- **الإسراع في تطبيق الضريبة علي القيمة المضافة** وبما يحقق التوازن بين تشجيع المستثمرين ووضوح الرؤية الضريبية.

- **إنهاء التعديلات الخاصة بقانون الإفلاس** شاملاً الحوكمة المؤسسية وتقوية حقوق المستثمرين.

- **توفير الأراضي الصناعية المرفقة** وتيسير إجراءات الحصول عليها (موافقات مجمّعة من الدفاع المدني،...).

- **الانتهاء من إعداد الخريطة الاستثمارية** التي تقسم المناطق الصناعية طبقاً للأنشطة المستهدف إقامتها.

- **تبسيط نظام تخصيص الأراضي.**

- **تقديم حوافز للمشروعات** التي تُقام بالمناطق النائية وصعيد مصر.

٦. **التوسع في نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP** الذي يهدف إلى تحسين نوعية الخدمات المتاحة في الدولة، وتقليل العبء المالي على عاتق الحكومة، والعمل على خلق سوق محلي للتمويل طويل الأجل.

سياسات تدعم الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي للاقتصاد الرسمي بهدف تمكين صِغَار المستثمرين من المشاركة في الاقتصاد من خلال دمج القطاع غير الرسمي وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في الاقتصاد من خلال الحوافز الإيجابية على النحو التالي:

١. **تبنّي سياسات كلية وقطاعية داعمة للتشغيل** من خلال توفير المزيد من فرص العمل بالقطاع الرسمي وتحقيق المزيد من تكافؤ الفرص في العمل خاصة للفقراء والعمل على تعزيز النمو الاحتوائي. والتركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، وكثيفة العمالة، والتي لديها تأثير مضاعف وروابط أمامية وخلفية بالاقتصاد المحلي، علاوة على تعزيز سلاسل القيمة المضافة.

٢. **توفير بيئة عمل مواتية لإقامة المشروعات** مثل تيسير إجراءات التسجيل والترخيص وخفض تكلفتها لمساعدة المشروعات على الاندماج في القطاع الرسمي.

٣. **توفير برامج لتنمية المهارات وتيسير الحصول على الائتمان** من خلال توفير القروض متناهية الصِغَر للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصِغَر لتوفير فرص العمل وزيادة الدخول.

٤. **تطوير برامج لتمكين المرأة** والتوسّع في توفير خدمات الرعاية الصحية للمرأة والطفل بالقطاع غير الرسمي من أجل تحقيق المساواة ومحاربة التمييز ضد المرأة. ومحاولة التوسّع في تغطية الضمان الاجتماعي عن طريق توفير الرعاية الصحية والتعليم مما يُساهم في تحسين الحالة الصحية للعاملين، ومن ثم إنتاجيتهم.

ب- سياسات على المستوى القطاعي

قطاع الصناعة

- تصحيح الخلل في السوق، ودعم المنافسة العادلة، وتوفير موارد إضافية لدعم الصناعة وغيرها من القطاعات.
- استمرار التوجّه التصديري والانفتاح على العالم، من خلال تحقيق المزيد من الترابط بين الصناعة ونمو الصادرات، وتحويل جزء من الأنشطة التجارية إلى أنشطة تصنيعية.
- الجمع بين السياسات الأفقية التي تؤثر على كافة الأنشطة الصناعية ووضع استراتيجيات التنمية القطاعية لتحقيق أهداف التنمية الصناعية.
- تحقيق التنمية الإقليمية من خلال استراتيجيات للتنمية الصناعية على المستوى الإقليمي.
- الحفاظ على البيئة كأحد الأهداف الأساسية للسياسة الصناعية.
- ترشيد استخدام الطاقة والاستفادة من الطاقة المتجددة وتدوير المخلفات.
- زيادة القيمة المضافة والتحول نحو المنتجات القائمة على المعرفة.
- تحقيق تنمية صناعية متوازنة جغرافياً.
- دعم الصناعات ذات المُحتوى المعرفي والتكنولوجي المرتفع.
- تعميق المكوّن المحلي في السلع الصناعية والارتقاء في سلاسل القيمة.
- العمل على تحقيق الترابط والتكامل بين المناطق الصناعية والمناطق الحرّة وسلاسل القيمة المحلية والإقليمية والعالمية.
- تشجيع الاستثمار في الصناعة وتسهيل إجراءات انشاء المصانع، خاصة بتوفير الأراضي وإصدار التراخيص.
- مراجعة ووضع حوافز الإستثمار في الصناعة وتشجيع المنتج المحلي ودعم التصدير.
- استكمال شبكة الطرق والبنية الأساسية في المناطق الصناعية.
- التوسع في خدمات المراكز التكنولوجية لتغطي مجتمع المنتجين والمصدرين بكل فئاتهم ومختلف احتياجاتهم.
- العمل على إعتماد معدلات نمطية لنسب الهالك والفاقد من قبل الرقابة الصناعية بالتنسيق مع الجهات المعنية والعمل على تحديثها بشكل مستمر وذلك لإزالة المعوقات التي تحول دون الاستفادة من الأنظمة الخاصة.
- مراجعة حصة الشركات في التأمينات الاجتماعية بما يشجّع أصحاب الاعمال علي زيادة عدد العمال المؤمن عليهم.

التجارة الخارجية

- مراجعة التشريعات المنظمة لعمليات الاستيراد والتصدير وتحديثها للتوافق مع المتغيّرات المحلية والعالمية.
- تعديل بنود قانون الاستيراد والتصدير ولائحته التنفيذية رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وذلك بهدف تيسير حركة التجارة الخارجية وتحسين مركز مصر فى التصنيفات الدولية.
- مراجعة البنية المؤسسية بهدف تحقيق التنسيق بين كافة الجهات الحكومية التي تقدم خدمات للمصدرين ومنع التداخل فيما بينها.
- تيسير الإجراءات الجمركية وفقاً لأفضل الممارسات والاتفاقات الدولية والإقليمية والثنائية ذات الصلة بتسهيل التجارة.
- التوسع في المعامل المعتمدة لفحص المنتجات داخل الموانئ وعدم اهدار الوقت والمال.
- اعتماد نظام إدارة المخاطر.
- رفع قدرة موظفي الجمارك علي تصنيف وتكويد السلع وتطبيق القرارات المختلفة علي السلع المستهدفة.
- تبسيط الإجراءات الجمركية وتحسين إدارة أنظمة السماح المؤقت والرد الضريبي.
- الربط الإلكتروني لكافة الجهات المعنيّة بعمليات الاستيراد والتصدير وميكنة تلك العمليات.
- تطوير الإجراءات الحدودية لحماية حقوق الملكية الفكرية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.
- تبادل المعلومات مع نقاط الاتصال لحماية حقوق الملكية الفكرية الأخري وزيادة التعاون بين السلطات الجمركية المختلفة لمواجهة حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية.
- التوسّع في إنشاء مناطق لوجستية (ساحات مبردة، أماكن تخزين،.....).
- تحسين وتطوير الموانئ المصرية وتخفيض زمن وتكلفة التخليص الجمركي ومد فترات العمل بها.
- استعادة الخطوط الملاحية التي تسهم في زيادة التجارة بين مصر وإيطاليا، والخط الملاحي المباشر إلى المغرب، وتوفير خطوط نقل منتظمة بين مصر ودول الاتحاد الأورامي.
- العمل على إنهاء مشروع الخط الملاحي للنقل النهري فيكتوريا ـ البحر المتوسط.
- الاستفادة من مشروع النقل المزمع إنشاؤه لربط دول وسط أفريقيا (منطقة البحيرات) بالساحل الشرقي لإفريقيا.
- استعادة الخط الملاحي المباشر إلي المغرب.
- استغلال وسائل الشحن لأفريقيا كوسيلة لتوفير شحن منتظم.
- تخفيض المصاريف التي يتم إضافتها علي النولون البحري والبري بما يعرف ببدل المخاطر في بعض الخطوط الملاحية.

- مساندة الصادرات

- زيادة دعم الصادرات خاصة في ظل تنوع برامج الدعم في الدول المنافسة، وربط الحوافز التصديرية بالقيمة المضافة بالمفهوم الاقتصادي السليم.
- استكمال ميكنة العمل بصندوق ميكنة الصادرات حتي مراحله النهائية.
- تفعيل برامج دعم البنية الخدمية للتصدير.
- الترويج للمنتجات المصرية بالخارج من خلال منح مساندة للمشاركة بالمعارض الخارجية والبعثات الترويجية.

- التمويـــل

- ابتكار آلية لتحفيز البنوك علي تمويل الصناعات المغذية.
- تطوير وتنويع الخدمات التمويلية مع مراعاة الاحتياجات المختلفة عبر مراحل تطور المنشأة.
- تفعيل دور بنك تنمية الصادرات والشركة المصرية لضمان وتمويل الصادرات في تمويل الصادرات وضمان المخاطر وتقديم خدمات بشروط ميسرة، والتوسّع في خدمات مخاطر الصادرات وخاصة للدول الأفريقية.

- الجـــودة

- تفعيل المجلس الأعلى للجودة للقيام بدوره في نشر واعتماد والالتزام بمعايير الجودة في جميع المجالات.
- تحديث المواصفات المصرية بشكل دوري لمواكبة التطورات العالمية.
- تصميم برامج تدريبية خاصة بالجودة في الإنتاج والشحن والنقل.
- ابتكار مجموعة من الحوافز لتشجيع المنتج المحلي علي الالتزام بمعايير الجودة وتيسير قيامه بالتصدير.
- التوسّع في تنفيذ برامج تنمية الموردين بما يرفع من جودة الصناعات المغذية.
- تطوير منظومة مراقبة الأسواق وفقاً لأفضل الممارسات التي تتبعها الدول المتقدمة.

- رأس المال البشري

- تقديم حوافز مالية وضريبية أكثر تنوعاً للمنشآت لتشجيعها علي القيام بعملية التدريب.
- تصميم برامج للرعاية الصناعية والتلمذة الصناعية علي غِرار النموذج الألماني.

- التسويق والترويج للصادرات

- تعظيم الاستفادة من مكاتب التمثيل التجاري في توفير المعلومات اللازمة عن الفرص التصديرية المتاحة خاصة في الأسواق الواعدة واتاحتها على الموقع الالكتروني.
- الإستفادة من الاتفاقيات التجارية التفضيلية التي وقعتها مصر بما يزيد الفرص التصديرية للمنتجات المصرية.
- استكمال إجراءات التفاوض الخاصة باتفاق التجارة الحرة مع دول الاتحاد الأوراسي بعد انتهاء الدراسات الاقتصادية اللازمة لمدي جدواها على الصادرات المصرية.
- تنشيط العلاقات التجارية مع دول العالم من خلال عقد اللجان التجارية المشتركة بين مصر ودول العالم وذلك لتذليل الصعوبات والمشاكل التي تؤثر على حركة التجارة.
- إنشاء مراكز لوجستية وتخزينية للمنتجات المصرية في الأسواق الأفريقية الهامة بحيث تصبح مراكز لتوزيع وتسويق المنتجات المصرية بتلك الأسواق والأسواق المحيطة.
- تحسين آليات توفير المعلومات لجميع المصدرين عن المزايا الممنوحة في الأسواق المختلفة خاصة الدول المبرم معها اتفاقيات تجارية.
- الاستفادة من شبكة نقاط التجارة الدولية بما يعظم من تحقيق نتائج التجارة الاليكترونية، ورفع كفاءة نقطة التجارة الدولية المصرية في هذا النشاط.
- توجيه الجهود التسويقية إلى الأسواق الواعدة خاصة الآسيوية والأفريقية.
- تشجيع الشركات المتخصصة في مجال التسويق لمنتجات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصِغَر.
- ابتكار نظام للترويج والتسويق للمنتجات المصرية الكترونياً.

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- دمج تكنولوجيا المعلومات في القطاعات الاقتصادية المختلفة لزيادة كفاءة تلك القطاعات وانتاجيتها.
- فتح أسواق جديدة أمام صناعة تكنولوجيا المعلومات وصناعة الإلكترونيات ودعم صادراتها.
- تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الموجودة حاليًا مع الدول الأفريقية والأوروبية والولايات المتحدة لدعم صناعة تكنولوجيا المعلومات وزيادة حجم التجارة.
- تحرير أسعار خدمات الاتصالات في مصر لتعظيم وتحقيق رفاهة المستهلكين.
- توفير خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بأسعار مخفضة للمناطق الفقيرة والمهمشة.
- تحقيق مزيد من التفعيل لقوانين حقوق المستهلك.
- وضع وتفعيل قوانين الخصوصية والملكية الفكرية.

قطاع الزراعة

- التوسع الزراعي الأفقي والتوطين الزراعي.
- ترشيد استخدام موارد المياه.
- حماية الأراضي الزراعية.
- تنمية المصايد الطبيعية والاستزراع السمكي.

السياسات المتعلقة بتطوير الإنتاجية الزراعية لوحدتي الأرض والمياه:

- تطوير التكنولوجيا الزراعية.
- تطوير منظومة الارشاد الزراعي.
- تفعيل دور الإعلام الزراعي في خدمة قضايا التنمية الزراعية.
- تطوير أداء المؤسسات الطوعية للمزارعين.

السياسات التي تستهدف تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية:

- تشجيع الزراعة التعاقدية.
- تطوير نظم التجارة والتسويق الإلكتروني للقطاع الزراعي.
- تشجيع التعاون الزراعي الإقليمي.
- تطوير منظومات المعلومات الزراعية.
- تطوير مناخ الاستثمار الزراعي.

- **قطاع المياه والري**

- تنمية وإدارة الموارد المائية وترشيد استخدام المياه في كافة المجالات.
- استكمال وإعادة تأهيل البنية القومية للمنظومة المائية والتوسّع الأفقي.
- تطوير منظومة الإدارة المتكاملة للموارد المائية.
- تقوية العلاقات بين مصر ودول حوض النيل.
- تنمية المياه الجوفية وحصاد مياه الأمطار والسيول.
- تحلية مياه البحر والمياه المَسُوس.
- إنشاء وإعادة تأهيل محطات الطلمبات.
- الحفاظ على سلامة وكفاءة السد العالي وخزان أسوان، وحماية مجرى نهر النيل وفرعية والحفاظ على بحيرة ناصر.
- تأهيل شبكتي الترع والمصارف وكافة منشآت الري.
- إجراء دراسات وبحوث وتطبيقات علمية وفنية مع بناء قواعد للبيانات والحكومة الإلكترونية.

- قطاع السياحة

- الترويج لمصر كمقصد سياحي مع تسليط الضوء على الطابع العصري وحسن الضيافة والأمان.
- تطوير المقاصد السياحية القائمة، واستهداف مقاصد جديدة بالساحل الشمالي الغربي والواحات وجنوب البحر الأحمر.
- العمل على جذب شرائح السائحين ذوي الإنفاق العالي.
- تشجيع الزيارات المتكررة وزيادة فترة إقامة السائح وتقليص أثر الطابع الموسمي على الحركة السياحية.
- العمل على تضييق الفجوة الكبيرة بين السياحة الداخلية والسياحة الدولية.
- الترويج لمنتجات جديدة في السوق المصرية للوصول إلى شرائح مختلفة، مثل سياحة الاستشفاء والسياحة الدينية والسياحة البيئية وسياحة الصحاري والواحات وسياحة المؤتمرات والمعارض.
- تضافر جهود وزارة السياحة مع كافة الجهات المعنية بصناعة السياحة لضمان عدم إتخاذ قرارات تتضارب مع أهداف السياحة في تحقيق النمو السياحي.
- التوسع في حملات الترويج والتنشيط السياحي من خلال تنظيم القوافل السياحية والمشاركة في المؤتمرات والمعارض الدولية وزيادة الحملات الإعلامية بالأسواق الخارجية.
- الانفتاح على أسواق سياحية جديدة واعدة، خاصة بمنطقة شرق وجنوب شرق آسيا ودول الكومنولث الجديدة.
- التوسع في مشروعات البنية الأساسية الخادمة لقطاع السياحة.
- تنمية المهارات البشرية للعاملين بالقطاع السياحي والخدمات المرتبطة به.
- تشجيع القطاع الخاص على تعبئة مزيد من الاستثمارات لهذا القطاع.
- إدراج مادة السياحة في مناهج التعليم الإبتدائي والتأكيد على أهميتها وأهمية اتباع المواطنين السلوكيات السليمة لجذب السائح والحفاظ عليه
- الاهتمام بالتعليم الفني وانشاء قسم خاص للسياحة والفنادق ويكون للطالب المتميز وبضوابط محددة للالتحاق
- وضع ضوابط وامتحانات قدرات لقبول الالتحاق بأي تعليم سياحي أو فندقي سواء فني، ثانوي أو جامعي.
- تحديد أعداد للقبول في التعليم السياحي أو الفندقي حسب احتياجات سوق العمل.
- نشر برامج توعية في مختلف قنوات الاتصال لتوضيح أهمية وقيمة السائح.
- معالجة ظاهرة التحرش بنشر برامج توعية في مختلف قنوات الاتصال مع تغليظ عقوبة المتحرش بالتنسيق مع وزارة العدل.

- قطاع التموين والتجارة الداخلية

- تنمية التجارة الداخلية من خلال تنفيذ المشروعات اللوجيستية.
- زيادة المساحة التسويقية لتصل إلى ٢٠سم للفرد بدلاً من المساحة التسويقية الحالية.
- ضمان إتاحة وجودة السلع التموينية المربوطة على البطاقات التموينية وتوافر السلع والخدمات وتدفقها وتحقيق انسيابها دون تعقيدات أو مشاكل.
- حماية حقوق المستهلكين وضمان جودة السلع والخدمات التي تقدم للمواطن المصري.
- استمرار جهود تطوير منظومة الدعم لضمان وصول الدعم الغذائي إلى مستحقيه، واستمرار جهود تطوير منظومة توزيع الخُبز.
- مراجعة القوانين والقرارات التي تمنع الغش والتدليس وتداول السلع مجهولة المصدر وغيرها من المخالفات التي تضر بمصالح المستهلكين.
- التأكد من مدى كفاية ما يطرح بالأسواق من سلع وخدمات لحاجة الاستهلاك.
- التصدي لكافة الممارسات التجارية الضارة.

- التصدي لكافة محاولات رفع الأسعار، خاصة السلع الغذائية الأساسية.
- تطوير وإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالسلع وخاصة السلع الاستراتيجية للوقوف على ظروف إنتاجها وتسعيرها وتداولها.
- تطوير الأُطر التشريعية الحاسمة لحركة التجارة الداخلية بما يتواءم مع المتغيّرات المحلية والإقليمية والعالمية.
- حماية حقوق الملكية الفكرية خاصة في مجالات العلامات والبيانات التجارية والنماذج والتصميمات الصناعية والمنشأ الجغرافي.
- النهوض بدور التعاون الاستهلاكي في خدمة المستهلكين وحركة التجارة.
- التنبؤ بالأزمات خاصة المتصلة بالسلع الأساسية والاستراتيجية ووضع السيناريوهات اللازمة لمواجهتها مستقبلاً.

- **قطاع النقل**

- تحقيق التوازن بين وسائل النقل المختلفة، ووضع اللوائح المنظمة لذلك، مع الاهتمام بالنقل متعدّد الوسائط، خاصة الموانئ البحرية والسكة الحديد والنقل النهري.
- الاهتمام بالنقل متعدّد الوسائط لتخفيف العبء عن الطرق، مع أخذ التدابير اللازمة لتحقيق ذلك، خاصة في مجل نقل الحاويات.
- تفعيل دور السكك الحديدية سواء من حيث التشغيل أو الإدارة، حيث يعتبر النقل بالسكك الحديدية القطاع الرئيسي الذي سيؤدي إلى نجاح الجهود المبذولة لتحقيق التوازن بين وسائط النقل المختلفة وزيادة مشاركة السكة الحديد في نقل البائع بنسبة ٢٠٪.
- تشجيع النقل النهري، حيث يعتبر حلقة وصل أساسية في النقل مع بعض الموانئ البحرية وذلك للتخفيف عن الطرق ومستهدف زيادة مشاركة النقل النهري بنسبة ٥٪ من نقل البضائع.
- تدعيم الدور الحيوي للنقل البحري حيث أن الموانئ البحرية المصرية هي طوق النجاة للدولة من الناحية الاقتصادية، نظراً لارتباطها بالتجارة الخارجية حيث أنها تهيمن على أنشطة نقل البضائع.
- تعزيز دور القطاع الخاص في المشاركة في تطوير منظومة النقل، وتقديم التسهيلات والخدمات والفرص لهذا القطاع من ناحية الحكومة، حتى يستطيع أن يؤدي دوره بالاستثمار أو المشاركة في مشروعات قطاع النقل بشكل عام.
- الاهتمام بجودة وكفاءة مستويات الأمان للمسافرين (خاصة المسافرين لمسافات طويلة)، ومقدّمي خدمات النقل أيضاً.
- تدعيم الموارد البشرية مع نظرة شاملة لتطوير برامج التدريب والتحفيز خاصة للكوادر المهنية من العاملين بوزارة النقل.
- تحقيق مستويات عالية للأمان في قطاع النقل، خاصة النقل على الطرق، ووضع اللوائح والإجراءات اللازمة لذلك، لتقليل الحوادث على الطرق بصفة خاصة.
- تحديث التشريعات ووضع اللوائح المنظمة والتي تضمن حرية المنافسة في مجال تقديم خدمات النقل، مما يؤدي إلى تحسين المعيشة ورفع المستوى الاقتصادي للمواطنين.
- تحديد الأهداف البيئية التي تعزز التنمية المستدامة للنقل، خاصة فيما يتعلق بتقليل جميع أنواع التلوث، مثل: تلوث الهواء، التلوث البحري والنهري، التلوث البصري، التلوث السمعي.

٧- برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية حتى عام ٢٠٣٠

تعد البرامج والمشروعات القومية الكبرى هي نقطة الانطلاق التي ستؤدي إلى تعافي الاقتصاد المصري وتحقيق التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن تؤدي برامج ترشيد الإنفاق الحكومي وتخفيض دعم الطاقة وزيادة الإيرادات العامة إلى تخفيض عجز الموازنة العامة وخفض الدين العام. كما ستساهم البرامج القطاعية المختلفة في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. كما سيكون للمشروعات القومية العملاقة مردود إيجابي في تحفيز النمو وتخفيض معدل البطالة وتوفير فرص عمل جديدة للشباب مثل مشروع استصلاح ٤ مليون فدان، ومشروع تنمية محور قناة السويس، ومشروع المثلث الذهبي، وغيرها من المشروعات.

وتجدر الإشارة إلى أن الخطوة الأولى في سبيل تحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ الاستراتيجية قد بدأت بالفعل من خلال برنامج عمل الحكومة للعامين القادمين (٢٠١٦-٢٠١٨)[١] . وبخلاف المشروعات المتضمنة في برنامج الحكومة للعامين القادمين، تتضمن الاستراتيجية عدد أكبر وأشمل من البرامج والمشروعات التي يبدأ تنفيذها فورًا وتستمر على مدار الخمسة عشر عامًا القادمة بآجال مختلفة.

وفيما يلي عرض لأهم البرامج والمشروعات على المستويين الكلي والقطاعي التي ستساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية وتعكس التوجهات والسياسات السابق ذكرها:

أ- برامج ومشروعات على مستوى الاقتصاد الكلي (مشروعات قومية)

مشروع تنمية محور قناة السويس

- **وصف المشروع:** يهدف هذا المشروع إلى تعظيم الاستفادة من الإمكانيات الهائلة لقناة السويس من خلال إنشاء مركز لوجيستي عالمي وتدعيم وتقوية شبكة الطرق الرابطة بين إقليم قناة السويس وباقي أقاليم الجمهورية خاصة العابرة لهذا المحور. وتتمثل رؤية المشروع في أن يكون هذا الإقليم إقليماً متكاملاً اقتصادياً وعمرانياً ومتزناً بيئياً ومركزاً عالمياً متميزاً في الخدمات البحرية واللوجستية والصناعية والسياحية ومحوراً مشاركاً في تشكيل معالم التجارة العالمية بحلول عام ٢٠٣٠. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة عالية.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- يضم هذا المحور طبقاً لأحكام القانون رقم «٨٣» لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته فإن الأراضي الواقعة في منطقة قناة السويس بمساحة حوالي «٤٦٠٠» كيلو متر مربع تعتبر منطقة اقتصادية ذات طبيعة خاصة وتتكون من (ميناء غرب بورسعيد، ميناء شرق بورسعيد والمنطقة الصناعية، المنطقة الصناعية بالقنطرة غرب، وادي التكنولوجيا شرق الإسماعيلية الجديدة، ميناء الأدبية، منطقة وميناء العين السخنة، ميناء العريش، ميناء الطور).
- ويشمل المشروع تنمية منطقة شمال غرب قناة السويس التي تشتمل على منطقة صناعية كبرى بالقرب من ميناء العين السخنة، ويغطي مساحة ٢٠٠ كيلومتر مربع، ويشتمل على متنزه صناعي على مساحة ١٧٦,٥ كيلومتر مربع، ومساحة ٢٢,٥ كيلومتر مربع متصلة بالميناء وتضم منطقة اقتصادية على مساحة ٢٠,٤ كيلومتر مربع.
- تساهم وزارة التجارة والصناعة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشروع من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتدريب المهني بغرض التشغيل على الأنشطة التي يتطلبها سوق العمل بالقناة، وتنمية المجتمع والأشغال العامة بمحافظات القناة، وإنشاء وحدة تراخيص للمشروعات الصغيرة (نظام الشباك الواحد) داخل المبنى الإداري للقناة واقامة معرض دائم للمنتجات وخاصة البيئية والحرفية والتراثية، وإنشاء مركز لريادة الأعمال داخل المبنى الإداري للقناة.

---

١ لمزيد من التفاصيل حول برنامج عمل حكومة المهندس / شريف إسماعيل خلال الفترة من يناير ٢٠١٦ وحتى يونيو ٢٠١٨، برجاء الإطلاع على الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

مشروع إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة

- **وصف المشروع:** يهدف إلى إنشاء مدينة إدارية واقتصادية جديدة في إقليم القاهرة الكبرى تتضمن منطقة سكنية ومنطقة تجارية ومناطق خدمية أخرى.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- يعتمد على نظام الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- تمثل المساحة السكنية حوالي ٦٧٪ من مساحة المشروع.
- يتضمن المشروع حوالي ٢٨٥ ألف وحدة سكنية لمحدودي الدخل، و١٨٥ ألف وحدة لذوي الدخل المتوسط، و١٥ ألف وحدة سكنية للطبقات المجتمعية الأعلى دخلاً.

مشروع تنمية أربعة ملايين فدان

- **وصف المشروع:** يتمثل الهدف الرئيسي من هذا المشروع في بناء مجتمع متكامل داخل الأراضي الجديدة، ودعم الهدف الشامل «لاستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠»، والمتعلق بزيادة المساحة العمرانية بحوالي ٥٪ من إجمالي مساحتها بحلول عام ٢٠٣٠. بالإضافة لأثره على دعم التنوع الاقتصادي وتوفير فرص العمل المنتج واللائق والتأكيد على مشاركة كافة محافظات الجمهورية في تحقيق النمو الاحتوائي المستدام. ويشتمل هذا المشروع على توجه زراعي- صناعي متكامل لمحاصيل محددة وخضروات وفواكه محددة، وتوفير التسهيلات المطلوبة لتعبئة المنتجات وتصنيعها. وسيتم تخصيص الأراضي بشكل مناسب بين الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- يتم البدء في تنفيذ المرحل الأولى من المشروع والمتعلقة بتنمية المليون ونصف المليون فدان. وتتضمن مناطق الاستصلاح والاستزراع ضمن المشروع المليون ونصف المليون فدان، المُغرة بالصحراء الغربية بمساحة ١٧٠ ألف فدان، وقرية الأمل بالإسماعيلية بمساحة ٣,٥ ألف فدان، وجنوب شرق المنخفض بمساحة ٥٠ ألف فدان، والطور بمساحة ٢٠ ألف فدان، وامتداد جنوب شرق المنخفض بمساحة ٥٠ ألف فدان، وشرق سيوة بمساحة ٣٠ ألف فدان، وغرب المنيا بمساحة ٢٢٥ ألف فدان ومساحة ٢٢٠ ألف فدان ومساحة ١٨٣ ألف فدان، والفرافرة القديمة بمساحة ١٠٠ ألف فدان، والفرافرة الجديدة بمساحة ١٠٠ ألف فدان، والمراشدة بمساحة ٤١,٥ ألف فدان، وامتداد الداخلة بمساحة ٥٠ ألف فدان، وغرب كوم امبو (جوفي) بمساحة ٢٥ ألف فدان، وتوشكي بمساحة ١٤٢ ألف فدان، وآبار توشكي بمساحة ٢٥ ألف فدان.
- تم إطلاق المرحلة الأولى في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٥ والخاصة بتنمية ١٠ آلاف فدان في الفرافرة وتم إعدادها تماماً للزراعة، وتركيب أجهزة الري المحوري، كما تم الانتهاء من تسوية الأرض بالليزر وتسميد الأرض وتجهيزها، وافتتاح القرى الجديدة التي تم إنشاؤها والوحدات السكنية التي تم الانتهاء منها والتي تضم ما يقرب من ٢٥٠٠ وحدة سكنية، بالإضافة إلى المباني الحكومية والخدمية الكاملة المرافق.
- تنمية زراعية صناعية متكاملة، من خلال زراعة المحاصيل والخضر والفواكه الموفرة للمياه (الرمان والنخيل والنباتات الطبية والعطرية والتين والزيتون)، وتأسيس مصانع للتعبئة والتغليف وإنتاج الزيوت ومعالجة النباتات الطبية. كما يتضمن مشروعات لتربية الماشية والأغنام والإبل، فضلاً عن مشروعات لتنمية الثروة السمكية. وذلك بهدف سد الفجوات بين الطلب على السلع الغذائية والمعروض منها ومن ثم تقليل الإستيراد من الخارج.
- اعتماد منظومة للتبريد والنقل بحيث تصل المنتجات من المنتج إلى المستهلك مباشرة للقضاء على تعدد الوسطاء الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والمحاصيل.

شركة سيناء للاستثمار والتنمية

- **وصف المشروع:** يهدف المشروع إلى تنمية سيناء وتحويلها إلى مجتمع تنموي متكامل متطور يستغل مميزاته التنافسية وموارده الطبيعية والبشرية والزراعية في إطار مشروع تنمية محور قناة السويس. ويسهم المشروع في استيعاب وإعادة توزيع الموارد البشرية في مصر من خلال الاستثمار في القطاعات كثيفة العمالة لتوفير فرص عمل لأبناء سيناء وجذب كثافة سكانية من محافظات القناة والوادي.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- إنشاء مناطق اقتصادية ذات طبيعة خاصة داخل سيناء في المنطقة الصناعية ببئر العبد، على أن تكون المساحة المخصصة للأنشطة الصناعية ١٥٠ فدان، ومتوسط مساحات القطع الصناعية ٢,٠٠٠- ٦,٠٠٠ م٢، ومساحة الطرق ٧٠ فدان، ومساحة الخدمات ١٣,٥ فدان، ومساحات خضراء ٦,٥ فدان.
- إنشاء شركة مساهمة للاستثمار لدعم التنمية في سيناء، مع التركيز على منطقة شمال ووسط كمرحلة أولى - وذلك بمشاركة القطاع الخاص ورأس المال المحلي من أبناء سيناء.
- يتضمن المشروع إقامة مشروعات مثل؛ تصنيع الأسماك، والصناعات القائمة على خام الملح (صودا اش)، وصناعات مواد البناء التي تعتمد على الخامات المحلية من أسمنت وطفلة ورخام ورمال بيضاء، ومعالجة رمال الزجاج، والزجاج المسطح (الرمال البيضاء)، وإنشاء مصنع أسمنت ومصنع تكسير وطحن الجبس ومصنع الرخام ومصنع أعلاف.

مشروع تنمية الساحل الشمالي الغربي

- **وصف المشروع:** يهدف المشروع إلى تنمية الساحل الشمالي الغربي من خلال إقامة مجموعة طرق ومحاور عرضية وطولية بين تلك المنطقة وباقي محافظات الجمهورية بهدف تدعيم شبكة الطرق والمواصلات بما يحقق انتقال السكان والعمالة وتحقيق الانتشار السكاني والتجاري والأنشطة الاقتصادية المتنوعة. كما يلعب دوراً هاماً في حل مشكلة نقص الطاقة من خلال توليد الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى توليد الكهرباء من خلال الطاقة النووية في منطقة الضبعة. يمتد هذا المشروع من مدينة العلمين إلى مدينة السلوم (نحو ٥٠٠ كيلومتر وبعمق ٢٨٠ كيلومتر). ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء عدة طرق لدعم شبكات الطرق وتحسين النقل.

- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تشمل الطرق والمحاور محور منخفض القطارة من طريق (القاهرة - الإسكندرية) شرقًا بطول ٢٢٠ كم وصولاً إلى رأس الحكمة ووصلاته الفرعية إلى العلمين (الضبعة)، ومحور البهنسا (المنيا) الواحات البحرية (سيوة) حوف (عند الحدود الليبية)، ومحور أسيوط الفرافرة عين دله سيوة.
- كما يتضمن المشروع زراعة نحو مليون فدان واستصلاح الأراضي نظراً لتوافر موارد المياه الجوفية في الظهير الصحراوي مع توافر نطاقات ساحلية تتجمع بها مياه الأمطار مع توافر مصدر للري من نهر النيل من خلال ترعة الحمام. ويساهم هذا المشروع في دعم الزراعة واستصلاح هذه الأراضي واستعادة المنطقة لريادتها حيث كان يطلق عليها (سلة الغلال الرومانية) من خلال زراعة هذه الغلال وعلى رأسها القمح وتصديرها للدولة الرومانية قديمًا.
- كما أن النشاط السياحي له النصيب الأكبر من التنمية في هذه المنطقة نظراً لقربها من البحر المتوسط من خلال شواطئ ساحلية بطول ٤٠٠ كم من غرب الإسكندرية وحتى الحدود الغربية لمصر.
- وتُعد منطقة الساحل الشمالي الغربي مليئة بالعديد من الموارد الاستخراجية مثل (الحجر الجيري، والطفلة، والبنتونايت، والدلومايت، والجبس، ورمال الكوارتز، والملح الصخري شديد النقاء، بالإضافة إلى وجود نطاقات واسعة لاستخراج البترول والغاز الطبيعي. ومن ثم هناك فرص كبيرة لإقامة المشروعات الصناعية والاستخراجية في هذه المنطقة والتنمية العمرانية والزراعية والسياحية في وجود شبكة الطرق والمحاور التي سيتم تنفيذها. وسوف تمثل هذه المنطقة، مركزاً لجذب السكان وإقامة مجمعات عمرانية متنوعة لتستوعب هذه المنطقة نحو ٣٤ مليون نسمة خلال الأعوام القادمة.

مشروع المثلث الذهبي للثروة المعدنية في جنوب مصر

- **وصف المشروع:** يهدف المشروع إلى إنشاء منطقة اقتصادية جديدة بصعيد مصر عن طريق إنشاء مركز عالمي متكامل (صناعي – اقتصادي – تجاري -لوجيستي – سياحي) لتحقيق التنمية المستدامة بمنطقة الصعيد. ومن المخطط أن يتم تنفيذ هذا المشروع على ٦ مراحل تستغرق كل مرحلة منها ٥ سنوات.

- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تقع منطقة المثلث الذهبي داخل المنطقة الجنوبية الشرقية لمصر في محافظة البحر الأحمر، وتمتد على الطريق الساحلي في منطقة المثلث المحصورة بين حدود مدينة سفاجا شمالاً والقصير جنوباً وقنا غرباً.

- يهدف المشروع إلى إقامة ٤ مناطق صناعية تعدينية ومناطق تخزينية لوجستية تعدينية، يتخصص كل منها في نوعيات محددة من الصناعات التعدينية فتخصص منطقة غرب سفاجا في صناعات الزجاج والكوارتز و منطقة شمال مرسى علم لصناعة تكرير الذهب والمنطقة الصناعية شمال جبل الضوى ومنطقة جبل الجير الصناعية (٦٠ ألف فدان مقترحة) لصناعة الأسمنت.

- كما يشتمل المشروع على تأسيس محطة كهرباء بسعة ٤ جيجاوات (فحم/ طفلة زيتية) ومحطة طاقة شمسية ٢٥٠ ميجاوات، ومحطة تحلية بسعة ١٠٠ ألف متر مكعب في اليوم، مدعمة بمصنع ملح ومصنع كلورالكي، ومعمل تكرير بطاقة ٢٠٠ ألف برميل/يوم مرتبط بوحدات إنتاج بتروكيماوية.

- ويتضمن المشروع أيضاً تشكيل وحدات التنمية التعدينية المتخصصة في استخراج الخامات، وإقامة ٥ – ٧ تجمعات تعدينية جديدة؛ ووصلات طرق ومحاور لربط مناطق الاستغلال التعديني بمحاور الطرق الإقليمية الرئيسية.

- يهدف المشروع أيضاً لإقامة مركز مال وأعمال وخدمات لوجستية وبورصة المعادن الرئيسية بإقليم مدينة سفاجا، وتطوير ميناء سفاجا ليكون بمثابة الميناء المحوري المدخل الرئيسي لتصدير الخامات التعدينية والمنتجات الصناعية التعدينية الرئيسية على مستوى دول البحر الأحمر وعلى المستوى القومي.

- يتضمن المشروع تدعيم مدينتي سفاجا/قنا الجديدة لتكون أقطاب النمو الرئيسي التي تحفز آليات الإستيطان البشري، ليصل حجم سكان كلا منها إلى ٢٥٠ - ٣٥٠ ألف نسمة، مع ربط مدينة سفاجا القصير بخارطة التنمية السياحية المستدامة.

- يتضمن المشروع إقامة شبكة الطرق اللازمة لتطوير وتنمية المثلث الذهبي ومن أهمها: استكمال ازدواج طريق قنا- سفاجا ومدة التنفيذ المتوقعة ٣ سنوات وتوفير اعتماد ٦١٥ مليون جنيه لاستكمال أعمال المرحلة الأولى من طريق الصعيد/ البحر الأحمر و ازدواج طريق الصعيد / البحر الأحمر وإنشاء الأعمال الصناعية وازدواج طريق ساحل البحر الأحمر في المسافة من القصير حتى مرسى علم و انشاء طريق جديد في صحراء شرق النيل امتداداً لوصلة قنا على طريق الصعيد البحر الأحمر.

- كما يتضمن إنشاء الموانئ البحرية اللازمة لتطوير وتنمية المثلث الذهبي ومنها إنشاء ميناء سفاجا البحري بأرصفة متعددة (حاويات - بضائع عامة...) بطول ٥ كيلومتر على طول الساحل وبطاقة إجمالية ٤٠ مليون طن وإنشاء ميناء أبو طرطور بمحطة صب جاف ومحطة صب سائل ورصيف متعدد الأغراض بطول ٣٠٠ متر بإجمالي تكلفة ١٣٥ مليون دولار.

محاور التنمية الجديدة

- **وصف المشروع:** يهدف المشروع إلى تنمية حوالي ٥ آلاف كيلو متر من الطرق والتي تمثل حوالي ٢٠,٤٪ من الطرق القائمة حالياً والمقدرة بنحو ٢٤٠٠٠ كم، بالإضافة إلى تطوير المناطق المحيطة بها. وسوف يتم إنجاز المشروع على مرحلتين، تشتمل المرحلة الأولى تنمية ما يقرب من ٣٤٠٠ كيلو متر وسوف يتم استكمالها في سبتمبر ٢٠١٥، واستكمال المتبقي قبل نهاية عام ٢٠١٦.

- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- وتضم هذه الطرق كافة أقاليم ومحافظات الجمهورية منها طريق القوس الغربي من الطريق الدائري الإقليمي من طريق أسيوط/ القاهرة الغربي وحتى طريق القاهرة/ الإسكندرية الصحراوي، وتطوير طريق العريش/ رفح، وتطوير طريق طابا/ رأس النقب، واستكمال طريق شلاتين/ سوهاج، ومحور الإسماعيلية/ بورسعيد التبادلي، وتطوير طريق وادي النطرون/ العلمين، والطريق الدائري الإقليمي (بنها/الإسكندرية الصحراوي) وغيرها.

- يقوم هذا المشروع بتوفير فرص عمل وتخفيض تكلفة نقل السلع وجذب الاستثمارات وتحسين البنية التحتية وسلامة الطرق.

محور ٣٠ يونيو ومدينة الجلالة الجديدة

- **وصف المشروع:** يهدف المشروع إلى إنشاء محور ٣٠ يونيو والذى يبدأ من الطريق الدولي الساحلي جنوب بورسعيد حتى طريق القاهرة /الإسماعيلية الصحراوي، ومن المخطط استكمال الطريق ليتقاطع مع طريق القاهرة /السويس ويصل حتى نفق وادى حجول على طريق القاهرة /العين السخنة وبداية طريق جبل الجلالة المار بمدينة الجلالة. وتقع مدينة الجلالة أعلى جبل الجلالة بالصحراء الشرقية على خليج السويس على ارتفاع «٧٠٠» متر من سطح البحر. وتقع المدينة على مساحة « ١٧» ألف فدان.

- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تضم مدينة الجلالة جامعة الملك عبدالله ومدينة طبية عالمية ومناطق سكنية وسياحية وخدمية. بالإضافة إلى منتجع الجلالة السياحي الذى يقع على شاطئ خليج السويس على مساحة ألف فدان ويشمل منشآت سياحية وترفيهية ومارينا لليخوت.

- يربط مدينة الجلالة بالمنتجع طريق صاعد لأعلى الجبل بطول «١٧» كم وتليفريك بطول «٦» كم.

مشروع استكمال المرحلتين الرابعة والخامسة لمترو الانفاق

- **وصف المشروع:** استكمال المرحلتين الرابعة والخامسة لمترو الانفاق.

- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تشمل المرحلة الرابعة لمشروع مترو الأنفاق خط (هليوبوليس/ مطار القاهرة) بطول ١٨,٢ كيلو متر، والتي سوف تمتد من محطة هارون إلى مطار القاهرة وتتضمن ١٥ محطة، وسيستغرق هذا المشروع خمس سنوات.

- الخط الرابع (٦ أكتوبر/ الفسطاط / القاهرة الجديدة) الذي يربط مدينة السادس من أكتوبر بوسط العاصمة وأطرافها الأخرى بشبكة مترو الأنفاق. ويقدم خدمة نقل الركاب ويربطها بالمناطق ذات الكثافات السكانية العالية في الهرم وفيصل والعمرانية والجيزة. ويتم تنفيذ هذا الخط على مرحلتين: الأولى تتضمن المحطة التبادلية غرب الطريق الدائري على حدود مدينة السادس من أكتوبر وحتي محطة الفسطاط بطول حوالي ١٩ كم وإجمالي ١٧محطة. أما المرحلة الثانية فتمتد من محطة الفسطاط مروراً بالقاهرة الإسلامية وصولاً إلى مدينة نصر والقاهرة الجديدة. وقد تم الانتهاء بنسبة كبيرة من الدراسات الخاصة بهذه المرحلة ومن المنتظر البدء في التنفيذ بداية عام ٢٠١٦.

مشروع بناء مليون وحدة سكنية في إطار برنامج الإسكان الاجتماعي

- **وصف المشروع:** يهدف المشروع إلى توفير مليون وحدة سكنية للإسكان الاجتماعي للمواطنين ذوي الدخل المنخفض في كافة المحافظات بتكلفة إجمالية قدرها ١٥٠ مليار جنيه خلال خمس سنوات. لذلك أصدرت الحكومة المصرية قانون الإسكان الاجتماعي والذي تم بمقتضاه إنشاء صندوق الإسكان الاجتماعي الذي يهدف إلى خفض عبء التكلفة التي تتحملها الدولة لبناء هذه الوحدات.

- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- من المتوقع أن يوفر هذا المشروع حوالي ٢٥٠ ألف فرصة عمل. ويساهم في دعم تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية وفقاً «لاستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠».

- يتم التركيز حالياً على تنفيذ البرنامج القومي للإسكان الاجتماعي لتوفير مساكن كاملة المرافق للشباب محدودي الدخل وتوفير قطع أراضي مناسبة لإيجاد مجتمعات صناعية وتجارية.

- يعمل المشروع على توفير وحدات سكنية بمساحة ٥٠ متر و٧٠ متر مربع للوحدة.

- بدأ تنفيذ المشروع في يوليو ٢٠١٢، وبلغ ما تم صرفه نحو ٧,٤ مليار جنيه حتى ٣١ مارس ٢٠١٥.

برنامج إصلاح البيئة التشريعية لتحسين مناخ الاستثمار

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى تحسين مناخ الاستثمار لتوفير بيئة استثمارية جاذبة وعادلة وتنافسية، يحكمها إطار قانوني وتشريعي محفز. ويعمل البرنامج على إصلاح البيئة التشريعية خلال الثلاث سنوات القادمة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تعديل قانون الشركات.
- تحديث قانون السجل التجاري.
- إعداد قانون الإفلاس.
- تعديل الإطار التشريعي المنظم لسوق العمل.
- إعادة النظر في منظومة توزيع وتخصيص الأراضي.
- وضع خريطة استثمارية متكاملة جغرافياً وقطاعياً بالتعاون مع كافة الوزارات والهيئات المعنيّة ذات الصلة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

الحد من الضغوط التضخمية لتحقيق استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي

- **وصف البرنامج:** إنشاء العديد من مراكز التخزين واللوجستيات للحد من الضغوط التضخمية بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- يستهدف هذا المشروع إنشاء العديد من مراكز التخزين واللوجستيات العالمية مما سيساهم في تحقيق الأمن الغذائي في مصر. ويشمل ذلك إنشاء مركز لوجيستي عالمي في دمياط على مساحة ٣,٥ مليون متر٢، متضمنة منطقة صناعية، بتكلفة استثمارية تصل إلى ما يقرب من ٢ مليار دولار أمريكي.
- سيكون لهذا المشروع أثر إيجابي كبير على تنفيذ أهداف التنمية الاقتصادية وفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠، وخاصة ما يتعلق بالتنوّع وزيادة مساهمة قطاع الخدمات في النمو الاقتصادي.

الصندوق السيادي «أملاك»

- **وصف المشروع:** يهدف صندوق أملاك إلى الاستفادة المثلى من ثروات الدولة، ورفع كفاءة إدارة أصول الدولة وأملاكها. يعد «أملاك» صندوقاً سيادياً مملوكاً بالكامل للدولة، ويمثّل الذراع الاستثماري للدولة وأحد أدواتها الأساسية للشراكة مع القطاع الخاص في مشروعات للبنية الأساسية. ويهدف الصندوق إلى المشاركة مع المؤسسات المالية والصناديق السيادية العربية والعالمية في مشروعات كبيرة الحجم.

- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- يعمل صندوق «أملاك» على تحقيق عوائد مالية مستدامة ومنافع اجتماعية واقتصادية لشعب مصر، لتحقيق الأهداف التالية:
- تنشيط الاستثمارات في البنية الأساسية.
- يمثل «أملاك» قناة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لتمويل المشروعات القومية الكبرى في مجالات الطاقة والنقل والخدمات اللوجستية وغيرها.
- يمثل آلية لتسهيل الحزم الاستثمارية لتحفيز الاستغلال الأمثل لرأس المال في القطاعات الرئيسية الأخرى وتعظيم أثر برنامج الاستثمار العام من أجل تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- يساهم في تحسين قوة التفاوض مع مستثمري القطاع الخاص.
- يدعم وضع مصر على خريطة صناديق الثروة السيادية العالمية.

برنامج العمل اللائق

- **وصف البرنامج:** يهدف البرنامج إلى تعزيز فرص العمل اللائق للمرأة وللشباب خاصةً ذوى الإعاقة منهم في كافة محافظات الجمهورية. ويعمل البرنامج على توفير هذة الفرص خلال الخمس سنوات القادمة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع استراتيجية للعمل اللائق وبرنامج عمل متكامل للخمس سنوات القادمة.
- التنسيق مع وزارة القوى العاملة والهجرة ومكاتب العمل في المحافظات لتعزيز مفهوم العمل اللائق.
- يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بدور هام في البرنامج في إطار الخدمات غير المالية المقدمة للمشروعات الصغيرة بالتعاون مع شركاء التنمية لريادة الأعمال والتدريب مثل: منظمة العمل الدولية، وشركة شل، ومنظم الأمم المتحدة لمساواة النوع وتمكين المرأة UN- Women، والجمعية المصرية لشباب الأعمال EGB، والنقابات والجامعات، بهدف تأهيل وتدريب الشباب ورفع قدراتهم من خلال برامج معتمدة ليتمكنوا من توليد الأفكار وتقييمها وإدارة مشروعات خاصة يكتب لها النجاح والاستمرارية.

برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمية

- **وصف البرنامج:** دعم برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية الإقليمية خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠ ويعد هذا المشروع ذو تكلفة عالية.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تطوير قانون الإدارة المحلية وإصدار قانون التخطيط الموحّد على النحو الذي يدعم فكرة إنشاء وتفعيل الأقاليم الاقتصادية ويؤسس لفكرة التكامل والتنسيق بين الهيئات المنوطة بالتنمية الاقتصادية.
- منح المحليات سلطات أوسع في مجال تنمية الموارد المحلية.
- إعطاء دور أكبر للسادة المحافظين وللمجالس المحلية المنتخبة في إدارة الاقتصاد المحلي من خلال خطط للتنمية الاقتصادية المتكاملة على المستوى الإقليمي.
- تأسيس منتديات التنمية الاقتصادية على المستوى الإقليمي.
- دعم التنافسية الاقتصادية المحلية.
- التوجّه نحو تطبيق اللامركزية في مجال الاستثمار وتفعيل فكرة «الشباك الواحد» على المستويين الجغرافي والقطاعي.
- تشجيع التكامل بين الأقاليم الاقتصادية وفقاً للمميزات التنافسية المتوافرة بكل إقليم.
- يعمل الصندوق الاجتماعي للتنمية من خلال ٣١ مكتباً إقليمياً في كل محافظات الجمهورية وملحق بها مجمعات خدمات بنظام الشباك الواحد تتيح للمستفيد خدمات استخراج الرخصة والسجل التجاري والبطاقة الضريبية. في إطار هذا التطوير قام معالي رئيس مجلس الوزراء بإصدار قرار رقم ١٠٣٤ بتاريخ ٢٠١٥/٤/٣٠ يهدف إلى تمكين وحدات الشباك الواحد للقيام بكافة خدمات تأسيس وترخيص المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من موافقات تراخيص وتصاريح التشغيل للمشروعات من وحدات الشباك الواحد التابعة للصندوق بكافة المحافظات.

برنامج «إرادة»

- **وصف البرنامج:** المساهمة في تحقيق بعض أهداف المحور الاقتصادي ومحور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية الخاصة باستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ من خلال مساعدة الدولة على بناء أنظمة حكومية أفضل وتنفيذ السياسات مما يؤدي إلى تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة ويبعث برسائل مهمة لكافة الأطراف من مجتمع أعمال محلي وعربي ودولي ومنظمات دولية معنية بمدى اهتمام والتزام الحكومة المصرية بالأمور الآتية :

- الاتساق مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية وتطبيق الملائم منها.
- الالتزام بالشفافية وإتاحة وصول المعلومات للجميع والتشاور الجاد مع الأطراف المعنية.
- العمل على توحيد وتكامل وترابط الأطر التشريعية وعدم تضاربها وتشابكها.

- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- بناء وتطوير قاعدة بيانات وسجل الكتروني يحتويا على الأدوات التشريعية المنظمة لمناخ الأعمال «سجل التشريعات». وكذا إعداد قاعدة بيانات وسجل إلكتروني للخدمات التي تقدمها الجهات الإدارية للمستثمر. «سجل خدمات المستثمر» بما يدعم تحقيق رفع كفاءة وفاعلية الجهاز الإداري بالدولة وتقديم خدمات متميزة مرتفعة الجودة باستخدام الأساليب التكنولوجية.
- مراجعة ودراسة الموضوعات ذات الأهمية الاقتصادية لدى الوزارات المشاركة بالمبادرة بما يضمن مواكبة التغيرات المستحدثة للأطر التشريعية المنظمة للأنشطة الاقتصادية وبناء آليات تساعد على زيادة درجة التنافسية وتنوع الأنشطة الاقتصادية.
- المشاركة في تبسيط الإجراءات المتعلقة بمناخ الأعمال بما يساعد على رفع كفاءة أداء الجهاز الإداري للدولة في التعامل مع الخدمات الحكومية المرتبطة بممارسة الأعمال وإزالة التكاليف والإجراءات غير الضرورية التي تفرضها الأدوات التشريعية على المستثمرين والتي من شأنها الحد من المنافسة الاقتصادية.
- إدخال نظام تقييم الأثر التشريعي قبل وبعد صدور التشريع من الناحية القانونية والاقتصادية (RIA)، لتحديد الأهداف المرجوة من التشريع ودراسة البدائل المختلفة لعرضها على متخذ القرار بما يضمن جودة التشريعات الاقتصادية والتنمية المستدامة.
- العمل على إرساء آلية للتشاور والحوار المجتمعي البناء لمراعاة مصالح جهات الإدارة ومجتمع الأعمال والمجتمع المدني مما يساعد على إرساء قواعد الشفافية وإيجاد آلية لتلقى آراء المعنيين والمتأثرين بالسياسات الحكومية.

برامج ومشروعات لتحويل القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي

- وضع تعريف واستراتيجية بشكل مؤسسي وتشريعي للقطاع غير الرسمي ومحاولة تحويل القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.
- تطوير بطاقة الرقم القومي للمنشآت للاستفادة منه واستخدامه في المعاملات المالية وتوحيد التعامل به مع الجهات الحكومية وقبول السحب والإيداع، وتحميل الحوافز الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقا لشرائح التعريف الموحد.
- وضع حزمة من الحوافز المشجعة للإدماج، مثال (الضرائب، تدريب، الأراضي، خدمات فنية ...).
- يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بمراجعة قانون ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، وذلك في إطار توسيع قاعدة تعريف المشروعات الصغيرة والاستخدام الأمثل للحوافز المتاحة من الجهات المعنية.
- يتم التنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية لتوعية الجمعيات الأهلية بقانون تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ ومساعدة الجمعيات في إصدار التراخيص لمزاولة النشاط ، وتوفير قروض للمشروعات متناهية الصغر لتوفير فرص عمل وزيادة الدخول ورفع مستوى المعيشة.

ب- برامج ومشروعات على المستوى القطاعي

قطاع الصناعة

بالإضافة إلى المشروعات الواردة في برنامج الحكومة للعامين القادمين والتي تشمل على سبيل المثال برنامج مساندة المصانع المتعثرة ومشروع الألف المصنع وتعميق الصناعة المحلية بهدف إحلال الواردات وزيادة الصادرات، والعمل بشكل مستمر على نقل التكنولوجيا والابتكار وتبسيط الإجراءات وتطوير المشروعات، سنعرض فيما يلي أمثلة لأهم البرامج التي تتضمنها الاستراتيجية في مجال تدعيم الصناعة وزيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي:

التجمعات الصناعية المتخصصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة

- **وصف المشروع:** إنشاء تجمّعات صناعية على مستوى الجمهورية كحل تنموي لدعم التكامل الصناعي بين المصانع الكبيرة من ناحية والصغيرة والمتوسطة من ناحية أخرى والمساهمة في رفع القيمة الصناعية المضافة وتوفير فرص العمل للمرأة والشباب وذوي الإعاقة وربط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسلاسل القيمة والإنتاج والتجارة وتنمية مجموعة من مشروعات الاقتصاد الأخضر خلال العشر السنوات القادمة. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة عالية.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- يهدف هذا المشروع القومي إلى إنشاء ٢٥ مجمّع صناعي متخصص في ١٤ محافظة، في مجالات المفروشات والملابس الجاهزة، الصناعات المغذية للأجهزة المنزلية، مكونات السيارات والصناعات المغذية، الصناعات الغذائية، الرخام ومواد البناء، الألومنيوم والأدوات المنزلية، الصناعات الإلكترونية والبرمجيات، الصناعات الهندسية والبتروكيماويات، قطع غيار وسائل النقل الثقيل.
- تنمية الصناعات الصغيرة، حيث تستهدف الحكومة رفع مساهمة هذه الصناعات في معدل نمو الناتج الصناعي بحوالي ٥٪، وزيادة الاستثمارات وفرص العمل والصادرات في حدود ١٠٪، وخفض استهلاك هذه الصناعات للطاقة بحوالي ١٠٪. وقد قامت الحكومة بإعداد استراتيجية لتنمية الصناعات الصغيرة، وتقديم برامج موجّهة للمصانع على المستويين القطاعي والجغرافي لزيادة التنافسية، والمساهمة في التنمية المستدامة مع التركيز على تعظيم القيمة المضافة وزيادة التصدير وتوفير فرص عمل لائق ومُنتج، وخفض استهلاك الطاقة وتقليل تكلفة الإنتاج، وحملات توعية بأهمية المواصفات، وعمل نسب تخفيض في أسعار الخدمات للصناعات الصغيرة من اختبارات ومعايرات ومواصفات وتدريب، ومعاونة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق المواصفات القياسية من خلال الخبراء في مختلف المجالات.

مشروع مدينة الجلود بالروبيكي

- **وصف المشروع:** إنشاء مدينة جاذبة للصناعة الوطنية من خلال تشجيع انتقال المدابغ القائمة بمنطقة مجري العيون الي المدنية الجديدة لتطوير القطاع وزيادة القيمة المضافة للمنتج المصري وتنميته بما يحقق له القدرة التنافسية في الأسواق العالمية بحلول عام ٢٠٣٠. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة عالية.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- استخدام التكنولوجيات الحديثة التي يصعب استخدامها في المدابغ القائمة حالياً.
- زيادة الإنتاجية , ورفع الجودة وزيادة القيمة المضافة.
- تحسين ظروف وبيئة العمل , ورفع مستوى دخول العاملين فيها, وحمايتهم صحياً.
- إزالة التلوث الناتج عن عمليات الدباغة.
- الحفاظ علي منطقة مجري العيون لما لها من طابع أثري وتاريخي.
- تستهدف الحكومة الانتهاء من المرحلة الأولى بالكامل من المشروع خلال العامين القادمين بحيث يتم بنهاية عام ٢٠١٨/٢٠١٧ الانتهاء من تنفيذ أعمال البنية الأساسية الداخلية والخارجية ومحطات لمعالجة للمرحلة الثانية، وتخصيص وتسكين أصحاب المدابغ في الوحدات الإنتاجية للمرحلة الأولى بالكامل.
- تستهدف الحكومة بحلول عام ٢٠٣٠ نقل نشاط الدباغة من منطقه مصر القديمة إلى الروبيكي لإقامة مدينة متخصّصة لدباغة وصناعه الجلود، ومضاعفة الطاقة الإنتاجية من ٩٥ إلى ٢٠٠مليون قدم٢، وتوفير ٢٠ ألف فرصه عمل، وإنهاء مشكله التلوث بمنطقة مصر القديمة.

إنشاء مدينة الأثاث بدمياط

- **وصف المشروع:** يهدف هذا المشروع إلى زيادة نسبة صادرات الأثاث من ٢٪ من حجم السوق العالمي إلى ٨٪.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- يشمل هذا المشروع تحسين البنية الأساسية المحيطة بالمدينة من طرق وموانئ لتسهيل حركة البضائع خامات ومنتج نهائي، كما تم وضع مجموعة من الحوافز الجاذبة للمستثمرين.
- من المستهدف بنهاية عام ٢٠١٨/٢٠١٧ الانتهاء من البنية الأساسية للمدينة والمرحلة الأولى منها (صناعية وخدمية).
- جاري تأسيس شركة مساهمة مصرية، لتنفيذ وإدارة المشروع يكون غرضها إقامة وتطوير وتنمية المدينة.

دعم الصناعات الثقيلة

- **وصف البرنامج:** توطين الصناعات الثقيلة على أُسس علمية واقتصادية وبيئية لبناء قاعدة بيانات اقتصادية صناعية قوية لتجذب حولها الصناعات المتوسطة والصغيرة والحرفية. ويعمل البرنامج على مدار عشر سنوات لدعم الصناعات الثقيلة بشكل كامل، ويعد هذا البرنامج ذو تكلفة عالية.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تستهدف الخريطة الصناعية التوسع في المشروعات الهادفة لزيادة القيمة المضافة للمنتجات الصناعية.
- تنمية اللوجستيات المرتبطة بالصناعات المختلفة وكذلك الطرق والموانئ الجافة.
- التوسع في تطبيقات الطاقة المتجدّدة.
- إعادة تدوير المخلفات الصناعية.

مشروع تطوير وتنمية المناطق الصناعية بمحور قناة السويس

- **وصف المشروع:** يهدف التوجه الاستراتيجي إلى تكثيف الجهد لاستغلال الموقع المتميز لمحور قناة السويس صناعياً للعمل على أن تكون مصر مركزاً محورياً تتوزع فيه الحركة الاقتصادية عن طريق التوسع في تنمية وإنشاء المناطق الصناعية بمحور قناة السويس بحلول عام ٢٠٢٥. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة عالية.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- دمج سيناء في الكيان الصناعي لبقية الأقاليم والمناطق المصرية.
- تنمية المناطق الصناعية الواقعة داخل الحيز الجغرافي للمحور.
- تحديد الأنشطة الصناعية المستهدف توطينها داخل تلك المناطق.
- وضع الإطار القانوني لتنمية واستغلال الأراضي الصناعية.
- جذب وتشجيع الاستثمارات وزيادة وتنويع الصادرات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية.

مشروع الخريطة الصناعية

- **وصف المشروع:** توفير بيانات وافية عن الاستخدامات الصناعية لجميع الأراضي لتخطيطها كتجمعات صناعية متخصصة مبني على تحليل طبقات معلوماتية تشمل مقومات الأرض جغرافيا وقطاعيا و الموارد الطبيعية والثروات المعدنية والتعدينية و البنية الأساسية واللوجستية والربط بمحاور الطرق والخدمات و التوزيع السكاني والتجمعات العمرانية القائمة والجديدة بحلول عام ٢٠٣٠. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة عالية.

- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- التوسع في المشروعات الهادفة لزيادة القيمة المضافة للمنتجات الصناعية.
- تنمية اللوجستيات المرتبطة بالصناعات المختلفة.
- توفير فرص للتوسع في تطبيقات الطاقة الجديدة والمتجددة في الصناعة.
- التوسع في تطبيقات إعادة تدوير المخلفات الصناعية.

تأسيس مشروعات صغيرة في مجال المنافذ والخدمات التسويقية المتنقلة

- **وصف البرنامج:** تطوير الخدمات والمنافذ التسويقية المتنقلة على سيارات. ولا يحتاج هذا المشروع إلى إنشاءات ثابتة في صورة محلات مما يخفض التكلفة الاستثمارية وتكلفة التشغيل وبالتالي هامش الربح المطلوب مع سهولة تقديم الخدمة وتوافرها في أماكن الاحتياج إليها مع الاعتماد على أسلوب «من المنتج إلى المستهلك من خلال وسيط واحد» ويوفر هذا المشروع فرص عمل كثيرة للشباب والمرأة.

- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- استهداف شباب الخريجين والباحثين عن العمل على مستوى جميع محافظات الجمهورية.
- إقامة نحو ٥٠٠٠ مشروع.
- توفير ما يقرب من ١٠٠٠٠ فرصة عمل.
- تدقيق جودة المنتجات والتسويق مثل مشروع الحرف اليدوية والتراثية المصرية بالتنسيق مع المحافظات في مصر.

الاستراتيجية الخاصة بصناعة السفن

- **وصف المشروع:** يهدف المشروع إلي تفعيل الإستراتيجية الخاصة بصناعة السفن والتي تم إعدادها لتوطين وتطوير الصناعة في مصر بحلول عام ٢٠٣٠ لما لها من تأثير على الاقتصاد المصري.

- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تطوير واستكمال موانى محور قناة السويس والظهير الصناعي.
- ضرورة تفعيل الخدمات اللوجستية البحرية.
- تكوين شركات ملاحية لتشغيل السفن وإنشاء ترسانات لإصلاح وبناء السفن.
- جذب توكيلات ملاحية وشركات للشحن والتفريغ وتموين السفن والقطر والإنقاذ.
- إنشاء شركات لتصنيع وإصلاح الحاويات كذلك محطات لتداول الحاويات.

إنشاء تجمعات للصناعات الزراعية

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى التوسع في الصناعات الزراعية ودعم الصادرات من هذا القطاع من خلال تمكين مراكز الصناعات الزراعية وتهيئة البيئة الملائمة لإقامة هذه الصناعات. كما يهدف إلى تحقيق التكامل بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي – ورفع القيمة المضافة في مياه الري والمحاصيل الزراعية عن طريق إيجاد علاقة بين المزارع والمصانع وزيادة القيمة الاقتصادية للمنتجات الزراعية بحلول عام ٢٠٢٠. ويعد هذا البرنامج ذو تكلفة عالية. ومن المتوقع أن يوفر فرص عمل للشباب وللمرأة الريفية.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- إنشاء مجمعات للصناعات الزراعية.
- توفير شبكات النقل والموانئ الداعمة لهذه الصناعات.
- تقديم الحوافز التي تشجع التوسع في الصناعات الزراعية.
- تنمية البنية الأساسية لمجمعات الصناعات الزراعية من خلال الشراكات بين القطاع العام والخاص.
- إعداد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية لكل منطقة.
- إعداد خريطة واضحة للمناطق المقترحة.
- إعداد كراسات الشروط المطلوبة لطرح تلك المناطق للقطاع الخاص.
- توفير المرافق والبنية التحتية للمناطق الصناعية الزراعية.

تحقيق تحول في قطاع الصناعات التعدينية لدعم تنمية وتنافسية القطاع الخاص وتعزيز خلق فرص العمل بمصر

- **وصف البرنامج:** تنفيذ تحولاً كبيراً في قطاع الصناعات التعدينية من خلال تقييم الوضع الحالي للخامات التعدينية بمصر واختيار عدد (٥) من الخامات الإستراتيجية وخلق بيئة ملائمة ومشجعة لاستثمارات القطاع الخاص في تحسين القيمة المضافة لهذه الخامات والتي يمكن الاستفادة منها كبيئة ملائمة لخامات تعدينية أخرى في مصر فيما بعد، مع تشجيع إنشاء شركات جديدة تشمل شركات صغيرة ومتوسطة وتوفير فرص عمل جيدة ومنتجة خاصة في المناطق النائية بالإضافة إلى الحد من الآثار السلبية لأنشطة التعدين على البيئة وعلى صحة المواطنين المصريين خلال الأربع سنوات القادمة. ويعد هذا البرنامج ذو تكلفة متوسطة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

دعم قطاع الصناعات التعدينية للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمصر في المدى القصير والمتوسط والطويل من خلال:

- زيادة القيمة المضافة للخامات التعدينية المصرية.
- تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاع الصناعات التعدينية.
- زيادة صادرات مصر من الخامات التعدينية المصنعة ذات القيمة المضافة العالية.
- خلق فرص عمل وخاصة في المناطق النائية.

برنامج الاقتصاد الأخضر

- **وصف البرنامج:** مساندة القطاع الصناعي لإدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر في أنشطته المختلفة بهدف زيادة التنافسية والنفاذ إلى الأسواق العالمية والمحافظة على البيئة وترشيد استخدام الطاقة واستخدام الطاقة البديلة وتقليل تكلفة الإنتاج والاستخدام الأمثل للموارد وزيادة الإنتاجية.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- يتم التنفيذ في ثلاث مدن صناعية (برج العرب، العبور، السادات) لمدة ثلاث سنوات ويتم نقل النموذج بعدها إلى مناطق صناعية أخرى.

قطاع التجارة الخارجية

بالإضافة إلى المشروعات الواردة في برنامج الحكومة للعامين القادمين والتي تشمل على سبيل المثال وضع استراتيجية متكاملة لتنمية الصادرات السلعية غير البترولية وضبط الميزان التجاري، وحل مشاكل المصدّرين المصريين، وتطوير الجهود التسويقية في الأسواق العالمية، ووضع خطط لضبط الواردات وخفض معدلات نموها والعمل على إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات وجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، سنعرض فيما يلي أمثلة لأهم البرامج التي تتضمنها الاستراتيجية في مجال تدعيم الصناعة وزيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي:

مشروع إنشاء شبكة التجارة المصرية Egytrader

- **وصف المشروع:** إنشاء منصة تكنولوجية متكاملة على المستوى الوطني للربط بين مقدمي الخدمة (هيئة الميناء – الجمارك – هيئة الرقابة – مراكز لوجيستية...) والمستفيدين منها (مصدرين – مستوردين – وكلاء شحن – تخليص...) بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- توفر التبادل الآمن والسريع والدقيق للمعلومات داخل مجتمع التجارة والخدمات اللوجستية داخل وخارج الموانئ. وتوفير مستوى أعلى للشفافية وبيئة خصبة للاستثمار تتوافق مع الأنظمة الدولية المعمول بها.
- المحافظة على سرية المعلومات والأنظمة الداخلية لكافة الأجهزة العاملة داخل الموانئ وتوفير البيانات المختارة للجهات ذات العلاقة وفق قواعد منظمة وقواعد اتفاقيات خدمة SLA .
- تساعد على تقليص الوقت والتكلفة والمستندات اللازمة إلى الحدود الدنيا. وتدعم الشركات في قطاعي التجارة والخدمات اللوجستية لتشكيل اتحادات لدمج تجارتها الرئيسية والخدمات اللوجستية بمنصة موحدة على مستوى الجمهورية.
- التكيف مع مختلف نماذج الموانئ المميكنة كلياً أو جزئياً.
- استخدام تقنيات معمول بها لعشرات السنين والتي أثبتت كفاءة في الموانئ العالمية وشركات الطيران والبنوك وغيرها.
- توفير الخدمات حسب توافرها وجاهزية الجهات المختلفة لتوفير خدماتها للجمهور مثل الملف الإلكتروني للصادرات والواردات ومتابعة فحص رسائل الصادرات والواردات وخدمات الدفع الإلكتروني بالإضافة إلى توفير بيانات التجارة الخارجية وتحليلاتها.

مشروع محور الاقتصاد الأخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في مصر

- **وصف المشروع:** قيام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بتقديم مساعدات فنية وإدارية للدول النامية والأقل نمواً لتعظيم صادرات السلع المتوافقة مع البيئة(Green products) وزيادة قدرتها على النفاذ إلى الأسواق بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال مراجعة الإستراتيجية الوطنية لقطاعات السلع الخضراء في هذه الدول.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تنفيذ وتطوير سياسات الاقتصاد الأخضر.
- وضع الأطر التنظيمية والمؤسسية وآليات التعاون لتعزيز القدرة والكفاءة.
- القدرة التنافسية للقطاعات الخضراء (السلع البيئية)، والتي يتولد عنها خلق فرص عمل وفرص تصديرية للقطاعات الخضراء.
- تحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم السياسات الوطنية لتشجيع الاقتصاد الأخضر.
- زيادة قدرة الصادرات المصرية للنفاذ إلى الأسواق.

برنامج تعزيز التجارة والسوق المحلي (TDMEP)

- **وصف البرنامج:** يهدف البرنامج إلى ضمان وصول المنتجات المصرية للأسواق الأوروبية بأعلى جودة، وضمان جودة السلع، والرقابة على الأسواق خلال الثلاث سنوات القادمة.

- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تقديم الدعم الفني لمعامل الهيئة العامة للرقابة على الصادات والواردات في اختبار المنتجات المختارة لاتفاقية الأكا لتحقيق الاختبار والاعتماد طبقا للمواصفة القياسية العالمية الأيزو ١٧٠٢٥.
- دعم و تأهيل الهيئة في عملية الاعتماد طبقاً للمواصفة العالمية ١٧٠٢٠ كجهة تفتيش عالمية.
- دعم و تأهيل الهيئة في عملية الاعتماد طبقاً للمواصفة العالمية ١٧٠٦٥ كجهة إصدار شهادات مطابقة منتجات عالمية
- تقديم الأجهزة والمعدات والدعم الفني للإدارة المركزية لتكنولوجيا المعلومات لدعم الفحص المعتمد على إدارة المخاطر.

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

مع التطوير المستمر للبنية الأساسية والقدرات البشرية والأطر التشريعية والمؤسسية اللازمة لتنمية هذا القطاع والعمل على رفع مساهمته في النشاط الاقتصادي، تقدم الاستراتيجية بعض البرامج والمشروعات التي من شأنها النهوض بقطاع الاتصالات لتحقيق التنمية الاقتصادية المستمرة:

تحويل مصر إلى محور رقمي عالمي

- **وصف المشروع:** الاستفادة من مختلف الأصول الوطنية لوضع مصر كمركز رقمي عالمي، مع التركيز على ثلاثة مجالات تعظم الاستفادة من الكابلات البحرية، وخدمة مشروع تنمية قناة السويس، والاستفادة من وادي التكنولوجيا. يهدف المشروع إلى استثمار موقع مصر الجغرافي الفريد، والذي يمر به ١٨ كابل بحري بإجمالي سعة ٨ تيرا بيت/ الثانية مما يمكننا من تعزيز الاستفادة من مرور الكابلات وإضافة العديد من الخدمات ذات القيمة المضافة لتصبح مصر مركزًا عالميًا لتقديم الخدمات الرقمية وخدمات الانترنت، بالإضافة إلى تنمية الصناعات القائمة على تقنيات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بشكل عام للمنافسة وتحسين مركز مصر في تقديم خدمات التعهيد على المستوى الدولي بشكل خاص والخدمة الرقمية بشكل عام بحلول عام ٢٠٣٠. كما يهدف المشروع لخلق فرص عمل جديدة خاصةً للشباب والمرأة وذوي الإعاقة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحقيقًا لخطة الدولة للتنمية المستدامة. ويعد هذا المشروع من المشروعات القومية لاحتوائه عدد من المشروعات العملاقة والتي تتعلق بصناعات عديدة وقطاعات مختلفة بالدولة مما يستلزم تدشين البنية الأساسية اللازمة من الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتنفيذ تلك المشروعات، ولذا يعد هذا المشروع ذو تكلفة عالية. ينقسم المشروع إلى شقين أساسيين، يتنبى الشق الأول تنمية القدرة التصديرية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بينما يعني الاخر بدور القطاع كمشارك أساسي في تنمية القطاعات الأخرى.

- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تنمية الصناعة المصرية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتصبح مصر ممرًا رقميًا عالميًا بهدف زيادة مساهمة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في معدل نمو الناتج المحلي
- النهوض بصناعة التعهيد في مختلف محافظات الجمهورية عن طريق إنشاء مراكز اتصال بقيمة إيجارية منافسة وجودة خدمات عالية للشركات العالمية ومن خلال إنشاء المنطقة الاستثمارية التكنولوجية لتصدير خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالمعادي.
- زيادة عدد الكفاءات البشرية التي تساهم في تنمية محور قناة السويس (وادي التكنولوجيا) من خلال التخصصات التكنولوجية الحديثة وتطبيقاتها من ١٧٪ إلى ٤٠٪ من إجمالي خرّيجي جامعات الإقليم بنسبة تشغيل لا تقل عن ٨٠٪ بحلول عام ٢٠١٨ وزيادة نسبة الخريجين في التخصصات التكنولوجية الحديثة وتطبيقاتها إلى ٦٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠.
- طرح مشروعات قومية عملاقة مثل مشروع ميكنة السجل العيني العقاري، وعدادات المياه الذكية، وميكنة المحاكم.

- الترويج للتجارة الالكترونية من خلال توفير بيئة تمكينية وتشريعية، وتوفير بنية أساسية للسداد الالكتروني وطرح أنظمة سداد مختلفة بنكية وغير بنكية. علاوة على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال لزيادة حجم أعمالهم على الإنترنت بهدف زيادة النسبة المتوقعة من التجارة الالكترونية في السوق المحلي لتبلغ ٧٪ من إجمالي التجارة الالكترونية خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٦، و١٢٪ بحلول عام ٢٠١٨.
- إنشاء مركز عالمي لتقديم خدمات الاتصالات المتعلقة بالكابلات البحرية.
- إنشاء منطقة حرة لخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- تأسيس شركات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة الحرّة.
- تطوير نماذج للحوافز وبناء القدرات البشرية.
- إنشاء مراكز البيانات الضخمة ومرافق الحوسبة السحابية والإستضافة.
- تأسيس شركات وسائط الإعلام الرقمية، وشركات صناعة المحتوى الرقمي.
- دعم البحث والتطوير والابتكار في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- توفير البنية التحتية والمعلوماتية لتنمية القطاعات الأخرى (الملاحة- الشحن- الخدمات اللوجستية، الطاقة ..الخ).

المشروع القومي للإنترنت فائق السرعة

- **وصف المشروع:** نشر خدمات النطاق العريض في مصر من خلال تعزيز الشبكات والخدمات وذلك من خلال تطوير مزيج من الحزم التنظيمية والاستثمارية خلال الأربع سنوات القادمة، حيث تعتبر خدمات النطاق العريض محرك رئيسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تطلبه العديد من قطاعات الدولة. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة متوسطة.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- انتشار الإنترنت فائق السرعة بنسبة ١٠٪ يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي في المجتمعات ذات الدخل الاقتصادي الصغير والمتوسط بنسبة ١,٣٨٪ (٥٠ ألف فرصة عمل).
- تطوير البنية الاساسية المطلوبة .
- المساهمة الحكومية في مشروعات وخدمات النطاق العريض.

بناء مجتمع رقمي لدعم وتعزيز الكفاءة والشفافية لكافة المؤسسات

- **وصف البرنامج:** بناء نظام بيئي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يساعد على بناء مجتمع رقمي تستخدم فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدفع التنمية المستدامة ورفع كفاءة وشفافية المؤسسات الحكومية والخاصة وتقديم خدمات الكترونية عالية الجودة لخدمة المواطنين خلال الخمس سنوات القادمة. هذا بالإضافة إلى وضع منصة رقمية وطنية لضمان التكامل السلس بين مختلف النظم وقواعد البيانات الحكومية فضلاً عن الانفتاح على الخدمات المقدمة من القطاع الخاص، مع وضع الضمانات اللازمة لحماية الحقوق والحريات والحفاظ على المصالح العليا للوطن. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة متوسطة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تكامل النظم الحكومية لتقديم الخدمات الالكترونية المعقّدة وإتاحتها للأشخاص ذوي الإعاقة.
- إتاحة الخدمات الرقمية (الحكومية وغير الحكومية) بأسعار معقولة وتوفير قنوات اتصال واستخدام سهلة.
- زيادة نسبة قبول استخدام الخدمات الالكترونية بين المواطنين والموظفين.
- تطوير نظام الحوكمة للمؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية.
- تطوير هيكلة المؤسسات الوطنية.
- تنفيذ وتطبيق الخدمات الرقمية.

إنشاء المناطق التكنولوجية

- **وصف المشروع:** تأسيس نظام بيئي قادر على إنشاء مجتمع معرفي، صديق للبيئة وتوفير جو مميّز لتشجيع الاستثمار وتعزيز مكانة مصر العالمية وزيادة حصيلة الصادرات التكنولوجية وزيادة قدرتها التنافسية، ودعم التنمية الاقتصادية في المحافظات. وذلك من خلال إنشاء سلسلة من المناطق التكنولوجية في جميع أنحاء مصر باعتبارها بيئة جاذبة للشركات المحلية والإقليمية والمستثمرين للعمل في مختلف المدن العمرانية خلال الخمس سنوات القادمة. ومن المتوقع أن يساهم إنشاء تلك المناطق في تقليل الهجرة الداخلية من المحافظات للقاهرة من خلال توفير الآلاف من فرص العمل في العديد من القطاعات في المحافظات خارج القاهرة الكبرى. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة متوسطة.

- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- إعداد دراسات الجدوى والأعمال لكل المناطق التكنولوجية.
- إعداد وإنشاء الشركة التي سوف تدير بناء وتطوير المناطق التكنولوجية.
- الشراكة مع القطاع الخاص.
- تخطيط وتأسيس وتنفيذ المرحلة الأساسية في جميع المناطق التكنولوجية.
- تصميم وتنفيذ استراتيجية للتسويق.
- إدارة المرافق والبنية التحتية للمناطق التكنولوجية.

تطوير الحوسبة السحابية

- **وصف البرنامج:** تمكين ودعم الاعتماد على الحوسبة السحابية في القطاع الحكومي لتعزيز أدائها وتخفيض التكاليف، بالإضافة إلى تشجيع نموذج القطاع الخاص، وبناء قاعدة لتطوير النظام البيئي للسحابة العامة، والتي ستدعم بدورها الشركات المحلية. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة متوسطة.

- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تنمية السياسة الأولية للسحابة الحكومية وإجراءات الحوكمة السحابية.
- توحيد مراكز البيانات.
- تطوير الإطار المعماري.
- تطوير وتطبيق EG- Cloud.
- اللائحة العامة السحابية.
- بناء ونشر الخدمات السحابية العامة.

تطوير صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- **وصف البرنامج:** تطوير صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وقدرتها على توليد فرص عمل جديدة.

- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- توفير التمويل المناسب.
- تطوير قدرات الشركات.
- العلامات التجارية والانتشار في الأسواق.

تصميم وتصنيع الإلكترونيات

- **وصف البرنامج:** تعزيز صناعة الإلكترونيات في مصر من خلال التركيز على قطاعين رئيسيين وهما تصنيع الأجزاء الإلكترونية الصلبة وشركات النظم واللذان يعتمدان على الابتكار والتكنولوجيا وقطاع الخدمات الصناعية الالكترونية الذي يتسم بكونه كثيف العمالة وقادر على توليد فرص عمل جديدة.

- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- إنشاء مراكز التميز والابتكار.
- الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تنمية الأسواق المحلية والإقليمية.
- زيادة العائد من صناعة الالكترونيات إلى ١٠ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٠ و٨٠ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٣٠.
- جذب المصنعين إلى المناطق الاقتصادية الخاصة.
- تنمية وتطوير الاتفاقات التجارية مع أوروبا وأفريقيا في هذا المجال.
- دعم شركات ASIC القائمة ووضع برنامج لتحفيز الصادرات.
- توفير آليات التمويل وحوافز لجذب الاستثمار.

تنمية الريادة والأعمال

- **وصف البرنامج:** الاستفادة من الطاقات الإبداعية لدى المصريين وتوظيفها لضمان النمو الاقتصادي. يهدف المشروع إلى إنشاء عدد كبير من الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير فرص عمل. كما يركز المشروع على أهمية التعاون والتكامل بين الحكومة والصناعة والمواطن لتعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل. حيث أن النمو الاقتصادي القائم على الابتكار والابداع يجلب المزيد من فرص العمل مما يحسن نوعية الحياه لجميع المواطنين المصريين.

- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- بناء القدرات من خلال التعليم والتدريب.
- تطوير مراكز الابتكار.
- تطوير منهجيات التمويل المختلفة.
- تطوير برامج الشراكة.
- تشجيع الابتكار وريادة الأعمال.
- تطوير الابتكار ونظم إدارة حقوق الملكية الفكرية في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

قطاع الزراعة

زيادة الرقعة الزراعية ودعم التصنيع الزراعي

- **وصف المشروع:** العمل على زيادة مساحة الرقعة الزراعية، وتشجيع الاستثمارات في مجالات التصنيع الزراعي.

- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- بناء مجتمعات متكاملة داخل الأراضي الجديدة.
- دعم الهدف الشامل لاستراتيجية التنمية المستدامة، والمتعلق بزيادة المساحة العمرانية بحوالي ٥٪ من إجمالي مساحتها بحلول عام ٢٠٣٠ بمعدل ١٪ كل ثلاث سنوات.
- زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من عدد من المحاصيل الزراعية.

- مراعاة البعد البيئي والتوجّه نحو الزراعة المستدامة.
- دعم وتنمية التصنيع الزراعي.
- زيادة الصادرات من المنتجات الزراعية المصنعة.
- توفير فرص عمل لائق ومنتج في مجالات الاقتصاد الأخضر.
- تعزيز استخدام التكنولوجيا الحيوية الحديثة في تطوير المجالات الأكثر أهمية في الزراعة المصرية وللوفاء بمتطلبات التصدير والتصنيع الغذائي والاستفادة من المخلّفات الزراعية وترشيد استخدام الكيماويات من أجل تحقيق الأمان الصحي للغذاء.
- تأسيس وتعظيم الاستفادة من بنك المعلومات الزراعية بهدف توفير وتدفق المعلومات الزراعية بصورة شاملة ودقيقة.
- تبنّى الحكومة برنامجاً قومياً لتطوير وتحديث التصنيع الزراعي بهدف زيادة القيمة المُضافة للمنتجات الزراعية من خلال الارتقاء بعناصر الجودة وتهيئة المنتجات المُصنّعة للتصدير وإقامة قرى إنتاجية متخصّصة في صناعات قائمة على المُنتجات الزراعية كالزيتون والتمور والألبان والحرير الصيفي والحرف التقليدية الريفية، والتوسّع في إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة للتصنيع الزراعي في الأقاليم المختلفة. وإصدار قانون موحّد لإنتاج وتداول الغذاء.
- التوسّع في استخدام التكنولوجيا الحيوية في التنمية الزراعية بهدف استنباط أصناف جديدة متحمّلة للجفاف وملوحة التربة ودرجة الحرارة وإنتاج أصناف مقاومة للأمراض والآفات، وتحسين المُحتوى الغذائي لبعض الأصناف النباتية، وكذا زيادة إنتاجية الألبان واللحوم.
- إدخال النانو تكنولوجي في التنمية الزراعية بهدف الوصول إلى تقنية نانو تكنولوجيا لتحسين نوعية المياه، والمساهمة في حل مشكلة تلوث المياه، وامتلاك التقنية التكنولوجية بدلاً من الاعتماد على الخارج حتى عام ٢٠١٨.
- التوسّع في الزراعة العضوية بهدف تخصيص مساحات بالمناطق الجديدة المستصلحة وفتح آفاق جديدة للتصدير، وزيادة إنتاج المركّبات الحيوية ورفع كفاءتها (بدائل مبيدات - مخصبات حيوية - أسمدة عضوية)، ومن خلال تدوير المخلّفات الزراعية وإنتاج أسمدة عضوية، ومنع أو ترشيد استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية، والاستفادة من الخامات الطبيعية كمصادر للأسمدة غير المخلّقة كيماوياً والمسموح باستخدامها في نُظم الزراعة العضوية.
- إصدار وتفعيل قانون الزراعة العضوي المصري، وتقنين وضع مكاتب التسجيل والتفتيش العاملة في مصر، وإنشاء وحدات تصنيع كمبوست.
- تنفيذ برنامج قومي متكامل للإرشاد الزراعي يُغطي القرى المصرية خلال العامين المقبلين.
- التوسّع في إنتاج المحاصيل الرئيسية، كالقمح من خلال زراعة ٤ مليون فدان لإنتاج ١١ مليون طن بحلول عام ٢٠١٨، مع العمل على تحسين الإنتاجية بنشر زراعة الأصناف الجديدة وتطبيق حزم التوصيّات الفنية الخاصة، وتقليل الفاقد مما يوفر نحو مليون طن من الإنتاج.
- تخصيص ٣٣ ألف فدان حتى عام ٢٠١٨ لزيادة إنتاج القطن وتقاوي نقية لجميع الأصناف سواء التصديرية أو التي تلائم صناعة الغزل المحلية، مع التوسّع في الأصناف المستنبطة حديثاً لإنتاج كميات تكفي صناعة الغزل المحلية.
- استمرار جهود تقليص إنتاج المحاصيل الشرهة للمياه، فتركز على خفض مساحة الأرز مما يوفر كميات من مياه الري مع المحافظة على الإنتاج الكلي ووجود فائض تصديري من خلال زيادة إنتاجية وحدة المساحة والتوسّع في زراعة الأرز الهجين.
- زيادة المساحة في الأراضي الجديدة ضمن خطة التوسّع المستقبلية لمشروع المليون ونصف فدان، وزيادة إنتاج المحاصيل البستانية من خلال التوسع في استخدام الصوب الزراعية.
- التوسّع في إنتاج الذرة الصفراء والشامية، وخفض مساحة الذرة البيضاء وذلك لسد الفجوة من نقص الإنتاج المحلي من الذرة الصفراء التي تصل إلى ٧٥٪ من الطلب.
- الاهتمام بتشجيع الصناعات الريفية والصناعات التصديرية في القطاع الريفي، حيث أن القطاع الريفي غير الزراعي هو من أهم القطاعات الواعدة في الوقت الحاضر، ومن أهم القطاعات لإيجاد فرص العمل لمحدودي الدخل وخاصة المرأة.
- رفع كفاءة الري الحقلي في أراضي الوادي والدلتا وذلك من خلال استبدال المساقي والمرادي بخطوط أنابيب بلاستيكية أو تبطينها وإنشاء نقاط رفع موحّدة ومحابس لمداخل المياه، والتسوية الدقيقة بالليزر وتحديث المقنّنات المائية للمحاصيل باستخدام البيانات المناخية.

إنشاء نقاط تجميع ومرافق تخزين للسلع الاستراتيجية:

- **وصف المشروع:** يهدف هذا المشروع إلى بناء شبكة لتجميع المحاصيل الزراعية وتخزينها في مواقع استراتيجية تغطي جميع أنحاء الجمهورية، بهدف تعزيز وصول المزارعين للأسواق وخفض الفواقد الناتجة عن النقل والتخزين ويوفر هذا المشروع فرص عمل للشباب والمرأة وذوي الإعاقة.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**
  - إنشاء مراكز زراعية-لوجستية من خلال شراكات بين القطاع العام والخاص.
  - تحقيق المكاسب من خلال التأجير أو التجارة.
  - تنمية المناطق المحيطة بالمراكز اللوجستية الاستراتيجية من خلال مشاريع صناعات غذائية كبيرة مثل صناعة صلصة الطماطم والدقيق والزيوت، بالإضافة إلى صناعات صغيرة ومتوسطة مثل صناعة الذرة المجمدة والمخللات والزيتون.
  - بناء مركزين استراتيجيين للتخزين ونحو ٣٣٠ نقطة تحصيل.
  - التنسيق من أجل تعظيم الاستفادة من الإنتاج المحلي من السلع الإستراتيجية.

تنمية مشروعات الزراعة المائية

- **وصف المشروع:** يهدف المشروع إلى تعزيز وتسهيل الاستثمار في أنشطة الزراعات السمكية بهدف الحد من تحديات الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وخفض فاتورة واردات مصر من الأسماك، والبناء على الميزة التنافسية لمصر من توافر المدخلات اللازمة لهذا النشاط (مياه وأرض وعمالة ومناخ).
- **العناصر الأساسية للمشروع:**
  - إنشاء مزارع سمكية جديدة.
  - إصلاح البيئة التشريعية لجذب الاستثمار في هذا النشاط الاقتصادي.
  - إنشاء جمعيات تعاونية للزراعات السمكية.
  - إنشاء لجنة تشجيع الصادرات السمكية تحت إشراف المجلس التصديري للحاصلات الزراعية.

إنشاء «مركز تحديث الزراعة»

- **وصف المشروع:** يهدف إلى تأسيس كيان جديد قادر على قيادة وإدارة تنفيذ المبادرات اللازمة لتنمية القطاع الزراعي، بالتعاون مع القطاع الخاص
- **العناصر الأساسية للمشروع:**
  - إنشاء مركز تحديث الزراعة ككيان مستقل تحت إشراف وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.
  - تشجيع الزراعة الجماعية من خلال إصلاح الجمعيات التعاونية الزراعية، وتعزيز الصادرات الزراعية، وإطلاق برنامج لتخصيص الأراضي وشرائها وإعادة تخصيصها لتحفيز حيازة الأراضي، وتحسين البنية التحتية والتشريعية لمراكز الإرشاد الزراعي.

البرنامج القومي لتنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية

- **وصف البرنامج:** وضع برنامج قومي متكامل العناصر يقوم على المحافظة على الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية الحالية وتنميتها لمواجهة الطلب المتزايد، بهدف زيادة المعروض من ناحية وتحسين الجودة وخفض التكلفة من ناحية أخرى.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**
  - **بالنسبة للثروة الحيوانية،** احتواء والتخلّص من الأمراض الوبائية المُعدية، ورفع الكفاءة الإنتاجية والتناسلية للحيوانات، والبدء في مشروع قومي للتأمين على الماشية، والتوسّع في ودعم مشروعات تسمين البتلو على مستوى قومي.
  - إنشاء نظام متكامل للترقيم وتسجيل الحيوانات، والتوسّع في مشروعات الإنتاج الحيواني في الأراضي المستصلحة، وزيادة نسبة تطبيق تقنيّات التلقيح الاصطناعي ونقل الأجنة.
  - دعم نُظم الإنذار المبكّر للأمراض الوافدة والمتوطنة واستكمال الخرائط الوبائية للأمراض من الفصائل المختلفة.

- تفعيل مظلة التأمين (صندوق التأمين على الماشية) وتنشيط التعاونيات في مجال الإنتاج الحيواني واستخدام الأعلاف الغير تقليدية وإنشاء مجازر ومحاجر نموذجية وإنشاء مراكز تجميع الألبان.

- **وبالنسبة لزيادة الثروة الداجنة،** اتخاذ التدابير اللازمة لاحتواء مرض إنفلونزا الطيور وتوفير لقاحات الدواجن بما يُغطي احتياجات الطيور، وذلك من خلال تشجيع مشاركة جمعيات المجتمع المدني وشركات الأوية واللقاحات في برامج التوعية.

- تيسير إجراءات تراخيص إنشاء وتشغيل المزارع في المناطق الصحراوية الجديدة.

- التوسّع في إنشاء مجازر نموذجية وخاصة في المحافظات ذات الكثافة الأعلى في الإنتاج، مع التطوير المستمر للقاحات وفقاً للتحورات الفيروسية والخريطة المرضية.

- **وبالنسبة لتنمية الثروة السمكية،** زيادة إنتاج الأسماك إلى نحو ١٢٪ سنوياً بحيث يرتفع الإنتاج من نهر النيل بمقدار ٧٪ سنوياً، وبحوالي ١٣٪ و٢٠٪ سنوياً من البحيرات والاستزراع البحري على التوالي.

- معالجة مصادر الصرف الزراعي للحد من التلوث وإنشاء مفرخات سمكية بالبحيرات لإمدادها بالذريعة الملائمة وإنشاء مزارع سمكية بحرية على سواحل البحر الأبيض والبحر الأحمر.

قطاع الموارد المائية والري

تطرح الحكومة برنامجاً طموحاً للحفاظ على الموارد المائية وترشيد الري وتقليل الفاقد يستند إلى عِدّة محاور عمل رئيسية تشمل:

- **إنشاء مجمّعات عمرانية جديدة لتحقيق التنمية المتكاملة**

- تشمل مشروع تنمية واستصلاح المليون ونصف فدان (الريف المصري الجديد)، ومشروع استكمال البنية القومية لتنمية شمال سيناء في زمام ٤٠٠ ألف فدان (ترعة السلام)، ومشروع استكمال ترعة الشيخ زايد بجنوب الوادي في زمام ٥٤٠ ألف فدان (توشكى).

- **ترشيد استخدام المياه**

- بهدف التحول من الري بالغمر إلى الري الحديث، وتطوير نُظم الري على مستوى الترع والمساقي، مع الحد من زراعة الأرز.

- **تدعيم وتأهيل المنشآت الكبرى ومحطات الرفع**

- لتحقيق تحكم أمثل في التصرّفات وتحسين حالة الري. وذلك من خلال تنفيذ مشروع حماية السد العالي وتدعيم خزّان أسوان، ومشروع إنشاء وتدعيم القناطر ومرافق الري ومحطات الرفع.

- **التصدّي للتغيّرات المناخية وحماية السواحل والمنشآت**

- من خلال تطوير بواغيز البحيرات الشمالية، وحماية وتطوير السواحل والشواطئ من أخطار النحر وارتفاع منسوب البحر، والاعتماد على الطاقة الشمسية في تشغيل طلمبات الرفع والآبار لتقليل الانبعاثات الحرارية.

- **تنمية الموارد المائية**

- عن طريق إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصحي المُعالج طبقاً للمواصفات، والتوسّع في استخدام المياه الجوفية وحصاد مياه الأمطار.

- **تحسين نوعية المياه**

- حيث يأتي الحفاظ على البيئة والصحة العامة للمواطنين على رأس أولويات برنامج الحكومة، وتعتزم الحكومة في هذا الشأن العمل على تغطية المجاري المائية داخل الكتل السكنية، وتنفيذ برامج لرصد ومتابعة منظومة الموارد المائية لبحيرة ناصر والنيل وفرعيه والترع والمصارف والمياه الجوفية، مع معالجة مياه الصرف الصحي على المجاري المائية.

- **التوسّع في برامج التنمية المستدامة لخزّان الحجر الرملي النوبي الجوفي والمياه المسوس**

- رفع كفاءة الري السطحي وزيادة الإنتاج الزراعي في مناطق الري المطوّر بحوالي ٣٠٪. ووضع نظام صارم لملاحقة مستخدمي الآبار غير المرخّصة وإصدار قانون خاص بالمياه لضمان الكفاءة في استخدامها. ويتضمّن مشروع القانون معاقبة كل من يتسبب في تلويث المياه، وكذا عدم الالتزام بشروط الحصول على التراخيص.

- **تنمية المياه الجوفية ومواجهة التعديّات عليها**

- من خلال تطوير إدارة منظومة المياه الجوفية والرصد الدوري للخزّانات الجوفية كماً ونوعاً مع تنفيذ محطات تنقية للمياه الجوفية.

- **برنامج لتطوير شبكات الصرف المُغطى**

- تزويد زمام قدره ١٠٠ ألف فدان بشبكات الصرف المُغطى من خلال مشروعات الإنشاء والإحلال والتجديد بالإضافة لإنشاء الأعمال الصناعية من كباري وبدالات وسحارات وهدارات وخلافه، وتزويد زمام قدره ٤٨٠ ألف فدان بشبكات الصرف المُغطى بحلول عام ٢٠١٨/٢٠١٧.

- توسيع مشروعات الصرف العام والصرف المُغطى لتوسيع وتعميق مصارف عامة مكشوفة في المناطق الجديدة والمستصلحة لإضافة زمام قدره ١٠ آلاف فدان في عام ٢٠١٦/٢٠١٥، وزمام قدره ٤٤ ألف فدان بحلول عام ٢٠١٨/٢٠١٧ والتي تُغطي زمام قدره ٢٥ ألف فدان في الوقت الراهن.

قطاع السياحة

تنمية منطقة الأهرامات

- **وصف المشروع:** إحياء السياحة الثقافية حول الأهرامات من خلال تصميم مشروع سياحي متكامل. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة عالية.

- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تصميم خطة استثمارية ونموذج عمليات.
- وضع خطة عمل تفصيلية.
- وضع رسومات هندسية تفصيلية ومعمارية تأخذ في الاعتبار كود الإتاحة.
- إعداد دراسة جدوى للمشروع.

إنشاء منتجعات تراعى الجودة البيئية في الصحراء الغربية

- **وصف المشروع:** استغلال الأصول المحلية كالواحات لجذب السائحين ذوى القدرة المرتفعة على الانفاق. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة متوسطة.

- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تحديد المناطق الملاءمة لإقامة هذه المشروعات.
- تنمية البنية الأساسية التي تشمل اللوجستيات لضمان سهولة الوصول إلى أماكن السياحة.

إنشاء متاحف أثرية في مدينتي شرم الشيخ والغردقة

- **وصف المشروع:** تقديم منتج جديد يهدف إلى جذب زوار الشواطئ المتكررين والسائحين في شرم الشيخ والغردقة لاستهلاك المنتجات الثقافية. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة متوسطة.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تصميم موضوع وحكاية المتحف.
- تطوير خطة عمل متضمنة الجدوى الاقتصادية والمالية للمتحف.
- تأمين الموافقات اللازمة من وزارة الآثار للاستفادة من القطع الأثرية الأصلية والمستنسخة.

انشاء منتجعات صحية صديقة للبيئة

- **وصف المشروع:** استغلال الأصول المحلية الطبيعية كالواحات وعيون المياه العلاجية لجذب زوار شرائح الإنفاق العالي في السياحة العلاجية والطبيعية.. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة عالية.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تطوير البنية التحتية اللوجستية اللازمة لضمان سهولة الوصول والتنقل.
- الاتفاق مع المستثمرين لتنمية المنطقة مع ضمان الأمان الاقتصادي.

برنامج تشجيع تحول القطاع السياحي إلى الاقتصاد الأخضر

- **وصف البرنامج:** انطلاقاً من مبدأ الحفاظ على البيئة وزيادة أهمية ودور حماية البيئة والمناخ في مجال السياحة فإن استدامة السياحة ومراعاة البعد البيئي في الأنشطة السياحية تتطلب سياحة نظيفة صديقة للبيئة والمجتمع وذات جدوى اقتصادية عالية.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تصميم وتنفيذ مبادرات لتشجيع إدخال تقنيات الطاقة النظيفة في القطاع السياحي، والحصول على شهادة النجمة الخضراء "Green Star Hotel"، والتوسع في الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة باستخدام السخانات الشمسية، والتوسع في الاعتماد على أنظمة الطاقة الموفرة باستخدام اللمبات الموفرة وتطبيق أنظمة الإضاءة الذكية.
- تصميم وتنفيذ البرنامج الريادي لمواجهة التحديات التي تواجه قطاع الفنادق من حيث ارتفاع أسعار منتجات الطاقة وكذلك خفض نسب الإشغال.
- بناء علاقات عمل قوية تقوم على المصلحة المتبادلة مع شركاء العمل على المستوى المحلي والإقليمي والدولي لنشر وتطبيق مفاهيم السياحة الخضراء، واستمرار تبادل الخبرات مع شركاء العمل الدوليين مثل المجلس العالمي للسياحة المستدامة وكذلك التحالف الإفريقي لشهادات السياحة الخضراء، والتنسيق مع الجهات المحلية ذات الصلة مثل المجلس المصري للتنافسية وهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة ومرفق تنظيم الكهرباء وحماية المستهلك وجمعيات المستثمرين في القطاع السياحي وغرفة المنشآت الفندقية.

إنشاء مضمار سباق وساحات بطولات رياضية

- **وصف المشروع:** استغلال الأراضي الشاسعة المتوفرة في المناطق السياحية للقيام بمشروعات مكملة لجذب سياحة البطولات الرياضية العالمية.. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة عالية.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تحديد الموقع المقترح لإقامة مضمار السباقات الرياضية وتقييم الموقف القانوني والفني للمشروع.
- تسهيل إجراءات التملك والتأجير وإصدار التراخيص.
- تقديم حوافز للاستثمار في مضمار السباقات الرياضية.
- توفير خدمات مساندة وداعمة للمشروع.

مراجعة وتطبيق لوائح الاستدامة في قطاع السياحة

- **وصف البرنامج:** مراجعة القوانين الحكومية الحالية المنظمة للتطبيقات البيئية بما يتماشى مع الاتجاهات العالمية، وبما يتيح تطبيقها وتخفيض التأثير السلبي للسياحة على البيئة. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة منخفضة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**
  - الاتجاه نحو تحقيق وجهات السياحة الخضراء المتميزة.
  - تصميم لوائح تنظيمية تحفز مقدمي الخدمة (فنادق ومطاعم) بالالتزام بمفاهيم الاستدامة.
  - تنسيق ورش عمل مع الشركاء الرئيسيين ومقدمي الخدمة لزيادة الوعي البيئي.

إنشاء تجمعات سياحية وسكنية بالساحل الشمالى

- **وصف المشروع:** إنشاء تجمعات سياحية على مساحات واسعة تحتوي على جميع المتطلبات المعيشية وتوفير مرافق ذات جودة عالية، لجذب العائلات الأجنبية والعربية لقضاء إجازات طويلة المدة في مصر. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة عالية.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**
  - إجراء دراسات الجدوى وتحديد الأراضي المناسبة للمشروع.
  - توفير البنية التحتية للمشروع.

تطبيق نظام رد ضريبة القيمة المضافة لزيادة الانفاق على التسوق

- **وصف البرنامج:** مراجعة النظم الضريبية الحالية الخاصة برد ضريبة القيمة المضافة على السلع لزيادة اقبال السائحين على الانفاق على السلع. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة منخفضة.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**
  - دراسة البرامج المطبقة فى كثير من بلدان المنطقة.
  - اطلاق مناقصة عالمية لاختيار أفضل شركة منفذة للبرنامج.
  - وضع الهيكل الضريبي المقترح.
  - تطوير نموذج لتقييم الهيكل الضريبي المقترح.

تطوير تطبيق سياسة السموات المفتوحة

- **وصف البرنامج:** تقييم متطلبات الأجواء المفتوحة وتداعياتها على النظام البيئي للسياحة والطيران والآثار المترتبة على الأجواء المفتوحة على مختلف أصحاب المصلحة (المطارات والسياحة ومصر للطيران)، ويعد هذا المشروع ذو تكلفة متوسطة.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**
  - دراسة متطلبات سياسة الأجواء المفتوحة وأثارها على العمالة الموجودة فى شركة مصر للطيران.
  - تقييم مدي جاهزية المطارات المصرية لتنفيذ الأجواء المفتوحة.
  - وضع خطة لمراحل التنفيذ.
  - وضع اتفاقيات مستوى الخدمة بالاتفاق مع مقدمي الخدمة لضمان أعلى معايير الجودة في الخدمة.

إنشاء مراكز تدريب طبقاً للمواصفات الدولية

- **وصف المشروع:** بناء مراكز تدريب لتوفير برامج تدريبية مصممة خصيصاً لتطوير المهارات اللازمة للعاملين في قطاع السياحة. ويعد هذا المشروع ذو تكلفة عالية.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- خطة قومية للتنمية البشرية لتبني التعليم والتدريب فى مجال السياحة.
- تحديد أولويات تنفيذ مراكز التدريب على أساس نتائج التقييم على أن يبدأ تنفيذ المشروع في المناطق ذات المهارات المنخفضة.
- تحديد برامج مصممة ودورات لتلبية متطلبات الموظفين وتحسين مهاراتهم (على سبيل المثال التركيز على المهارات اللغوية للأفراد الذين لا يجيدون اللغة الإنجليزية).
- توظيف مدربين محترفين.
- مراكز لنشر برامج توعية.

التنمية التشريعية والقانونية

- **وصف البرنامج:** تسريع عملية مراجعة القوانين والتشريعات في مجال صناعة السياحة والفنادق والطيران. ويعد هذا البرنامج ذو تكلفة متوسطة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- خطة للتنمية التشريعية والقانونية.
- تحديد الأولويات لتعديل القوانين والتشريعات.
- مراجعة القوانين والتشريعات للتأكد من عدم تعارضها وتحديد الآثار المترتبة عليها.

قطاع التموين والتجارة الداخلية

مشروع إقامة المركز اللوجيستي العالمي لتجارة وتداول وصناعة الحبوب والغلال والسلع الغذائية بدمياط

- **وصف المشروع:** يهدف هذا المشروع إلى تحويل جمهورية مصر العربية إلى مركز لوجيستي عالمي لتداول وتخزين وتصنيع كافة أنشطة القيمة المضافة المرتبطة بالغلال والتي تشمل «التصنيع - التعبئة - التغليف» للحبوب والبذور المنتجة للزيوت وكذا تكرير الزيوت وتكرير السكر الخام والمواد الغذائية الأخرى ذات الصلة وتعد من السلع والمنتجات الاستراتيجية مما يحقق الأمن الغذائي لمصر ودول المنطقة.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- استقبال وتداول الغلال والحبوب (قمح - ذرة - صويا) الواردة من الدول المنتجة في شمال وشرق أوروبا ووسط آسيا وشمال وجنوب أمريكا من خلال ٤ - ٦ أرصفة بحرية.
- تخزين الغلال والحبوب في الصوامع الحديثة والقباب الفيبر جلاس ذات الأنظمة المتطورة للحفاظ على جودة الغلال وتهويتها بأحدث الأساليب العلمية.
- إنشاء صناعات القيمة المُضافة لتصنيع الحبوب والغلال لخدمة الأسواق المحلية والعالمية بإجمالي حوالي ٧,٥ مليون طن سنوياً على أربع مناطق صناعية حديثة (منطقة صناعية للمطاحن ولإنتاج الدقيق الفاخر، منطقة صناعية لصناعات الصويا، منطقة لصناعة الذرة، منطقة صناعية خاصة بتكرير وتعبئة السكر، وايضا منطقة صناعية تكميلية قائمة على الصناعات السابقة).
- إعادة تصدير الغلال والحبوب والسلع المصنعة للأسواق الخارجية.
- شحن الحبوب والغلال المصنعة وغير المصنعة والسلع الغذائية المختلفة داخل الجمهورية باستخدام شبكتي النقل النهري والسكك الحديدية.

تطوير الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية

- **وصف المشروع:** تم إعداد خطة تطوير تعتمد بالأساس على إدارة الشركة القابضة للصناعات الغذائية وشركاتها التابعة بالأسلوب الاقتصادي الأمثل وباستخدام آليات الإدارة العلمية الحديثة مع التركيز على تطوير أداء كافة الأنشطة للشركة القابضة وشركاتها التابعة لتحقيق أعلى إنتاجية من المنتجات المختلفة مما يسهم بشكل فعال فى تحقيق الوفرة المطلوبة للسلع بالأسواق ويساعد على استقرار أسعارها وزيادة معدلات النمو بالاقتصاد المصرى تحقيقاً للهدف الاستراتيجي الهام بالخطة الإستراتيجية للتنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠».
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تطوير سياسات العمل بمراجعة تطوير لوائح نظم العمل الأساسية واللوائح المالية بما يتلاءم مع التطور الحالى وما تشهده المرحلة من مستجدات مع تحقيق الرؤية المستقبلية للأنشطة المختلفة.
- تطوير واستكمال الهياكل التنظيمية للشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية بما يحقق تنفيذ المهام الرئيسية بكفاءة (تسويق - إنتاج - إشراف - متابعة - سيطرة) مع استكمال النقص الحالى فى الإمكانيات والمؤثرات على الكفاءة التخصصية للشركة القابضة وشركاتها (وسائل نقل بأنواعها - معدات تخصصية - خطوط ومعدات إنتاج - نظم آلية حديثة - كوادر مدربة . . . الخ).
- المعاونة في المشروعات الإستراتيجية الخاصة بالصناعات الغذائية كمشروعات (المناطق اللوجيستية - المدينة التجارية - تطوير المصانع - مشروع قناة السويس الجديدة - محافظات شمال وجنوب سيناء - الوجه القبلى).
- عدم إنشاء أو إقامة أى مشروعات جديدة دون دراسات جدوى اقتصادية بالاستعانة ببيوت الخبرة المتخصصة.
- ميكنة أعمال كافة أنشطة الشركات التابعة باستخدام برامج نظم المعلومات بما يحقق العديد من المزايا أهمها توفير أفضل البدائل لاتخاذ القرارات التخصصية المختلفة وسرعة الحصول على البيانات بالإضافة لتطوير أسلوب الأداء الحالى للمهام وتحقيق السيطرة الكاملة.
- تحقيق التكامل في الأداء لجميع الشركات التابعة (تبادل المعلومات - نشر الفكر العلمى - توحيد الجهود لتدبير الخامات الرئيسية وبعض معدات وخطوط الإنتاج المتشابهة - تعظيم واستغلال أمثل للمواقع والأصول المملوكة . . . الخ) للحصول على أعلى ميزة نسبية وقيمة مضافة.
- التعاون مع كافة الجهات العلمية والبحثية المتخصصة لتطوير الأداء لكافة المجالات التخصصية بما يحقق إدارة عمليات الإنتاج والمبيعات بالأساليب العلمية مع تعظيم الاستفادة لصالح الشركات.

مشروعات الشون المطورة

- **وصف المشروع:** يهدف المشروع لرفع الطاقة التخزينية المتاحة وتقليل نسبة الفقد في الأقماح والحبوب المخزنة، حيث سيتم ربط تلك الشون بنظم تشغيل الكترونية ذات مستوى عالي من الدقة يضمن سلامة ومتابعة تلك الشون وما تحتويه من أقماح.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تطوير وتنفيذ عدد من الشون يبلغ ١٠٥ شونة، ينفذ منها ٢٣ شونة بمواقع الشركة خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦.
- ربط الشون بنظم تشغيل الكترونية ذات مستوى عالي من الدقة يضمن سلامة ومتابعة تلك الشون وما تحتويه من أقماح.

مشروعات صوامع الغلال

مشروع الصوامع الممولة من دولة الإمارات

- **وصف المشروع:** يُعد المشروع إضافة هائلة إلى الطاقات التخزينية المتاحة بالدولة.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- إنشاء عدد ١٢ صومعة بسعة تخزينية لكلا منها ٦٠ ألف طن وبسعة إجمالية ٧٢٠ ألف طن.

مشروعات مبادلة الديون الإيطالية

- **وصف المشروع:** العمل على إنشاء عدد (١٠) صوامع أفقية وعدد (٢) منطقة لوجيستية وعدد (١) صومعة رأسية.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- إنشاء عدد ١٠ صوامع أفقية بسعة إجمالية ١٦٥ ألف طن موزّعة على ٥ مواقع.
- انشاء عدد ٣ منطقة لوجستية بمنطقتي كوم أبو راضى بالوسطي محافظة بنى سويف، أبو خليفة بالقنطرة غرب محافظة الاسماعيلية.
- انشاء صومعة رأسية بمنطقة شطا بمحافظة دمياط.

بناء شبكة رصد وإنذار مبكر للأسواق

- **وصف المشروع:** يهدف المشروع إلى منع الممارسات الضارة بصحة وسلامة المستهلك ومنع التغييرات الغير مبررة في أسعار السلع والمنتجات خاصة الخضر والفاكهة.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تبادل المعلومات بين الجهات الرقابية المختلفة بالسوق المصري عن المنتجات التي وصلت الأسواق وتسبب خطورة على سلامة وصحة المستهلك مما يحقق الآتي:
  - استخدام هذا النظام كأداة فاعلة في مراقبة الأسواق.
  - منع تداول المنتجات الضارة داخل السوق المصري وحماية المستهلك من المخاطر التي قد يتعرض لها.
  - تسجيل الإخطارات التي تمت من أجل سحبها من الأسواق.
- الإستفادة من الرصد اليومي الذي يتم عن طريق الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء من خلال خمسة عشر ألف نقطة رصد على مستوى الجمهورية وتحديد مناطق التغير غير المبرر في أسعار السلع وخاصة الخضر والفاكهة وذلك لزيادة المعروض منها بالمنافذ التابعة لوزارة الزراعة ووزارة التموين وشباب الخريجين والقوات المسلحة بأسعار مخفضة مما ينتج عنه إحداث التوازن التلقائي لأسعار تلك السلع.

تنمية الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال التجارة الداخلية

- **وصف البرنامج:** إقامة مشروعات تجارية ومناطق لوجيستية في مختلف المحافظات المصرية خلال ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تضم محافظات الدقهلية، كفر الشيخ، البحيرة، بني سويف، الأقصر.

المرحلة الثانية: تضم محافظات بورسعيد، الغربية، الدقهلية، كفر الشيخ.

المرحلة الثالثة: تضم محافظات شمال سيناء، جنوب سيناء، الشرقية، الإسماعيلية، الفيوم، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، أسوان.

- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

يتم تقسيم المحافظات حسب نصيب الفرد إلى ثلاث تقسيمات:

- ١٨ سم٢ في المحافظات الحضرية (القاهرة، الجيزة، الإسكندرية، مرسى مطروح، بورسعيد).
- ٥٠ سم٢ في المحافظات السياحية (جنوب سيناء، البحر الأحمر، الأقصر).
- ٤ سم٢ في باقي المحافظات (دمياط، الدقهلية، شمال سيناء، الإسماعيلية، كفر الشيخ، الشرقية، السويس، القليوبية، البحيرة، المنوفية، قنا، أسوان، الفيوم، بني سويف، المنيا، الوادي الجديد، أسيوط، سوهاج).

قطاع الإسكان

إصلاح البيئة المؤسسية الحاكمة لقطاع الإسكان

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى إعادة التوازن في مجال التنمية العمرانية وزيادة مشاركة القطاع الخاص في قطاع الإسكان، بالإضافة إلى توفير مساكن لائقة وبأسعار مناسبة لشريحة كبيرة من المواطنين.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع وتنفيذ إطار عام لإدارة الأراضي لتسهيل عملية تخصيص الأراضي اللازمة لشركات التطوير العقاري.
- تفعيل قانون سوق التطوير العقاري وقانون التسجيل العقاري وكذلك إنشاء وتفعيل اتحاد للمطورين العقاريين وصندوق لضمان مشروعات التطوير العقاري وكذلك اتحادات الشاغلين.
- التوسع في الخدمات المقدمة في برنامج المساعدات الإسكانية بهدف تغطية القطاع المنزلي ذا الدخل المنخفض وغير القادر على تملك وحدة سكنية.
- الانتهاء من تطوير المناطق العشوائية مع تطبيق كود الإتاحة وفقاً لأولويات الخطة القومية.
- متابعة وصول نظام تسجيل الممتلكات لجميع المناطق.
- تأسيس نظام لمتابعة صيانة المباني بهدف إطالة عمر المباني القائمة.
- وضع خطة تدريجية لتحرير الإيجارات.

إنشاء جيل جديد من المدن الجديدة على محاور الطرق القومية التنموية

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إنشاء كل من العاصمة الإدارية الجديدة شرق القاهرة (كما ورد ذكرها في إطار المشروعات القومية الكبرى) ومدينة العلمين الجديدة ومدينة توشكي الجديدة ومدينة الفرافرة الجديدة ومدينة شرق بورسعيد.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تبلغ المساحة الإجمالية لمدينة العلمين الجديدة ٤٩ ألف فدان ويبلغ عدد السكان المستهدف حوالي ٢ مليون نسمة.
- تبلغ المساحة الإجمالية لمدينة توشكي الجديدة ٣٠٠٠ فدان لاستيعاب ٨٠ ألف نسمة لتوفر ٣٠ ألف فرصة عمل ولتتكامل مع القرى الريفية المحيطة بمشروع توشكي وتضم الخدمات والصناعات الخفيفة والتصنيع الزراعي والأنشطة الترفيهية.
- تشمل مدينة الفرافرة الجديدة ثلاث قرى، منها قريتين زراعيتين وأخرى خدمية كاملة الخدمات والمرافق الداخلية بمساحة إجمالية ١٦٠٠ فدان.
- تبلغ المساحة الإجمالية لمدينة شرق بورسعيد ١٢ ألف فدان وتعد المدينة الساحلية الجديدة الأولى شرق قناة السويس لتخدم أغراض تنمية منطقة قناة السويس بحيث تستهدف استيعاب أكثر من نصف مليون نسمة مع اكتمال نموها.

قطاع النقل

تطوير ومد شبكة الطرق لخدمة أغراض التنمية

- **وصف المشروع:** تطوير الشبكة الحالية للطرق على النحو الذي يسهل من حركة المواطنين والبضائع في أنحاء الجمهورية ويحسن من مؤشرات الاتصالية.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تطوير محور البحر المتوسط ومحور سيناء لتطوير الطرق العرضية على ساحل البحر المتوسط ومحافظة سيناء.
- تنفيذ محور القاهرة / دمياط/ بورسعيد، لتطوير الطرق المؤدية من القاهرة إلى مينائي بورسعيد ودمياط على ساحل البحر المتوسط.
- تنفيذ محور البحر الأحمر وتطوير الطرق الساحلية على البحر الأحمر حيث يساهم في خدمة مشروع تطوير ميناء سفاجا التعديني.
- تنفيذ محور الصعيد، لتطوير الطرق والسكة الحديد على طول صعيد مصر على جانبي النيل.
- تنفيذ محور تنمية السويس وتطوير الطرق بالدلتا.

تطوير مرفق سكك حديد مصر

- **وصف المشروع:** تطوير برنامج شامل لتطوير مرفق سكك حديد مصر بهدف تحسين الخدمة المقدمة بقطاع النقل البري.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تجديد وتطوير الوحدات المتحركة وتجديد العربات.
- توريد وإدارة وتشغيل خط VIP (القاهرة-أسوان) بسعر خاص.
- إنشاء القطار فائق السرعة الاسكندرية/أسوان.
- إنشاء خط كهربي جديد يربط بين محافظتي الأقصر والبحر الأحمر.
- تطوير ورش الهيئة الانتاجية والفرعية لرفع كفاءتها في صيانة الجرارات والعربات.
- إنشاء ورشة تصنيع عربات السكك الحديدية والمترو وذلك بمنطقة أبو زعبل على مساحة ١٢٦ كم مربع.
- تطوير نظم الرقابة وتوفير عوامل الأمان من خلال تطوير وتحديث المزلقانات ونظم التحكم في الإشارات وغيره.
- تطوير وتحديث المنشآت الثابتة على الخطوط من محطات ومزلقانات وتجديد السكك.

تطوير قطاع النقل البحري

- **وصف المشروع:** يهدف هذا البرنامج إلى زيادة الطاقة الاستيعابية للعديد من الموانى ورفع كفاءة الخدمات المقدمة مثل تطوير موانىء الاسكندرية ودمياط وبورسعيد ونويبع وشرم الشيخ والسويس والغردقة والطور وسفاجا.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- إقامة مشروعات إحلال وتطوير الأرصفة البحرية والجافة وانشاء مناطق لوجيستية.
- تطوير منظومة الشحن والتفريغ لتقليل زمن انتظار السفن.
- تطوير وتحديث بيئة العمل داخل الموانئ والربط الإلكتروني لأنظمة العمل داخل كل ميناء.
- تحقيق أعلى معدل لاستغلال المساحات المتاحة والمخازن داخل الموانئ.
- العمل على تنفيذ مشروع الشباك الموحد وذلك لتسهيل التعامل مع الجمهور.
- تحديث الأجهزة المستخدمة في تأمين الموانئ.

تطوير قطاع النقل النهري

- **وصف المشروع:** رفع كفاءة مرفق النقل المائي عبر نهر النيل وقنواته الملاحية وتطويره بما يحقق استغلاله الاستغلال الأمثل على أسس فنية واقتصادية.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- تطهير وتحسين المجاري الملاحية والأهوسة وصيانتها بما يحقق حسن الاستفادة منها على الوجه الأمثل وتقسيمها إلى خطوط لنقل البضائع والركاب.
- تهيئة البنية الأساسية للنقل النهري لجذب الاستثمار الداخلي والخارجي في مشاريع النقل المائي (ركاب - بضائع) للمشاركة في المشروعات وتقليل الاعتماد على موازنة الدولة والوصول إلى التنفيذ الذاتي لمشروعات الهيئة.
- المساهمة في تقليل الضرر بالطرق من ناحية نقل حصة من البضائع في حدود ٢٨٪ عبر النيل وروافده.

المحور الثاني:

الطاقة

١- قراءة في الوضع الحالي

يقع على عاتق هذا القطاع الحيوي عبء توفير احتياجات الطاقة لكافة القطاعات الاقتصادية وللقطاع العائلي أيضاً فضلاً عن زيادة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. كما يتطلب تحقيق التنمية المستدامة أن يتوافق هذا القطاع وأنشطته مع الاعتبارات البيئية، وتحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة الأممية الخاص «بطاقة نظيفة وبأسعار معقولة».

يعتمد قطاع الطاقة في مصر بشكل أساسي على مصادر الوقود الأحفوري (البترول والغاز الطبيعي)، وخاصة الغاز الطبيعي نظراً للتوسع في اكتشافات حقول الغاز في الصحراء الغربية والمناطق البحرية بالإضافة إلى الركود النسبي لإنتاج النفط. وقد انخفضت معدلات إنتاج النفط والغاز الطبيعي في السنوات القليلة الماضية نظراً للظروف التي مرت بها مصر بالإضافة إلى عدم توقيع اتفاقيات الامتياز وتبادل المنفعة خلال الفترة ما بين عام ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢. أما بالنسبة للطاقة الكهربائية فتعتمد مصر بشكل رئيسي على المحطات الحرارية مع اعتماد غالبية القدرة التشغيلية على توربينات البخار. ويرجع عمر ثلث القدرة التوليدية للطاقة الحرارية إلى أكثر من ٢٠ سنة[١]. ويُساهم قطاع الطاقة حالياً بما يقرب من ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، خاصة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. إلا أنه يلاحظ انخفاض قيمة هذه الاستثمارات في الفترة الأخيرة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٣ بمعدل يقارب ٦٪، خاصة في مجالات الاستكشاف والتطوير على وجه الخصوص[٢].

وتمثل فاتورة دعم الطاقة في مصر عبئاً على الاقتصاد المصري، فقد بلغت قيمة دعم المواد البترولية في الموازنة العامة للدولة في عام ٢٠١٢/٢٠١٣ نحو ١٢٠ مليار جنيه. بينما بلغت في عام ٢٠١٣/٢٠١٤ نحو ١٢٦,٢ مليار جنيه. في حين أن موازنة عام ٢٠١٤/٢٠١٥ شهدت انخفاض في قيمة دعم المواد البترولية لتصل إلى ١٠٠,٣ مليار جنيه[٣] وذلك نتيجة للإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لتخفيض دعم الطاقة.

وتسعى الدولة جاهدة لزيادة إنتاجها من الطاقة حيث تم توقيع ٣٦ اتفاقية امتياز جديدة خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٤ بخلاف ٢٠ اتفاقية أخرى ما زالت في طور الإعداد[٤]. كما تستهدف أيضاً تنويع مزيج الطاقة من خلال زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة وخاصة طاقة الرياح والطاقة الشمسية. وتستغل مصر إمكاناتها من الطاقة الكهرومائية بشكل كامل تقريباً، حيث تبلغ نسبة الاعتماد عليها في توليد الكهرباء حوالي ٥٪[٥].

وقد قامت الحكومة بإطلاق عدة مبادرات لإصلاح القطاع مؤسسياً وتشريعياً لتشجيع مشاركة القطاع الخاص، خاصة في مجال بناء محطات رياح ومحطات طاقة شمسية، بالإضافة إلى تشجيع الحلول والتطبيقات التكنولوجية لترشيد استهلاك الطاقة وتحقيق الكفاءة في استخدام موارد الطاقة الحالية وتقليل الفاقد. وسعياً لتحقيق مزيد من التوسع في تنويع مزيج الطاقة، سمحت الدولة باستخدام الفحم لغرض توليد الكهرباء أو كمصدر وقود لبعض الصناعات منذ عام ٢٠١٤ مع التأكيد على ضرورة استخدام تكنولوجيا صديقة للبيئة ومستدامة. كما تستمر الدولة في مواصلة جهودها للتوسع في استخدام الطاقة النووية، حيث بدأ تنفيذ مشروع إقامة محطة للطاقة النووية في الضبعة. أما على المدى القصير، فسوف تتركز مبادرات الدولة في تعزيز إنتاج النفط والغاز مع استمرار إصلاح منظومة الدعم.

وفيما يلي عرض للرؤية والأهداف الاستراتيجية للطاقة، ومؤشرات قياس الأداء وكذلك التحديّات التي تواجه تحقيقها وبرامج تطوير الطاقة حتى عام ٢٠٣٠.

٢- الرؤية الاستراتيجية للطاقة حتى عام ٢٠٣٠

"بحلول عام ٢٠٣٠ يُصبح قطاع الطاقة قادراً على تلبية كافة متطلبات التنمية الوطنية المستدامة من موارد الطاقة وتعظيم الاستفادة الكفؤة من مصادرها المتنوعة (تقليدية ومتجدّدة) بما يؤدي إلى المساهمة الفعالة في تعزيز النمو الاقتصادي والتنافسية الوطنية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة مع تحقيق ريادة في مجالات الطاقة المتجدّدة والإدارة الرشيدة والمستدامة للموارد، ويتميّز بالقدرة على الابتكار والتنبؤ والتأقلم مع المتغيّرات المحلية والإقليمية والدولية في مجال الطاقة وذلك في إطار مواكبة تحقيق الأهداف الدولية للتنمية المستدامة".

---

١ Egypt Economic Recovery Plan, unpublished report.

٢ المرجع السابق.

٣ وزارة المالية، التقرير المالي الشهري لشهر سبتمبر، ٢٠١٥.

٤ Egypt, Economic Recovery Plan, unpublished report، وتقرير الغرفة التجارية الأمريكية عن الطاقة في مصر ٢٠١٥.

٥ المرجع السابق.

٣- الأهداف الاستراتيجية للطاقة حتي عام ٢٠٣٠

في ضوء الرؤية المستقبلية، تشمل الأهداف الاستراتيجية للطاقة حتى عام ٢٠٣٠ ما يلي:

الهدف	التعريف
ضمان أمن الطاقة	توفير الطاقة المطلوبة مع الحفاظ على معدلات النمو المرجوة
زيادة مساهمة قطاع الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي	رفع نصيب مساهمة قطاع الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي
تعظيم الاستفادة من الموارد المحلية للطاقة	زيادة إنتاج الطاقة من الموارد المحلية وتعظيم درجة الاعتماد عليها
تعزيز الإدارة الرشيدة والمستدامة للقطاع	الوصول بمزيج الطاقة إلي المستويات العالمية
خفض كثافة استهلاك الطاقة	خفض نسبة استهلاك الطاقة في مختلف القطاعات
الحد من الأثر البيني للانبعاثات بالقطاع	خفض المخلفات والملوثات الناتجة من قطاع الطاقة

يتمثل الهدف الاستراتيجي الأول في توفير إمدادات الطاقة المطلوبة لتلبية احتياجات القطاعات الإنتاجية والقطاع العائلي، مع الحفاظ على استدامة هذه الموارد والإمدادات. ويشمل هذا الهدف توفير البنية الأساسية المطلوبة من أجل استيراد ونقل الطاقة لتلبية كافة الاحتياجات سواء كانت إنتاجية أو عائلية أو غيرها. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يتم تحديد مزيج الطاقة الأمثل، بما في ذلك تكلفة المزيج والكميات المنتجة من الطاقة. ويشمل هذا الهدف أيضاً دور الجهات المختلفة المعنيّة داخل القطاع بتطوير الاعتماد على المصادر المتجددة ورفع كفاءة استخدامها من أجل تحقيق أمن الطاقة.

ويتعلق **الهدف الثاني** بالجانب الاقتصادي لقطاع الطاقة بما في ذلك المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي سواء عن طريق تصدير المنتجات البترولية أو الكهرباء أو عن طريق توفير تكنولوجيا مستدامة في مجالات الطاقة المتجددة وبيعها للدول الأخرى أو عن طريق إنتاج المنتجات المختلفة مثل العدادات الذكية ومنتجات توليد الطاقة الشمسية، أو المساهمة في توفير احتياجات الطاقة للقطاعات الاقتصادية المختلفة وللقطاع العائلي أيضاً.

ويسعى **الهدف الثالث** إلى تعظيم الاستفادة من الموارد المحلية للطاقة عن طريق رفع كفاءة المحطات والإدارة الرشيدة والمستدامة لمؤسسات القطاع. فعلى سبيل المثال بالنسبة لقطاع الكهرباء، يتم التركيز على رفع كفاءة محطات إنتاج الكهرباء سواء إداريًا أو اقتصاديًا أو تكنولوجيًا وخفض الفاقد في النقل والتوزيع. أما بالنسبة لقطاع البترول، فمن المستهدف توفير التكنولوجيا المستدامة المطلوبة من أجل تحقيق أعلى كفاءة في الاستكشاف بالإضافة إلى تحسين شبكات وخطوط مد المنتجات البترولية مثل الغاز والزيت.

ويركز **الهدف الرابع** على تعزيز الإدارة الرشيدة والمستدامة لقطاع الطاقة بهدف الوصول بمزيج الطاقة إلى المستويات العالمية. **ويرتبط الهدف الخامس** بخفض كثافة استهلاك الطاقة من خلال ترشيد استهلاك الطاقة في ذات الوقت. ويعني **الهدف السادس** بالحد من الأثر البيئي لانبعاثات قطاع الطاقة عن طريق توفير التكنولوجيا المستدامة اللازمة وتطبيق الإجراءات التشريعية من أجل ضمان سلامة المواطنين من الانبعاثات المختلفة المتولدة عن الإنتاج أو النقل أو الاستخدام. وجدير بالذكر أن هذا الهدف يهتم بتحسين كفاءة محطات إنتاج الطاقة الحالية والحد من انبعاثات الغازات المُسببة للاحتباس الحراري.

٤- مؤشرات قياس أداء الطاقة حتى عام ٢٠٣٠

تشمل مؤشرات قياس أداء الطاقة على ما يلي:

أ- المؤشرات الكمية

المسلسل	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	قيمة الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
١	النتائج الاستراتيجية	معامل إمداد الطاقة الأولية إلى إجمالي الاستهلاك المخطط (٪)	يقيس قدرة الدولة على تلبية احتياجاتها من الطاقة بمقارنة الإمداد الفعلي الأولي للطاقة (إنتاج محلي أو واردات) بالاستهلاك المتوقع. ويكون قياسه ربع سنوي من أجل استيفاء أي زيادات ملحوظة في الطلب	*	٪١٠٠	٪١٠٠
٢		متوسط مدة انقطاع الكهرباء	يقيس درجة توفير الكهرباء آخذاً في الاعتبار درجة الوصول للمستهلك	*	صفر	صفر
٣		نسبة التغير في كثافة الطاقة	يعكس الاتجاهات في استخدام الطاقة الإجمالية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	كثافة سنة الأساس ٢٠١٠: ٠,٦٥ (١)	٪١,٣-	٪١٤-
٤		نسبة مساهمة قطاع الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي	يقيس مستوى اسهام قطاع الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي	٪١٣,١ (٢)	٪٢٠	٪٢٥

المسلسل	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	قيمة الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
٥		نسبة الانخفاض في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من قطاع الطاقة	يقيس إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الرئيسية الناتجة عن إنتاج ونقل الطاقة واستخدامها	*	*٪٥-	*٪١٠-
٦		معامل الاحتياطي لجملة الإنتاج من الزيت الخام	يوضح القدرة المستقبلية على تلبية احتياجات الطاقة المنتجة من الزيت الخام المحلي	١٥ سنة [٢]	١٥ سنة	١٥ سنة
٧		معامل الاحتياطي لمجمل الإنتاج من الغاز	يقيس القدرة المستقبلية على تلبية احتياجات المواطنين للطاقة المنتجة من الغاز المحلي	٣٣ سنة [٢]	٣٣ سنة	٣٣ سنة
٨	المخرجات	كفاءة إنتاج الكهرباء	يقيس نسبة إجمالي الكهرباء المخرجة المستفاد منها لمجمل الطاقة المدخلة	٪٤١,٣ [٣]	*	*
٩		كفاءة نقل وتوزيع الكهرباء	يقيس نسبة إجمالي خسائر (أو فاقد) شبكة نقل وتوزيع الكهرباء	٪١٥ [٤]	٪١٢	*٪٨
١٠		نسبة الوحدات السكنية والتجارية والصناعية المشتركة في خدمة الكهرباء	يرصد التقدم المحرز في وصول خدمة الكهرباء للوحدات بمختلف أنواعها	٪٩٩ [٥]	٪١٠٠	٪١٠٠
١١		نسب مزيج الوقود الأولي للدولة	يوضح نسب الوقود الأولي المختلف المستخدم على مستوى الدولة	غاز: ٪٥٣، بترول: ٤١٪، متجددة: ١٪، فحم: ٢٪، كهرومائية: ٣٪ [١]	*	*

المسلسل	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	قيمة الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
١٢	المخرجات	نسب مزيج الوقود لإنتاج الكهرباء	يوضح نسب الوقود المختلف المستخدم لإنتاج الكهرباء أو عن طريق التكنولوجيات المختلفة بما في ذلك الطاقة الشمسية والرياح	زيت وغاز: ٩١٪، كهرومائية: ٨٪، شمسية ورياح: ١٪ [٤]	*	زيت وغاز: ٢٧٪، كهرومائية: ٥٪، شمسية: ١٦٪، رياح: ١٤٪، فحم: ٢٩٪ نووية: ٩٪ [٤]
١٣		قيمة دعم أسعار الوقود	يقيس قيمة الدعم المخصص لأسعار منتجات الوقود المختلفة والذي من المخطط إعادة توزيعه	١٢٦,٢ مليار ج. م عام ٢٠١٤/١٣. [٥]	٠	٠

ب- مؤشرات مستحدثة:

طبيعة المؤشر	المؤشر	سبب الاستحداث	آلية القياس
المخرجات	كفاءة نقل وتوزيع المنتجات البترولية	للتعبير عن كفاءة منظومة توصيل المنتجات البترولية لمختلف المستهلكين	سيتم القياس بمعادلة تشمل العرض والطلب والمخزون من المنتجات البترولية المختلفة. ويشمل العرض الإنتاج المحلي والواردات، بينما سيتم قياس الاستهلاك عن طريق البطاقات الذكية مع التأكد من آلية قياس كمية المخزون

٥- التحديات الأساسية التي تواجه الطاقة

تم تصنيف التحديات التي تواجه قطاع الطاقة إلى ثلاث مجموعات:

تشمل المجموعة الأولى التحديات ذات التأثير العالي والقدرة النسبية على التحكم فيها وتتمثل في:

- **الاتجاهات التشريعية والرقابية التي تؤثر على جدوى اتخاذ القرار:** والتي تتسبب في تعطيل ممارسة الأعمال وزيادة البيروقراطية بسبب الخوف من المساءلة القانونية في حال حدوث أي خطأ بشري أثناء القيام بالعمل. ولذلك توجد ضرورة لإيجاد توازن للعقوبات حسب نوع التجاوز لتكون رادعة أمام كل مسئول يهدر ثروات البلاد القومية ويتلاعب بمقدرات الوطن، ومحاسبة كل من يتسبب في تعطيل العمل وتأخير إنجازه.
- **ضعف ثقة المستثمرين في قدرة الدولة على الالتزام بالمستحقات المالية:** حيث أدى تراكم الدين العام والتأخر في دفع المستحقات المالية إلى قلة ثقة المستثمرين في التزام الدولة بسداد مستحقاتهم، وبالتالي انخفاض قيمة الاستثمارات في مختلف مراحل سلسلة القيمة الخاصة بالقطاع.

---

١. Egypt, Economic Recovery Plan, unpublished report.

٢. BP Statistical Review, 2014.

٣. تقرير جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك والشركة القابضة للكهرباء، ٢٠١٣.

٤. وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة.

٥. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١٤.

٦. وزارة المالية، التقرير المالي الشهري لشهر سبتمبر، ٢٠١٥.

٧. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٥ (بيانات الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٤/٢٠١٥).

- **احتكار الدولة لاستيراد أو تصدير المنتجات البترولية**؛ أدى إلى وجود حاجة ملحة لتحرير أسواق الطاقة عن طريق وضع تشريعات تمكن القطاع الخاص من المشاركة في عمليات استيراد وتصدير المنتجات البترولية، ومن ثمّ المشاركة الفعالة في تحقيق أمن الطاقة المنشود.

- **عدم وجود جهة مسئولة عن إعداد وتنفيذ استراتيجية القطاع ككل**؛ حيث يؤدي عدم وجود خطة متكاملة ومستدامة لإنتاج الطاقة ككل في مصر إلى خسائر متعدّدة في مختلف القطاعات وعدم القدرة على توقع التحديات المتكررة في مختلف مراحل سلسلة القيمة والإنتاج والتجارة وبالتالي صعوبة معالجتها. بالإضافة إلى وجود حاجة لنظرة مستقبلية للقطاع من أجل رفع كفاءة الإنتاج وتحقيق معدلات التنمية المرجوة.

- **عدم توافر البيانات المطلوبة وانخفاض دقتها**؛ حيث تعد البيانات والإحصاءات الخاصة بقطاع الطاقة المحدد الرئيسي لمستوى التقدم المحرز في مختلف الأهداف والمؤشرات. لذا، يجب التأكد من توافرها لمتخذي القرار بالشمول والدقة المطلوبة. وهذا يُعتبر تحدياً قاطعاً ويؤثر على جميع الجهات والقطاعات بشكل أو بآخر وعلى قدرة القطاع على التخطيط والمتابعة الجيدة.

المجموعة الثانية والتي تتسم بالانخفاض النسبي في تأثيرها أو في القدرة على التحكم فيها، وتشمل:

- **عدم تكامل خطط إدارة الدعم** وانقسامها عبر مختلف القطاعات؛ مما يستوجب وضع خطة موحدة لقطاع الطاقة بالتنسيق بين قطاعي الكهرباء والبترول، على أن تتكامل أيضاً مع خطة موحدة للدعم بصفة عامة في الدولة ككل.

- **عدم وجود تعريف واضح لمستحقي دعم الطاقة**؛ حيث يتسبب ذلك في سوء توزيع الدعم مع عدم وصوله لمستحقيه، وإلقاء عبء مالي كبير على الموازنة العامة الدولة.

- **عدم وجود مرفق تنظيم موحد للطاقة**؛ حيث يتسبب في تضارب المصالح بين قطاعي الكهرباء والبترول وعدم وجود جهة محددة قادرة على تقديم خطط شاملة متكاملة ومستدامة لقطاع الطاقة ورفع إنتاجية تطوير القطاع وتكون مسئولة عن تلبية الاحتياجات وعن حماية المستهلك والمستثمر.

- **المنافسة غير العادلة للقطاع الخاص مع القطاع الحكومي**؛ من خلال مشاركة الحكومة والقطاع العام في المراحل المختلفة لسلسلة القيمة للقطاع مما يسبب تضارب في المصالح؛ حيث تقوم الدولة بدور المنظم والمستثمر والمشغل في آن واحد، مما يؤكد على الحاجة إلى تحرير قطاع الطاقة.

- **ضعف العوامل الجاذبة للعمل في قطاع الطاقة**؛ مما يتسبب في هجرة الكفاءات البشرية للخارج وهو ما يعتبر في حد ذاته تحدياً ذو أثر سلبي على القطاع سواء من خلال زيادة التكلفة أو نقص الاستثمارات أو انخفاض الإنتاجية.

- **محدودية قدرة القطاع على إدارة عمليات الطاقة المتجددة**؛ مما قد يؤدي إلى الحد من قدرة الطاقة المتجددة على تلبية النسب المستهدفة في المزيج الجديد للطاقة، خاصة وأن التكنولوجيا المستخدمة مازالت غير متطورة بالدرجة الكافية. ويتعلق هذا التحدي بالقدرة على إدارة مركز التحكم وقدرة التخزين، ذلك لأن تخزين الطاقة عنصر أساسي يجب معالجته.

- **الحاجة إلى تطوير إدارة منشآت القطاع**؛ حيث يتسبب سوء إدارة مرافق القطاع في حدوث أعطال وتوقفات وحوادث مما يؤثر سلباً على انخفاض مستوى إنتاجية محطات إنتاج الكهرباء. ويتضمن هذا التحدي عناصر عدة مثل عدم إدارة المحطات بشكل اقتصادي وعدم وجود نظام إلكتروني لإدارة المحطات والمخازن وخلافه.

- **ضعف الانفاق على البحث والتطوير ومحدودية فعالية منظومة البحث**؛ مما يؤدي إلى بطء عمليات تحسين كفاءة التكنولوجيا في الاستكشاف والاعتماد على الحلول المتاحة واستيراد التكنولوجيا الأجنبية.

- **ضعف البنية الأساسية لاستيراد الغاز والمنتجات البترولية**؛ حيث تحتاج خطة الدولة لاستيراد الغاز والمنتجات البترولية إلى بنية أساسية قوية تشمل شبكة الغاز وخطوط أنابيب البترول الممتدة، بالإضافة إلى وجود حاجة لإنشاء تسهيلات إعادة تغويز الغاز الطبيعي المسال وتجهيز الموانيء لاستقباله.

- **ضعف البنية الأساسية المتاحة للاستكشاف في المياه العميقة** والتي تحتاج إلى التجديد والتطوير لأن البنية الأساسية الحالية تعاني من سوء التصميم وعدم مواكبة التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى الاحتياج للاستثمارات الأجنبية والخبراء الأجانب لعمل المسح السيزمي وغيره من الأعمال التقنية.

- **تعقد إجراءات إبرام اتفاقيات الالتزام وتبادل المنفعة:** مما يؤدى إلى ضعف قدرة المستثمرين على المشاركة في مناقشة اتفاقيات الالتزام ومشاركة المنفعة وتعديل الاتفاقيات الحالية.
- **الآثار البيئية لمنشآت إنتاج الطاقة:** حيث لا تتضمن التشريعات الحالية إجراءات رقابية للحد من الانبعاثات والملوثات المختلفة على أي من شركات/محطات إنتاج الكهرباء. كذلك قد يتسبب استخدام الفحم كوقود لمحطات إنتاج الكهرباء في مشاكل بيئية، وبالتالي يجب توفير التكنولوجيا المعالجة لهذه المشكلة والنظام الرقابي للأداء البيئي.
- **محدودية قدرة التكرير المحلية:** حيث لا تُلبي قدرة التكرير الحالية الاحتياجات المحلية حيث أن العديد من محطات التكرير ليست على المستوى المطلوب من التطور والكفاءة، مما يؤدي إلى محدودية إنتاجيتها.
- **عدم وعي المستهلك بأهمية ترشيد الطاقة:** حيث يؤدي نقص الوعي الكافي بأهمية ترشيد الاستهلاك إلى خسائر كبيرة في شبكة الكهرباء وفي قطاع الطاقة ككل بالرغم من إمكانية تفاديها.
- **ضعف آلية تشجيع اللامركزية في إنتاج الكهرباء:** حيث يعتمد الوضع الحالي في معظمه على مصدر واحد وشبكة واحدة لتوصيل الكهرباء، ولا توجد أي آلية لتشجيع توصيل الطاقة بأساليب مختلفة للأماكن النائية عن طريق اللامركزية في الإنتاج والشبكات متناهية الصغر.

المجموعة الثالثة تتعلق بالتحديات **الأقل من حيث الأولوية** أو الأصعب في التعامل معها ولكن هذا لا يعني تجاهلها؛ فكل التحديات ذات أهمية ويجب التصدي لها.

- **ارتفاع تكلفة الاستكشافات:** حيث يؤثر ارتفاع تكلفة عمليات البحث والاستكشاف والتطوير إلى تراجع الاستثمارات فى هذه الأنشطة ومن ثم الاكتشافات وإجمالي الإنتاج.
- **نقص السيولة الدولارية** تمنع الكثير من المستثمرين داخل وخارج مصر من إدارة استثماراتهم خوفاً من عدم حصولهم على مستحقاتهم المالية، ومما يؤدي إلى تراجع الاستثمارات في القطاع ومن ثم عدم قدرة كميات الطاقة المتوفرة على الوفاء بالطلب المحلي.
- **زيادة الطلب نتيجة الزيادة السكانية:** حيث يؤدي النمو المطرد في حجم السكان إلى زيادة إجمالي الاحتياجات والاستهلاك والذي يتطلب رفع القدرة الإنتاجية المحلية وكمية الواردات من الطاقة.
- **صعوبة تخطيط الشبكات نتيجة التكدس السكاني:** حيث يتسبب هذا التحدي في ارتفاع تكلفة توصيل الشبكات بسبب صعوبة تفادي المناطق السكانية.
- **زيادة عدد العمالة في شركات الإنتاج والتوزيع والنقل:** مما يتسبب في ارتفاع تكاليف الأجور والمرتبات والتكاليف الإضافية المتعلقة بالعاملين بالقطاع بدرجة أعلى من المعدل المقبول بالإضافة إلى العديد من المشاكل الإدارية.
- **ضعف مستوى الشركات المحلية:** حيث يؤدي تواضع القدرة التقنية ومحدودية قدرة الموارد البشرية والمالية إلى انخفاض في إنتاجية الشركات وفي قدرتها على تلبية احتياجات المواطنين.
- **عدم التنسيق مع القطاعات الأخرى لتأسيس الشبكة الذكية:** حيث تسهم الشبكة الذكية بشكل كبير في توفير وترشيد الاستهلاك والمساعدة في الحد من الانقطاعات ولذلك يجب مراعاة متطلبات إنشاء هذه الشبكة عند التخطيط والتنسيق مع القطاعات الأخرى خاصة المرتبطة بالتنمية العمرانية.
- **عدم تطوير المناهج التعليمية لتتواكب مع احتياجات القطاع:** حيث يؤدي إلى حدوث فجوة في توفير الخبرات الفنية اللازمة للعمل بالقطاع، مما يؤثر على مستوى الكفاءة ويؤدي إلى استمرار الاستعانة بخبرات أجنبية.

٦- برامج تطوير الطاقة حتى عام ٢٠٣٠

بالإضافة إلى ما ورد في برنامج الحكومة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ من سياسات وبرامج ومشروعات تتعلق بتنمية الطاقة، نعرض فيما يلي بعض أهم البرامج والمشروعات التي تركز عليها الاستراتيجية في الفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠.

أ- مشروعات وبرامج تتعلق بآليات التنفيذ

تطوير استراتيجية متكاملة للطاقة متوسطة وبعيدة المدى

- **وصف البرنامج:** تطوير استراتيجية متكاملة متوسطة وبعيدة المدى لقطاع الطاقة تحظى بتوافق كافة الجهات المعنيّة. وتجدر الإشارة إلى أنه يجري حالياً إعداد هذه الاستراتيجية، وسيتم البدء في تنفيذها خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، ويعد من البرامج ذات التكلفة المنخفضة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع خطة متكاملة لقطاع الطاقة تشمل مختلف عناصر سلسلة القيمة (التخطيط والإنتاج والنقل والتوزيع والتحكم والتكرير والبتروكيماويات والاستهلاك) بما في ذلك:
  - نسب مزيج الوقود اللازمة لإنتاج الطاقة.
  - خطة تصدير واستيراد الطاقة.
  - آليات رفع درجة كفاءة إنتاج الطاقة.
  - سياسات لترشيد استهلاك الطاقة في قطاعات الصناعة والنقل وإنتاج الكهرباء والتشييد والبناء.
  - خطة لتسعير الطاقة على المدى المتوسط والبعيد على أن تكون مواكبة للتغيرات العالمية.
  - دراسة تطوير قدرة التكرير وإنتاج البتروكيماويات على المدى المتوسط والطويل.
  - دراسة تطوير شبكة إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء.

إعادة هيكلة قطاع الطاقة

- **وصف البرنامج:** وضع خطة لإعادة هيكلة القطاع من أجل زيادة فاعليته في تحقيق أمن الطاقة والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، مع تعظيم وتنظيم مشاركة القطاع الخاص وتوفير سوق تنافسية قائمة على أسس عادلة. ومن المستهدف البدء في تنفيذ البرنامج عام ٢٠١٨ والانتهاء منه بحلول عام ٢٠٣٠، ويعد من البرامج ذات التكلفة المرتفعة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- الإسراع في إنشاء جهاز تخطيط الطاقة ليكون مسئول عن وضع السياسات العامة والاستراتيجية المتكاملة والمستدامة لقطاع الطاقة ومراقبة تنفيذها والتأكد من توافق جميع الأطراف المعنيّة.
- العمل على دمج وزارتي البترول والكهرباء من أجل رفع الكفاءة في التشغيل والتخطيط والإدارة والحد من البيروقراطية.
- إنشاء مرفق موحد لتنظيم الطاقة يشمل المنتجات البترولية والغاز والكهرباء وشبكاتها ليكون مسئولاً عن حماية المستهلك والمستثمر وضمان مستوى الكفاءة.
- تكوين فريق عمل مختص لإدارة الطوارئ يتبع المجلس الأعلى للطاقة ليكون مسئولاً عن تحديد التحديات الحالية والمستقبلية للقطاع ووضع خطة لإدارتها وللتصدي للمخاطر المتعلقة بها مثل توقعات أسعار البترول العالمية، ووضع وتعديل إجراءات الاستيراد الحالية، والمتابعة والتعامل مع القضايا الدولية المرفوعة ضد مصر.
- رفع كفاءة مرافق الطاقة المتمثلة في:

- رفع كفاءة الشركات التابعة للشركة القابضة للكهرباء بما يتضمن رفع الكفاءة الإنتاجية والإدارية والاقتصادية لها، وإعادة النظر في تبعية هذه الشركات والهيكل المالي والإداري لها ودور القطاع الخاص في إدارتها، ورفع كفاءة شركة نقل الكهرباء.
- رفع كفاءة الشركات التابعة للهيئة العامة للبترول عن طريق تحديد فترة زمنية للموافقة على اتفاقيات مشاركة المنفعة وتعديلها، وتحديث البنود المالية اللازمة لاتفاقيات البحث والتطوير ورفع كفاءة شركة الغاز.

إعادة النظر في الإطار التشريعي الحاكم

- **وصف البرنامج:** مراجعة القوانين التي تحول دون تحقيق المستهدفات المرجوة في قطاع الطاقة. ومن المستهدف البدء في تنفيذ البرنامج عام ٢٠١٦ والانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٠، ويعد من البرامج ذات التكلفة المنخفضة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- توفير بيئة تنافسية عادلة لقطاع الطاقة عن طريق إعادة النظر في القوانين المتعلقة بمشاركة القطاع الخاص في الإنتاج وبيع الطاقة بأسعار مدعمة بما يحقق كفاءة النظام ويحدد دور الحكومة كمنظم للقطاع. بالإضافة إلى تقديم حوافز لتعزيز دور القطاع الخاص وتسهيل إجراءات الاستثمار وعن طريق تقديم ضمانات لدفع المستحقات المالية وتوفير السيولة الدولارية المطلوبة.
- وضع قانون موحد للطاقة (شاملاً الكهرباء والبترول) لتحديد وتنظيم العلاقات بين الجهات المختلفة، خاصة دور القطاع الخاص في عمليات إنتاج ونقل وتوزيع وبيع الطاقة بأنواعها المختلفة، ويشمل ذلك بنداً يسمح للقطاع الخاص بالمشاركة في عمليتي الاستيراد والتصدير للمنتجات البترولية بغرض تحرير سوق الطاقة.
- وضع قوانين داعمة للامركزية في الإنتاج والتوزيع سواء للبترول أو للكهرباء مثل الشبكات متناهية الصغر.
- الإنتهاء من سن قانون لتنظيم تداول المعلومات وتوفيرها والتأكد من دقتها لدعم اتخاذ القرار في القطاعين الحكومي والخاص، ووضع نظام إدارة معلومات للطاقة.
- تسهيل عملية اتخاذ القرارات والحد من البيروقراطية عن طريق تحديث القوانين لتسمح بالمحاسبة الإدارية بدلاً من المحاكمة الجنائية لمتخذي القرار، بالإضافة إلى وضع سياسات تحدد مصفوفة الصلاحيات ومسئولية كل متخذ قرار في القطاع.
- تعديل القوانين واللوائح المنظمة سواء للمشروعات أو الكيانات العاملة في مجال الطاقة لجعل التنسيق مع وزارة البيئة إلزاميًا لتطبيق المعايير البيئية.

تطوير البنية الأساسية للقطاع

- **وصف البرنامج:** تحديث وتطوير البنية الأساسية لمختلف مراحل سلسلة القيمة في قطاع الطاقة من أجل تحقيق المستهدفات وتوفير أمن الطاقة. ومن المستهدف البدء في تنفيذ البرنامج عام ٢٠١٦ والانتهاء منه بحلول عام ٢٠٣٠، ويعد من البرامج ذات التكلفة المرتفعة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تطوير البنية الأساسية للاستكشاف والخدمات الحالية للزيت والغاز، وخاصة في المياه العميقة، لتعزيز تنافسية مصر ومساندة الشركات المسئولة عن الاستكشاف في تأدية مهامها.
- تطوير قدرة التكرير والبتروكيماويات على المدى المتوسط والطويل للمساهمة في تلبية متطلبات السوق المحلي.
- تطوير وتوسيع شبكات الغاز الحالية لرفع درجة وصول الشبكة للمواطنين والتكتلات الصناعية.
- تطوير البنية الأساسية لاستيراد وتخزين الغاز الطبيعي والفحم، وذلك نتيجة الزيادة المتوقعة في واردات الطاقة في مصر وخاصة من الغاز الطبيعي والفحم.
- تطوير وتوسيع البنية الأساسية لنقل المنتجات البترولية خاصة السولار والبوتاجاز.
- تطوير شبكة الكهرباء الحالية بهدف تقويم البنية الأساسية لتمكين التعامل مع الإمدادات المتغيرة للطاقة المتجددة واستيعاب متطلباتها مثل تطوير مركز التحكم لإدارة الشبكة وآليات تخزين الطاقة واستخدام الشبكات الذكية والعدادات الذكية وإدارة جانب الطلب.
- تطوير البنية الأساسية لتصدير الطاقة وخاصة الطاقة الكهربائية لاستيعاب متطلبات الطاقة المتجددة.

تعزيز الابتكار في قطاع الطاقة

- **وصف البرنامج:** تعزيز الابتكار في قطاع الطاقة من خلال زيادة الانفاق على البحث والتطوير وتشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة لتطوير القطاع، ومن المستهدف البدء في تنفيذ البرنامج عام ٢٠١٦ والانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٠، ويعد من البرامج ذات التكلفة المرتفعة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

وضع سياسات من شأنها تشجيع الشركات على زيادة الانفاق على البحث والتطوير في المجالات الآتية:

بالنسبة لوزارة البترول:

- تطوير وتحسين التكنولوجيا الخاصة بالاستكشاف في المياه العميقة.
- تعزيز القيمة المضافة لقدرة التكرير وقطاع البتروكيماويات وتحسين الكفاءة.

بالنسبة لوزارة الكهرباء والطاقة المتجددة:

- تطوير عملية توليد الطاقة الكهربائية وتشجيع اللامركزية فيها، مع تطوير التكنولوجيات وأنظمة التشغيل الخاصة بها مثل الشبكات متناهية الصِغَر.
- التركيز على طرق وأساليب تطوير الطاقة المتجددة ورفع كفاءتها الإنتاجية.
- تحسين كفاءة توليد الطاقة الكهربائية والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري عن طريق استخدام تكنولوجيات متقدمة صديقة للبيئة.

تأهيل الكفاءات التي يحتاجها القطاع

وصف البرنامج: توفير وتحسين الكفاءات البشرية في القطاع من أجل مواكبة متطلبات تحقيق المستهدفات المرجوة. ومن المستهدف البدء في تنفيذ البرنامج عام ٢٠١٦ والانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٠، ويعد من البرامج ذات التكلفة المنخفضة.

- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- قيام وزارتي البترول والثروة المعدنية والكهرباء والطاقة المتجدّدة بالتنسيق مع وزارات التربية والتعليم والتعليم الفني، والتعليم العالي والبحث العلمي لتوفير الكفاءات البشرية المطلوبة لتحقيق مستهدفات تحسين كفاءة استخدام وإنتاج الكهرباء وتلبية متطلبات الطاقة المتجددة، والطاقة النووية، والطاقة المنتجة من الفحم... إلخ. وترتبط هذه الكفاءات بمستويات التعليم قبل الجامعي والفني والجامعي.
- رفع مستوى الكفاءات القانونية المسئولة عن قطاع الطاقة من أجل التعامل مع القضايا المطروحة.
- تطوير المناهج التعليمية بحيث تعمل على غرز ثقافة الاستخدام الرشيد لموارد الطاقة.
- رفع الكفاءات الإدارية والفنية لمركز التحكم وتحسين درجة كفاءة استخدام الطاقة.
- رفع كفاءة نظام التنبؤ لقطاع الطاقة سواء من حيث العرض أو الطلب أو التغير في الأسعار عن طريق تدريب الكوادر البشرية وتوفير التكنولوجيا المستدامة المطلوبة.
- وضع برنامج تأهيلي للمسئولين عن الإدارة الاقتصادية للشركات والهيئات التابعة لوزارتي البترول والثروة المعدنية والكهرباء والطاقة المتجدّدة بالقطاع من أجل إدارة الشركات بمنظور اقتصادي وتأكيد الاستدامة المالية.

المحطة النووية بالضبعة

- **وصف المشروع:** يستهدف المشروع تنويع مزيج الطاقة الحالي والذي يعتمد على نسبة تصل إلى ٩٦٪ من الغاز الطبيعي والمنتجات البترولية، بحيث يؤدي إلى خفض الاعتماد على هذه المصادر والتحول إلى الطاقة المتجددة من المصادر النووية.
- **العناصر الأساسية للمشروع:**

- يتضمن المشروع إنشاء ٤ مفاعلات نووية من الجيل الثالث المطور الذي يتميز بإرتفاع معدلات الأمان وبساطة التصميم وإنخفا ض التكاليف والعمر الإفتراضي الكبير الذي يصل إلى أكثر من ٦٠ عام، وتصل الطاقة الإنتاجية للمفاعل الواحد ١٢٠٠ ميجاوات بإجمالي ٤٨٠٠ ميجاوات.
- سيكون للمشروع أهمية خاصة فيما يتعلق بتأهيل العلماء والمهندسين المصريين في مجال تكنولوجيا المحطات النووية والأمان النووي، وتوفير فرص عمل للشباب خلال مراحل التنفيذ سواء في مجال الإنشاءات أو الصناعات المكملة أو المجالات الأخرى.

- من المخطط تنفيذ المحطة ودخول الوحدة الأولى الخدمة عام ٢٠٢٤ وسيتم تشغيلها طبقاً لضمانات ومعايير أمان صارمة على صعيدي البيئة والأمان النووي، حيث تم تصميمُها لتقاوم خطأ المشغل البشري.
- جاري حالياً إستكمال إنشاء الأسوار وأبراج الحراسة والبوابات للمحطة وإنشاء مدينة سكنية لأهالي الضبعة تم تحديد موقعها طبقاً لمسافات الأمان للمفاعلات النووية وتشمل ١٥٠٠ منزل بدوي كل بمساحة٣٠٠ متر مربع والمنشآت الإدارية والخدمية بالإضافة إلى تجمع سكني للعاملين بالمحطة النووية يشمل ٢٠٥٠ وحدة سكنية متنوعة المساحات ومنشآت إدارية وخدمية.

ب- مبادرات تتعلق بموضوعات بعينها

تطبيق المعايير البيئية والتوسّع في القياسات المدققة

- **وصف البرنامج:** الحد من التلوث الناجم عن قطاع الطاقة وتفعيل النظام الرقابي للأداء البيئي. ومن المستهدف البدء في تنفيذ البرنامج عام ٢٠٢٠ والانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٥، ويعد من البرامج ذات التكلفة المتوسطة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تصميم النظام الرقابي للأداء البيئي للقطاع بواسطة المرفق التنظيمي الموحد المخطط إنشائه بالتعاون مع جهاز شؤون البيئة عن طريق:

  - وضع وتطبيق الإجراءات الرقابية المعنية بالحد من الانبعاثات والملوثات المختلفة (الأتربة والمخلفات) على كافة شركات ومحطات إنتاج الطاقة.
  - التأكد من وجود قياسات معبرة عن معدلات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
  - يتم تنفيذ هذه المبادرة عن طريق تفعيل دور الإدارات البيئية في كل منشأة، وتعديل القوانين واللوائح المنظمة سواء للمشروعات أو الكيانات العاملة في مجال الطاقة التي تقضي بالتنسيق الإجباري مع وزارة البيئة.

إدارة دعم الطاقة

- **وصف البرنامج:** إعادة هيكلة دعم الطاقة والتنسيق بين الجهات المعنية من أجل ضمان وصول الدعم إلى مستحقيه عن طريق خطة موحدة. ويتضمن ذلك دعم المحروقات المقدم إلى جميع المستهلكين وإنتاج شركات الكهرباء سواء أكانت خاصة أو تابعة للشركة القابضة للكهرباء. ومن المستهدف الاستمرار في تنفيذ البرنامج والذي بدأ بالفعل منذ عام ٢٠١٥ والانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٠، ويعد من البرامج ذات التكلفة المرتفعة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تحديد أسعار موحدة للمنتجات البترولية والغاز والكهرباء ووضع منهجية واضحة وشفافة لرفع الأسعار استناداً إلى تحليل مفصل لشرائح المستهلكين.
- تحديد آليات تعويض للمتضررين من التغير في منظومة الدعم عن طريق تحويل دعم الوقود إلى دعم نقدي يصل لمستحقيه.
- وضع استراتيجية تواصل مع الجمهور من أجل ضمان تسهيل عملية التطوير المنشودة.
- استكمال وتحديث تعريفة التغذية (Feed-in Tariff) وإضافة تعريفة تسعير عادلة لإنتاج الكهرباء باستخدام التكنولوجيات الجديدة مثل الكتلة الحيوية.
- يتولى المجلس الأعلى للطاقة الإشراف على تنفيذ هذا البرنامج بالتعاون مع وزارة المالية ومساندة جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك والهيئة العامة للبترول.

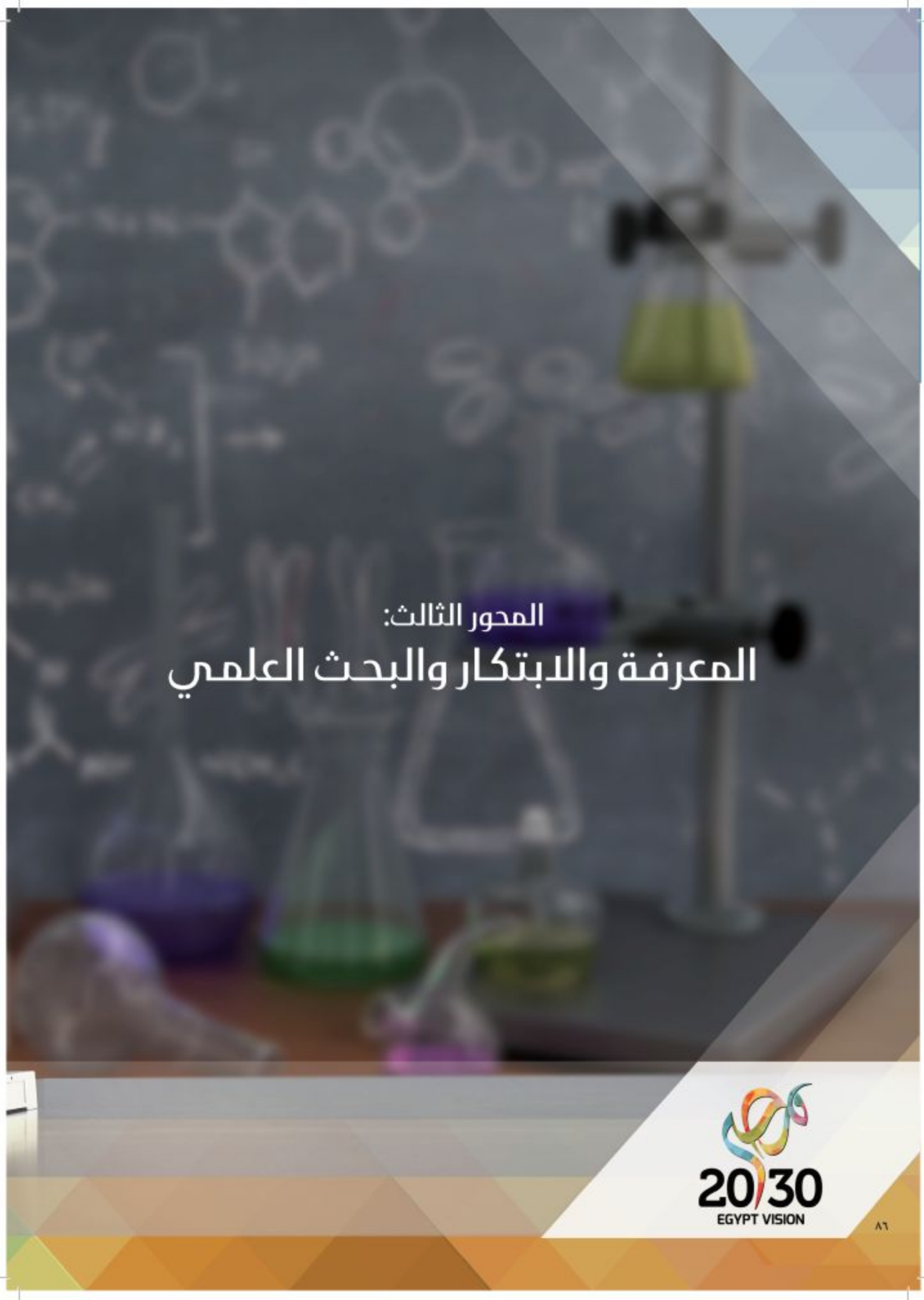

المحور الثالث:

المعرفة والابتكار والبحث العلمي

١- قراءة في الوضع الحالي

يتسع مفهوم المعرفة والابتكار والبحث العلمي ليشمل إنتاج ونقل المعرفة بكافة صورها في مختلف مستويات التعليم وآليات التنشئة ورعاية المواهب وتشجيع الابتكار والبحث العلمي والإسهام المعرفي الأكاديمي. كما يتسع التعريف ليتضمّن مجالات التطبيق المختلفة التي يتم من خلالها تحديد مردود المعرفة على «جودة حياة الإنسان».

وتشتمل بيئة المعرفة والابتكار على المجموعة التالية من العناصر والمكونات الأساسية:

- **البيئة العامة:** تمثل دور الدولة في توفير بيئة محفزة للابتكار، وتشمل المحفزات والمعوقات، والنظام الاقتصادي، والسياسات، والتشريعات ومبادئ الحوكمة.
- **البنية الأساسية:** وتلعب دور أساسي في دعم الإنتاج الإبداعي والمعرفي من خلال وضع المعايير وإرساء القواعد المنظمة للابتكار والبحث العلمي ودعم الأعمال والابتكار وحماية الملكية الفكرية وإتاحة المعلومات وتوفير التمويل وتحفيز الاستثمار.
- **التعليم والبحث العلمي:** يشمل كافة الهيئات والمؤسسات البحثية ومؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والمراكز البحثية.
- **الصناعة:** وتمثل الصناعة بكافة قطاعاتها بما يتضمن نشاط الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في البحث والتطوير.
- **الوسطاء:** تتضمن المؤسسات التي تربط بين الابتكار والبحث والتطوير في الصناعة من ناحية، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، من ناحية أخرى.
- **احتياجات التنمية:** وتمثل الطلب على المعرفة والابتكار والبحث العلمي لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والمجتمعية.

ويُعد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر من القطاعات المُحركة والمُحفزة للمعرفة والابتكار. وقد بلغ معدل نمو عدد شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر حوالي ١٣,٥٪ سنوياً[١] . وقد نجح هذا القطاع في أن يحقق معدلات نمو مطردة، مما استدعى سرعة تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات في البلاد وزيادة عدد خريجي كليات الهندسة وتكنولوجيا المعلومات. كما نجح المجتمع البحثي في تحقيق العديد من المؤشرات الإيجابية، نذكر منها على سبيل المثال تفوق مصر المتوسط بالنسبة لمؤشر تأثير الاقتباس (Citation Impact) في مجال أبحاث الرياضيات. كما احتلت مصر المركز رقم ٤٨ من إجمالي ١٣٢ دولة في مؤشر الاقتباس العالمي (H-index) في عام ٢٠١٣. كما جاءت جامعة الإسكندرية في المرتبة رقم ١٤٧ في تصنيف التعليم العالي العالمي للتايمز للجامعات عام ٢٠١٠، وتعتبر تلك المرة الأولى التي تنجح فيها جامعة مصرية في أن تحتل مرتبة ضمن أعلى ٢٠٠ جامعة، ويرجع ذلك إلى جودة الأبحاث في الرياضيات والفيزياء.

وتساهم المعرفة والابتكار والبحث العلمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام سواء الوطنية أو الأممية، حيث أن زيادة مساهمة عدد كبير من القطاعات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي يمكن أن يتحقق في حالة ربط مخرجات البحث العلمي والابتكار باحتياجات هذه القطاعات. كما أن رفع جودة الحياة للمواطنين وتطوير الخدمات العامة في قطاعات مثل المرور ومياه الشرب والصرف الصحي والإسكان والطاقة والبيئة والصحة والتعليم يعتمد بشكل كبير على المعرفة والابتكار والبحث العلمي.

ولكي تحقق المعرفة والابتكار والبحث العلمي هذه الأهداف لابد من التغلب على التحديات التي تواجهها وعلى رأسها ضَعف التمويل المتاح لها في الموازنة العامة للدولة، ومن القطاع الخاص والمجتمع المدني، كما يتعين بذل الجهد لرفع الوعي بأهمية هذه الأنشطة لتحقيق معدلات أعلى للتنمية المستدامة وتشجيع الشباب على المشاركة الفعّالة في البحث العلمي والابتكار من خلال المشروعات الصغيرة ومبادرات ريادة الأعمال.

وفيما يلي عرض للرؤية والأهداف الاستراتيجية للمعرفة والابتكار والبحث العلمي ومؤشرات قياس الأداء وأهم التحدّيات التي تواجهها وكذلك أهم البرامج لتحقيق تلك الرؤية.

٢- الرؤية الاستراتيجية للمعرفة والابتكار والبحث العلمي حتى عام ٢٠٣٠

تتبلور الرؤية الاستراتيجية للمعرفة والابتكار والبحث العلمي في أن تكون مصر – بحلول عام ٢٠٣٠ – مجتمع مبدع ومبتكر ومنتج للعلوم والتكنولوجيا والمعارف، يتميز بوجود نظام متكامل يضمن القيمة التنموية للابتكار والمعرفة، ويربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأهداف والتحديات الوطنية.

وتتمحور هذه الرؤية حول توفير كافة العوامل اللازمة التي تمكن من تحويل المعرفة والابتكار والبحث العلمي إلى منتج ذي قيمة يمكن قياسها وبحيث يلبي هذا المنتج الاحتياجات التنموية للدولة خلال الخمسة عشر سنة القادمة.

---

١ Business Monitor International, Egypt Information Technology Report, Q4 2010.

٣- الأهداف الاستراتيجية للمعرفة والابتكار والبحث العلمي حتى عام ٢٠٣٠

تتبلور الرؤية الاستراتيجية للمعرفة والابتكار والبحث العلمي في تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية خلال الخمس عشر عاماً القادمة، وذلك على النحو التالي:

الهدف	التعريف
تهيئة بيئة محفزة لتوطين وإنتاج المعرفة	تعظيم الإنتاج المعرفي من خلال تهيئة البيئة التشريعية والاستثمارية والتمويلية وتوفير البنية الأساسية
تفعيل وتطوير نظام وطني متكامل للابتكار	رفع كفاءة إنتاج الابتكار من خلال تشجيع الإنتاج الإبداعي وزيادة الروابط بين الابتكار والاحتياجات التنموية وتطوير التعليم الأساسي والتعليم العالي والبحث والتطوير
ربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأولويات	تحديد الأولويات والتحديات القطاعية وكيفية مواجهتها من خلال العمل على زيادة المنتج المعرفي للقطاعات ذات الأولوية واستهداف رفع المكون المحلي

ويختص **الهدف الأول** بالنهوض بالمعرفة من خلال تهيئة بيئة محفزة تتعلق بالتشريعات والسياسات الاستثمارية والتسهيلات التمويلية، بالإضافة إلى تطوير البنية الأساسية التي تشمل اللوجستيات وتكنولوجيا المعلومات والاستدامة البيئية. كما يركز على تعظيم الإنتاج المعرفي سواء كان ذو بعد اقتصادي أو اجتماعي.

ويعمل **الهدف الثاني** على إنشاء وتطوير نظام وطني متكامل للابتكار قادر على تحويل المعرفة إلى قيمة تنموية من خلال تطوير التعليم الأساسي والتعليم العالي والبحث والتطوير. كما يركز على تشجيع الإنتاج الإبداعي وزيادة الروابط بين الابتكار والاحتياجات وزيادة قدرة الشركات على الإبداع لزيادة حجم التأثير المعرفي.

ويهتم **الهدف الثالث** بتحديد الأولويات والتحديات القطاعية وكيفية مواجهتها من خلال العمل على زيادة ما يتم إنفاقه على الابتكار داخل القطاعات المختلفة من موارد محلية أو أجنبية أو من خلال القطاع الخاص، مع التركيز على مخرجات القطاع الخاص ورفع نسبة المكون المحلي قطاعياً.

٤- مؤشرات قياس أداء المعرفة والابتكار والبحث العلمي حتى عام ٢٠٣٠

تتضمن مؤشرات قياس الأداء تلك المؤشرات المتوافرة بالفعل، على مستوى المدخلات والمخرجات والنتائج الاستراتيجية، ومن ثم تم تحديد قيم حالية لها وأخرى مستهدفة في عام ٢٠٢٠ وفي عام ٢٠٣٠، بالإضافة إلى تلك المؤشرات المستحدثة والتي سيتم وضع الإطار اللازم لتقديرها بالتعاون مع الأطراف المعنية، وذلك على النحو التالي:

أ- المؤشرات الكمية

المسلسل	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	قيمة الوضع الحالي [1]	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
١	النتائج الاستراتيجية	الترتيب في المؤشر العالمي للابتكار	يقيس مستوى الابتكار النسبي لمصر من خلال عوامل عالية التأثير كالعامل البشري، والبيئة التشريعية والاقتصادية المحفزة، والبنية الأساسية، والمخرجات الإبداعية ومدى تأثيرها على الاقتصاد	٩٩	٨٥	٦٠
٢		معدل كفاءة الابتكار	يقيس تطوّر معدل كفاءة الابتكار والمعرفة مقارنةً بالدول الأخرى مما يصب في تحسين منظومة الابتكار	٠,٨	٠,٨٥	١
٣		الترتيب العالمي في مؤشر قدرة الشركات على الابتكار	يقيس مدى قدرة الشركات على الابتكار ويعبر عن تطوّر قدرة القطاع الخاص على الابتكار	١٣٢ [2]	١٠٠	٦٠
٤		الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للتأثير المعرفي	يقيس التطوّر في الاستفادة من الإنتاج المعرفي في النمو وإدارة الأعمال	٨٩	٨٠	٦٠
٥		الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي لنقل المعرفة	يقيس التطوّر في تصدير المعرفة وبالتبعية مدى ارتباط المعرفة بالأهداف التنموية	٦٩	٦٠	٣٠
٦		الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للمنتجات والخدمات الإبداعية	يقيس التطوّر في الإنتاج الإبداعي محلياً ودولياً	٩٨	٨٥	٦٠

المسلسل	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	قيمة الوضع الحالي [1]	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
٧	المخرجات	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	يقيس مستوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويعبر عن تطوّر مصر في استخدام وإتاحة التكنولوجيا كعامل أساسي في منظومة الابتكار	٧٣	٥٠	٣٠
٨		الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للبنية الأساسية العامة	يقيس التطوّر في توفير البنية الأساسية اللازمة للتطوير المستدام وبالتبعية لكفاءة الإنتاج المعرفي	١٢١	١٠٠	٦٠
٩		الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للاستدامة البيئية	يقيس التطوّر في تحفيز والتحكم في الأداء البيئي اللازم للتطوير المستدام وبالتبعية لكفاءة الإنتاج المعرفي	٦٥	٥٠	٣٠
١٠		الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للإسهام المعرفي	يقيس التطوّر في إنتاج المعرفة على الصعيدين البحثي والابتكاري	٧١	٥٠	٣٠
١١		الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للأصول غير الملموسة	يقيس التطوّر في إنتاج التطبيقات المسجّلة كنتيجة لمدى ربط المعرفة بالأعمال	٨٩	٨٠	٦٠
١٢		الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للإبداع الرقمي	يقيس التطوّر في الإنتاج الإبداعي الرقمي مقارنة بالدول الأخرى	٧٤	٦٠	٣٠
١٣		الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي لروابط الابتكار	يقيس التطوّر في بناء الروابط والحوافز للتعاون بين القطاع المنتج للمعرفة والقطاع المستفيد منها	٧٠	٦٠	٣٠
١٤		الترتيب العالمي في مؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي	يقيس مستوى تطوّر مؤسسات البحث العلمي	١٣٥ [2]	١٠٠	٦٠

المسلسل	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	قيمة الوضع الحالي [1]	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
١٥	المدخلات	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للائتمان	يقيس التطوّر في توفير وتسهيل التمويل اللازم لتحفيز الابتكار	١٢٣	١٠٠	٦٠
١٦		الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للاستثمار	يقيس التطوّر في توفير الاستثمار اللازم لتحفيز الابتكار	١٣٨	١٠٠	٦٠
١٧		الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للتجارة والمنافسة	يقيس التطوّر في تسهيل الإجراءات الضريبية والشفافية لضمان بيئة تنافسية مشجّعة على الابتكار	١٢٤	١٠٠	٦٠
١٨		الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للبيئة التشريعية	يقيس التطوّر في تحسين البيئة التشريعية الداعمة لمنظومة الابتكار	١٣١	١٠٠	٦٠
١٩		الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي لبيئة الأعمال	يقيس التطوّر في تحسين بيئة الأعمال لرفع كفاءة منظومة الابتكار	١٠٥	٩٠	٦٠
٢٠		الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للتعليم	يقيس التطوّر في التعليم اللازم لتحفيز الابتكار المستدام	٥٣	٥٠	٣٠
٢١		الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للتعليم العالي	يقيس التطوّر في القدرة على جذب طلبة التعليم العالي	١٠٢	٩٠	٦٠
٢٢		الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للبحث والتطوير	يقيس تطوّر البحث والتطوير ويعبر عن التطوّر في إنتاج المعرفة	٥٠	٤٠	٣٠
٢٣		الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي لاستيعاب المعرفة	يقيس استيعاب المعرفة ويعبر عن مدى التطوّر التكنولوجي للواردات	١١٩	١٠٠	٦٠
٢٤		الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي لعمالة المعرفة	يقيس التطوّر في الاستفادة من العمالة عالية المعرفة وبالتبعية مدى ربط المعرفة بالأعمال	٦٩	٥٠	٣٠

١. المنظمة العالمية للملكية الفكرية، تقرير مؤشر الابتكار العالمي، ٢٠١٤.
٢. المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي، ٢٠١٣.

ب- المؤشرات المستحدثة

المسلسل	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	آلية القياس
١	نتائج استراتيجية	نسبة إسهام اقتصاد المعرفة في الناتج المحلي الإجمالي	يقيس مدى مساهمة اقتصاد البحث والتطوير في الناتج المحلي الإجمالي موضحاً مدى أهمية اقتصاد المعرفة في أولويات مصر	حصر جميع ما يتم إنفاقه على الابتكار والبحث والتطوير ويشمل الإنفاق الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني من الموارد المحلية والدولية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
٢		العائد الاجتماعي على الاستثمار في الابتكار	يقيس أثر الإنفاق على الابتكار على المجتمع المصري وتحويله إلى عائد مادي لضمان تطوير البيئة المشجعة للابتكار	تحديد مزيج من المؤشرات الكمية والكيفية التي تقيس عائد الاستثمار في الابتكار على المجتمع بشكل عام
٣		نسبة المكون المحلي إلى إجمالي التصنيع الوطني	يوضح مدى مساهمة المكون المحلي في إجمالي التصنيع الوطني لقياس التطوّر في توطين المعرفة	تحديد نسبة المكون المحلي في مختلف القطاعات الإنتاجية بعد جمع البيانات بشكل دقيق وتصنيفها إلى مؤشرات قطاعية ثم حساب النسبة الإجمالية
٤		النسبة القطاعية للمكون المحلي إلى إجمالي التصنيع الوطني	يوضح هذا المؤشر مدى مساهمة المكون المحلي في إجمالي التصنيع القطاعي بما يمثل تطوّر مصر في توطين المعرفة في المجالات ذات الأولوية الوطنية	
٥	مخرجات	عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة المتعاقدة مع الحكومة	يوضح مدى سعي الحكومة لتوطين المعرفة من خلال التعاقد مع الشركات الصغيرة والمتوسطة	تحديد القطاعات ذات الأولوية على المستوى الوطني في ضوء دراسات استشرافية متكاملة ثم حصر عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة المتعاقدة مع الحكومة في تلك المجالات
٦		عدد الجوائز العالمية في مجال الابتكار	يوضح وضع مصر العالمي في مجال الابتكار	تحديد الجوائز العالمية المعترف بها ذات الصلة بالابتكار والمعرفة والبحث العلمي ثم حصر عدد الجوائز التي تحققها مصر من هذه الجوائز
٧		عدد الشركات الجديدة في كل قطاع	يعبر عن القطاعات ذات الأولوية	حصر عدد الشركات الجديدة في القطاعات ذات الأولوية
٨		نسبة الشركات التي تقوم بالابتكار والبحث والتطوير لكل قطاع	يمثل عدد الشركات التي تساهم في الدور الفعال للقطاع الخاص في تنمية المعرفة وتطويرها وقدرة الحكومة على تحفيزه على النمو الذي يخدم أولويات التنمية المستدامة	حصر عدد الشركات التي تقوم بالابتكار والبحث والتطوير في القطاعات ذات الأولوية
٩		عدد براءات الاختراع لكل قطاع	يمثل القدرة على الابتكار في القطاعات ذات الأولوية، بهدف توطين المعرفة وحماية حقوقها	حصر عدد براءات الاختراع في القطاعات ذات الأولوية

المسلسل	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	آلية القياس
١٠	مدخلات	نسبة الإنفاق على الابتكار والبحث والتطوير من الميزانيات القطاعية	يمثل التطوّر في الابتكار قطاعياً، على النمو الذي يخدم الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة	قياس نسبة الإنفاق على الابتكار في البحث والتطوير لجملة الإنفاق على القطاعات ذات الأولوية
١١		نسبة مساهمة الشركات في إجمالي الانفاق على الابتكار والبحث والتطوير القطاعي	يقيس مساهمة القطاع الخاص في تنمية المعرفة وتطويرها على النحو الذي يخدم أولويات التنمية المستدامة	تقدير نسبة مساهمة الشركات في إجمالي الإنفاق على الابتكار والبحث والتطوير في القطاعات ذات الأولوية
١٢		نسبة التمويل الدولي للابتكار والبحث والتطوير إلى إجمالي التمويل	يمثل مدى القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية للقطاعات ذات الأولوية لضمان نقل وتوطين المعرفة	تقدير نسبة التمويل الدولي المخصص للابتكار والبحث والتطوير من إجمالي التمويل في مختلف القطاعات ذات الأولوية
١٣		نسبة التمويل الخارجي للشركات الصغيرة والمتوسطة	يمثل هذا المؤشر مدى توطين المعرفة من حيث نقلها من الخارج للشركات الصغيرة والمتوسطة	تحديد نسبة التمويل المخصص للابتكار والبحث والتطوير من إجمالي الإنفاق في الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات ذات الأولوية

٥- التحديات الأساسية التي تواجه المعرفة والابتكار والبحث العلمي

تُقسّم التحديات الخاصة بالمعرفة والابتكار والبحث العلمي إلى ثلاث مجموعات رئيسية، وتتصف **المجموعة الأولى** منها بتأثيرها العالي والسهولة النسبية للتحكم فيها، ولذلك تستحوذ على الاهتمام الأكبر لإمكانية مواجهتها والتغلب عليها بشكل أسرع وأيسر من غيرها، وتشمل ما يلي:

- **ضعف المنظومة التشريعية لتحفيز وحماية الابتكار؛** حيث يوجد حاجة ماسة لمراجعة التشريعات المتعلقة بتحفيز وحماية الابتكار وتطوير هيكل الحوافز الضريبية والجمركية، والإنفاق الحكومي، وحماية الملكية الفكرية للوصول إلى بيئة محفزة على الابتكار.
- **ضعف التنسيق بين احتياجات المجتمع والابتكار؛** والذي يتبلور التحدي في انخفاض نسبة المكون المحلي في عدد من القطاعات الحيوية، وعدم الاستفادة من مُخرجات البحث العلمي في مواجهة التحديات الأساسية التي يُعاني منها المجتمع المصري.

أما **المجموعة الثانية** من التحديات فتتسم بالقدرة على التغلب عليها ولكنها ذات تأثير نسبي محدود، وتشمل:

- **عدم كفاءة التخطيط القطاعي؛** حيث لابد أن يركز التخطيط القطاعي على تحديد الأولويات القومية وربطها بمنظومة الابتكار والمعرفة والبحث العلمي لتحقيق مستوى مرتفع من التنافسية والاستدامة للصناعات والقطاعات الاستراتيجية.
- **عدم وجود آلية متكاملة للربط بين المعرفة والابتكار؛** مما أدى إلى عدم ربط التطوّر في المناهج وأساليب التعليم بإنتاج الابتكار ذي العائد المادي أو المجتمعي. وقد أدى هذا بدوره إلى الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة بشكل كبير.
- **عدم كفاية الحوافز الاقتصادية والتمويلية للابتكار؛** وذلك بسبب ضعف نسبة الإنفاق المخصّصة للبحث العلمي والتطوير وتواضع التمويل المخصّص لهذه الأنشطة مما كان له أثراً سلبياًعلى إنتاج الابتكار.
- **ضعف قدرة الشركات المتوسطة والصغيرة على الابتكار وتسويقه؛** وذلك نتيجة ارتفاع تكلفة هذا النشاط على النحو الذي يفوق القدرة التمويلية لهذه الشركات.

أما **المجموعة الثالثة** من التحديات فتعتبر تلك التحديات عالية التأثير والتي تحتاج لمزيد من الوقت للتغلب عليها:

- **ضعف ثقافة الابتكار في المجتمع؛** والذي يعد من أصعب التحديات التي تواجه النهوض بالمعرفة والابتكار والبحث العلمي في مصر. حيث يظهر كنتيجة متوارثة من عدم غرس ثقافة الابتكار في التنشئة، أو في احتضان المواهب في المدارس، أو في التحفيز والتقدير الإبداعي.
- **ضعف الوعي بأهمية الملكية الفكرية وحمايتها**[٢] ؛ وذلك في ضوء محدودية تفعيل قانون الملكية الفكرية في مصر، حيث لا يحصل الباحثون والمبتكرون على حقوقهم الملكية، ولا يتم ملاحقة التعديات على هذه الملكية بشكل سليم ومُمنهج. كما لا يتم توعية جميع الأطراف سواء كانت منتجة أو مستهلكة للإبداع بأهمية حماية الملكية الفكرية ودورها في تحفيز وحماية الابتكار في مصر.

٦- برامج تطوير المعرفة والابتكار والبحث العلمي حتى عام ٢٠٣٠

في إطار الرؤية الشاملة والأهداف الاستراتيجية للمعرفة والابتكار والبحث العلمي وأيضاً مؤشرات قياس الأداء التي تم اختيارها لقياس مدى التطوّر الذي يتم إنجازه مرحلياً حتى تتحقق هذه الأهداف ويظهر مردودها الإيجابي على الرؤى المستقبلية للمعرفة والابتكار والبحث العلمي في مصر بحلول عام ٢٠٣٠، وبالإضافة إلى ما ورد في برنامج عمل الحكومة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ من سياسات وبرامج ومشروعات تتعلق بتعزيز وتطوير المعرفة والابتكار والبحث العلمي، نعرض فيما يلي أهم البرامج التي تم اختيارها والتي من المستهدف أن تسهم بشكل كبير في تحقيق هذه الرؤية والأهداف والمؤشرات:

أ- التشريعات والحوكمة:

مراجعة وتطوير القوانين والتشريعات ذات الصلة بتمكين المعرفة والابتكار:

- **وصف البرنامج:** إجراء مراجعة شاملة لكافة التشريعات والقوانين المتعلقة بالمعرفة والابتكار في مختلف القطاعات كالتعليم العالي والبحث العلمي والاستثمار ومنظومة الحوافز الضريبية والجمركية والإنفاق الحكومي وحماية الملكية الفكرية. ويمكن أن يتم ذلك من خلال حوار مجتمعي يُمثل فيه كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني بما يسهم في تكوين بيئة محفزة لإنتاج المعرفة والابتكار. يعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المنخفضة، ومن المستهدف الانتهاء من مراجعة وتعديل هذه التشريعات بحلول عام ٢٠١٧.

- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- مراجعة تشريعات الملكية الفكرية وآليات تنفيذها لتفعيل مبدأ حماية حقوق منتجات المعرفة والابتكار والبحث العلمي.
- مراجعة قانون الاستثمار بحيث يتم منح حوافز لتشجيع المستثمرين عند الاستثمار في البحث العلمي وتحفيزهم على إعادة استثمار حد أدنى من أرباحهم في مجالات البحث والتطوير في مجال عملهم.
- مراجعة تشريعات تنظيم الجامعات بحيث يتم دمج الابتكار ضمن مسار الترقي في السُلم الوظيفي لتشجيع الدور الأكاديمي في مجال الابتكار.
- مراجعة التشريعات الضريبية والحاكمة لمنظومة الاستثمار بحيث يتم منح إعفاءات ضريبية عند البحث والاستثمار في المجالات عالية المخاطر من حيث حجم الاستثمار البحثي أو العائد منه.
- مراجعة تشريعات التعليم العالي بحيث يتم تحفيز الإنتاج الابتكاري والبحثي ذو التأثير العالي.
- مراجعة تشريعات البحث العلمي بحيث تتيح للمبتكرين في الجامعات والمؤسسات البحثية الحق في تأسيس الشركات دون الإخلال بمسئولياتهم الأكاديمية والبحثية.
- مراجعة التشريعات الحاكمة لمنظومة الجمارك بحيث يتم تحفيز وحماية المكون المحلي في الصناعة.
- مراجعة قانون المناقصات والمزايدات بحيث يتم إعطاء الأولوية للشركات والمنتجات والخدمات الوطنية.

---

٢. ورد هذا التحدي أيضاً ضمن التحديات التي تواجه تطوير الثقافة حتى عام ٢٠٣٠.

تطوير وإعادة هيكلة منظومة المعرفة والابتكار:

- **وصف البرنامج:** رفع كفاءة إدارة منظومة المعرفة والابتكار من خلال إعادة هيكلتها وتطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة على النحو الذي يحقق التنسيق والتكامل بينها وبين الأولويات الاستراتيجية للتنمية المستدامة. يعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المنخفضة، ومن المستهدف البدء في تنفيذه عام ٢٠١٦ والانتهاء منه بحلول عام ٢٠٣٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- رسم خريطة الأولويات في الابتكار من خلال الربط والتنسيق بين كافة مخرجات الخطط والدراسات المستقبلية والاستشرافية، على المستويين القومي والقطاعي.
- تحقيق التكامل التام بين الوزارات المعنيّة بالتعليم قبل الجامعي والفني والجامعي والبحث العلمي بحيث يتم رفع الكفاءة المؤسسية وتحسين استغلال الموارد فيما يتعلق بحوكمة وإدارة وتقنين وتطوير العمل العلمي والمعلوماتي والتعليمي والبحثي والابتكاري.

ب- البرامج الداعمة لتحقيق الرؤية والأهداف الاستراتيجية:

تبني برنامج شامل لغرس ثقافة الابتكار والمعرفة في المجتمع:

- **وصف البرنامج:** التشجيع على التفكير الإبداعي وتنمية ثقافة الابتكار لدى النشء والمجتمع من خلال تحقيق التكامل بين الجهات المعنية بالتنشئة عن طريق حزمة من المبادرات التحفيزية والتوعوية. يعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المتوسطة، ومن المستهدف البدء في تنفيذه عام ٢٠١٦ والانتهاء من تنفيذه عام ٢٠٢٥.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- إعادة إحياء المراكز الاستكشافية في المدارس لدعم المواهب وتطويرها لخدمة الأولويات القومية.
- تطوير المناهج التعليمية والتوسع في تطبيق الأساليب والأدوات التي تشجع على التفكير الإبداعي وتنمية ثقافة الابتكار.
- التوسع في البرامج الأكاديمية المتخصصة في مجال إدارة الابتكار لإعداد وتطوير كوادر محلية مؤهلة.
- تخصيص مساحات إعلامية لتناول قصص النجاح لنشر الوعي بمفهوم وأهمية الابتكار.
- إطلاق عدد من جوائز ومسابقات الابتكار في القطاعات ذات الأولوية بالتعاون مع القطاع الخاص للتشجيع على الابتكار.

تطوير برنامج شامل لتحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار:

- **وصف البرنامج:** تهيئة بيئة محفزة وممكنة للشركات الصغيرة والمتوسطة تتيح لها القدرة على الابتكار وتعظيم العائد منه وربطه بالأولويات القومية بما يسهم في تعظيم الميزة التنافسية والقيمة المضافة للمنتج المحلي. يعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المرتفعة، ومن المستهدف البدء في تنفيذه عام ٢٠٢٠ والانتهاء من تنفيذه عام ٢٠٣٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- إنشاء التجمعات الابتكارية (Innovation clusters) في المجالات ذات الأولوية لتعظيم الميزة التنافسية والقيمة المضافة للمنتج المحلي.
- إنشاء حاضنات ريادة الأعمال (Entrepreneurship incubators) لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الابتكار.

تفعيل الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص في دعم وتحفيز الابتكار:

- **وصف البرنامج:** دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لتعظيم حجم الاستثمار في الابتكار وتهيئة الظروف الممكنة لضمان العائد المجزي، إلى جانب تطويع المخرج المعرفي لاحتياجات السوق. يعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المنخفضة، ومن المستهدف البدء في تنفيذه عام ٢٠١٦ والانتهاء من تنفيذه عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تبني حزمة من المحفزات التمويلية والتسويقية لتشجيع القطاع الخاص على الابتكار.
- التوسّع في الشراكات بين المؤسسات الأكاديمية والبحثية وبين القطاع الخاص، وذلك للربط بين مخرجات المعرفة واحتياجات السوق.

المحور الرابع:

الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية

١- قراءة في الوضع الحالي

تواجه عملية تطوير الجهاز الإداري للدولة مجموعة من التحديات تراكمت عبر عقود طويلة من الزمن. ومن أبرز هذه التحديات تعقد الهيكل التنظيمي للدولة نتيجة كثرة عدد الوزارات والمصالح والهيئات وتضارب وتداخل كثير من الصلاحيات فيما بينها، حيث يوجد مايقرب من ٢٩٥ وحدة ونحو ٢٤٤٩ كيان إداري. كما يمثل تضخم عدد العمالة بالجهاز الإداري للدولة وارتفاع تكلفتها الإجمالية (والتي تصل إلى ما يقرب من ٢٦٪ من إجمالي المصروفات العامة لموازنة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ وذلك بخلاف أجور الهيئات الاقتصادية) أحد التحديات الرئيسية التي تؤثر على كفاءة هذه المؤسسات وخاصة في ضوء انخفاض إنتاجية الموظف الحكومي وانتشار البطالة المقنعة، حيث يصل عدد العاملين الحاليين إلى ما يقرب من ٦,٤ مليون موظف عام بمعدل موظف لكل ١٣,٢ مواطن. وهذه النسبة منخفضة بالنسبة للمعدلات العالمية. أيضاً يعاني الجهاز الإداري من غياب معايير واضحة للشفافية والمساءلة والتفاوت في أجور العاملين بين الجهات المختلفة وداخل نفس الجهة، مما أدى إلى انتشار الفساد والمحسوبية واستغلال النفوذ. هذا بالإضافة إلى كثرة التشريعات وتعديلاتها وتضاربها مما أفسح المجال لانتشار ظواهر الالتفاف على القانون وتغوُّل البيروقراطية نتيجة المركزية الشديدة داخل الأجهزة الحكومية.

كل هذه العوامل ساهمت في تراجع واضح في كفاءة مؤسسات الجهاز الإداري للدولة وسوء حالة الخدمات العامة مما نتج عنه حالة من عدم الرضا لدى المواطنين عن أجهزة الدولة وتصاعد أزمة الثقة بين المواطن والحكومة. ونتيجة للتداعيات السابقة احتلت مصر مراكز متأخرة في بعض المؤشرات العالمية التي تقيس كفاءة الجهاز الإداري للدولة. فعلى الرغم من التحسن النسبي الطفيف لترتيب مصر بالنسبة لمؤشر التنافسية العالمي من المرتبة ١١٩ من ١٤٤ دولة في عام ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى المرتبة ١١٦ من ١٤٠ دولة في عام ٢٠١٦/٢٠١٥، وتقدم الترتيب الخاص بمؤشر كفاءة المؤسسات من المرتبة ١٠٠ من ١٤٤ دولة إلى المرتبة ٨٧ من ١٤٠ دولة خلال ذات الفترة، إلا أن الطريق مازال مفتوحاً أمام مزيد من التحسن بالنسبة لهذا المؤشر الهام الذي يؤثر بدرجة كبيرة على تنافسية الاقتصاد المصري وعلى جذب مزيد من الاستثمارات المحلية والإقليمية والدولية اللازمة بشدة لدفع عجلة النشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل اللائق على النحو المنشود.

وفي هذا الإطار فقد تبنت الحكومة المصرية منذ ما يقرب من عامين خطة شاملة لتطوير وإصلاح الجهاز الإداري للدولة تشمل التطوير المؤسسي، وتطوير الخدمات الحكومية، ومنظومة التخطيط وإدارة الموارد في المؤسسات الحكومية، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية وإصلاح الإطار التشريعي. ويأتي قانون الخدمة المدنية الجديد الذي صدر في مارس ٢٠١٥ على قمة هذه الجهود، حيث يعد هذا القانون خطوة هامة نحو إصلاح منظومة العمل بالقطاع الحكومي، بهدف زيادة كفاءة عملية تقديم الخدمات العامة للمواطنين وتعزيز مبدأ الشفافية والمحاسبة. كما يؤسس القانون منظومة جديدة للتعيين والترقي وشغل المناصب القيادية بالجهاز الإداري للدولة لتحقيق مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص والقضاء على الوساطة والمحسوبية ودعم وتعزيز الكفاءات، بالإضافة إلى إصلاح هيكل الأجور للحد من التفاوت في الدخول بين العاملين بالدولة مما يمكّن من القضاء على الفساد، ومن ثمّ الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المنشودة. كما يواكب تطبيق القانون تحديث وإصلاح اللوائح المنظمة للعمل وتطبيق مدونة السلوك الوظيفي للعاملين وتحقيق مبادئ النزاهة والشفافية، وتطوير معايير إعادة الهيكلة الداخلية لتقوم على أساس وظيفي مما يؤدي إلي زيادة فاعلية الأداء، وتبني المزيد من الهياكل الإدارية والتنظيمية الديناميكية، وإعادة هيكلة وتأهيل منظومة الموارد البشرية، ووضع برنامج متكامل لتأهيل العاملين بالدولة، وربط تقييم الأداء بالأهداف الموضوعة لكل وظيفة.

وعلى الرغم من تلك الجهود إلا أنها لا تزال غير كافية ومرضية لطموحات المجتمع المصري نحو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة. ولذا تسعى الدولة المصرية من خلال هذه الاستراتيجية إلى استكمال الجهود من أجل تطوير شامل لجهازها الإداري بما يتضمنه من تشريعات وعنصر بشري ونظم معلومات بالإضافة إلى تطوير وتغيير ثقافة العمل، وتحقيق أفضل معايير الجودة والتوسع في استخدام الأساليب الحديثة في الخدمات المقدمة، بما تساعد على التخلص من أوجه القصور والفساد وتعزز الشفافية وذلك لتحقيق رضاء المواطنين والعاملين بالجهاز على حد سواء.

وفيما يلي عرض للرؤية والأهداف الاستراتيجية للشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية ومؤشرات قياس الأداء وأهم التحديات التي تواجهها وأهم البرامج للتغلّب عليها.

٢- الرؤية الاستراتيجية للشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية حتى عام ٢٠٣٠

تتمثل هذه الرؤية في أن يُصبح الجهاز الإداري بحلول عام ٢٠٣٠ جهازاً كفء وفعّال، يحسن إدارة موارد الدولة، ويتسم بالشفافية والنزاهة والمرونة، ويخضع للمساءلة ويعلي من رضاء المواطن ويتفاعل معه ويستجيب له.

تتبلور هذه الرؤية الاستراتيجية حول ثلاث محاور رئيسية تشمل تطوير أداء الجهاز الإداري للدولة بهدف رفع كفاءة استخدام موارد الدولة المالية والمادية والبشرية، وتوفير الخدمات الحكومية المختلفة اللازمة لحياة المواطنين اليومية بشكل أكثر كفاءة لرفع المعاناة عن كاهلهم وتطوير الخدمات التي يحتاج إليها قطاع الأعمال لجذب مزيد من الاستثمارات، وأخيراً تحقيق التواصل بين الحكومة والمجتمع ومؤسساته من خلال منظومة متكاملة للحوكمة. وتحول هذه المحاور الأساسية إلى أهداف استراتيجية تم تحديدها بعناية وتحويلها إلى مجموعة من مؤشرات قياس الأداء والبرامج التي تحقق هذه الأهداف بالإضافة للجهود الحالية والمتضمنة أيضاً في برنامج الحكومة للعامين المقبلين.

٣- الأهداف الاستراتيجية للشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية حتى عام ٢٠٣٠

تتمثل الأهداف الاستراتيجية في زيادة كفاءة الجهاز الإداري للدولة، ورفع مستوى الخدمات الحكومية المُقدمة للمواطنين والمستثمرين، والقضاء على مظاهر البيروقراطية والفساد في الجهاز الإداري للدولة، وفي زيادة درجة الشفافية التي تتمتع بها الحكومة.

وتشمل هذه الأهداف الاستراتيجية ثلاثة أبعاد مختلفة، البُعد الداخلي المتعلق بمقومات الجهاز الإداري، والبُعد الخارجي الخاص بالخدمات التي تقدّم للمواطنين، والبُعد الخاص بالعلاقة بين الدولة متمثلة في مؤسساتها المختلفة من ناحية، والمواطنين من ناحية أخرى، وتشمل الأهداف الاستراتيجية ما يلي:

الهدف	التعريف
جهاز إداري يتميز بالكفاءة والفعالية والمواءمة مع المتغيّرات المحلية والعالمية	بناء جهاز إداري يقوم على إدارة الحكم الرشيد لموارد الدولة عن طريق تحديث الإطار التنظيمي بما يتضمنه من تشريعات، وعنصر بشري، وبنية معلوماتية بالإضافة إلى تطوير وتغيير ثقافة العمل داخل الجهاز الإداري
تقديم خدمات متميزة مرتفعة الجودة تطبق الأساليب الحديثة	تحقيق معايير جودة أفضل والتوسع في استخدام الأساليب الحديثة في الخدمات المقدمة
نظام يتسم بالشفافية يتفاعل مع المواطن ويستجيب لمطالبه ويخضع للمساءلة المجتمعية	الاعتماد على الشفافية في صنع السياسات بالإضافة إلى تسهيل إتاحة وتداول المعلومات لرفع ثقة المواطن في الجهاز الإداري ومكافحة الفساد

يختص **الهدف الأول** بالبعد الداخلي والذي يهتم بتطوير وتعزيز المقومات الداخلية للجهاز الإداري للدولة والتي يمكن تقسيمها إلى أربع فئات كالتالي:

- الفئة الأولى تتضمن **الإطار التشريعي** الذي يشمل القوانين واللوائح والقرارات التي تحكم الجهاز الإداري للدولة.
- الفئة الثانية تتعلق **بنُظم المعلومات** بما تتضمنه التكنولوجيا الحديثة التي تسهل عمليات حصر وجمع وتداول المعلومات داخل وخارج الجهاز الإداري للدولة.
- الفئة الثالثة تختص بتطوير **العنصر البشري** من خلال بناء قدراته ورفع كفاءته وتشجيعه على الابتكار والانتماء للمؤسسة التي يعمل بها.
- الفئة الرابعة تتناول **ثقافة العمل داخل الجهاز الإداري** والتي يجب أن تتضمن قيم المسئولية والانضباط الوظيفي، إلى جانب نشر ثقافة التعاون وروح الفريق بين موظفي الجهاز الإداري للدولة.

ويختص **الهدف الثاني** بالخدمات التي تقدم للمواطنين ودرجة إتاحتها وجودتها وتكلفتها. ويختص هذا الهدف بتمكين المواطنين من الحصول على احتياجاتهم من خلال منظومة خدمية تقوم على استخدام الأساليب الحديثة، وفي وقت ملائم، وبالأسلوب الذي يتناسب مع دخل المواطن.

أما **الهدف الثالث**، فيتناول حَوكَمة الجهاز الإداري للدولة بما يضمن تعزيز المشاركة المجتمعية وترسيخ مبادئ الشفافية، مع تطوير برامج مكافحة الفساد مما يزيد من ثقة المواطن من ناحية ويضمن استدامة جهود الإصلاح من ناحية أخرى.

٤- مؤشرات قياس أداء الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية حتى عام ٢٠٣٠

تم اختيار مجموعة من مؤشرات قياس الأداء التي من شأنها متابعة ما يتم إنجازه على أرض الواقع في سبيل تحقيق الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية. كما تم تحديد الوضع الحالي لهذه المؤشرات وكذا القيم المستهدفة لعامي ٢٠٢٠ و٢٠٣٠. ونستعرض فيما يلي هذه المؤشرات وقيمها المستهدفة:

أ- المؤشرات الكمية

المسلسل	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
١	نتائج الاستراتيجية	كفاءة الحكومة (درجة) (صفر الأسوأ و١٠٠ الأفضل)	مؤشر إدراكي يرصد جودة الخدمات العامة والخدمة المدنية، إضافةً إلى جودة وضع السياسات وتنفيذها، ومصداقية الحكومة	٢٠[1]	٥٠	٧٠
٢		الحكومة المستجيبة (Open Government) (درجة) (صفر الأسوأ و١٠٠ الأفضل)	مؤشر (مُركب) إدراكي يرصد نشر القوانين وإمكانية الحصول عليها، واستقرار القوانين، والحق في تقديم التماس للحكومة، وإتاحة المعلومات الرسمية عند الطلب	٠,٤٤[2]	٠,٥	٠,٦
٣		إنفاذ القواعد التنظيمية (Regulatory Enforcement) (درجة) (صفر الأسوأ و١٠٠ الأفضل)	مؤشر (مُركب) إدراكي يرصد تطبيق اللوائح الحكومية وإنفاذها، والقيام بالإجراءات الإدارية دون تأخير، واحترام الإجراءات الإدارية، وعدم مصادرة الممتلكات دون إتباع الإجراءات القانونية ودفع التعويض المناسب	٠,٤٢[2]	٠,٥	٠,٦
٤		مكافحة الفساد (درجة) (صفر الأسوأ و١٠٠ الأفضل)	مؤشر إدراكي يرصد أشكال الفساد الصغرى والكبرى	٣٥[1]	٥٠	٧٠
٥		الشفافية في صنع السياسات (درجة) (صفر الأسوأ و١٠٠ الأفضل)	مؤشر إدراكي يرصد مدى سهولة الحصول على معلومات حول التغييرات في السياسات الحكومية واللوائح التي تؤثر في أنشطة الشركات	٢,٩[3]	٤	٤,٢

المسلسل	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
٦	مخرجات	عدد المواطنين لكل موظف حكومي (درجة) (صفر الأسوأ و١٠٠ الأفضل)	يقيس كفاءة الجهاز الإداري للدولة من حيث رصد نسبة السكان لعدد العاملين به	١٣,٣[٥]	٢٦	٤٠
٧		سهولة ممارسة أنشطة الأعمال Ease of) Doing (Business (درجة) (صفر الأسوأ و١٠٠ الأفضل)	مؤشر مركب يرصد إجراءات تأسيس الشركات وبدء النشاط التجاري، والتعامل مع تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على قروض، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وتطبيق العقود، وتسوية حالات التعثّر	٥٩,٥[٥]	٧٠	٨٠
٨		المحاباة في قرارات مسئولي الحكومة (درجة) (صفر الأسوأ و١٠٠ الأفضل)	مؤشر إدراكي يرصد مدى المحاباة من قبل المسئولين الحكوميين للشركات والأفراد عند اتخاذ القرارات	٣,٧[٣]	٣,٩	٤,٢
٩		المدفوعات غير الرسمية والرشاوي	مؤشر إدراكي يرصد مدى انتشار المدفوعات غير الموثقة والرشاوي من قبل الشركات فيما يخص الواردات والصادرات، وخدمات المرافق العامة، ومدفوعات الضرائب السنوية، وتحرير العقود والتراخيص العامة، وصدور قرارات قضائية منحازة	٤[٣]	٤,٣	٤,٨
١٠	مدخلات	مخصصات التدريب للعاملين بالجهاز الإداري للدولة كنسبة من مخصصات الأجور والمرتبات	مؤشر يقيس كفاءة الجهاز الإداري للدولة من حيث تطوير وتدريب العاملين به	٠,٠٤[٥]	٠,٥	١

١. البنك الدولي، «تقرير ممارسة الأعمال»، ٢٠١٤.
٢. مشروع العدالة العالمي، ٢٠١٤.
٣. المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية الدولية، ٢٠١٤.
٤. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٥.

ب- المؤشرات المستحدثة

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	سبب الاستحداث	آلية القياس
١		مستوى رضاء المواطنين عن الخدمات الحكومية	مؤشر موضوعي يقيس مدى رضا المواطنين عن الخدمات الحكومية المقدمة بصورة مباشرة	استبيان تقوم به جهة وطنية غير حكومية
٢	مخرجات	نسبة الخدمات الحكومية المقدّمة إلكترونياً من القنوات الجديدة من إجمالي الخدمات الحكومية	قياس كفاءة الجهاز الإداري من حيث العدد وسرعة استكمال الخدمات التفاعلية	حصر الخدمات الحكومية المقدمة من أجهزة الدولة المختلفة في شكل إلكتروني وتحديث الحصر بشكل دوري
٣		المعاملات الإلكترونية كنسبة من إجمالي المعاملات	قياس كفاءة الجهاز الإداري من حيث سرعة استكمال المعاملات بين مختلف أجهزة الدولة	حصر المعاملات الحكومية التي تتم إلكترونياً بشكل دوري وتحديثها بشكل منتظم

٥- التحديات الأساسية التي تواجه الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية

تنقسم التحديات الخاصة بالشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية إلى ثلاث مجموعات؛ تتميز **المجموعة الأولى** منها بتأثيرها العالي والسهولة النسبية للتحكم فيها ولذلك فهي تعد ذات **أولوية أولى**، وتشمل:

- **تعقد هيكل الجهاز الإداري للدولة؛** حيث يعاني الجهاز الإداري للدولة من تضارب واضح في الصلاحيات والمسئوليات نتيجة كثرة عدد الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات، وعدم وجود فصل واضح في الأدوار والمسئوليات وغياب آليات التنسيق بينها.
- **ضعف الموارد المالية المخصصة لتدريب الموظفين** مما يؤثر سلباً على انخفاض إنتاجية العنصر البشري بشكل عام، بالإضافة إلى تراجع جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.
- **ضعف نظم المحاسبة المرتبطة بتحقيق النتائج والأهداف؛** حيث تتم محاسبة العاملين بالجهاز الإداري للدولة بناءً على تطبيق العمليات الإجرائية وليس على النتائج وتحقيق الأهداف مما يرسخ من البيروقراطية.
- **عدم تطبيق أنظمة فعّالة لإدارة الموارد البشرية؛** حيث تتسم إدارات شئون العاملين في كافة الجهات الحكومية بعدم الفعالية وغياب مفهوم تنمية الموارد البشرية، مما يؤثر سلباً على كفاءة العاملين ويؤدي إلى عزوف الكفاءات عن العمل بالجهاز الإداري للدولة. كما أن نظام التعيين لا يصلح لجذب أصحاب المهارات.
- **قلة الاهتمام بتطوير نظم التخطيط والمتابعة؛** حيث تعاني إدارات التخطيط داخل المؤسسات الحكومية من تراجع في دورها نتيجة تراجع الاهتمام بتطوير منظومة التخطيط والمتابعة لفترات طويلة، والاعتقاد الخاطئ بارتباط التخطيط بالنظم الاشتراكية وعدم ملاءمته لنظام اقتصاد السوق.
- **النظم التقليدية لإعداد الموازنة وعدم المرونة في النقل بين الأبواب والبنود المالية؛** حيث يقوم نظام إعداد الموازنة الحالي على رصد المدخلات من موارد مالية وطاقة بشرية وبنية أساسية ولا يقيس مردود استثمار تلك المدخلات على تحقيق أهداف الدولة.
- **عدم ملاءمة حالة البنية الأساسية التكنولوجية والمعلوماتية** من أجهزة وشبكات اتصال وبرامج حديثة لدعم وتمكين صانعي القرار من اتخاذ قرارات سليمة وفي الوقت المناسب.
- **عدم إصدار قانون حرية تداول المعلومات؛** حيث يؤدي عدم إتاحة المعلومات وتداولها إلى غياب الشفافية وعدم ثقة المواطنين مما يؤثر سلباً على نزاهة ومصداقية الأجهزة الحكومية.
- **عدم وجود إطار موحد لقياس درجة رضاء الجمهور** وتقييم فعالية وكفاءة مختلف الخدمات الحكومية المُقدمة من خلال قياس درجة رضاء الجمهور عن هذه الخدمات.

المجموعة الثانية من التحديات والتي تتسم بالانخفاض النسبي في التأثير أو القدرة على التحكم فيها:

- **غياب الانضباط وعدم احترام ثقافة العمل ومقاومة التغيير** بسبب غياب وجود نظام فعال للرقابة والمحاسبة، مما كان له أثر سلبي على مستوى الخدمة المُقدمة للمواطنين، كما أن أي محاولات للتغيير داخل الجهاز الإداري للدولة تواجَه بمقاومة شديدة من بعض العاملين غير المنضبطين.
- **تضخم العمالة (بالأخص العمالة المساعدة)** بسبب قيام الحكومات المتعاقبة على مدار عقود من الزمان بإتباع سياسة التعيين في القطاع الحكومي من أجل خفض معدلات البطالة بدون احتياج حقيقي لتلك العمالة مما أدى إلى تضخم الجهاز الإداري للدولة وارتفاع قيمة الأجور.
- **كثرة التشريعات وتداخلها وتضاربها** أدى إلى انتشار ظواهر التحايل والالتفاف على القانون بالإضافة إلى تعمُّق البيروقراطية.
- **الفساد المالي والإداري؛** لا شك أن جميع العوامل السابقة من ضعف آليات الرقابة والمحاسبة وتضخم الجهاز الإداري للدولة بالعمالة وعدم الانضباط أدى إلى انتشار ظاهرة الفساد المتمثلة في الممارسات المخالفة للقانون أو التي يترتب عليها إهدار المال العام. كما أن هناك ظاهرة يمكن أن نطلق عليها «استحلال الفساد» بين العاملين وتقبله تحت مسميات أخرى لدرء الشبهات.
- **غياب الربط المميكن بين جميع الوحدات الحسابية** يؤدي إلى صعوبة الوقوف على معرفة المركز المالي الكامل والدقيق للدولة وهو ما يعوق اتخاذ القرارات المناسبة والسليمة.
- **ضعف التواصل بين المواطنين وصانعي السياسات** مما يؤدي إلى درجة من عدم الثقة من قِبل الشعب مما يؤثر سلباً على نزاهة ومصداقية الحكومة.
- **مركزية اتخاذ القرار؛** حيث تتركز سلطة اتخاذ القرار داخل الجهاز الإداري للدولة في الإدارة العليا، ومن ثم لا يوجد تفويض للسلطات مما يؤدي إلى بطء عملية اتخاذ القرارات أو عدم دراستها بصورة كافية.
- **انتشار ثقافة المحسوبية** في التعيينات والترقيات وتقديم الخدمات، حيث تُفقِد تلك الثقافة الثقة بين الموظفين أنفسهم من ناحية وبينهم وبين المجتمع من ناحية أخرى.

أما عن **المجموعة الثالثة** فهي تشمل التحديات الأقل من حيث الأولوية ولكن هذا لا يعني تجاهلها فكل التحديات المذكورة ذات أهمية ويجب التصدي لها:

- **سوء حالة الأبنية الحكومية؛** حيث يؤدي سوء إدارة المرافق العامة والأصول المملوكة للدولة بالإضافة إلى ضعف إيرادات هذه الأصول إلى إهدار المال العام وسوء الخدمات العامة مما ينتج عنه درجات عالية من عدم رضاء المواطنين.

٦- برامج تطوير الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية حتى عام ٢٠٣٠

في إطار الرؤية الشاملة والأهداف الاستراتيجية للشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية وكذلك مؤشرات قياس الأداء التي تم اختيارها لقياس مدى التطوّر الذي يتم إنجازه مرحلياً حتى تتحقق هذه الأهداف ويظهر مردودها الإيجابي، وبالإضافة إلى ما ورد في برنامج عمل الحكومة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ من سياسات وبرامج ومشروعات تتعلق بتعزيز الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، نعرض فيما يلي أهم البرامج التي تم اختيارها والتي من المستهدف أن تسهم بشكل كبير في تحقيق هذه الرؤية والأهداف والمؤشرات:

تطوير منظومة إدارة القطاع الحكومي:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى إحداث التغييرات الهيكلية والتنظيمية اللازمة لرفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة في إدارة شؤونها وذلك لتحقيق الرؤية الاستراتيجية للدولة ومتطلبات التنمية. يعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المنخفضة، ومن المستهدف البدء في التنفيذ عام ٢٠١٦ والانتهاء بحلول عام ٢٠١٨.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**
  - وضع تصور جديد لشكل ومهام الجهاز الإداري للدولة بحيث يضمن الفصل بين دور الدولة كجهة منتجة ومقدمة للخدمات من ناحية ودورها كجهة منظمة ومراقبة من ناحية أخرى.
  - تحديد أدوار ومسئوليات كل جهة والتأكد من عدم تداخل مسئولياتها لضمان الفعالية والمساءلة.
  - وضع خطة زمنية لتطوير المنظومة آخذاً في الحسبان الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية لهذا التحوّل.

تطوير منظومة التخطيط والمتابعة:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى إحداث التغييرات اللازمة في منظومة التخطيط والمتابعة لرفع كفاءة الذراع التنفيذي للدولة. يعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المتوسطة، ومن المستهدف البدء في التنفيذ عام ٢٠١٦ والانتهاء بحلول عام ٢٠٢٥.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع آليات لتطوير وتحديث أسلوب وضع الخطط القطاعية، وكذلك تطوير وتحديث أساليب المتابعة والتقييم.
- تغيير أسلوب إعداد الموازنة العامة للدولة من موازنة الأداء إلى موازنة البرامج والمشروعات لربط مدخلات النظام بمخرجاته.
- تأهيل وتمكين وحدات التخطيط والمتابعة المتواجدة بكل وزارة وعلى المستوى المحلي وربطها بالاستراتيجية العامة للدولة ومؤشرات قياس الأداء.
- تعميم مفهوم الإدارة بالنتائج لإدارة الأداء لموظفي الدولة بحيث يتم تقييم النتائج بصفة دورية وربطها بالأجور والحوافز.
- تطبيق نظم الرقابة الإلكترونية لرفع كفاءة منظومة متابعة الأداء.

تحسين وتطوير آليات التواصل بين الحكومة والمواطن:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى ترسيخ حق المعرفة وإتاحة المعلومات وتداولها، بالإضافة إلى تطوير سُبل التواصل والمساءلة المجتمعية مما يساهم في زيادة الشفافية وثقة المواطن فيما يخص وضع السياسات وتنفيذها وتقديم الخدمات الحكومية. يعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المنخفضة، ومن المستهدف البدء في التنفيذ عام ٢٠١٦ والانتهاء بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع خطة لنشر ثقافة تداول المعلومات تتضمن تحديد نوعية البيانات والمعلومات التي يلزم نشرها وكيفية النشر.
- وضع استراتيجية تواصل وإعلام على مستوى الوزارات والهيئات والمحافظات.
- توحيد وتعميم نظم إدارة علاقات المواطنين لتلقي الشكاوى والمقترحات مع مراعاة التنوع في قنوات تلقي الشكاوى.
- وضع وتطوير آليات للمشاركة المجتمعية لكافة فئات المجتمع في عملية وضع السياسات واتخاذ القرارات، بالإضافة إلى وجود آليات للتقييم المجتمعي لأداء الحكومة.
- إنشاء نظام المفوض العام ليكون مستقل عن السلطة التنفيذية ويقوم بالبحث في شكاوى المواطنين من الجهات الحكومية.
- إصدار قانون حرية تداول المعلومات.

تطوير منظومة إدارة الموارد البشرية:

وصف البرنامج: يهدف هذا البرنامج إلى الارتقاء بسُبُل إدارة العنصر البشري وذلك من خلال تحويل إدارات شئون العاملين والأفراد إلى إدارات موارد بشرية والتي من شأنها جذب الكفاءات وتدريبها، وتقييم أداءهم والعمل على استبقاء أفضل العناصر. يعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المنخفضة، ومن المستهدف البدء في التنفيذ عام ٢٠١٦ والانتهاء بحلول عام ٢٠٢٠.

العناصر الأساسية للبرنامج:

- تحويل إدارات شئون العاملين والأفراد بالمؤسسات الحكومية إلى إدارات موارد بشرية تطبق المفاهيم الحديثة، وتسهم في جذب والحفاظ على أصحاب المهارات والكفاءات بالإضافة إلى إدارة ومراقبة الأداء.
- تطوير الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ليقوم بدوره في وضع السياسات التحفيزية للعاملين بالدولة ووضع معايير للاختيار والتقييم والتدريب.
- تحديث الوصف الوظيفي لكافة الوظائف الحكومية من أجل تطويرها لتيسر عملية الاختيار والتقييم والتدريب.
- تطوير مصفوفة للصلاحيات للحد من تضارب الاختصاصات في جميع الأجهزة الحكومية.
- وضع دليل لسير العمليات والإجراءات الإدارية بما يضمن المرونة والفعالية في جميع الأجهزة الحكومية.

تحديث البنية التشريعية للدولة:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى تطوير البنية التشريعية للجهاز الإداري للدولة وتحديثها لتتواكب مع التغييرات الاقتصادية والمجتمعية والسياسية التي تمر بها مصر. يعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المنخفضة، ومن المستهدف البدء في التنفيذ عام ٢٠١٦ والانتهاء بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- حصر جميع القوانين والقرارات واللوائح المعمول بها في جميع الوزارات والهيئات.
- إعداد مقترحات بديلة لهذه القوانين والقرارات واللوائح بحيث تمنع التضارب وتحفز النمو.
- اتخاذ اللازم لعرض المقترحات على الجهات المختصة لمناقشتها وتعديلها واعتمادها والبدء في تطبيقها.

تطوير البنية الأساسية للجهاز الإداري للدولة:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى توفير المناخ المناسب الذي يمكّن العاملين من تأدية عملهم على الوجه الأكمل بما يعزز جودة الخدمات المقدمة للمواطنين ودعم منظومة اتخاذ القرار وذلك من خلال تطوير البنية الأساسية من أبنية وأدوات ومعدات. يعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المرتفعة، ومن المستهدف البدء في التنفيذ عام ٢٠١٦ والانتهاء بحلول عام ٢٠١٨.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تحديد حالة الأبنية ومدى احتياجها إلى تجديد أو صيانة، وتحديد الأولويات بناءً على:
  - مدى تأثيرها في دعم منظومة اتخاذ القرار.
  - مدى تأثيرها على البنية المعلوماتية للدولة.
  - مدى اتصالها بالجمهور.
  - وضع خطة سنوية لتنفيذ الإصلاحات المختلفة بناء على الأولويات.

تحديث البنية المعلوماتية للجهاز الإداري للدولة:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى تحديث أنظمة المعلومات بغرض تسهيل جمعها وحفظها واستخدامها لرسم السياسات ووضع الخطط ومتابعة تنفيذها. يعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المتوسطة، ومن المستهدف البدء في التنفيذ عام ٢٠١٦ والانتهاء بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- استكمال بناء وتحديث قواعد البيانات بالمؤسسات والأجهزة الحكومية والربط بينها بما يساعد على تداول المعلومات بين الجهات الحكومية بشكل سريع وكفء.
- ربط جميع الوحدات الحسابية على نظام إدارة معلومات المالية العامة (GFMIS) وتفعيل جميع بنود الموازنة العامة للدولة.
- رفع كفاءة نظم إدارة الموارد المختلفة في جميع الجهات الحكومية (حسابات عامة، ومخازن، ومشتريات...).
- استخدام البيانات المتاحة في إصدار تقارير دورية للجهات المختلفة لدعم اتخاذ القرار (Big Data Analytics).

تنمية العنصر البشري بالجهاز الإداري للدولة:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى رفع كفاءة العنصر البشري من خلال وضع رؤية محددة وخطط تدريب عامة وفردية، بالإضافة إلى العمل على تكوين جيل جديد من القيادات الإدارية الواعية. يعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المتوسطة، ومن المستهدف البدء في التنفيذ عام ٢٠١٦ والانتهاء بحلول عام ٢٠٢٢.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- زيادة موازنة التدريب كنسبة من إجمالي الأجور.
- وضع خطة سنوية لتدريب الموظفين وفق الاحتياجات الوظيفية.
- تطوير وتحديث البرامج التدريبية وإدخال آليات جديدة للتدريب مثل التعليم الإلكتروني.
- تكوين جيل جديد من القيادات الإدارية الواعية بمفاهيم الإدارة الحديثة.

تطوير الخدمات الحكومية المقدّمة للمواطنين:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى تطوير وتحسين مستوى جودة الخدمات الحكومية التي تقدمها مؤسسات الدولة للمواطنين. يعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المتوسطة، ومن المستهدف البدء في التنفيذ عام ٢٠١٦ والانتهاء بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- إنشاء وحدة للخدمات المميكنة لتكون المسئولة عن ميكنة الخدمات المقدمة للمواطنين وتيسيرها، مع وضع خطة لميكنة كافة الخدمات الحكومية وفق حزمة أولويات تنموية.
- تفعيل منظومة الدفع الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني لتبسيط الإجراءات على المواطنين والتقليل من المدفوعات غير الرسمية.

مكافحة الفساد في أجهزة الدولة:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى بذل الجهود اللازمة للحد من الفساد في أجهزة الدولة المختلفة. يعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المتوسطة، ومن المستهدف البدء في التنفيذ عام ٢٠١٦ والانتهاء بحلول عام ٢٠٢٢.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- ميكنة كافة إقرارات الذمة المالية وتحليلها إلكترونياً لضبط الفساد.
- إصدار قانون لحماية الشهود والمبلغين والضحايا والخبراء.
- إصدار قانون جديد للمناقصات والمزايدات الحكومية.
- تفعيل مبدأ المساءلة وتنفيذ العقوبات دون تراخي.
- تفعيل دور الأجهزة الرقابية وتوفير الدعم المالي والفني لها، والتأكيد على استقلاليتها.
- تفعيل مدونات السلوك الوظيفي للعاملين بالجهاز الإداري للدولة.
- التوعية الجماهيرية بخطورة الفساد وتعزيز المشاركة المجتمعية لمواجهته.

البعد الاجتماعي

ثانياً:
البعد الاجتماعي

المحور الخامس:

العدالة الاجتماعية

١- قراءة في الوضع الحالي

تتمثل نقطة الانطلاق في صياغة استراتيجية للعدالة الاجتماعية في إطار استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، في تبني تعريف شامل ينظر إلى تحقيق الاندماج المجتمعي باعتباره الغاية المنشودة التي لابد أن تتحقق في ظل شراكة مؤسسية راسخة تجمع بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص باعتبارهم شركاء التنمية، وفي إطار نظام يحقق المساواة الكاملة في الحقوق والفرص بين جميع المصريين، بما يكفل المعالجة الفعالة للفجوات المجتمعية بكافة أشكالها.

وفي هذا السياق ينص دستور مصر ٢٠١٤ على العديد من المواد التي تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية ومنها الحفاظ على حقوق العمال وحمايتهم من المخاطر وتوفير خدمات التأمين الاجتماعي والمعاش للعمال والفلاحين والحق في الصحة والرعاية الصحية. كما يتضمن إنفاق ما لا يقل عن ٣٪ من الناتج القومي الإجمالي على قطاع الصحة، وما لا يقل عن ٤٪ على التعليم قبل الجامعي، وما لا يقل عن ٢٪ على التعليم الجامعي. ويشتمل أيضاً على مواد تنص على القضاء على الأمية الهجائية والرقمية بين جميع المواطنين. كما يضمن الدستور تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية، وتقليل فوارق الدخول والالتزام بحد أدنى وأقصى للأجور والمعاشات في أجهزة الدولة، ووضع ضرائب تصاعدية ومتعددة الشرائح على دخول الأفراد، ونصيب للعمال في إدارة المشروعات وفي أرباحها. وتكفل الدولة أيضاً الحق في المسكن الملائم والأمن وفي غذاء صحي وكاف وماء نظيف لكل مواطن.

وقد بدأت الحكومة مع شركاء التنمية العمل على صياغة استراتيجية تستوعب الدروس المستفادة من التجارب السابقة، دون إغفال لخصوصية الشأن المصري في ملف العدالة الاجتماعية. وقد أوضحت العديد من الدراسات تنامي الفجوات المجتمعية بوتيرة متسارعة بشكل يتطلب تدخلاً سريعاً ومدروساً يحقق طموحات المصريين الذين رفعوا شعار العدالة الاجتماعية كواحد من المطالب الأساسية لثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو. ويشتمل مفهوم العدالة الاجتماعية الأبعاد السبعة التالية:[١]

(١) **البعد الاقتصادي** ويتعلق بمدى مشاركة أفراد المجتمع في العملية الإنتاجية وفي جني ثمارها،

(٢) **البعد الاجتماعي** ويعني بتحقيق المساواة في الحقوق والفرص الاجتماعية من تعليم وصحة وغيرها من خدمات أساسية،

(٣) **البعد البشري** وينصب على توفير الحياة الكريمة وصيانة حقوق الإنسان وتحقيق التكافؤ الكامل في الفرص للجميع،

(٤) **البعد الإقليمي** ويعني بتقليص الفجوات الجغرافية ومعالجة التفاوتات في توزيع الموارد والخدمات بين أقاليم الدولة،

(٥) **البعد الجيلي** ويتعلق بالعدالة بين الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة،

(٦) **البعد المؤسسي** ويهتم بقضايا الحريات والحقوق السياسية والتمكين السياسي،

(٧) **البعد الثقافي** ويعني بمنظومة القيم السائدة في المجتمع وتأثيرها على إدراك مفهوم العدالة الاجتماعية.

وفي إطار منظومة العدالة الاجتماعية يأتي تعريف دور كل من الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص كشركاء التنمية المعنيين بتحقيق العدالة الاجتماعية على النحو التالي:

دور الدولة ويتمثل في إتاحة الخدمات الأساسية وضمان مستوى جودتها وتوزيعها بشكل متوازن بين الأقاليم المختلفة. مما يتطلب تبني حزمة من السياسات العامة التي تراعي التوازن بين تحقيق النمو الاقتصادي من ناحية وضمان عدالة توزيع ثماره من ناحية أخرى. كما تتولى الدولة توفير شبكات الرعاية والحماية المجتمعية وتوسيعها وترشيد إدارتها. كما تضع الدولة الأطر التشريعية والمؤسسية والإدارية السليمة التي تضمن محاربة الفساد ومنع الممارسات الاحتكارية والعمل على حماية المستهلك. هذا بالإضافة إلى توفير بنية معلوماتية تتيح قدراً أعلى من الكفاءة والشفافية في إدارة منظومة العدالة الاجتماعية وتمويل ودعم البرامج التنموية والمبادرات المعنية بتمكين المرأة والشباب والفئات المهمشة.

دور المجتمع المدني ويتعلق بالإسهام في العمل الخيري الهادف إلى تقليل وطأة الفقر والتأثير السلبي للفجوات المجتمعية والتركيز على العمل التنموي الذي يستهدف بناء القدرات وتحقيق التمكين وإتاحة فرص الحراك الاجتماعي. كما يمتد دور المجتمع المدني إلى التعاون والتنسيق مع الدولة في خدمة أولويات العدالة الاجتماعية.

دور القطاع الخاص الوطني الذي يشارك في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوسع في برامج المسئولية المجتمعية للشركات بالتنسيق مع شركاء التنمية وتحقيق التكافؤ في فرص التشغيل اللائق دون تمييز.

وتجدر الإشارة إلى أن كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تشير إلى وجود تحديات كبيرة أمام تحقيق العدالة الاجتماعية. فعلى

---

١. مركز المشروعات الدولية الخاصة، ٢٠١٤، الطريق إلى العدالة الاجتماعية.

٢. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (www.mop.gov.eg)، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (www.capmas.gov.eg).

الرغم من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بأكثر من الضعف (من نحو ٤٢٥,٢ مليار جنيه إلى ٨٧٨,٤ مليار جنيه) في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥/٠٤ و٢٠١٠/٠٩، إلا أن معدلات الفقر زادت خلال ذات الفترة من ١٩,٦٪ إلى ٢٥,٢٪، وفقاً لبيانات وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. كما تتركز معدلات الفقر في المناطق الريفية وخاصة ريف الوجه القبلي والذي يقع فيه ما يقرب من نصف السكان تحت خط الفقر، وهو ما يشير إلى وجود فجوة جغرافية في معدلات الفقر ومستويات المعيشة[٢]. ومع ارتفاع معدلات الزيادة السكانية لدى الفئات الفقيرة مقارنة بالفئات ذات المستويات الأعلى من الدخل، نجد أن المعالجة الحقيقية لقضية الفقر في مصر لا يمكن أن تتحقق فقط بالدعم أو بالرعاية المباشرة - وإن كان ذلك حتمياً على المدى القصير والمتوسط - وإنما يتعين العمل على تحفيز الحراك الاجتماعي وتحقيق تكافؤ الفرص من خلال الإتاحة العادلة للخدمات الأساسية وفقاً لمعايير الكيف وليس الكم فقط.

وفيما يتعلق بالإنفاق العام على التعليم والصحة كنسبة من الناتج القومي الإجمالي، تقوم الحكومة بزيادة مخصصات الإنفاق على هذه الخدمات تدريجياً للوصول إلى النسب المستهدفة وفقاً لدستور مصر ٢٠١٤ خلال الفترة القادمة وتحسين مستوى جودة هذه الخدمات للمواطنين.

ويعتبر تمكين المرأة والشباب من أهم عناصر استراتيجية العدالة الاجتماعية، حيث تبلغ نسبة المرأة نحو ٤٩٪ من إجمالي السكان، كما يمثل الشباب في الفئة العمرية (١٥ -٢٩ عاماً) ما يقرب من ٣٠٪ من إجمالي السكان [٣]. وعلى الرغم من ذلك شهد ترتيب مصر في مؤشر المساواة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي تراجعاً ملحوظاً من ١٢٣ درجة في عام ٢٠١١ إلى ١٢٩ درجة في عام ٢٠١٤.

كما تشير مؤشرات التعليم إلى وجود فجوة بين النوع وكذلك فجوات جغرافية ملحوظة في معدلات الأمية والالتحاق بالتعليم في مصر. حيث بلغ معدل الأمية في عام ٢٠١٤ نحو ٢٣,٢٪ على المستوى الإجمالي، بينما بلغت بين الذكور نحو ١٥,٧٪ مقابل نحو ٣١٪ بين الإناث. وتعتبر كلٍ من أسيوط والفيوم أعلى المحافظات في معدل الأمية (٣٣,٣٪ و٣٠,٤٪ على الترتيب)، في حين بلغ أقل معدل للأمية في محافظة البحر الأحمر نحو ٧,١٪، بينما خارج محافظات الحدود فقد سجلت محافظة الإسماعيلية أقل معدل للأمية نحو ١٠,٥٪[٤].

على الجانب الآخر بلغ معدل البطالة في نهاية العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ نحو ١٢,٨٪ على المستوى الإجمالي، ولكن الأهم من معدل البطالة هو الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها سوق العمل التي تتمثل في ارتفاع معدل البطالة بين الإناث ليبلغ ٢٤,١٪ مقابل ٩,٣٪ بين الذكور، كما بلغ معدل البطالة بين الشباب (١٥ -٢٩ عاماً) لذات العام نحو ٢٦٪، مما يدل على تنامي الفجوات النوعية والجيلية. كما يمثل صافي معدل الالتحاق بالتعليم الجامعي لسكان الحضر ضعف صافي معدل الالتحاق لسكان الريف[٥].

وفي ضوء هذه التحديات التي تواجه المجتمع المصري تم صياغة الرؤية الاستراتيجية للعدالة الاجتماعية حتى عام ٢٠٣٠ في محاولة لرسم خارطة طريق واضحة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحديد الأهداف الاستراتيجية وكذا مؤشرات قياس الأداء التي تساعد في تتبع التطور في تحقيق هذه الرؤية والأهداف الاستراتيجية، وكذا البرامج اللازمة لتنفيذها، وللمساهمة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأممية بشكل عام وعلى وجه الخصوص الأهداف رقم (١) والخاصة بالقضاء على الفقر ورقم (٢) والخاص بالقضاء التام على الجوع والهدف رقم (٥) الخاص بالمساواة بين الجنسين.

٢- الرؤية الاستراتيجية للعدالة الاجتماعية حتى عام ٢٠٣٠

تتمثل الرؤية الاستراتيجية للعدالة الاجتماعية حتى عام ٢٠٣٠ في بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، مجتمع قادر على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون، ويحفز فرص الحراك الاجتماعي المبني على القدرات، ويوفر آليات الحماية من مخاطر الحياة، ويقوم على التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية.

وتهدف هذه الرؤية الاستراتيجية إلى وضع بعض المحددات على التوجه الاقتصادي للدولة، لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية. كما تحدد أيضاً دور الدولة وكذا أدوار كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق العدالة الاجتماعية، وآليات تحقيق التوازن بين العمل الخيري والعمل التنموي، وبين أولويات الحاضر والاعتبارات المستقبلية.

---

٢. المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير الفجوة بين الجنسين العالمي، ٢٠١١ -٢٠١٤.
٣. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
٤. مجلس السكان الدولي، ٢٠١٤، المسح التبعي للنشء والشباب المصري.

٣- الأهداف الاستراتيجية للعدالة الاجتماعية حتى عام ٢٠٣٠

تمت ترجمة الرؤية الاستراتيجية للعدالة الاجتماعية إلى مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تخدم تحقيقها والتي تتمثل فيما يلي:

الهدف	التعريف
تعزيز الاندماج المجتمعي	رفع مستوى الاندماج المجتمعي وترسيخ شراكة فعالة بين شركاء التنمية (الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص)
تحقيق المساواة في الحقوق والفرص	تحفيز فرص الحراك الاجتماعي من خلال نظام مؤسسي يحقق المساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
تحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية	ضمان عدالة التوزيع وتقليص الفجوات الطبقية من خلال مساندة شرائح المجتمع المهمّشة وتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية

ويعني **الهدف الأول** بتحقيق الاندماج المجتمعي بمفهومه الشامل والذي يقتضي تعزيز الثقة بين الدولة وشركاء التنمية وتشجيعهم على تعظيم دورهم في المجتمع، إلى جانب العمل على تمكين المرأة والشباب بصورة ممنهجة تحقق أثراً إيجابياً ملموساً في تقليص الفجوات النوعية والجيلية، بالإضافة إلى احترام حقوق الإنسان.

أما **الهدف الثاني** فيُعنى بتحقيق المساواة في الحقوق والفرص بما يكفل مساحة أوسع للحراك الاجتماعي والذي يتطلب العمل على تقليص الفجوات الجغرافية في إتاحة وجودة الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وعمل لائق وحماية اجتماعية، تنعكس في مجملها على رفع مستوى معيشة الفرد وتوفير المعايير الأساسية لجودة حياة المواطن المصري.

وأخيراً، يختص **الهدف الثالث** بالتمييز الإيجابي لصالح الفئات المهمشة والأولى بالرعاية، وتشمل السكان تحت خط الفقر المدقع والأطفال بلا مأوى والأشخاص ذوي الإعاقة ممن لا عمل لهم، والمرأة المعيلة والمسنين تحت خط الفقر، وأخيراً سكان المناطق العشوائية الأكثر خطورة.

٤- مؤشرات قياس أداء العدالة الاجتماعية حتى عام ٢٠٣٠

تشير الأدبيات إلى وجود عدد كبير من المؤشرات التي تقيس تحقق العدالة الاجتماعية على مستوى المدخلات والمخرجات والنتائج الاستراتيجية. وقد تم اختيار مجموعة من هذه المؤشرات التي من شأنها متابعة ما يتم إنجازه على أرض الوقائع في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية. كما تم تحديد الوضع الحالي لهذه المؤشرات وكذا القيم المستهدفة لعامي ٢٠٢٠ و٢٠٣٠. ونستعرض فيما يلي هذه المؤشرات وقيمها المستهدفة:

أ- المؤشرات الكمية*

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	قيمة الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
١		الفجوة الجغرافية في مؤشر التنمية البشرية	يقيس الفجوة الجغرافية بين المحافظات في مؤشر التنمية البشرية	٠,٠٨٦ (١)	٠,٠٦	٠,٠٤٣
٢	نتائج استراتيجية	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار) (٢)	يقيس مدى عدالة توزيع الناتج المحلي الإجمالي على فئات الشعب المختلفة	٣٤٣٦,٣ (٢)	٤٠٠٠	١٠٠٠٠
٣		مؤشر توزيع الدخل والاستهلاك	يقيس الفجوة الجغرافية بين الريف والحضر في توزيع الدخل ونصيب الفرد من الاستهلاك القومي	٣١ (٢)	٢٠	١٠

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	قيمة الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
٤		الترتيب الدولي في مؤشر الفجوة بين الجنسين	يقيس ترتيب مصر دولياً في مؤشر الفجوة بين الجنسين ومدى تحقيق المساواة بين الجنسين في الحقوق والفرص	١٢٩[٢]	١٠٠	٦٠
٥		مؤشر الثقة في الحكومة (٪)	يقيس مدى ثقة المواطنين في الحكومة	٦٠٪[١]	٧٠٪	٨٠٪
٦		الفجوة الجغرافية في مؤشر فرص استكمال التعليم الأساسي	يقيس الفجوة الجغرافية بين الأقاليم في مدى إتاحة فرص التعليم الأساسي في سن ٤-١٤ سنة	٧[٤]	٤	٢
٧	مخرجات	الفجوة الجغرافية في نسبة الوفيات بين الأطفال	يقيس الفجوة الجغرافية في نسبة الوفيات بين الأطفال أقل من خمسة سنوات لكل ألف مولود حي	٨,٢[٣]	٤	٢
٨		الفجوة الجغرافية في نسبة السكان تحت خط الفقر(٪)	يقيس الفجوة الجغرافية بين الأقاليم في معدل الفقر	١٧٪[٥]	١٠٪	٥٪
٩		نسبة المرأة المعيلة تحت خط الفقر(٪)	يقيس نسبة النساء المعيلات اللاتي تعشن تحت خط الفقر	٢٦,٣٪[٥]	١٢٪	٠٪
١٠		نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع (٪)	يقيس نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المدقع	٤,٤٪[٥]	٢,٥٪	٠٪

١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قاعدة بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٤.
٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام ٢٠١٥.
٣. المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير الفجوة بين الجنسين، ٢٠١٤.
٤. البنك الدولي، قاعدة بيانات التنمية الدولية، ٢٠١٤.
٥. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك لعام ٢٠١٢/٢٠١٣، ٢٠١٤.
٦. علماً بأن هذا المؤشر موجود أيضاً في محور التنمية الاقتصادية.
* يتم قياس هذه المؤشرات وفقاً للنوع الاجتماعي وفئات العمر أيضاً.

ب- المؤشرات المستحدثة

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	سبب الاستحداث	آلية القياس
١	نتائج استراتيجية	مؤشر القيم الإيجابية المحورية	يدل على المردود السلوكي للعمل المجتمعي من خلال قياس القيم الرئيسية للمجتمع	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لتحديد القيم الإيجابية المحورية التي سيتم بناء المؤشر على أساسها، ثم وضع آلية القياس
٢	مخرجات	مؤشر حقوق الإنسان	يوضح الحالة العامة لحقوق الإنسان بكافة أشكالها السياسية والاقتصادية والمجتمعية من خلال آلية كمية وكيفية	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين للإنفاق النهائي حول المؤشر الذي يتم وفقاً له قياس حقوق الإنسان وفقاً لمعايير كمية وكيفية
٣		نسبة البطالة بين الأشخاص ذوي الإعاقة	قياس مدى توفر فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لوضع منهجية قياس تتعلق بمؤشرات التشغيل والبطالة والإعاقة
٤		نسبة المسنين تحت خط الفقر	قياس مدى تفاقم أزمة الفقر بين المسنين	إجراء مسح دوري للمسنين تحت خط الفقر
٥		نسبة السكان بالمناطق العشوائية غير الآمنة	قياس مدى تفاقم أزمة العشوائيات في مصر	إجراء مسح دوري للمناطق العشوائية غير الآمنة
٦		نسبة الأطفال بلا مأوى	قياس نسبة الأطفال بلا مأوى لإجمالي عدد الأطفال	إجراء مسح دوري للأطفال بلا مأوى
٧	مدخلات	نسبة المشاركة السياسية والمدنية للمرأة	قياس حجم مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمدنية	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين، وسيتم تحديد عناصر المؤشر من خلال استطلاعات الرأي وبيانات المشاركة السياسية في الانتخابات والاستفتاءات، إلى جانب مؤشرات خاصة بالتأثير في صناعة السياسات والقرارات
٨		مؤشر سهولة العمل المدني	قياس مدى سهولة العمل المدني من خلال تقييم الإجراءات والتشريعات ذات الصلة	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لوضع منهجية قياس تتضمن درجة تعقيد الإجراءات إلى جانب تكاليف وقيود التسجيل ومزاولة النشاط

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	سبب الاستحداث	آلية القياس
٩	مدخلات	مؤشر المسئولية الاجتماعية للشركات	قياس مدى التزام الشركات تجاه المسئولية الاجتماعية، إلى جانب درجة التنسيق والمواءمة للأولويات الوطنية في العمل التنموي والخيري	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لوضع منهجية قياس تتضمن تقييم حجم المعلومات التي تتيحها الشركات بشكل طوعي عن ممارساتها فيما يخص الحوكمة والبيئة والعاملين والمسئولية الاجتماعية، وكذلك حجم السوق والسيولة
١٠		الفجوة الجغرافية في جودة التعليم	قياس الفجوة الجغرافية بين المحافظات حول جودة الخدمات التعليمية من خلال معايير كمية وكيفية	سيتم القياس من خلال تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لوضع منهجية قياس تتضمن استطلاعات الرأي وبيانات تتعلق بمؤشرات التعليم وتوافر الخدمة التعليمية وجودتها ومستوى التعليم في المحافظات المختلفة
١١		الفجوة الجغرافية في جودة الخدمة الصحية	يقيس الفجوة الجغرافية بين المحافظات حول جودة الخدمات الصحية من خلال معايير كمية وكيفية	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لوضع منهجية قياس تتضمن استطلاعات الرأي وبيانات تتعلق بمؤشرات الصحة وتوافر الخدمة الصحية وجودتها ومستوى صحة المواطنين في المحافظات المختلفة
١٢		الفجوة الجغرافية في نسبة الحاصلين على عمل لائق	يوضح مدى اتساع الفجوة بين الأقاليم في الحصول على العمل اللائق	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لوضع منهجية قياس تتضمن استطلاعات الرأي وبيانات تتعلق بمؤشرات الاقتصاد والتشغيل في المحافظات المختلفة وذلك في ضوء تعريف منظمة العمل الدولية لمفهوم العمل اللائق وفي إطار برنامج العمل اللائق (وفقاً لما ورد في محور التنمية الاقتصادية)
١٣		الفجوة الجغرافية في نسبة المؤمّن عليهم صحياً	يقيس الفجوة الجغرافية بين الريف والحضر حول نسبة العاملين الذين لديهم تأمين صحي بالقطاعين الحكومي والخاص	حساب الانحراف المعياري لنسبة المؤمّن عليهم اجتماعياً على مستوى المحافظات

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	سبب الاستحداث	آلية القياس
١٤	مدخلات	الفجوة الجغرافية في نسبة المؤمن عليهم اجتماعياً	يقيس الفجوة الجغرافية بين المحافظات حول نسبة العاملين الذين لديهم تأمين اجتماعي بالقطاعين الحكومي والخاص	حساب الانحراف المعياري لنسبة المؤمَّن عليهم اجتماعياً على مستوى المحافظات
١٥		مؤشر كفاءة الدعم	يقيس مدى كفاءة المنظومة الحكومية في استهداف الفئات المستحقة للدعم	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لوضع منهجية قياس تتضمن مجموعة من المؤشرات تقيس الأثر الاجتماعي لمنظومة الدعم ودائرة تأثيره مع تعزيزه باستطلاع رأي للمستفيدين
١٦		عدد المستفيدين من القروض متناهية الصغر	يوضح مدى استفادة الفئات الفقيرة ومحدودي الدخل من القروض متناهية الصغر	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لوضع منهجية قياس تتضمن قياس مختلف أوجه نمو قطاع تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر
١٧		عدد المستفيدين من برامج الرعاية الاجتماعية	يوضح مدى كفاءة برامج الرعاية الاجتماعية في الاستيعاب الكافي للمستحقين	إعداد قاعدة بيانات يتم تحديثها بشكل دوري للمستفيدين من برامج الرعاية الاجتماعية

٥- التحديات الأساسية التي تواجه العدالة الاجتماعية

تواجه العدالة الاجتماعية مجموعة من التحديات التي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات. وتشمل المجموعة الأولى التحديات التي يسهل التصدي لها كما أن تأثيرها عال ومن ثم تصبح مواجهتها من الأولويات خاصة في المدى القصير. أما المجموعة الثانية فتتميز بالتأثير المنخفض نسبياً كما يصعب مواجهتها ومن ثم لا يصبح التصدي لها من الأولويات. أما المجموعة الأخيرة من التحديات فتأثيرها ضعيف ولكن يسهل التعامل معها ومن ثم لا يتعين إغفالها. وفيما يلي نستعرض هذه التحديات وفقاً لمستوى تأثيرها والقدرة على التصدي لها:

المجموعة الأولى من التحديات تتميز بتأثيرها العالي والسهولة النسبية للتحكم فيها إذا تم اتخاذ التدابير اللازم التصدي لها، وتشمل:

- **الاتساع المطرد في الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والجيلية والنوعية**، نتيجة لغياب العدالة الاجتماعية بكافة أشكالها.
- **ارتفاع معدلات الزيادة السكانية وخاصة بين الفئات الأكثر فقراً**؛ مما يمثل عبئاً متزايداً قد يتخطى قدرات وإمكانيات شبكات الرعاية والحماية الاجتماعية.
- **وجود فجوة في تكافؤ توزيع الخدمات جغرافياً وإتاحة الحد الأدنى في المناطق الأكثر احتياجاً**؛ حيث يعزز اختلاف مستوى إتاحة الخدمات بين المحافظات من الفجوات الجغرافية في الاندماج المجتمعي.
- **ارتفاع نسب الهجرة الداخلية**؛ داخل وبين المحافظات المختلفة مما يؤثر على قدرة وتنافسية المناطق الأكثر تأثراً بهذه الظاهرة.
- **ارتفاع تكلفة المعيشة (المسكن والملبس والمأكل والتعليم والصحة)**؛ مما يزيد من الفجوة المجتمعية ويزيد من تفاقم مشكلة الفقر والفقر المدقع.

* يتم قياس هذه المؤشرات وفقاً للنوع الاجتماعي وفئات العمر أيضاً.

المجموعة الثانية من التحديات التي تتميز بالانخفاض النسبي في تأثيرها أو في قدرة التحكم فيها، وتشمل:

- **ضعف الثقة بين الدولة والمجتمع المدني؛** والذي يعد هذا موروثاً منذ عقود في المجتمع نتيجة عدم التمكين والبيروقراطية وغياب الشفافية والمساءلة، وضعف منظومة الحوكمة التي تعمل الدولة الآن لتطويرها.
- **ضعف كفاءة منظومة الدعم وربطه بالاحتياجات المجتمعية؛** حيث تعد منظومة الدعم حجر الأساس لتحقيق الحماية والرعاية الاجتماعية.
- **عدم اكتمال قاعدة البيانات للفئات المهمشة والأولى بالرعاية؛** والتي تمثل ركيزة أساسية لتخطيط وتوزيع الدعم وقياس كفاءته وضمان وصوله لمستحقيه.
- **اتساع حجم القطاع غير الرسمي وصعوبة حماية الحقوق والفرص فيه؛** مما يشكل عائقاً أمام توفير شبكات الحماية والرعاية للعاملين والموظفين في هذا القطاع.
- **ضعف مؤسسية جهود تمكين الشباب والمرأة والفئات المهمشة؛** حيث يؤدي عدم تمكين الشباب والمرأة والفئات المهمشة بشكل مؤسسي وممنهج في التقليل من فعالية الجهود التي تُبذل في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية.

المجموعة الثالثة من التحديات الأقل من حيث التأثير ولكن يسهل التعامل معها وتشمل:

- **ضعف التنسيق بين جهود الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وربطها بأولويات الاحتياجات المجتمعية؛** مما يؤدي إلى تشتيت الجهود الداعمة للعدالة الاجتماعية وعدم التركيز على أولويات الاحتياجات المجتمعية.
- **ضعف التمكين القانوني للفئات المهمشة؛** والذي يمثل عائقاً أمام العمل الحكومي والمدني والخاص من ناحية التحفيز والتنسيق والرقابة.

٦- برامج تطوير العدالة الاجتماعية حتى عام ٢٠٣٠

في إطار الرؤية الشاملة والأهداف الاستراتيجية للعدالة الاجتماعية وأيضاً مؤشرات قياس الأداء التي تم اختيارها لتتبع مدى التطور الذي يتم إنجازه مرحلياً حتى تتحقق هذه الأهداف ويظهر مردودها الإيجابي على الرؤى المستقبلية للعدالة الاجتماعية في مصر بحلول عام ٢٠٣٠، نعرض فيما يلي أهم البرامج التي تم اختيارها والتي من المتوقع أن تسهم بشكل كبير في تحقيق هذه الرؤية والأهداف والمؤشرات. وتجدر الإشارة إلى أن هذه البرامج تتكامل مع الجهود التي تبذلها الدولة حالياً لتحقيق العدالة الاجتماعية والتي من المنتظر أن يتم تنفيذها خلال العامين القادمين من خلال برنامج الحكومة لهذه الفترة، والتي تشمل تنفيذ برنامج الإسكان الاجتماعي بكافة محافظات الجمهورية، وتطوير منظومة التأمينات الاجتماعية والمعاشات، وتنفيذ برنامجي التحويلات النقدية «تكافل وكرامة»، ومد مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل صغار المزارعين، وتطوير منظومة الدعم لتصبح أكثر كفاءة، ورفع كفاءة منظومة توزيع السلع التموينية والخبز. كما تتضمن هذه الجهود البرامج الجاري تنفيذها لرفع درجة إتاحة وتطوير كفاءة الخدمات العامة، خاصة تلك التي تمس حياة المواطنين اليومية، من صحة وتعليم وإسكان ونقل ومرافق وغيرها. كما تتكامل هذه الجهود مع العمل الأهلي لمنظمات المجتمع المدني ونشاط القطاع الخاص من خلال مشروعات ومبادرات المسئولية الاجتماعية لرأس المال.

أ- برنامج تطوير الإطار التشريعي والحوكمة:

مراجعة وتطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بتحقيق العدالة الاجتماعية والاندماج المجتمعي:

- **وصف البرنامج:** يستهدف هذا البرنامج تطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والاندماج المجتمعي لتحفيز العمل المجتمعي التنموي الذي يقلص من الفجوات النوعية والاجتماعية. يعتبر هذا البرنامج ذو تكلفة منخفضة، ومن المستهدف البدء في تنفيذه عام ٢٠١٦ والانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج**

- مراجعة قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بحيث يتم تسهيل إجراءات التسجيل والعمل وتلقي التبرعات وتوسيع دائرة تأثير القانون وإلغاء المواد المخالفة لحرية الممارسة السياسية.
- مراجعة التشريعات المتعلقة بالقروض متناهية الصغر والإفلاس لتحفيز تأسيس الشركات والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- مراجعة التشريعات المتعلقة بنظام الأوقاف بهدف تشجيعه وتمكينه من أداء دوره المنشود في التنمية المجتمعية.
- مراجعة التشريعات المتعلقة بحرية الممارسة السياسية والصحفية بحيث يتم تحقيق الشفافية والتنافسية في العمل السياسي.
- تعديل مواد قانون العقوبات المتعلقة بكافة أشكال العنف ضد المرأة، بحيث يتم تغليظ العقوبات لضمان حماية المرأة من العنف والتمييز.
- وضع قواعد تشريعية مفصلة تحدد التزامات كافة مؤسسات الدولة العامة والخاصة فيما يتعلق بمبدأ تكافؤ الفرص وحظر التمييز بين المواطنين ووضع العقوبات الرادعة للمخالفات.

رفع مستوى المؤسسية في الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني:

- **وصف البرنامج:** يستهدف البرنامج تطوير الأطر المؤسسية للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني عن طريق تبني سياسة لتحسين مستوى الحوكمة في المجتمع المدني، وتدعيم آليات ربطه بالجهود التنموية للدولة، وتمكينه من أداء دور أكثر تأثيراً كشريك أساسي في التنمية. يعتبر هذا البرنامج ذو تكلفة منخفضة ومن المستهدف البدء في تنفيذه عام ٢٠١٦ والانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تطوير لوائح حوكمة المجتمع المدني لزيادة الشفافية ورفع كفاءة آليات الرقابة على العمل المدني.
- دمج مؤسسات المجتمع المدني في خطط العمل القطاعية، مع إسناد مهام تنفيذية إليها بحيث يتم زيادة فعالية نشاط المجتمع المدني وتخفيف العبء عن المؤسسات الحكومية.
- تفعيل دور الاتحاد العام للجمعيات في الربط والتنسيق بين العمل الحكومي والمجتمع المدني بحيث يتم تحسين فعالية التواصل والتنسيق بين الحكومة والمجتمع المدني.

تطوير وتوسيع نطاق عمل أجهزة الدولة المعنية بالشفافية والحماية:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى تطوير وتوسيع نطاق عمل أجهزة الدولة التي لها علاقة مباشرة بتحقيق الشفافية وضمان الحماية بحيث يتم زيادة ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية. ويعتبر هذا البرنامج ذو تكلفة منخفضة ومن المستهدف البدء في تنفيذه عام ٢٠١٦ والانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج**

- تطوير وتفعيل وتوسيع نطاق أدوار الأجهزة الرقابية الرسمية بالدولة بحيث يتم تحقيق الشفافية وضمان حماية المواطنين. وتشمل جهاز حماية المستهلك وجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ومكاتب العمل والجهاز المركزي للمحاسبات والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- تفعيل نظام المفوض العام (Ombudsman) ولجنة تكافؤ الفرص بحيث يختص بالعمل على حسن تطبيق تشريعات تكافؤ الفرص وحظر التمييز، ويتمتع بالاستقلالية والصلاحيات اللازمة في مراقبة الشركات الحكومية والخاصة والبت في الشكاوى.

ب- البرامج الداعمة لتحقيق الرؤية والأهداف الاستراتيجية للعدالة الاجتماعية:

رفع كفاءة منظومتي الحماية الاجتماعية والدعم وتوسيع نطاق تأثيرها:

- **وصف البرنامج:** يستهدف هذا البرنامج تطوير منظومتي الحماية الاجتماعية والدعم بحيث يتم ربطها بقاعدة بيانات دقيقة ومحدثة، وتقييمها وفقاً لآلية واضحة لقياس كفاءتها بما يضمن تحقق الحماية ووصول الدعم بمختلف أنواعه المالية والخدمية والعينية إلى مستحقيه وتعظيم مردوده المجتمعي. يعتبر هذا البرنامج ذو تكلفة مرتفعة ومن المستهدف البدء في تنفيذه عام ٢٠١٦ والانتهاء منه بحلول عام ٢٠٣٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- استكمال قاعدة بيانات موحدة للمواطنين لتكون الأساس لتخطيط حجم النمو المطلوب لشبكة الرعاية ورفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة والحد من الفساد.
- تنفيذ برنامج متكامل لتوسيع نطاق شبكة الرعاية والحماية المجتمعية، تشمل جميع أنواع الدعم وتحدد الفئات ذات الأولوية والمسئوليات وأهداف التغطية السنوية بحيث تكفل التأمين ضد البطالة والمرض والشيخوخة، وتراعي عدالة توزيع الموارد والأعباء وحماية الشرائح الضعيفة في المجتمع.
- استحداث مؤشر لقياس كفاءة الدعم من خلال مزيج من الإحصاءات والاستقراءات الكمية والكيفية.

تقليص الفجوات المجتمعية والنوعية والجيلية:

- **وصف البرنامج:** يهدف البرنامج إلى تحقيق الاندماج المجتمعي من خلال العمل على تقليص الفجوات المجتمعية والنوعية والجيلية دون الإخلال بتكافؤ الفرص. يعتبر هذا البرنامج ذو تكلفة متوسطة ومن المستهدف البدء في تنفيذه عام ٢٠١٦ والانتهاء منه بحلول عام ٢٠٣٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- دعم ريادة الأعمال لإتاحة فرص لتشغيل الشباب واستيعاب طاقاتهم مع التركيز على شباب المناطق الأكثر فقراً.
- تطبيق نظام الانتخابات بالقوائم النسبية بحيث يتم تشجيع الشباب والمرأة على المشاركة السياسية.
- إطلاق برنامج يهدف لزيادة نسبة الطلاب المقيمين في المناطق الفقيرة والملتحقين بمدارس نموذجية/ ذكية/ حاصلة على شهادة جودة التعليم.
- إطلاق برنامج متكامل على المستوى المحلي في كافة المحافظات والمناطق ذات الأولوية بهدف رفع معدلات استخدام الحاسب الآلي بين تلاميذ المدارس وخاصة تلاميذ المرحلة الإعدادية الحكومية بحيث يتم تحسين مستوى الحراك الاجتماعي.
- إطلاق برنامج متكامل يستهدف المناطق الفقيرة لزيادة نسبة التحاق الطلاب بالتخصصات عالية المردود في التعليم الجامعي بحيث يتم تحسين مستوى الحراك الاجتماعي.

تحقيق التوازن في التوزيع الجغرافي للخدمات:

- **وصف البرنامج:** يهدف البرنامج إلى تحقيق التوازن في التوزيع الجغرافي للخدمات من خلال تحفيز العمل التنموي على المستوى المحلي ووضع معايير واضحة ومحددة لتوزيع الاستثمارات المخصصة لتمويل الخدمات العامة على المستوى المحلي. يعتبر هذا البرنامج ذو تكلفة متوسطة، ومن المستهدف البدء في تنفيذه عام ٢٠١٦ والانتهاء منه بحلول ٢٠٢٥.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع إطار متكامل للحوافز لتشجيع العمل في الجهاز الإداري للدولة في المحافظات والمناطق الأكثر احتياجاً.
- تبني صيغة تمويل واضحة ومحددة وشاملة لتحديد الاستثمارات على المستوى المحلي لتمويل الخدمات العامة، مع مراجعتها بشكل مستمر لضمان تلبية الاستثمارات السنوية لاحتياجات المواطنين على المستوى المحلي بالإضافة لسد الفجوات التنموية المختلفة.
- تطوير برنامج تحفيزي وتشاركي يهدف للتوجه التدريجي من العمل الخيري إلى العمل التنموي لجميع مؤسسات المجتمع المدني في كافة محافظات الجمهورية.

المحور السادس:
الصحة

١- قراءة في الوضع الحالي

تعد صحة الإنسان من المقومات الأساسية في بناء المجتمع وهي حق أصيل من حقوق الإنسان، حيث يمتلك الفرد ذو الصحة الجيدة القدرة على العمل والإنتاج، الأمر الذي يعود بالنفع على المجتمع وعلى اقتصاد الدولة بالتبعية. ودائماً ما يحظى ملف الصحة بأهمية كبيرة لدى صانعي القرار في أي دولة وذلك لما يمثله من أهمية لدى المواطنين ولما يترتب عليه من آثار مباشرة على التنمية البشرية والاقتصادية. وعند صياغة الرؤية الاستراتيجية للصحة تم الأخذ في الاعتبار كافة القضايا التي تؤثر في أو تتأثر بصحة المواطنين سواء في نطاق مسؤولية وزارة الصحة والسكان أو في نطاق مسؤولية وزارات وجهات أخرى، مثل وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، ووزارة التموين، ووزارة البيئة وغيرها. وقد أكد دستور ٢٠١٤ على الحق في الصحة حيث تنص المادة ١٨ على «لكل مواطن الحق في الصحة وفق الرعاية الصحية المتكاملة وفقا لمعايير الجودة». وتلتزم الدولة وفقاً للدستور أيضاً بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي على الصحة لا تقل عن ٣٪ من الناتج القومي الإجمالي - وهي نسبة تمثل حوالي ضعف الإنفاق الحكومي الحالي على الصحة - الأمر الذي يعكس بالفعل إدراك المجتمع وصانعي السياسات لمدى أهمية هذا الملف في المرحلة القادمة. كما تضمّنت أهداف التنمية المستدامة الأممية هدفاً خاصاً بالصحة الجيّدة والوفاة (الهدف رقم ٣) بالإضافة إلى (الهدف رقم ٦) الخاص بالحياة النظيفة والنظافة الصحية وغيرها من الأهداف التي ترتبط بالصحة، والتي تؤثر فيها وتتأثر بها بشكل غير مباشر.

ويتناول النظام الصحي العوامل أو المحددات التي تؤثر في صحة المواطنين بالإيجاب أو بالسلب، وتتضمن (١) المناخ العام الذي يؤثر على حياة الإنسان والذي يتكون من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، (٢) ظروف المعيشة والعمل المرتبطة بالسياسات والاستراتيجيات القومية والتي تتضمن جوانب مثل إمكانية الحصول على خدمات صحية بجودة عالية أو مياه شرب نقية وصرف صحي آمن، (٣) الروابط الاجتماعية التي تدعم الصحة، (٤) أنماط الحياة الفردية والتي تأخذ في الاعتبار جوانب مثل النظافة الشخصية، (٥) وأخيراً الخصائص التي تحدد هوية الفرد وتشمل السن والنوع والعوامل الوراثية.

ويمكن تحليل الوضع الصحي في مصر على ثلاثة مستويات تشمل مؤشرات الصحة العامة للمواطنين، والرعاية الصحية (إتاحة وجودة تقديم الخدمات الصحية)، ومنظومة إدارة قطاع الصحة في مصر. وقد اتخذت وزارة الصحة والسكان العديد من الخطوات الإيجابية نحو تحسين صحة المواطنين، وهو ما انعكس على تحسن بعض المؤشرات الصحية مثل انخفاض معدلات وفيات الأمهات والأطفال الرضع ودون الخامسة. وقد جاء ذلك متماشياً مع الأهداف الإنمائية للألفية وبالأخص الهدف الرابع والخامس. وعلى الرغم من تحسّن بعض جوانب الصحة العامة للمواطنين، لا يزال هناك سلبيات عديدة يجب العمل عليها خاصة فيما يخص العبء المرضي للمواطن وأسباب الوفاة. ومن جهة أخرى، تعد مصر من أعلى الدول في معدل انتشار التهاب الكبدي سي حيث أن أكثر من ١٠٪ من الشعب المصري يعانون من هذا المرض[١]. ويتطلب التصدي لهذا المرض اتخاذ خطوات جادة نحو إصلاح منظومة الصحة بالكامل، حيث أن انتشار هذا المرض يرتبط بالممارسات الطبية غير السليمة بالإضافة إلى الممارسات المجتمعية الخاطئة وانتشار الطب الشعبي وعمليات الختان. وتؤثر الحالة الصحية للأطفال بشكل مباشر على صحة الأجيال القادمة، حيث تشير التقديرات إلى أن ١١٪ من حالات وفيات الأطفال في مصر جاءت نتيجة سوء التغذية وأن ٨١٪ من حالات سوء التغذية لدى الأطفال والأمراض المرتبطة بها لا يتم علاجها.

ويعد تطبيق التغطية الصحية الشاملة - القائمة على ضمان منظومة تتيح الخدمات التعزيزية والوقائية والعلاجية والتأهيلية والتلطيفية التي يحتاجها المواطنون بمستويات مقبولة من الجودة دون تعريضهم لمخاطر مالية - أحد أهم مهام قطاع الصحة في أي دولة. ويرتكز تحقيق التغطية الصحية الشاملة على إتاحة الخدمات، وجودتها، والحماية من المخاطر المالية خاصة بالنسبة لغير القادرين. حيث يصل نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية إلى نحو ١٥٠ دولاراً أمريكياً مقارنة بنحو ٥٠٠ دولاراً أمريكياً للدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، بينما يصل نصيب الفرد من الإنفاق الصحي في الدول المتقدمة إلى أكثر من ٤٥٠٠ دولار أمريكياً.[٢] ويتضح بالنظر إلى العبء المالي الذي تتحمله الأسر المصرية نتيجة الإنفاق على الصحة أن منظومة التأمين الصحي بصورتها الحالية لا تؤدي غرضها بالشكل المطلوب، وقد يعود ذلك إلى أن مقدم الخدمة الصحية هو ذاته ممول تلك الخدمة.

وتتكون منظومة إدارة قطاع الصحة من عدة جهات كلها تتبع بشكل مباشر أو غير مباشر وزارة الصحة والسكان، مثل الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية، والهيئة العامة للتأمين الصحي، وهيئة الإسعاف بالإضافة إلى جهات أخرى. وتلعب تلك الجهات أربعة أدوار رئيسية تهدف إلى تعزيز الصحة العامة للمواطنين وإتاحة الخدمات الصحية بالجودة المطلوبة، وتشمل التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات ووضع المعايير لمتابعة تنفيذها، والتنظيم والرقابة على تقديم وتمويل الخدمات الصحية، وتقديم الخدمات الصحية في كافة مستوياتها، وتمويل الخدمات الصحية. وبالنظر إلى الوضع الحالي، فإن منظومة الصحة تعاني من أزمة عدم الفصل بين الأربعة أدوار الرئيسية المعني بها قطاع الصحة في مصر (الدور التخطيطي، والدور التنفيذي، والدور التمويلي، والدور التنظيمي والرقابي) وبالتالي يقع على عاتق وزارة الصحة والسكان كافة هذه الأدوار.

وبناءً على ما سبق، يجب ألاّ يقتصر الارتقاء بصحة المواطنين وتنمية قطاع الصحة على جهود وزارة الصحة والسكان فقط، بل يجب أن يشمل دعم ومساهمة أطراف عديدة من شركاء قطاع الصحة ومن خارج القطاع. وقد أصبح من الضروري تناول ملف الصحة والقضايا الصحية من منظور شامل يضمن اتساق وتكامل مساعي الإصلاح بين جميع هذه الأطراف. ومن هنا، يجب أن تتمثّل المسئولية الأوّلية لوزارة الصحة والسكان في دورها التنظيمي والرقابي وليس في دورها كمقدم للخدمة.

---

١. وزارة الصحة والسكان، رسم ملامح السياسة الصحية في جمهورية مصر العربية (ورقة بيضاء)، ٢٠١٤.

٢. المرجع السابق.

وفيما يلي عرض للرؤية والأهداف الاستراتيجية للصحة، ومؤشرات قياس الأداء وأهم التحديات التي تواجه الصحة وأهم البرامج المستهدفة لتنفيذ تلك الاستراتيجية.

٢- الرؤية الاستراتيجية للصحة حتى عام ٢٠٣٠

تستهدف الرؤية الاستراتيجية للصحة حتى عام ٢٠٣٠ أن يتمتع كافة المصريين بالحق في حياة صحية سليمة آمنة من خلال تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز، وقادر على تحسين المؤشرات الصحية عن طريق تحقيق التغطية الصحية والوقائية الشاملة والتدخل المبكر لكافة المواطنين بما يكفل الحماية المالية لغير القادرين ويحقق رضا المواطنين والعاملين في قطاع الصحة لتحقيق الرخاء والرفاهية والسعادة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ولتكون مصر رائدة في مجال الخدمات والبحوث الصحية والوقائية عربياً وإفريقياً.

وتسعى الرؤية الاستراتيجية للصحة حتى عام ٢٠٣٠ إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة في صحة المصريين، والآلية المُثلى لتطبيق التغطية الصحية الشاملة لجميع المصريين. كما تهدف إلى تحديد نظام إدارة قطاع الصحة في المستقبل وأدوار الجهات المختلفة المعنية بالصحة، ودور قطاع الصحة في دفع عجلة التنمية المستدامة.

٣- الأهداف الاستراتيجية للصحة حتى عام ٢٠٣٠

تتبلور الرؤية الاستراتيجية للصحة في تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية حتى عام ٢٠٣٠، وذلك على النحو التالي:

الهدف	التعريف
النهوض بصحة المواطنين في إطار من العدالة والإنصاف	الاهتمام بكل ما يؤثر في صحة المصريين من محددات اجتماعية، وبنية أساسية، ووعي عام، وتحفيز نمط الحياة الصحي
تحقيق التغطية الصحية الشاملة لجميع المصريين مع ضمان جودة الخدمات المقدمة	الاهتمام بتوفير خدمات علاجية ووقائية عالية الجودة ومتاحة لجميع المصريين القادرين وغير القادرين
حوكمة قطاع الصحة	إتاحة البيانات الدقيقة التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات سليمة في الوقت المناسب مع تحسين كفاءة إدارة موارد قطاع الصحة في إطار من الشفافية والمساءلة

يرتبط **الهدف الأول** بالعديد من الواجبات والمسئوليات التي تدخل في نطاق قطاعات كثيرة من ضمنها الصحة في سبيل إطالة الحياة والارتقاء بصحة المواطنين. ويتضمن هذا الهدف التعامل مع العديد من العوامل التي تؤثر على صحة الفرد، والتي سبق توضيحها كمحددات الصحة، وتشمل المناخ العام الذي يؤثر على حياة الإنسان وظروف المعيشة والعمل والروابط الاجتماعية التي تدعم الصحة، وأنماط الحياة الفردية. وفي هذا الإطار، يتركز دور وزارة الصحة والسكان في توفير وتعزيز الرعاية الصحية الأوّلية التي من أركانها التوعية والوقاية من الأمراض.

يشمل **الهدف الثاني** العناصر الثلاثة لتقديم الخدمات الصحية من العبء المالي، والإتاحة، والجودة. حيث يتطلب تقديم الخدمات الصحية الجيّدة زيادة إنفاق القطاع الصحي والمساهمة مع المجتمع المدني والأفراد في تقديمها، وتوفير الآليات اللازمة لتوصيلها وإتاحتها للممارسين والمستفيدين، والاستمرارية في تقديم هذه الخدمات دون أي أعباء على المواطنين سواء مالية أو غير مالية. ويقتضي تحقيق **الهدف الثالث** التعدد والتنسيق في علاقة القطاع الصحي بباقي القطاعات في المجتمع والتركيز على دور وزارة الصحة والسكان كمنظم وموجّه. ويتطلب تحقيق ذلك إتاحة البيانات الدقيقة التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات سليمة في الوقت المناسب مع تحسين كفاءة إدارة موارد القطاع في إطار من الشفافية والمساءلة.

٤- مؤشرات قياس أداء الصحة حتى عام ٢٠٣٠

في ضوء الرؤية والأهداف الاستراتيجية الخاصة بالصحة، تم اختيار مجموعة من مؤشرات قياس الأداء لمتابعة مدى التقدّم نحو تحقيق هذه الرؤية والأهداف الاستراتيجية حتى عام ٢٠٣٠. كما تم تحديد القيم الحالية لها وأخرى مستهدفة في عام ٢٠٢٠ وفي عام ٢٠٣٠، بالإضافة إلى تلك المؤشرات المستحدثة والتي سيتم وضع الإطار اللازم لتقديرها بالتعاون مع الأطراف المعنية، وذلك على النحو التالي:

أ- المؤشرات الكمية

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
١	نتائج استراتيجية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (سنة)	عدد السنوات التي سيعيشها الطفل المولود إذا ظلت أنماط الوفيات السائدة في وقت ميلاده على ما هي عليه طيلة حياته	٧١,١ [١]	٧٣	٧٥
٢		معدل وفيات الأمهات (٪)	عدد الأمهات اللاتي يتعرضن للوفاة أثناء الحمل والولادة لكل ١٠٠ ألف مولود حي	٥١,٨٪ [٢]	٣٩٪	٣١٪
٣		معدل وفيات الأطفال تحت سن ٥ سنوات (٪)	احتمالية وفاة مولود قبل أن يصل إلى سن الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حي	٢٧٪ [٤]	٢٠٪	١٥٪
٤		مؤشر مركب للحالة الغذائية للأطفال (٪)	يتضمن هذا المؤشر ٣ مؤشرات فرعية (١) التقزم للأطفال أقل من ٥ سنوات (٢) الهزال للأطفال أقل من ٥ سنوات (٣) فقر الدم للأطفال أقل من ٥ سنوات	٢١٪ ٨٪ ٢٧٪ [٣]	١٥٪ ٤٪ ٢٠٪	١٠٪ ٢٪ ١٥٪
٥		الوفيات الناتجة عن الأمراض غير السارية بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و٧٠ سنة (٪)	نسبة الأشخاص في سن ٣٠ الذين قد يتعرضون للوفاة قبل سن ٧٠ من أي من أمراض القلب والشرايين والسرطان والسكر، أو أمراض الجهاز التنفسي المزمنة	٢٤,٥٪ [٥]	٢٢٪	٢٠٪
٦		قياس انتشار التهاب الكبد والحالات المصابة (٪)	مؤشر محلي يقيس انتشار التهاب الكبد الوبائي	٨,٩٪ [١١]	٣٪	١٪
٧		نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية (دولار)	مؤشر عالمي يقيس مدى كفاءة نظم التمويل الصحي وإدارة الموارد	١٥٢ [٥]	٣٠٠	٦٠٠
٨		الإنفاق الصحي المباشر من المواطنين (٪)	مؤشر عالمي يقيس مساهمة المواطنين بدفع قيمة الخدمات الصحية مباشرة	٥٩,٦٪ [٥]	٤٠٪	٢٨٪
٩		عدد وفيات حوادث الطرق لكل ١٠٠,٠٠٠ مواطن	مؤشر يقيس عدد الوفيات الناجمة عن الإصابات الخطيرة لحوادث الطرق	١٣,٢ [٦]	١٠	٨

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
١٠	نتائج استراتيجية	استخدام التبغ بين الأشخاص من ١٥ سنة وأكثر (٪)	النسبة المئوية للأشخاص من ١٥ سنة وأكثر الذين يدخنون أي نوع من التبغ، بما في ذلك السجائر والسيجار والغليون، مع استثناء التبغ عديم الدخان (وتشمل التدخين اليومي وغير اليومي)	٢٦٪ [٨]	٢٤٪	٢٢٪
١١		مؤشر مركب لتوافر الخدمات الصحية الأولية (٪)	يتضمن ٣ مؤشرات فرعية (١) نسبة الحوامل اللاتي يقمن بأربعة زيارات متابعة الحمل على الأقل (٢) معدل استخدام وسائل حديثة لتنظيم الأسرة (٣) نسبة تطعيم الأطفال باللقاح الثلاثي	٨٣٪ [١] ٥٨,٥٪ ٩٤,٢٪	٨٥٪ ٦٤٪ أكثر من ٩٥٪	٩٠٪ ٧٤٪ أكثر من ٩٥٪
١٢		عجز الميزان التجاري لصناعة الأدوية والمستحضرات الحيوية (مليون دولار)	مؤشر محلي يقيس قوة صناعة الأدوية بمصر	١٤٦٥ [٩]	٧٠٠	٠
١٣	مخرجات	نسبة المواطنين المؤمن عليهم من خلال التأمين الصحي الاجتماعي الشامل (٪)	يعتبر من المؤشرات الأساسية لنظم التمويل الصحي حيث أنه يقيس التغطية الصحية من خلال التأمين الصحي (من المؤشرات الأساسية لنظم التمويل الصحي)	٥٨٪ [١٠]	١٠٠٪	١٠٠٪
١٤		مؤشر الإستجابة لتعليمات اللوائح الصحية الدولية (٪)	يقيس نسبة تحقيق مجموعة من العناصر أو الوظائف المحددة والتي تعكس مستوى الأداء والقدرات	٨٨٪ [١]	٩٠٪	٩٥٪
١٥	مدخلات	مؤشر مركب للخدمات الاجتماعية (٪)	يتضمن هذا المؤشر مؤشرين فرعيين (١) نسبة السكان الذين يستخدمون مياه شرب آمنة، (٢) نسبة السكان المتوفر لديهم نظام صرف صحي	٩٩٪ [١] ٥٠٪	٩٩٪ ٧٠٪	١٠٠٪ ١٠٠٪
١٦		عدد الأسرّة بالمستشفيات	يقيس توافر الأسرّة بالمستشفيات للمواطنين (لكل ١٠,٠٠٠ نسمة)	١٤,٦ [٢]	٢٢	٣٠
١٧		مؤشر مركب للعاملين بقطاع الصحة (٪)	يتضمن هذا المؤشر مؤشرين فرعيين (١) عدد الأطباء لكل ١٠,٠٠٠ نسمة (٢) عدد الممرضات لكل ١٠,٠٠٠ نسمة	٨,٥٪ [٣] ١٥٪	١٢٪ ٣٠٪	٢٠٪ ٥٠٪

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١٤.
٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١٢.
٣. وزارة الصحة والسكان ومكتب الزناتي وشركاه، المسح الديموغرافي والصحي، ٢٠١٤.
٤. منظمة الصحة العالمية، قاعدة البيانات، ٢٠١٤.
٥. منظمة الصحة العالمية، قاعدة البيانات، ٢٠١٢.
٦. منظمة الصحة العالمية، قاعدة البيانات، ٢٠٠٨.
٧. منظمة الصحة العالمية، قاعدة البيانات، ٢٠١٠.
٨. منظمة الصحة العالمية، قاعدة البيانات، ٢٠١١.
٩. Trade Statstics for International Business Development (ITC), 2014.
١٠. وزارة الصحة والسكان، قاعدة البيانات، ٢٠١٣.
١١. وزارة الصحة والسكان ومكتب الزناتي وشركاه، المسح الديموغرافي والصحي، ٢٠١٥.

ب- المؤشرات المستحدثة:

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	سبب الاستحداث	آلية القياس
١	مخرجات	نسبة المنشآت الصحية المتوفر بمخازنها الأدوية والمستلزمات والتجهيزات الأساسية المنقذة للحياة في يوم الزيارة ومتوسط توافرها	يعبر عن جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين ويقيس نسبة المنشآت الصحية المتوفر بمخازنها الأدوية والمستلزمات والتجهيزات الأساسية المنقذة للحياة في يوم الزيارة (ومتوسط توافرها)	بناء قاعدة بيانات تشمل كافة المعلومات المتعلقة بالأدوية والمستلزمات والتجهيزات الطبية حتى يسهل حصرها
٢		نسبة العدوى المكتسبة من المستشفيات	تم استحداث هذا المؤشر ليعبر عن جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين. ويعد مؤشر مركب يتضمن نسبة العدوى المكتسبة من المستشفيات وعدد المنشآت الصحية الحاصلة على اعتماد	• بناء قاعدة بيانات تربط بين المنشآت الصحية المختلفة لمتابعة عدد حالات العدوى المكتسبة من المستشفى وعدد حالات الخروج فى ذات المدة • وضع معايير محددة وموحدة على نطاق الجمهورية لاعتماد المنشآت الصحية وحصرهم
٣		دقة تسجيل المواليد والوفيات وأسباب الوفاة في تقارير التسجيل الحيوي	دقة تسجيل المواليد والوفيات وأسباب الوفاة في تقارير التسجيل الحيوي لدعم اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب	ميكنة عملية تسجيل المواليد والوفيات ووضع منظومة لمراجعة البيانات وتحديث اللوائح بحيث تجبر المنشآت على تسجيل أدق لهذه الحالات

٥- التحديات الأساسية التي تواجه الصحة

تُقسّم التحديات الخاصة بالصحة إلى ثلاث مجموعات رئيسية، وتتصف **المجموعة الأولى** منها بتأثيرها الكبير والسهولة النسبية للتحكم فيها، ولذلك تستحوذ على الاهتمام الأكبر لإمكانية مواجهتها والتغلب عليها بشكل أسرع وأيسر من غيرها، وتشمل ما يلي:

- **ضعف منظومة التأمين الصحي وعدم توافقها مع احتياجات المواطنين:** بالرغم من ارتفاع نسبة المشتركين بخدمة التأمين الصحي فإن معظمهم لا يستخدمونها ويلجأون إلى الخدمات المقدمة من القطاع الخاص والتعليمي.
- **ضعف تطبيق منظومة طب الأسرة؛** على الرغم من انتشار الوحدات الصحية بشكل جيد على مستوى الجمهورية، إلا أن تطبيق منظومة طب الأسرة يعاني من الإخفاق نتيجة تدني جودة الخدمات المقدمة وعدم توافر الفريق الطبي المؤهل بالإضافة إلى عدم توفر المواد الطبية اللازمة في معظم الوحدات الصحية.
- **غياب نظام الإحالة الصحية من مستوى خدمة إلى المستوى الأعلى منه؛** مما يؤدي إلى الضغط الكبير على مقدمي الخدمات المركزية مثل معهد القلب ومعهد الأورام.
- **عدم تناسب التمويل المُتاح لقطاع الصحة مقارنة بالمعايير الدولية وبالاحتياجات المحلية؛** مما يُحد من جودة وإتاحة البرامج والخدمات الصحية على مستوى الجمهورية بالإضافة إلى تواضع كفاءة وفاعلية العاملين بالقطاع.
- **ضعف الوعي بأهمية الصحة العامة والتغذية السليمة؛** يفتقد معظم المواطنين الوعي العام بأهمية الصحة وإتباع أساليب التغذية السليمة بالإضافة لضعف ممارسة أساليب الحياة الصحية مثل الرياضة وهو ما يؤدي إلى انخفاض المستوى العام لصحة المواطنين.

- **ضَعف التنسيق بين مقدم وممول الخدمة؛** مقدم الخدمة هو ذاته ممولها، مما يؤدي إلى وجود تضارب في المصالح، ومن ثم عدم فعالية منظومة الحوكمة بالقطاع، وعدم دقة البيانات الصادرة مع تواضع مستوى الخدمات المقدمة.
- **تواضع البنية التحتية التكنولوجية والمعلوماتية التي توفر البيانات؛** لا يوجد نظام موحد للمعلومات الصحية يضم بيانات موحدة عن المستفيدين، ومقدمي الخدمات الصحية، وانتشار الأمراض، ونوعية الخدمات المقدمة، مما يؤدي إلى عدم دقة البيانات المتاحة عن القطاع أو عدم توافرها في أحيانٍ أخرى.
- **تواضع منظومة الجودة؛** بسبب عدم توافر ترخيص دوري للمستشفيات العامة أو الخاصة أو للعاملين بها، كما تقتصر مسئولية إدارة الجودة بوزارة الصحة والسكان على جودة الخدمات المقدمة عن طريق الوزارة.

وتلي هذه التحديات من حيث الأولوية **المجموعة الثانية** ذات التأثير المحدود نسبياً مع ضعف قدرة التحكم فيها، وتشمل:

- **عدم الجدوى الاقتصادية للقطاع الخاص للاستثمار في المناطق النائية، نظراً للظروف الاقتصادية غير المواتية في هذه المناطق؛** حيث لا يتوافر نظام للتأمين الصحي الشامل في هذه المناطق بسبب تواضع العائد على الاستثمار الصحي مما يؤدي إلى عدم إقبال المستثمرين على المساهمة في إقامة مشروعات للخدمات الصحية في هذه المناطق ومن ثم يزيد العبء على القطاع الحكومي.
- **ضعف توافر المستلزمات والتجهيزات** في العديد من المنشآت الصحية العامة في ضوء تواضع منظومة الرقابة وغياب نظم المعلومات الحديثة.
- **عدم ملاءمة المنظومة التشريعية المنظمة للموارد البشرية؛** حيث لم تحدث القوانين التي تحكم قطاع الصحة والعاملين به لفترة طويلة فأصبحت لا تواكب التطورات التنظيمية أو التكنولوجية مما يؤدي إلى انخفاض عوامل الجذب الوظيفي. ويتسبب هذا التحدي في تسرب الكفاءات إلى الخارج وانخفاض مستوى الجودة في المستشفيات والمنشآت الطبية المحلية.
- **عدم كفاءة نظام التكليف الحالي** الذي يُلزم خريجي كليات الطب على العمل بالقطاع الحكومي لمدة سنتين. ويعطي هذا النظام أفضلية للعمل بالمنشآت داخل المدن مما يؤدي إلى وجود فجوة في جودة الخدمات عبر المحافظات الحضرية والريفية وعدم توافر فريق طبي ذي جودة عالية بالريف.
- **غياب آلية لتداول الأدوية ووصفها وصرفها بالمستشفيات** يؤدي إلى انتشار ثقافة الاستخدام غير الرشيد للأدوية وخاصة المضادات الحيوية، مما يؤثر بالسلب على صحة المواطنين وعلى كفاءة تلك الأدوية.
- **تواضع حالة الخدمات الاجتماعية؛** حيث يؤثر تواضع خدمات الصرف الصحي خاصة في المناطق الريفية بالسلب على جودة المياه. كما يؤدي ارتفاع معدلات التلوث الهوائي والضوضائي بالمدن إلى تدهور صحة المواطنين.
- **تواضع معدلات تعليم الفتيات خاصة في الصعيد** يؤدي ذلك إلى تراجع الوعي الصحي لديهن مما يؤثر بالسلب على تغذية وصحة أطفالهن.

أما **المجموعة الثالثة** من التحديات فتضم تلك ذات التأثير المنخفض ولكن يسهل التعامل معها ومن ثم يتعين عدم إهمالها وتشمل:

- **غياب ثقافة التمريض في الصعيد؛** حيث تجد الفتاة الصعيدية صعوبة شديدة في تقبل أهلها للعمل في مجال التمريض. ويؤدي ذلك إلى عدم توافر الفريق الطبي المؤهل في العديد من الوحدات الصحية والمستشفيات بصعيد مصر.
- **عدم ملاءمة مُخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل في مجال الصحة؛** حيث لا توجد آلية معتمدة للتنسيق بين الاحتياجات والفجوات النوعية والجغرافية للفريق الطبي وبين أعداد خريجي الكليات المعنية بتلك التخصصات في المناطق المختلفة.
- **ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب** يؤدي إلى زيادة معدلات التدخين وتعاطي المخدرات بينهم مما يهدد الصحة العامة للشباب والسلم المجتمعي، ويؤثر سلباً على الاقتصاد القومي.
- **عدم تفعيل قانون حظر بيع السجائر لدون ١٨ سنة وعدم معاقبة الجاني؛** يؤدي عدم تنفيذ تلك النوعية من القوانين بالإضافة إلى قوانين تعاطي المخدرات إلى انتشار التدخين والتعاطي بين الأجيال الشابة مما يهدد صحة المجتمع في المستقبل.
- **عدم وجود هيئة مستقلة للاعتماد والتنظيم والرقابة الخاصة بالخدمات الصحية؛** مما يؤثر سلباً على مستوى وجودة تلك الخدمات، ومن ثم على صحة المواطنين بشكل عام.

٦- برامج تطوير الصحة حتى عام ٢٠٣٠

في ضوء التحديات التي تواجه قطاع الصحة والتي تحد من القدرة على تحقيق الرؤية والأهداف الاستراتيجية لهذا القطاع بشكل عام وعلى تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، تضع الدولة على رأس أولوياتها خلال الفترة القادمة تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمّة من خلال تحديد آلية للترخيص الدوري والإجباري للمنشآت الصحية طبقاً لمعايير محددة وموحدة على نطاق الجمهورية لضمان حد أدنى لمستوى وجودة تقديم الخدمات الصحية. كما تستهدف الدولة وضع آلية لاعتماد المنشآت الصحية لزيادة المنافسة الشريفة بين مختلف مقدمي الخدمة بهدف الارتقاء بجودة الخدمات للوصول للمعايير العالمية المتعارف عليها. كما تتبنّى الدولة مفهوم التعليم المستمر كشرط أساسي لتجديد تراخيص مزاولة المهنة بالنسبة للفرق الطبية. وبالإضافة إلى هذه الجهود وإلى ما ورد في برنامج عمل الحكومة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ من سياسات وبرامج ومشروعات تتعلق بتطوير الصحة، نعرض فيما يلي أهم البرامج التي تم اختيارها لتأثيرها الإيجابي الكبير على تحقيق الرؤية الطموحة والأهداف الاستراتيجية للصحة، وتشمل:

تطبيق التغطية الصحية الشاملة:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى تطبيق مفهوم التغطية الصحية الشاملة بما يتضمنه من إتاحة الخدمات الصحية في كافة مستوياتها في جميع أنحاء الجمهورية وتغطية المواطنين وبالأخص غير القادرين منهم بالتأمين الصحي الشامل. يعد هذا البرنامج ضمن البرامج عالية التكلفة، ومن المستهدف البدء في تنفيذه عام ٢٠١٦ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٣٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- التعجل بإصدار قانون التأمين الصحي الشامل بما يضمن الفصل بين ممول الخدمة، ومقدم الخدمة، والمراقب والمنظم.
- وضع أطر للتنسيق بين مقدم الخدمة وممول الخدمة لضمان توفير الخدمة للمواطنين مع الاستدامة الاقتصادية لمقدمي الخدمة.
- وضع برنامج لإتاحة الخدمات الصحية في كافة مستوياتها في جميع أنحاء الجمهورية وبالأخص في المناطق الريفية لضمان وصول الخدمات لكافة المصريين.
- تشجيع برنامج الشراكة بين القطاع العام والخاص لزيادة الاستثمار في مجال تقديم الخدمات الصحية.

رفع جودة تقديم الخدمات الصحية:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى تطوير الخدمات الصحية المقدمة من خلال تطبيق عدة آليات للتقييم والمراقبة. ويمثل رفع جودة الخدمات برنامجاً رئيسياً بالإضافة إلى كونه أيضاً نتيجة للبرامج الأخرى. ويعد هذا البرنامج من البرامج عالية التكلفة، ومن المستهدف البدء في تنفيذه عام ٢٠١٦ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٥.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع آلية للترخيص الدوري والإجباري للمنشآت الصحية طبقاً لمعايير محددة وموحدة على نطاق الجمهورية وذلك لضمان حد أدنى لمستوى وجودة تقديم الخدمات الصحية.
- تطبيق آلية اعتماد المنشآت الصحية بشكل تدريجي مما يزيد من المنافسة الشريفة بين مختلف مقدمي الخدمة بهدف الارتقاء بجودة الخدمات للوصول لمعايير عالمية.
- تطوير منظومة الترخيص المهني للفريق الطبي بما يضمن مفهوم التعليم المستمر وجعلها شرط لتجديد تراخيص مزاولة المهنة.
- تطوير وصيانة المرافق الصحية وفق حزمة أولويات تنموية حيث تعتبر من المقومات الأساسية لتحسين جودة الخدمات الصحية.
- تفعيل آلية الرقابة والتفتيش المفاجئ لضمان جودة تقديم الخدمات على مدار السنة، وعلى كافة المستويات القومية والإقليمية والمحلية.

تعزيز البرامج الوقائية والصحة:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى تحسين صحة السكان من منظور لا يقتصر فقط على قطاع الصحة وتقديم الخدمات بل يشمل حزمة من البرامج الوقائية وحملات التوعية بهدف الارتقاء بصحة المواطن لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. يعد هذا البرنامج ضمن البرامج متوسطة التكلفة، ومن المستهدف البدء في تنفيذه عام ٢٠١٦ والاستمرار في تنفيذه حتى عام ٢٠٣٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تطبيق منظومة طب الأسرة وتطويرها باعتبارها من أهم مكونات الرعاية الصحية الأولية التي تلعب دور محوري في وقاية المواطنين من الأمراض وتعزيز صحتهم.
- تعظيم حملات التوعية بالصحة العامة وحملات الوقاية من الأمراض السارية حيث أن تحسين صحة الفرد لا يرتبط فقط برفع جودة الخدمات الصحية بل أيضاً بكافة العوامل المؤثرة على نمط حياة المواطن.
- تحسين حالة المحددات الاجتماعية التي تشمل كلٍ من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحيطة والخصائص والسلوكيات الفردية.
- مكافحة الأمراض غير السارية خاصة الشائع منها في مصر لاسيما خفض معدلات انتشار التهاب فيروس الكبدي الوبائي.
- تعزيز الصحة الإنجابية وبرامج التغذية السليمة وذلك للحد من أمراض التقزم والهزال والأنيميا.
- مكافحة التعاطي والإدمان من خلال عدة آليات مثل حملات التوعية وسبل جديدة للعلاج والتطرق للأبعاد المجتمعية للبطالة.
- تحقيق أجندة التغذية التي تبنتها الأمم المتحدة عام ٢٠١٤.

تطوير حوكمة قطاع الصحة بما يتضمنه من وضع سياسات ومتابعة تنفيذها:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى احداث إصلاح جوهري في منظومة رسم السياسات الصحية ومتابعة تنفيذها من خلال تحديد إطار مسؤولية كل الجهات المعنية بما يضمن عدم وجود أي تداخل بينها بالإضافة الى إدخال التغييرات التنظيمية والهيكلية اللازمة لتحسين حوكمة القطاع. يعد هذا البرنامج ضمن البرامج قليلة التكلفة، ومن المستهدف البدء في تنفيذه عام ٢٠١٦ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تحديث وتفعيل دور المجلس الأعلى للصحة ليشمل إعداد الاستراتيجية المتكاملة للصحة ووضع السياسات العامة للقطاع ومتابعة تنفيذها.
- تحديد إطار مسئولية كل من المجلس الأعلى للصحة والمجلس الطبي العام بما يضمن عدم وجود أي تداخل بين المجلسين.
- إنشاء جهة مستقلة لتكون مسئولة عن تقديم الخدمات الصحية مع ضمان التنسيق المستمر بين الجهات المختلفة وذلك لضمان جودة تلك الخدمات بحيث لا تكون وزارة الصحة والسكان مقدم للخدمة ورقيب في الوقت ذاته.
- تقوية وتفعيل الدور التنظيمي والرقابي لوزارة الصحة والسكان ليشمل كل ما يؤثر في صحة المواطنين من غذاء، ودواء، وخدمات صحية سواء المقدمة من الحكومة والقطاع العام أو القطاع الخاص أو الأهلي.
- إعادة هيكلة وزارة الصحة والسكان ليتناسب مع الدور الجديد المنوطة به.

تمكين المحليات من تقديم الخدمات الصحية في إطار من اللامركزية:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى دعم اللامركزية في قطاع الصحة مما يمكّن المحليات من القيام بالدور المنوطة به وذلك ضمن الجهود الرامية للإتاحة ورفع جودة الخدمات المقدمة في محافظات الجمهورية. ويتماشى هذا البرنامج مع ما ورد بدستور مصر ٢٠١٤، من مواد تدعم التوجه نحو تطبيق اللامركزية.[٣] يعد هذا البرنامج ضمن البرامج عالية التكلفة، ومن المستهدف البدء في تنفيذه عام ٢٠١٧ والانتهاء من تنفيذه بحلول ٢٠٢٥.

- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تحديث الأطر المؤسسية والتشريعية والمالية الخاصة بمديريات وإدارات الصحة في إطار الدور الجديد المنوطة به، وتحديد خريطة الخدمات التي تتولى تقديمها المستويات المحلية المختلفة.
- مراجعة وتطوير الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي للمديريات والإدارات الصحية بما يتناسب مع أدوارها الجديدة.
- تطوير البنية الأساسية والتجهيزات وإدارة المعلومات ووسائل الاتصالات للمديريات والإدارات الصحية لتمكينها من القيام بالدور المنوطة به.
- وضع برامج شاملة ومحكمة لتنمية القدرات للعاملين بالمديريات والإدارات الصحية ليكتسبوا المهارات اللازمة لإدارة ملف الخدمات الصحية وفقاً للمستويات المحلية المختلفة بالكفاءة والجودة المطلوبة.

---

٣. المواد رقم ١٧٦ و١٧٨ من الباب الخامس الخاص بنظام الحكم، في الفرع الثالث من الفصل الثاني الخاص بالسلطة التنفيذية.

تطوير البنية المعلوماتية الداعمة لمنظومة الصحة:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى رفع فعالية إدارة قطاع الصحة من خلال دعم منظومة اتخاذ القرار والتي تعتمد على توافر البيانات الصحية الدقيقة والمحدثة. يعد هذا البرنامج ضمن البرامج متوسطة التكلفة، ومن المستهدف البدء في تنفيذه عام ٢٠١٦ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- بناء قاعدة بيانات موحدة ومتكاملة وربطها بجميع المنشآت الصحية بما يساعد على نقل المعلومات بين تلك المنشآت بشكل سريع وفعال.
- تطوير نظام الإحالة بما يتضمنه من تحديث للأطر الفنية والمؤسسية والقانونية والمالية لتمكين المواطنين من تلقي العلاج المناسب من الطبيب المناسب بما يؤدي إلى خفض العبء المالي على ممول الخدمة في إطار نظام التأمين الصحي الشامل.
- تطبيق نظام شهادة الإحتياج عند شراء المعدات والمستلزمات الطبية مما يؤدي إلى عدم الإهدار للمال العام من ناحية والتأكد من أن التوزيع الجغرافي لتلك المعدات والمستلزمات يناسب احتياجات المواطنين من ناحية أخرى.
- تطبيق الكود الدولي عند تسجيل أسباب الوفاة بحيث يمكن إجراء التحليل الإحصائي لرصد الأمراض وخاصة الشائع منها ومسببات الوفاة وذلك للعمل على معالجتها والوقاية منها إن أمكن.
- إحكام عملية تسجيل المواليد خاصة لحالات الولادة التي تحدث خارج المنشآت الصحية، ويُعد هذا الإجراء خطوة أولى في إعداد ملف صحي لكل مواطن يحتوي من بعد ذلك على كافة بياناته الصحية.
- تطوير قواعد البيانات لتصبح الوعاء الذي يحتوي على قواعد بيانات التأمين الصحي الشامل بامتداد شبكتها عبر محافظات الجمهورية.

تطوير منظومة إدارة الموارد البشرية في قطاع الصحة:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى الارتقاء بسبل إدارة العنصر البشري وذلك من خلال حزمة إجراءات تضمن استقرار واستبقاء أعضاء الفريق الصحي بالإضافة إلى تحفيز تواجدهم بكافة تخصصاتهم في جميع محافظات الجمهورية. يعد هذا البرنامج ضمن البرامج متوسطة التكلفة، ومن المستهدف البدء في تنفيذه عام ٢٠١٦ والإنتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠١٨.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع آلية لحصر أعداد العاملين بقطاع الصحة داخل مصر وذلك لمعرفة الرقم الفعلي الذي لا يتضمن المسجلين في النقابات الحاصلين منهم على أجازات مفتوحة أو العاملين خارج البلاد حتى يمكن تحديد إذا كان هناك فائض أو فجوة في سوق العمل.
- وضع آلية للتنسيق بين احتياجات سوق العمل وعدد خريجي كليات ومعاهد الطب والتمريض.
- مراجعة وتعديل النظام الحالي للتكليف والنيابات للتأكد من توافر الفريق الطبي المدرب وعمله بالكفاءة اللازمة بما يضمن تواجد كافة التخصصات في جميع محافظات الجمهورية.
- وضع وتطبيق مجموعة من الإجراءات التحفيزية المالية والدراسية وغيرها لتحقيق الاستقرار الوظيفي والتطور المهني للقوى البشرية العاملة وبالأخص في المناطق الريفية.

تطوير قطاع الدواء:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى تطوير إدارة قطاع الدواء في مصر والقضاء على الممارسات غير السليمة للحد من الاستخدامات المفرطة وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الدواء. يعد هذا البرنامج ضمن البرامج قليلة التكلفة، ومن المستهدف البدء في تنفيذه عام ٢٠١٨ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٢.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تحديد سياسة واضحة لقطاع الدواء وتطوير صناعة الدواء والمواد الخام حتى تستطيع مصر أن تحقق الاكتفاء الذاتي من الدواء.
- تقنين أنشطة وصف وتداول الأدوية وذلك للحد من الاستخدامات المفرطة من قبل المواطنين.
- وضع هيكل للحوافز لتشجيع الاستثمار في مجال إنشاء مصانع المواد الخام الدوائية والصيدلية.
- وضع الأطر والإجراءات التشجيعية للشركات المصرية لاستخدام المواد الخام المصنعة محلياً في إنتاج الدواء.

المحور السابع:

التعليم والتدريب

١- قراءة في الوضع الحالي

إيماناً بأن العدالة الاجتماعية من أهم حقوق المواطن، فإن تلقي التعليم الجيد القادر على تحرير الإنسان من الجمود الفكري وفتح آفاق جديدة هو أيضاً جزء لا يتجزأ من حقوق المواطن. ومن هنا جاءت أهمية وضع رؤية استراتيجية للتعليم بأنواعه الثلاث؛ التعليم الأساسي (قبل الجامعي)، التعليم الفني والتدريب، والتعليم الجامعي أو العالي. ويختص التعليم قبل الجامعي بالتعليم الابتدائي، والإعدادي، والثانوي والتعليم الفني والتدريب الذي يشمل التعليم الفني والتعليم المهني والتدريب بكافة أنواعه ولمختلف القطاعات. كما يندرج تحت مظلة التعليم العالي الجامعات الحكومية والخاصة والكليات والمعاهد المختلفة. وقد نص دستور عام ٢٠١٤، وتحديداً المادة ١٩، على أن التعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يُعادلها، بالإضافة إلى تخصيص نسب لا تقل عن ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على مؤسسات الدولة التعليمية بمراحلها المختلفة، على ان ترتفع تدريجياً لتتفق مع المعدلات العالمية. كما نصت المادة رقم (٢١) على تخصيص ٢٪ من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على التعليم الجامعي تُزاد للمعدلات العالمية تدريجياً.

وفيما يتعلق بالنطاق المؤسسي، توجد أكثر من٤٧ ألف مدرسة تحتوي على ما يزيد عن ٤٥٠ ألف فصل وتستوعب أكثر من ١٨ مليون طالب. ويمتلك التعليم الخاص حوالي ستة آلاف مدرسة تخدم ١,٦ مليون طالب يمثلون نحو ٩٪ من الطلاب الملتحقين بالتعليم. كما يشمل التعليم الصناعي ١١ صناعة، ينبثق من كل صناعة عدة شعب. ويشمل التعليم التجاري العديد من التخصصات والشعب منها الشعبة العامة، وشعبة الشئون القانونية، والمشتريات والمخازن، والتأمينات، وغيرها. كما يشمل التعليم الفني مدارس الثانوية الفندقية والتي تضم عدة شعب منها الإشراف داخلي، والخدمات السياحية، وغيرها. أما المدارس المهنية الفندقية فتضم شعبة إنتاج وخدمة وشعبة إشراف داخلي ومناطق عامة. وأخيراً، تشمل المدارس الثانوية الفنية الزراعية أيضاً العديد من المجالات منها الإنتاج الحيواني والداجني، وإنتاج الحاصلات البستانية، والتصنيع الغذائي والعجائن، واستصلاح الأراضي والميكنة الزراعية، وتكنولوجيا إنتاج وتصنيع الأسماك، وغيرها.

أما فيما يتعلق بالتعليم العالي فقد شهدت مصر تطوراً ملحوظاً في البرامج المقدمة في مؤسسات التعليم العالي من حيث الكم والنوع. ومن أهم تلك البرامج برامج التعليم عن بُعد في مصر، التي تتوفر بشكل جزئي أو كلي. ويطلق على الشكل الجزئي «النظام المختلط» والذي يقدم تفاعلاً وجهاً لوجه، كما يوفر مواد تعليمية عن بعد. بينما تعتمد برامج النظام الكلي على التعليم عن بُعد بشكل كامل، وقد شهد تطوراً واضحاً داخل السوق المصري. وقد شهد التعليم مجهودات نحو تفعيل اللامركزية، وتبنّت الوزارات المعنية مبادرات لتعزيز فرص المشاركة المجتمعية من خلال تطبيق معادلات التمويل على المستوى المحلي في مجال التغذية المدرسية وعمليات الصيانة البسيطة. وقد صاحب ذلك مجهودات بناء للقدرات على المستويات الإدارية المختلفة، إلا أن هذه الجهود مازالت تُعاني من عثرات متعدّدة، على الرغم من أهميتها الشديدة.

وتُعاني منظومة التعليم في مصر بمستوياته المختلفة من عدد من التحديات التي سيرد ذكرها بشكل تفصيلي، ولكن يمكن تلخيصها في تحديات تتعلق بإتاحة الخدمات التعليمية والتي ترتبط بشكل كبير بتوفير التمويل اللازم من خلال الموازنة العامة للدولة أو من خلال المشاركة المجتمعية، وخفض نسبة كثافة الطلاب بالفصول خاصة في مرحلة التعليم الاساسي تتطلب ما يزيد عن ١٥ مليار جنيه، بالإضافة إلى استيعاب الزيادة في عدد الطلاب المترتب على معدلات النمو السكاني الحالية، كما أن رفع مستوى جودة التعليم يتطلب تخصيص موارد إضافية، ويرتبط ايضاً بالعنصر البشري القائم على العملية التعليمية. وفي حين تركز دول العالم المتقدّمة والناشئة على «التعلّم» وليس على «التعليم» وتستخدم أدوات التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في الارتقاء بالأدوات التعليمية المختلفة، مازالت مصر بعيدة عن مواكبة هذه التطورات، كما لا يحظى التعليم الفني والتدريب المهني بالاهتمام الكافي نتيجة لموروثات ثقافية آن الأوان لتغييرها لتوفير فرص عمل لائق لخرّيجي هذا النوع من التعليم، بالإضافة إلى تحسين أوضاعهم الاجتماعية. كما أن التعليم الجامعي أيضاً يحتاج إلى تطوير لمواكبة متطلبات سوق العمل من خرّيجين قادرين على المنافسة محلياً ودولياً.

كمايقع على منظومة التعليم عبئاً كبيراً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تسعى هذه الاستراتيجية لتحقيقها، حيث أن تطوير أي قطاع من القطاعات الاقتصادية أو الخدمية يرتبط بشكل وثيق بالعنصر البشري، كما أن الأمم المتحدة قد راعت تخصيص هدف منفصل للتعليم هو الهدف الرابع. وفيما يلي عرض للرؤية والأهداف الاستراتيجية للتعليم ومؤشرات قياس الأداء وأهم التحديات التي تواجه هذا المحور وأهم البرامج المستهدفة لتنفيذ تلك الاستراتيجية.

٢- الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتى عام ٢٠٣٠

تستهدف الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتى عام ٢٠٣٠ إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز، وفي إطار نظام مؤسسي، كفء وعادل، ومستدام، ومرن. وأن يكون مرتكزاً على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنياً وتقنياً وتكنولوجياً، وأن يساهم أيضاً في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكاناتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته، ومستنير، ومبدع، ومسئول، وقابل للتعددية، يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية.

وتنطبق هذه الرؤية الاستراتيجية على أنواع التعليم الثلاثة: التعليم العام والفني أو التعليم قبل الجامعي والتعليم العالي. ولكن تختلف الأهداف الاستراتيجية لكل نوع من أنواع التعليم وكذا مؤشرات قياس الأداء والبرامج التي تساعد على تحقيقها، ومن ثم نعرض الأهداف الاستراتيجية والمؤشرات والبرامج بشكل منفصل لكل من التعليم العام والتعليم الفني والتعليم الجامعي. وعلى الرغم من أن الإطار المؤسسي الذي يحكم التعليم قبل الجامعي يضم كل من التعليم العام والفني تحت مظلة وزارة التربية والتعليم، إلا أن تحديد أهداف استراتيجية ومؤشرات قياس أداء وبرامج محددة للارتقاء بالتعليم الفني منفصلة عن التعليم العام والتعليم الجامعي. ويرجع الاهتمام الكبير بالتعليم الفني والتدريب المهني لأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه في تأهيل شريحة كبيرة من الشباب بالقدرات والمهارات التي تمكنهم من تلبية احتياجات سوق العمل من العمالة المتعلمة والمدربة والماهرة والتي تتعامل مع معطيات التكنولوجيا الحديثة. كما أن تطوير التعليم الفني والتدريب المهني يسمح لهؤلاء الشباب بالحصول على فرص عمل لائق في مصر والخارج، على النحو الذي يساهم في رفع مستوى دخلهم. وفيما يلي نستعرض الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء وكذا أهم البرامج التي تتوائم مع الرؤية الاستراتيجية للتعليم على مستوى كل من التعليم العام الأساسي والتعليم الفني والتعليم العالي أو الجامعي.

وتتوائم الرؤية والأهداف الاستراتيجية للتعليم والتدريب مع الهدف الرابع من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، والذي ينص على «ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى حياة الجميع»[١] . وتتوافق أيضاً الغايات المختلفة للهدف الرابع مع الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالتعليم وإتاحته للجميع ومراعاة الفروق المختلفة في الإتاحة، وضمان التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة والتركيز على التعليم الفني والتدريب المهني على النحو الذي يؤهل الشباب لسوق العمل، كما تتوافق الأهداف الوطنية والغايات الأممية بالنسبة لتأهيل المعلمين.

التعليم العام الأساسي (قبل الجامعي)

٣- الأهداف الاستراتيجية للتعليم العام الأساسي حتى عام ٢٠٣٠

تهدف الرؤية الاستراتيجية إلى مخاطبة جانبي العرض والطلب وتمكين نظم الحوكمة وتفعيل دورها في التخطيط والمتابعة والتنفيذ. ومن المتوقع أن يزداد الطلب على الخدمات التعليمية عندما يشعر المواطنون بالقيمة المضافة الحقيقية من العملية التعليمية، من خلال توفير تعليم يتصف بالجودة العالية على مستوى المعلم والمناهج ومسايرة نظم التعليم والتعلم للمعايير العالمية، مما يزيد من تنافسية النظام التعليمي. أما جانب العرض، فيتطرق إلى توفير التعليم لجميع الطلاب دون تمييز ويشمل الإناث والذكور والريف والحضر وذوي الاحتياجات الخاصة والمتفوقين والموهوبين، إلى جانب مبدأ الحوكمة الذي يضمن وضوح دور وزارة التربية والتعليم والهيئات المختلفة في التخطيط والمتابعة والتنفيذ دون تضارب في المصالح. وفي هذا الإطار، تم اختيار ثلاثة أهداف استراتيجية رئيسية تحتوي على أهداف فرعية تحدد التوجه الاستراتيجي للتعليم قبل الجامعي حتى عام ٢٠٣٠.

١. الأمم المتحدة، «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠»، A/RES/٧٠/١، ٢٠١٥.

الهدف	التعريف
تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية	• تفعيل قواعد الجودة والاعتماد المسايرة للمعايير العالمية • تمكين المتعلم من متطلبات ومهارات القرن الواحد والعشرين • التنمية المهنية الشاملة والمستدامة المخططة للمعلمين • تطوير المناهج بجميع عناصرها بما يتناسب مع التطوّرات العالمية والتحديث المعلوماتي مع مراعاة سن المتعلّم واحتياجاته البيولوجية والنفسية، بحيث تكون المناهج متكاملة وتُسهم في بناء شخصيته • تطوير البنية التنظيمية للوزارة والمديريات والإدارات التعليمية والمدارس، بما يحقق تحسين الخدمة التعليمية المقدّمة • التوصل إلى الصيغ التكنولوجية الأكثر فعالية، في عرض المعرفة المستهدفة وتداولها بين الطلاب والمعلمين • توفير بنية تحتية قوية داعمة للتعلّم (معامل - مكتبات - اتصال بالإنترنت - مرافق لممارسة الأنشطة، وخلافه) • تطوير منظومة التقييم والتقويم في ضوء أهداف التعليم وأهداف المادة العلمية، والتركيز على التقويم الشامل (معرفياً - مهارياً - وجدانياً) دون التركيز على التقييم التحصيلي فقط
إتاحة التعليم للجميع دون تمييز	• توفير الاحتياجات الدراسية اللازمة لكل مرحلة تعليمية بما يُراعي التفاوت في الاحتياج على المستوى المحلي (المديريات والإدارات التعليمية) • تحجيم ظاهرة التسرب في مراحل التعليم المختلفة • توفير بيئة شاملة داعمة لدمج ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم قبل الجامعي وتطوير جودة مدارس التربية الخاصة بالمتعلمين ذوي الإعاقة الحادة والمتعدّدة • تزويد المتعلمين الموهوبين والفائقين بتعليم عال في جودته النوعية في مجالات المعرفة والمهارات المتقدّمة بجميع مراحل التعليم قبل الجامعي • توفير خدمة تعليمية متميّزة موجّهة للمناطق المحرومة والأكثر احتياجاً
تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم	• تحسين مؤشرات التعليم في تقارير التنافسية الدولية • تفعيل العلاقة الديناميكية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل • تحسين مستوى تعلّم العلوم والرياضيات ومهارات التواصل وتوظيف التكنولوجيا لتُصبح منافسة دولياً • توفير بنية أساسية قوية بالمدارس (تشمل المعامل والمكتبات والملاعب والمرافق وخلافه) تتيح فرص تعليمية متكافئة لجميع المتعلّمين

يختص **الهدف الأول** بجودة النظام التعليمي ككل، ويشمل ذلك تطبيق قواعد الاعتماد والجودة العالمية من خلال الاعتماد المحلي للمدارس من قِبل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد، مما يتطلب تغيير معايير الاعتماد المحلية لتساير المعايير العالمية. أما **الهدف الثاني**، فيختص بتوفير تعليم بجودة عالية لكافة الطلاب. ويتضمن ذلك توفير الفصول الكافية في الريف والحضر وللذكور والإناث ولجميع طبقات المجتمع. كما يشمل هذا الهدف دمج ذوي الإعاقة البسيطة في المدارس وتوفير الرعاية اللازمة لهم وللموهوبين والمتفوقين الذين يحتاجون إلى بيئة داعمة لتعظيم الاستفادة من قدراتهم. ويتعلق **الهدف الثالث** بالتنافسية والتي تعتبر نتيجة لجودة وإتاحة التعليم في مصر مقارنةً بالبلدان الأخرى. ويتطلب هذا تحسين مستوى مؤشرات التعليم في التقارير العالمية مثل تقرير التنافسية العالمية وتقرير التنمية البشرية. ومن خلال ترتيب مصر في هذه التقارير، يمكن المقارنة بالبلدان الأخرى لتحديد فرص التطوير واستخلاص الدروس المستفادة.

٤- مؤشرات قياس أداء التعليم العام الأساسي حتى عام ٢٠٣٠

تتضمن مؤشرات قياس الأداء تلك المؤشرات المتوافرة بالفعل، على مستوى المدخلات والمخرجات والنتائج. ومن المتوقع أن تتم مراجعة هذه المؤشرات بشكل دوري في إطار وثيقة المؤشرات القومية للتعليم قبل الجامعي التي تعدها وزارة التربية والتعليم، بهدف تقييم مستوى الأداء التعليمي من كافة جوانب العملية التعليمية. وقد تم تحديد قيم حالية وأخرى مستهدفة لمؤشرات قياس الأداء التي وقع الاختيار عليها، بالنسبة لعامي ٢٠٢٠ و٢٠٣٠، بالإضافة إلى المؤشرات المستحدثة والتي سيتم وضع الإطار اللازم لتقديرها بالتعاون مع الأطراف المعنية، وذلك على النحو التالي:

أ- المؤشرات الكمية

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
١	نتائج استراتيجية	نسبة المؤسسات التعليمية الحاصلة على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة (التعليم قبل الجامعي) (٪)	نسبة المؤسسات المعتمدة، وهو مؤشر مرن يأخذ في الاعتبار تجديد الاعتماد للمؤسسات التعليمية المعتمدة	٤,٦٠٪[١]	٢٠٪	٦٠٪
٢		نسبة الأمية (٪) (١٥-٣٥ سنة)	نسبة السكان في الفئة العمرية ١٥-٣٥ غير الملمين بالقراءة والكتابة	٢٨٪[١]	٧٪ (الصفر الافتراضي)	
٣		ترتيب مصر في مؤشر جودة التعليم الأساسي	يقيس جودة التعليم الأساسي في مصر مُقارنةً ببلدان أخرى بناء على مؤشرات التنافسية العالمية	١٤٤/١٤١ الدرجة: ٢,١[٢]	لا يزيد عن ٨٠	٣٠ أو أقل
٤		ترتيب مصر في نتائج اختبار TIMSS	سلسلة من الاختبارات الدولية للرياضيات والعلوم لتقييم معرفة الطلاب في جميع أنحاء العالم. ويقوم هذا المؤشر بمقارنة أداء مصر مع البلدان الأخرى في النتائج	علوم: ٤٨/٤١ رياضيات: ٤٨/٣٨[٣]	٣٠	٢٠
٥		ترتيب مصر في نتائج دراسات PIRLS	يقيس مستوى القراءة في اللغة العربية (لغة البلد المحلية) ويتم مقارنة النتائج مع بلدان أخرى	تحدد لاحقاً فور التصديق من وزارة التربية والتعليم وتحديد المستهدفات		
٦		نسبة التسرب من التعليم قبل سن ١٨ عاماً (٪)	نسب التسرب من إجمالي الملتحقين بالتعليم	٦٪[٤]	٢٪	١٪
٧		متوسط عدد الطلاب في الفصل	يقيس جودة البيئة التعليمية للطالب من خلال تحديد متوسط عدد الطلاب في الفصل بمختلف المحافظات وفي جميع المراحل"	٤٢ طالب/فصل[١]	٣٨ طالب/فصل	٣٥ طالب/فصل

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
٨	مخرجات	عدد المدارس المجهزة لرعاية الموهوبين والمتفوقين	يدل على توافر الرعاية الجادة للموهوبين والمتفوقين في كافة المجالات وتقديرهم في المراحل التعليمية المختلفة	رياضياً: ٦٥ أكاديمياً: ٣[١]	رياضياً: ٧٠ أكاديمياً: ٥	رياضياً: ٧٥ أكاديمياً: ١٢
٩		نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم ما قبل الجامعي	يقيس مستوى الإنفاق الحقيقي على الطلاب ومقارنته ببلدان أخرى وبالمستويات المُحققة والمُستهدفة عالمياً****	٣٤٠ دولار[٥]	يتم وضع المستهدفات بالاشتراك مع محور الاقتصاد	
١٠	مدخلات	معدلات القيد في رياض الأطفال (٪)	يقيس نسبة الأطفال الملتحقين برياض الأطفال	٣١,٣٪	٤٧٪	٨٠٪
١١		نسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	نسبة الانفاق الجاري والاستثماري للناتج المحلي الإجمالي	٣٪[٤]	٥٪	٨٪

١. قاعدة بيانات الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ٢٠١٤.

٢. تقرير التنافسية العالمية، المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠١٣.

3. TIMSS, National Center for Education Statistics, available at: https://nces.ed.gov/timss/.

٤. البنك الدولي.

٥. الموقع الالكتروني لوزارة الاستثمار، التقرير السنوي، ٢٠١٣.

* نسبة التسرّب بالمرحلة الابتدائية (٠,٥٦٪) ونسبة التسرّب للمرحلة الإعدادية حوالي (٤,٧٪) للعام ٢٠١٤/٢٠١٥.

** يجب التعامل بحذر مع هذا المؤشر، حيث يختلف متوسط عدد الطلاب بالفصل من محافظة لأخرى، ومن إدارة تعليمية لأخرى، وكذا من مرحلة لمرحلة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه في قياس جودة العملية التعليمية على مستوى الجمهورية، ولكن يجب أن يتم تقييمه على المستوى المحلي وعلى عيّنات مُختارة من المدارس والمحافظات.

*** يوجد ٦٥ مدرسة (٣٠٩ فصل) للموهوبين رياضياً و٣ مدارس (٤٥ فصل) للموهبين أكاديمياً. نسبة الموهوبين من مجموع السكان في سن المدرسة غير معروف.

**** لا يدلل على تحقيق جودة التعليم بشكل قطعي ولكن يتعين إضافة مؤشر آخر يقيس كفاءة الإنفاق على التعليم.

ب- المؤشرات المستحدثة*

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	آلية القياس
١	مخرجات	نسبة المعلمين الحاصلين على رخصة مزاولة المهنة	يقيس الكفاءة المهنية للمعلمين من خلال حصولهم على رخصة مزاولة المهنة التي تجدد دورياً وتأخذ في الاعتبار التدريبات والخبرات السابقة	عدد المعلمين المتقدمين للحصول على الرخصة ورصد المعلمين الذين حصلوا عليها
٢		نسبة الطلاب الذين اجتازوا الامتحانات الوطنية في العلوم والرياضيات واللغة العربية واللغة الإنجليزية كلغة ثانية	يقيس كفاءة المعلمين ومخرجات العملية التعليمية على مستوى الطالب من خلال أخذ عينة عشوائية من الطلاب تُمثل مختلف المحافظات في الريف والحضر	اجتياز امتحانات وطنية سنوياً من قبل لجنة التقويم والامتحانات كهيئة مستقلة، بناء على معايير عالمية في العلوم والرياضيات واللغة العربية واللغة الإنجليزية كلغة ثانية، مع وضع آلية تقييم لنتائج الامتحانات وتحليلها لتحديد التطورات المطلوبة في نظم التعليم والتعلم
٣		نسبة المدارس المزودة بتكنولوجيا تعليم ملائمة	يقيس كفاءة البنية التكنولوجية للمدارس والتي تشمل الحاسب الآلي والأجهزة التكنولوجية والوسائل الرقمية وأدوات المعرفة والاتصال بشبكة المعلومات العالمية**	يُقاس هذا المؤشر عن طريق حصر كل مؤسسات التعليم الفني المتقدمة للحصول على الاعتماد، ثم مقارنتها بمعايير الجودة من أجل تحديد المؤسسات القادرة على الحصول على اعتماد الجودة، بالإضافة إلى وضع جدول زمني من أجل تطوير المؤسسات غير الحاصلة على الاعتماد
٤		نسبة المدارس المزودة بمتطلبات الدمج	يقيس الرعاية الجادة لذوي الإعاقة من خلال تقييم مدى تجهيز المبنى المدرسي وتوفير المعلمين والإخصائيين، إلى جانب تطوير المناهج وأدوات القياس التربوي	يتم تحديد عدد السكان ذوي الإعاقة في سن المدرسة، وتعريف معايير الدمج ثم حصر عدد المدارس التي تطبقها
٥	مدخلات	نسبة المناهج المسايرة للمعايير الدولية	يقيس مدى مواءمة المناهج التعليمية – غير المشبعة ثقافياً – مع المعايير العالمية عن طريق قياس نسبة المناهج المُعدة وفقاً لتلك المعايير	تقوم هيئات المراقبة وهيئات تطوير المناهج بمتابعة عدد المناهج التي تم تطويرها من إجمالي عدد المناهج ووضع آلية لتحديد أجزاء المناهج التي تحتاج إلى التطوير

* يمكن استحداث مؤشرات أخرى تتضمن معدلات البطالة بين المتعلمين، وارتفاع مستوى رضا المجتمع عن مُخرجات التعليم وذلك لقياس تطور تنافسية التعليم. كما أن إتاحة التعليم للجميع دون تمييز يمكن قياسه من خلال مؤشرات مثل نسبة الأطفال خارج منظومة التعليم، وعدد المناطق المحرومة.

**سيتم تحديد الحد المعياري لاستخدام التكنولوجيا بالمدارس (مثال: ١٠ أجهزة كمبيوتر و٥ أجهزة دائا شو ووحدة اتصال بالإنترنت، إلخ) طبقاً للخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم.

٥- التحديات الأساسية التي تواجه التعليم العام الأساسي [٢]

تنقسم التحديات الخاصة بالتعليم قبل الجامعي إلى ثلاث مجموعات؛ تتميز المجموعة الأولى منها بتأثيرها الكبير وسهولة التحكم فيها نسبياً، ولذلك فهي تعد ذات أولوية أولى؛ وتشمل ما يلي:

- **انخفاض في أعداد المعلمين نسبة إلى الطلاب وعدم وضوح معايير توزيعهم؛** حيث تنخفض نسبة أعداد المعلمين للطلاب كما لا يتوافر معلمين في جميع التخصصات وتعاني أيضاً المنظومة التعليمية من ضعف توزيع المعلمين على المحافظات المختلفة مما يؤثر على جودة التعليم.
- **عدم تحديد موعد ملزم للاعتماد في فترة محددة؛** حيث لا ينص الإطار التشريعي على اعتماد المدارس من قبل هيئة ضمان واعتماد الجودة، مما لا يشجع المدارس على التقدم للاعتماد.
- **تدهور الثقة بين المجتمع والمنظومة التعليمية** نتيجة لضعف جودة خدمات التربية والتعليم المقدّمة في المدارس وضعف الصلة بين التعليم من ناحية ومتطلبات الحياة وسوق العمل من ناحية أخرى.
- **الأمية الرقمية لمعظم المعلمين** تمثل أهم العوائق لدمج التكنولوجيا في العملية التعليمية بشكل فعّال بالإضافة إلى قلة تزويدهم بسبل المعرفة المطلوبة لتيسير العملية التعليمية وزيادة تنافسيتها.
- **نقص قواعد البيانات التفصيلية وأثرها في دعم اتخاذ القرار؛** حيث لا يوجد نظام فعال ومتكامل لجمع البيانات، من شأنه تحديد البيانات المطلوبة والقيام بجمعها من الجهات المختلفة في قطاع التعليم، مما يصعب الوصول إلى بعض فئات المجتمع.

أما المجموعة الثانية من التحديات فتتصف بالقدرة على التغلب عليها ولكنها ذات تأثير نسبي محدود، وتشمل:

- **ضعف فاعلية وكفاءة التدريب الحالي؛** حيث يوجد نقص في التدريبات الشاملة والمخططة المتاحة للمعلمين، حيث لا توجد خطة سنوية للتدريبات على المستويات المختلفة والتخصصات المختلفة.
- **تقلص دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في العملية التعليمية؛** لذا يعتمد التعليم قبل الجامعي على وزارة التربية والتعليم بشكل أساسي، حيث تقوم الوزارة بعملية التخطيط والتنفيذ والمتابعة، مما أدى إلى تقلص دور المجتمع المدني والخاص في العملية التعليمية من بناء مدارس وتزويدها بالموارد اللازمة، وبالتالي زيادة العبء على الوزارة.
- **ضعف نظم التقويم والمتابعة والحوافز وغياب نظام مؤسسي متكامل للمتابعة والتقويم قائم على النتائج** بالرغم من أن هناك العديد من الإدارات التي تتولى عمليات المتابعة والتقويم، لكنها تعاني من غياب التنسيق والتكامل بينها نتيجة لضعف الهيكل التنظيمي الذي يحدد الواجبات والمسئوليات عبر المستويات الإدارية المختلفة. ذلك إلى جانب عدم ارتباط نظم التقييم الحالية بالحوافز، مما يثني المعلمين والإداريين عن مواكبة التطور.
- **قلة عدد الفصول وضعف كفاءة توزيعها** وتجدر الإشارة إلى أنه من أسباب زيادة كثافة الطلاب في الفصل، هو عدم توافر عدد كافٍ من الفصول، حيث تصل كثافة الطلاب في المتوسط إلى ٤٢ طالب في الفصل. هذا بالإضافة إلى سوء توزيع الطلاب في الفصول بين المحافظات حيث قد تصل الكثافة إلى أكثر من ٥٥ طالب/ فصل في بعض المحافظات مقابل ١٥ طالب / الفصل في محافظات أخرى.
- **ضعف الدور الرقابي على المناهج التعليمية والإلزام بتطويرها** بسبب غياب كيان مسؤول عن الرقابة على المناهج والتأكد من تحديثها وتطويرها باستمرار لمواكبة المعايير العالمية، مما يؤدي إلى عدم التكامل في تطوير المناهج.
- **ضعف المناهج التعليمية وتأخر تحديثها وتكاملها؛** حيث تعاني بعض المناهج من الجمود ونقص القدرة على مسايرة الاتجاهات الحديثة وربطها بمجتمع التعلم واقتصاد المعرفة، حيث لا تتيح للطالب فرص كافية للابتكار والإبداع والتفكير الناقد كما لا تواكب متطلبات الحياة ومن ثم تحتاج إلى التطوير الجذري لضمان تكاملها.
- **درجة استعداد المدارس للاعتماد (المتطلبات المالية والبشرية)؛** حيث قد يصعب على المدارس تطبيق معايير الجودة نتيجة نقص في الموارد المالية والبشرية المدربة وقلة الكوادر المؤهلة لتطبيق تلك المعايير مما يؤكد أهمية تقديم الدعم للمدارس.
- **محدودية قدرة هيئة ضمان الجودة على القيام بدورها في الاعتماد** لذا تحتاج إلى الموارد المالية والكوادر البشرية عالية الكفاءة لتقوم بدورها في اعتماد جميع المدارس، وفي التأكد من التزام المدارس المتقدمة للحصول على الاعتماد بمعايير الاعتماد والجودة المطورة، إلى جانب التحديث المستمر للمعايير للتأكد من مواكبتها للمعايير العالمية.

---

٢. تعي وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني هذه التحديات وتعمل على التصدي لها تدريجياً من خلال استراتيجيات تطوير التعليم والخطط متوسطة وقصيرة المدى المرتبطة بهذا الشأن.

- **محدودية قدرة الأكاديمية المهنية للمعلمين في توفير ترخيص مزاولة المهنة؛** حيث تحتاج إلى الموارد المالية والكوادر البشرية اللازمة لمنح رخصة مزاولة المهنة للمعلمين، من خلال تقييم مدى التزام المعلمين المتقدمين للحصول على الرخصة بالمعايير المحددة. هذا إلى جانب ضرورة التطوير المستمر لمعايير رخصة مزاولة المهنة وتوفير التدريبات اللازمة لتمكين المعلمين من الحصول عليها.

- **ضعف الجدوى الاقتصادية والتربوية من الحصول على الاعتماد؛** مما يتطلب وضع نظام حوافز لتشجيع المدارس على التقدم للاعتماد، حيث أن هناك ضعف للحوافز والعائد الاقتصادي (المادي) والتربوي (مثل برامج وشهادات التقدير) من الحصول على الاعتماد.

- **محدودية أعداد الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين المدربين** إلى جانب دور المدرسة كأساس للعملية التعليمية، فإن المدرسة لها أيضاً دوراً تربوياً لا يمكن تجاهله. حيث يقضي الأطفال معظم وقتهم في المدرسة ويتعرضون لعوامل كثيرة تؤثر على خصائصهم الاجتماعية والنفسية. لذلك، فإن غياب الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين المدربين يمثل تحدياً مهماً، وبصفة خاصة في حالة ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

- **محدودية الوسائل التعليمية المتاحة لذوي الإعاقة** تؤدي إلى ضعف التجهيزات بالمدارس لاستقبال ذوي الإعاقة البسيطة سواء من حيث الوسائل التعليمية والموارد اللازمة والمدرسين المتخصصين.

- **ضعف التشريعات الملزمة لدمج ذوي الإعاقة البسيطة** يؤدي غياب الإلزام بدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس وتوفير الموارد اللازمة لهم عن الإطار التشريعي للتعليم، إلى صعوبة إتاحة التعليم للجميع.

- **الاحتياج إلى هيئات كافية لتهيئة المدارس للجودة المطورة؛** حيث تسعى الدولة لتوفير هيئات كافية لتهيئة المدارس للاعتماد وتطبيق معايير الجودة المطورة، وإتاحة التدريبات اللازمة على المعايير الجديدة.

- **ضعف القوانين الملزمة بالحصول على رخصة مزاولة المهنة؛** حيث لا يتضمن الإطار التشريعي للتعليم ما يلزم المعلمين بالحصول على رخصة مزاولة المهنة كشرط للتوظيف.

- **عدم إلزام دمج مرحلة رياض الأطفال ضمن مراحل التعليم الأساسي؛** حيث يبدأ التعليم الإلزامي من سن ٦ سنوات مما يبرر انخفاض معدلات الالتحاق بمرحلة رياض الطفل.

أما المجموعة الثالثة فتشمل التحديات الأقل من حيث الأولوية ولكن هذا لا يعني تجاهلها؛ فكافة التحديات المذكورة ذات أهمية وسيتم التصدي لها، وتشمل:

- **ضعف التمويل وقلة مصادره؛** حيث يعتمد التعليم قبل الجامعي بشكل كبير على المخصصات من الموازنة العامة للدولة والتي لا تكفي للوفاء بجميع متطلبات تطوير التعليم، وبالأخص في ظل ما ينص عليه الدستور من مجانية التعليم. وعلى الرغم من تخصيص ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي في الدستور كحد أدنى، بلغت النسبة الحقيقية ٣٪ فقط في عام ٢٠١٤. كما يعاني هيكل تمويل التعليم من اختلال حيث تمثل الأجور ٨٩٪ من إجمالي موازنة التعليم، بينما لا تبلغ نسبة ما يتم تخصيصه للاستثمارات والسلع والخدمات والمصروفات الأخرى ١١٪ فقط.

- **اعتماد النظام الحالي للجودة على جودة العمليات وقلة التركيز على جودة المخرجات النهائية** مثل كثافة الفصول ونسبة عدد المدرسين للطلاب وضعف التركيز على جودة المخرجات على مستوى الطالب، مثل معدلات النجاح والرسوب.

- **ضعف الكفاءة المهنية لبعض المعلمين؛** حيث تعاني المنظومة التعليمية من نقص عدد المعلمين ذوي الكفاءة العالية على المستوى العلمي والتربوي مما ينتج عنه ظاهرة الدروس الخصوصية.

- **إغفال إضافة أشكال دعم تحتاجها بعض الأسر في المناطق المهمّشة والفقيرة** لتوفير تكاليف المدرسة مثل زي المدرسة. كما تحتاج بعض الأسر إلى حوافز وتعويضات عن الدخل المولد من الأطفال العاملين.

- **ضعف قدرة المدارس على الحفاظ على الطلاب؛** حيث يؤدي عدم توفير بيئة جاذبة للطالب في معظم المدارس وقلة الأنشطة الطلابية وكثافة الفصول وعدم توفر المعلمين الكفء، وقلة التركيز على الأنشطة الفنية والرياضية في التعليم إلى التقليل من قدرة المدارس على الحفاظ على الطلاب وزيادة معدلات الغياب وإلى التسرب من التعليم في بعض المناطق.

- **تدهور البنية التحتية لمعظم المدارس؛** حيث تعاني الكثير من المدارس من بنية أساسية ضعيفة تشمل المبنى المدرسي والفصول والملاعب، مما يعيق توفير بيئة داعمة للطلاب، ويؤخر دمج التكنولوجيا في العملية التعليمية. ويزداد التحدي بالنسبة للمدارس في الريف المصري بشكل عام وفي القرى الأكثر فقراً على وجه الخصوص.

- **ارتفاع تكلفة تكنولوجيا التعليم الحديث؛** حيث إن توفير أدوات المعرفة والتكنولوجيا اللازمة للعملية التعليمية مثل الحاسب الآلي والأدوات الإليكترونية، يحتاج إلى توفير موارد مالية كبيرة نتيجة لارتفاع التكلفة والأعداد الكبيرة المطلوبة.

- **قلة عدد المراكز لاكتساب ورعاية الموهوبين؛** حيث تحتاج هذه المراكز إلى الموارد المالية والبشرية الكفء وإعادة هيكلة نظم اكتشاف الموهوبين.
- **القيم الثقافية وطبيعة توزيع الأعمال داخل الأسرة في الريف؛** حيث يعد الفقر الشديد من أهم أسباب الأمية والتسرب من التعليم حيث ينتج عنه توزيع الأعمال داخل الأسرة وعمالة الأطفال، إلى جانب سيطرة بعض الأعراف الثقافية التي لا تشجع على تعليم البنات.
- **القصور في وجود مدارس لكافة المراحل التعليمية في المناطق المحرومة؛** حيث تشهد بعض المناطق نقصاً ملحوظاً في عدد المدارس، كما قد لا تتواجد المدارس اللازمة لجميع المراحل مما يزيد من نسب التسرب.
- **الاحتياج إلى تغيير جذري في عملية تخريج وإعداد المعلمين؛** حيث يعتبر تطوير كلية التربية ومراكز إعداد المعلمين الخطوة الأولى في عملية إعداد المعلم، مما يحتاج إلى تغيير جذري في المناهج ونظم التقييم ودمج علم النفس في المناهج لتخريج معلم تربوي قادر على تعظيم القيمة المضافة من التعليم للطلاب.
- **نقص التطبيقات والنشاطات الخاصة باستخدام اللغة؛** حيث إن تعلم اللغة يفتح آفاقاً كثيرة للتعلم. ويعاني خريجو التعليم الأساسي في مصر من ضعف اللغة، سواء في اللغة العربية كلغة أولى أو في اللغة الأجنبية كلغة ثانية. وعلى الرغم من وجودهما كمواد في المناهج التعليمية، إلا أن انخفاض فرص تطبيق اللغة سواء من خلال نشاطات أو واجبات خارج الفصل يعيق من التمكن منها.
- **ضعف الالتزام بالمشاركة في الاختبارات العالمية؛** حيث لا يتم الالتزام بالاشتراك في الاختبارات العالمية مثل PIRLS وTIMSS[٢] بشكل مستمر، مما يعيق تقييم مستوى مصر بالمقارنة بالدول الأخرى.

٦- برامج تطوير التعليم العام الأساسي حتى عام ٢٠٣٠

في إطار الرؤية الشاملة والأهداف الاستراتيجية للتعليم وأيضاً مؤشرات الأداء التي تم اختيارها لقياس مدى التطور الذي يتم إنجازه مرحلياً حتى تتحقق هذه الأهداف ويظهر مردودها الإيجابي على الرؤي المستقبلية للثقافة في مصر بحلول عام ٢٠٣٠، وبالإضافة إلى ما ورد في برنامج الحكومة في الفترة من ٢٠١٦ – ٢٠١٨ من سياسات وبرامج ومشروعات تتعلق بتنمية التعليم، نعرض فيما يلي أهم البرامج التي تم اختيارها والتي من المتوقع أن تسهم بشكل كبير في تحقيق هذه الرؤية والأهداف والمؤشرات:

أ- برامج تتعلق بآليات التنفيذ:

تبنّي استراتيجية للاستثمار في التعليم، واستحداث مصادر للتمويل على مستوى الوزارة والمدرسة:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى توفير مصادر التمويل اللازمة من أجل تطوير البنية التحتية للمدارس الحالية، وإنشاء مدارس جديدة على مستوى عال من الجودة وتزويد المدارس بالموارد اللازمة، وذلك لسد فجوة التمويل من القطاع الحكومي. ويعتبر هذا البرنامج ذو تكلفة منخفضة ومن المتوقع الانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

على مستوى وزارة التربية والتعليم:

- تعديل لائحة موازنة التعليم في مصر بحيث تضمن زيادة مخصصات التعليم من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٨٪ على الأقل وتعظيم النسبة المخصصة للاستثمار في الأبنية التعليمية على حساب نسبة الأجور. ووضع سياسات لتسهيل وتفعيل التوسّع في منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية.
- تصميم برنامج شامل لتوحيد مجهودات القطاع الخاص تحت مظلة المسؤولية المجتمعية للشركات، وذلك لتمويل وتزويد المدارس بتكنولوجيات التعليم الحديثة ودعم تكلفة الحصول على اعتماد الضمان والجودة.
- وضع سياسات لتحفيز مشاركة القطاع الخاص في التمويل المتعلق بالقطاع، ولتزويد المدارس بالتكنولوجيا الملائمة والمرافق اللازمة لتحسين الأداء التعليمي.
- وضع سياسة من شأنها فرض رسوم تُخصّص لموازنة التعليم في المحليات بحيث تدعم تمويل بناء المدارس في نطاق المحليات وذلك لتعظيم مفهوم الاكتفاء في المحليات.

٢. TIMSS: Trends in International Mathematics and Science Study.
PIRLS: Progress in International Reading Literacy Study.

على مستوى المدرسة:

- وضع سياسات وآليات لتفعيل دور مجلس الأمناء في المدرسة والمديرية بحيث يسمح لمجلس أمناء المدرسة بإدارة الموارد المالية وتحديد أولويات الصرف مع تسهيل المشاركة المجتمعية في تمويل تجديد وصيانة المدارس.
- وضع الضمانات الكافية لتخصيص جزء من المنح والقروض الدولية منخفضة الفائدة وطويلة الأجل لتقسيط تكلفة إصلاح المدارس، وذلك لتخفيف عبء التمويل من القطاع الحكومي.
- تذليل العقبات أمام القطاع الأهلي لإنشاء المدارس وتوفير الاحتياجات التعليمية لها.

تنمية الكفاءة المهنية والمهارات الفنية للمعلمين:

- **وصف البرنامج:** يهتم هذا البرنامج بتطوير الكفاءات المهنية والتربوية المطلوبة في التعليم من خلال وضع نظم تقويم وتطوير المنظومة المسؤولة عن تأهيلهم ورفع مستوى الكفاءة. ويعتبر هذا البرنامج ذو تكلفة مرتفعة ومن المتوقع الانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٥.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تطوير برامج إعداد المعلمين وتأهيلهم للحصول على رخص مزاولة المهنة وضمان تحقيق الكفاءة في الكادر الجديد، مع التركيز على التأهيل التكنولوجي المساير لمتطلبات العصر.
- وضع آلية رقابة وتطوير لمعايير الحصول على رخصة مزاولة المهنة مع تحديث آليات تجديد الرخصة للمعلمين الحاليين والجدد من خلال امتحانات وأبحاث دورية لضمان مسايرتهم لمتغيرات أساليب ومحتوي التعليم.
- رفع كفاءة وتطوير الأكاديمية المهنية للمعلمين بحيث يتضمن تعديل لائحة الأجور والمرتبات وإعادة هيكلة الأكاديمية وتدريب الكوادر.
- وضع آلية لربط مراكز التدريب في المحافظات بالأكاديمية لتأكيد استمرار عملية التدريب والتأهيل.
- وضع آلية لتطوير إدارة نظم الأداء للمعلمين وتحسين أدوات التقييم ودعمها بالسياسات الإلزامية للربط بين النتائج والحوافز والمرتبات.
- تعديل دور التوجيه الفني بحيث يضمن تبعيته للأكاديمية وتطبيق الآليات اللازمة للتنفيذ مما يضمن تأكيد جودة عملية رفع الكفاءة.

تطوير منظومة تأهيل المدارس للاعتماد:

- **وصف البرنامج:** يسعى هذا البرنامج إلى زيادة نسبة المدارس المعتمدة عن طريق تحفيزها سواء على النطاق الخارجي للمدرسة ككل أو الداخلي للمعلمين والإداريين والطلاب. ويعتبر هذا البرنامج ذو تكلفة مرتفعة ومن المتوقع الانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٥.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- التعجيل بإصدار قانون ملزم للمدارس للتقدم للاعتماد في وقت محدد لضمان الانتهاء من جميع المدارس قبل البدء في تطبيق المناهج المطورة.
- وضع آلية لتحديث معايير الجودة بما يضمن التوازن بين جودة العملية التعليمية وجودة المخرجات، ليتضمن معدلات النجاح والرسوب ومعدلات الغياب إلى جانب كثافة الفصول.
- إنشاء فروع لهيئة ضمان واعتماد الجودة ووضع لائحة تحفيزية لمشاركة القطاع الخاص لضمان التغطية والسرعة في التنفيذ.
- وضع برنامج تحفيز للمدارس للتقدم للاعتماد، يتضمن برامج تقدير للمدارس المعتمدة (مثل منح أفضل مدرسة على مستوى المحافظة شهادة تقدير).
- وضع آلية وسياسة لربط ترقية المعلمين بالاعتماد وبالتالي تحفيز المعلمين، مما يحقق معايير الجودة للمدرسة.
- وضع سياسات لضمان رفع جودة المخرجات والعمليات التعليمية من خلال تطوير المعايير.
- توفير برامج تدريب المدربين على معايير الجودة، وتأهيل المدارس للاعتماد، وإسناد عملية التدريب على معايير الجودة إلى مراكز تدريب المحليات، وإنشاء مراكز للتقويم والجودة بالجامعات.

ب- برامج تتعلق بموضوعات بعينها:

تطبيق نظام الإصلاح الشامل للمناهج التعليمية:

- **وصف البرنامج:** يسعى هذا البرنامج إلى إصلاح المناهج التعليمية وتطويرها وضمان تكاملها عبر المراحل التعليمية، بالإضافة إلى توفير الرقابة اللازمة من أجل ضمان جودة تطوير المناهج بما يتوافق مع المعايير الدولية. ويعتبر هذا البرنامج ذو تكلفة منخفضة ومن المتوقع الانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تعديل قانون إنشاء مركز الرقابة على المناهج واللائحة التنفيذية له، وفصل هذا المركز عن وزارة التربية والتعليم، مع نقل تبعيته للمجلس الأعلى للتعليم لضمان عدم تضارب المصالح.
- تصميم إطار قومي للمناهج يتكامل عبر كل المراحل التعليمية بما يتوافق مع المعايير العالمية ومقتضيات الحياة العملية المتمثلة في متطلبات القرن الحادي والعشرين، مع التركيز على المواد العلمية كالرياضيات والعلوم (مركز تطوير المناهج)، ووضع آلية لدمج التكنولوجيا في المناهج.
- وضع التشريعات اللازمة لتطبيق نظام تطوير المناهج بما يتفق مع الإطار الجديد.
- وضع آليات الرقابة والمتابعة للبرامج التي تقوم بتطوير المناهج، وذلك لضمان الكفاءة والجودة.
- وضع آلية لتشجيع دور النشر على المساهمة في عملية تحسين المناهج ووسائل التعليم.
- وضع آلية لترسيخ المساواة بين الرجل والمرأة في الدور المنوط بكل منهما في المجتمع (مثل الاستناد إلى شخصيات تاريخية وقصص نجاح من النساء والرجال) لتحفيز جميع الطلاب على التطور المستمر والنجاح وتفعيل دور المواطن في المجتمع.

وضع نظام دعم للأهالي غير القادرين:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى توفير التعليم الأساسي لجميع طبقات المجتمع وزيادة التوعية بأهمية التعليم مما يزيد من نسب الالتحاق ويقلل من التسرب والذي يؤدي في النهاية إلى محو الأمية. ويعتبر هذا البرنامج ذو تكلفة مرتفعة ومن المتوقع الانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع نظام واضح يربط توفير الفصول بالوضع الحالي والمتوقع للكثافة السكانية للفئات العمرية في سن التعليم، لتحقيق الكفاءة في تنظيم الفصول وتحقيق تغطية أوسع.
- وضع نظام لتحفيز وزيادة دور المجتمع المدني في إنشاء مدارس الفرصة الثانية وبرامج محو الأمية وزيادة وعي الأهل بأهمية تعليم البنات، لتفعيل عناصر الجذب من خارج وزارة التربية والتعليم مما يقلل العبء على الوزارة.
- وضع نظام دعم لغير القادرين مثل توفير الدعم المالي، وغذاء للأطفال، وتوفير الزي المدرسي، والكتب والادوات المدرسية، وتعويضات مادية عن الأطفال العاملين وإيقاف هذا الدعم في حالة انقطاع الأطفال عن المدرسة.
- إنشاء وتفعيل نظم البيانات لتحديد الطبقات المختلفة في سن الالتحاق بالتعليم وكيفية الوصول إليها.
- وضع نظام للتواصل مع مختلف طبقات المجتمع وزيادة التوعية بأهمية التعليم بصفة عامة وتعليم الإناث بصفة خاصة.
- تغليظ العقوبات كغرامة انتهاك القوانين التي تحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن إتمام التعليم الأساسي.

تطوير منظومة رياض الأطفال (زيادة معدلات القيد بمرحلة رياض الأطفال):

- **وصف البرنامج:** يهتم هذا البرنامج برياض الأطفال كخطوة أولى للالتحاق بالتعليم، عن طريق وضع نظام متكامل يشمل التمويل والسياسات والتوعية وتأهيل المعلمين المتخصصين في رياض الأطفال. ويعتبر هذا البرنامج ذو تكلفة متوسطة ومن المتوقع الانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٠.

- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- إصدار تشريع بتعديل السنوات الإلزامية في التعليم الأساسي لتضمين رياض الأطفال في سنوات الإلزام.
- توحيد جهات الإشراف على دمج رياض الأطفال في جهة واحدة تتبع وزارة التربية والتعليم.
- تحديث السياسات اللازمة من أجل تخصيص جزء من صناديق دعم التعليم إلى رياض الأطفال.
- وضع برامج توعية للأهل بأهمية رياض الأطفال ودعم غير القادرين كتوفير غذاء للأطفال، وتوفير الزي المدرسي، وتوفير الرعاية الصحية.
- وضع نظام للأنشطة الترويحية (رياضية وترفيهية وتعليمية) في منهجية رياض الأطفال.
- وضع آلية لتحسين اختيار المعلمين وتدريبهم على مرحلة رياض الأطفال لضمان جودة العملية التربوية.
- تطوير مناهج رياض الأطفال مع التأكيد على دمج علم النفس وتطبيقه كجزء من متطلبات شهادة معلم رياض الأطفال.
- تطبيق اختبارات دورية لتقييم التأهيل النفسي للمعلمين (اختبارات نفسية للمعلمين).

برنامج دمج ذوي الإعاقة البسيطة في المدارس:

- **وصف البرنامج:** يسعى هذا البرنامج لتحقيق المساواة في حقوق التعليم لذوي الإعاقة البسيطة مع توفير أساليب التعامل الخاصة في بعض الحالات. ويعتبر هذا البرنامج ذو تكلفة متوسطة ومن المتوقع الانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- استحداث نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصال الخاصة بالإعاقات المختلفة لضمان مسايرة أحدث النظم العالمية.
- وضع سياسات لتخصيص التمويل اللازم للدمج كجزء من الميزانية، منفصل عن موازنة التعليم لضمان استدامة جودة عمليات الدمج بالمدارس.
- تعديل معايير الحصول على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة لتتضمن آليات الدمج كأحد المعايير، وذلك لضمان إتاحة مدارس بها نظام الدمج.
- توفير نظام حوافز للمعلمين والأخصائيين النفسيين.
- بناء شراكات محلية وإقليمية ودولية لدعم منظومة الدمج والتربية الخاصة.

برنامج دعم المتفوقين والموهوبين:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى توجيه الاهتمام إلى المتفوقين والموهوبين وتوفير البيئة الداعمة لهم. يعتبر هذا البرنامج ذو تكلفة متوسطة ومن المتوقع بدء تنفيذ هذا البرنامج في عام ٢٠٢٠ والانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٥.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تطوير معايير وأدوات اكتشاف الموهوبين والمتفوقين أكاديمياً، لضمان توفير البيئة المحفزة لموهبتهم.
- إسناد رعاية المتميزين لإدارة متخصصة بوزارة التربية والتعليم وتعزيز كفاءة تلك الإدارة بالتدريب والتأهيل لضمان جودة عملية رعاية الموهوبين.
- توفير التدريب والكادر المتخصص من المعلمين والفصول الخاصة لهم (اكتشاف، ورعاية، ودعم مالي).
- وضع تشريعات من شأنها تسريع الانتقال من مرحلة إلى أخرى.
- تفعيل نظم تدعم الموهوبين والمتفوقين مثل نظام الساعات المعتمدة.
- وضع برامج تبادل ومنح دراسية للموهوبين في مدارس دولية في مصر وبالخارج مع توفير التمويل اللازم لتكلفة تلك البرامج.
- التعاون المستمر مع وزارة الشباب والرياضة لتطوير اتحاد رياضي للمدارس وإذاعة المباريات لتشجيع الطلاب واكتشاف المواهب من الصغر.

نظام التقييم الدوري لمستوى الطالب استناداً إلى المعايير العالمية:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى تقييم جودة العملية التعليمية ككل، من مناهج ومعلمين وبيئة تعليمية سليمة، عن طريق تقييم مستوى الطلاب. ولذلك يقوم هذا البرنامج بتطبيق اختبارات دورية عالمية منها PIRLS وTIMSSعلى عينة عشوائية ممثلة من الطلاب من مدارس مختلفة في محافظات مختلفة. ويعتبر هذا البرنامج ذو تكلفة مرتفعة ومن المتوقع بدء تنفيذ هذا البرنامج في عام ٢٠٢٠ والانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٥.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع سياسات للالتزام بتطبيق اختبارات TIMSSوPIRLS بشكل دوري.
- تحديد نوع وشكل الامتحانات المطلوبة في اللغة العربية واللغة الأجنبية كلغة ثانية والعلوم والرياضيات (إلى جانب TIMSSو PIRLS). ولابد أن يتم ذلك سنوياً وأن تحدد المراحل التعليمية الخاضعة للامتحان بناء على معايير عالمية.
- تطوير آلية لتقييم نتائج الامتحانات، من خلال جمع النتائج وتحليلها لتحديد التطورات المطلوبة في نظم التعليم والتعلم.
- تطوير قاعدة للبيانات وآلية لاختيار عينات عشوائية ممثلة للمجتمع.
- وضع نظام تحفيزي للعينة المشاركة، مثل نشر نتائج أفضل مدرسة في كل محافظة لتشجيع المدارس على المشاركة في الامتحانات.
- توفير التدريبات اللازمة للمعلمين على الاختبارات للرفع من كفاءتهم المهنية والتربوية وتمكين الطلاب من الاختبارات.
- وفي نفس السياق، ترى وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني أن هناك أولوية لإدراج بعض الجوانب التي لم تراع في استراتيجية التنمية المستدامة / «التعليم والتدريب»، والتي يوصى بأن يخصص لكل منها برنامج خاص، إضافة إلى البرامج الثمانية المدرجة باستراتيجية «التعليم والتدريب»، وهذه الجوانب نوضحها فيما يلي

- ضرورة العمل على تعظيم الجانب القيمي والأخلاقي والمعنوي لدى العاملين بالقطاع (معلمين وغير معلمين).
- تحسين ممارسات المجتمع التعليمي تجاه البيئة التعليمية (طلاب وعاملين)؛ حيث أن البُعد البيئي هو أحد الأبعاد الثلاثة الرئيسة للتنمية المستدامة.
- ضرورة التركيز على إفساح برنامج كامل ورئيسي للتركيز على تحسين أداء التلاميذ والطلاب في جميع مراحل التعليم قبل الجامعي في مجالات العلوم والرياضيات، والتكنولوجيا، حيث أن هذه المجالات هي عصب التنمية في المستقبل.
- ضرورة إصلاح وتطوير نُظم إدارة العملية التعليمية، وذلك وصولاً إلى مجتمع تعليمي ملتزم، وكفء، ومستجيب لاحتياجات التنمية، على أن يحقق التوازن بين المركزية واللامركزية، وبما يدعم مبادئ الحوكمة الرشيدة.
- ضرورة مراعاة العدالة الاجتماعية في توزيع موارد التعليم بين المستفيدين.
- تم التركيز على الإصلاح على مستوى الوزارة والمدرسة دون مستوى المديريات، والإدارات التعليمية في عمليات الإصلاح والتطوير، وذلك رغم الدور الجوهري الذي تلعبه تلك المستويات في تحقيق أهداف القطاع.

التعليم الفني والتدريب

٧- الأهداف الاستراتيجية للتعليم الفني والتدريب حتى عام ٢٠٣٠

تهدف هذه الاستراتيجية إلى مخاطبة جانبي العرض والطلب وتمكين نظم الحوكمة وتفعيل دورها في التخطيط والمتابعة والتنفيذ. فزيادة الطلب على خدمات التعليم والتدريب تستلزم أن يكون التعليم والتدريب مرغوباً فيهما نتيجة لوجود قيمة مضافة حقيقية وواضحة من العملية التعليمية والتدريبية، ويتم ذلك من خلال توفير تعليم يتصف بالجودة العالية على مستوى المعلم والمناهج ومسايرة نظم التعليم والتعلم للمعايير العالمية مما يزيد من تنافسية التعليم الفني والتدريب المهني في مصر. أما جانب العرض فيتطرق إلى توفير التعليم والتدريب لجميع الطلاب دون تمييز، شاملاً الإناث والذكور والريف والحضر أخذاً في الاعتبار التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية ولجميع العاملين في شتى القطاعات. هذا إلى جانب مبدأ الحوكمة الذي يضمن وضوح دور الوزارة والهيئات المختلفة في التخطيط والمتابعة والتنفيذ دون تضارب في المصالح. لذلك تم وضع ثلاثة أهداف استراتيجية رئيسة تحتوي على أهداف فرعية تحدد التوجه الاستراتيجي للتعليم الفني والتدريب.

الهدف	التعريف
تحسين جودة نظام التعليم الفني والتدريب بما يوافق النظم العالمية	• تفعيل قواعد الاعتماد والجودة المسايرة للمعايير العالمية • تمكين المتعلم والمتدرب من متطلبات ومهارات سوق العمل • التنمية المهنية الشاملة والمستدامة المخططة للمعلمين والمدربين • التطوير المستمر للخطط والبرامج الدراسية والتدريبية • تطوير منظومة تعليم مهني وفني وتدريب، متكاملة ومتطورة، وفقاً لاحتياجات خطط التنمية وسوق العمل • تمكين المتعلّم والمتدرّب من متطلبات ومهارات سوق العمل
إتاحة التعليم للجميع دون تمييز	• توفير المدارس ومراكز التدريب الجاذبة بما يزيد الرغبة في الالتحاق ويحقق الانضباط • تحقيق الربط الفعال للمدارس ومراكز التدريب وفقاً إلى التركيبة السكانية والأنشطة الاقتصادية • تحسين النظرة المجتمعية للتعليم الفني والمهني بالمشاركة الفعالة مع المجتمع
تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم الفني والتدريب	• تفعيل العلاقة الديناميكية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل • تحسين وضع مصر في المؤشرات العالمية للتعليم الفني والتدريب

يختص **الهدف الأول** بجودة العملية التعليمية ككل. ويشمل ذلك تطبيق قواعد الاعتماد والجودة العالمية من خلال الاعتماد المحلي للمدارس ومراكز التدريب من هيئة ضمان واعتماد الجودة، مما يتطلب تطوير معايير الاعتماد المحلية لتساير المعايير العالمية بما يتماشى مع الطبيعة الخاصة للتعليم الفني والتدريب. أما بالنسبة **للهدف الثاني**، فهي لا تقتصر على توفير الفصول ومراكز التدريب الكافية في الريف والحضر وللذكور والإناث ولجميع طبقات المجتمع، ولكنها تتضمن توفير المدارس الجاذبة، مما يساعد على تحقيق الانضباط. ويختص **الهدف الثالث** بالتنافسية والتي تعتبر نتيجة للجودة والإتاحة، حيث يتمثل الهدف الأسمى في تخريج فرد قادر على التفاعل والتنافس في سوق العمل الداخلي والخارجي، وذلك لتعزيز هذه الاستراتيجية في تفعيل العلاقة الديناميكية بين العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل.

٨- مؤشرات قياس أداءالتعليم الفني والتدريب حتى عام ٢٠٣٠

أ- المؤشرات الكمية

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
١	نتائج استراتيجية	نسبة الملتحقين بالتعليم الفني من المتفوقين في الإعدادية (مجموع أعلى من ٨٥٪)	يهدف إلى قياس مدى قدرة التعليم الفني على جذب أكبر عدد من المتفوقين في المرحلة الإعدادية وهو يعتبر مؤشر للنظرة المجتمعية للتعليم الفني والمهني والإقبال عليه	٤٪[1]	١٢٪	٢٠٪
٢		نسبة خريجي التعليم الفني الذين يعملون في مجال تخصصاتهم	يهدف إلى قياس مدى قدرة خريجي التعليم الفني على العمل في المجالات الفنية والمهنية التي تخصصوا فيها، مما يساعد في تحديد متطلبات سوق العمل ويقيس معدلات تشغيل خريجي التعليم الفني	٣٠٪[1]	٦٠٪	٨٠٪
٣		ترتيب مصر في مؤشر البنك الدولي للتعليم الفني	يهدف إلى قياس مدى تنافسية التعليم الفني المصري عالمياً. وهو مؤشر مركب حيث يأخذ في الاعتبار مدى مواءمة التعليم الفني والتدريب معاً للتوجه الاقتصادي للبلاد إلى جانب جودة التعليم الفني والتدريب المقدم ومشاركة القطاع الخاص في العملية التعليمية ومستوى رضاه	الدرجة: ٢ / ٤[2]	الدرجة: ٣ / ٤	الدرجة: ٣ / ٤
٤	مخرجات	نسبة الملتحقين بالتعليم المهني من إجمالي التعليم الفني	يقيس مدى إتاحة واهتمام الطلبة بالتعليم المهني من إجمالي الملتحقين بالتعليم الفني، نتيجة لأهمية التعليم المهني والاحتياج له في سوق العمل	٤٪[1]	١٦٪	٣٠٪
٥		عدد مدارس التعليم الفني وفقاً إلى التركيبة السكانية والأنشطة الاقتصادية	يهدف إلى قياس مدى كفاءة توزيع مدارس التعليم الفني على المناطق السكنية بما يتناسب مع تركيبتها السكانية وأنشطتها الاقتصادية	١٩٢٩ مدرسة[3]	تحديد التوزيع بما يتناسب مع طبيعة كل محافظة من الناحية الجغرافية أو التركيبة السكانية	
٦	مدخلات	نسبة مؤسسات التعليم الفني والمهني القائمة على الشراكة المجتمعية	يهدف إلى قياس مدى الشراكة المجتمعية في بناء مؤسسات تعليم فني ومهني تتماشى مع نظم الجودة ومن ثم يقيس مدى مساهمة المجتمع المدني في العملية التعليمية	٣٪[1]	١٢٪	٢٠٪
٧		متوسط عدد الطلاب بالفصل	يقيس مدى إتاحة التعليم الفني في ظل بيئة مشجعة للطلاب وجودة التعليم الفني والمهني المقدم للطلاب عن طريق قياس الكثافة الطلابية بكل فصل، مما يؤثر طردياً على قدرة الطالب على التركيز	٣٨ طالب /فصل [1]	٣٠ طالب /فصل	٣٠ طالب /فصل

١. احصائيات قطاع التعليم الفني الغير منشورة - وزارة التعليم الفني والتدريب، ٢٠١٤.

٢. البنك الدولي، التقرير الدولي SABER، ٢٠١٢.

٣. الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي، ٢٠١٤.

ب- المؤشرات المستحدثة:

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	آلية القياس
١	نتائج استراتيجية	متوسط عدد ساعات التدريب لكل موظف بكل قطاع في سوق العمل	يهدف إلى قياس مدى تنمية وتطوير قدرات الموظفين عن طريق إتاحة وسائل التدريب المختلفة دون تمييز بينهم	قياس عدد ساعات التدريب المقدمة لجميع الموظفين بكل القطاعات ومقارنتها بأعداد الحضور
٢		نسبة خريجي التعليم الفني والمهني الجدد الحاصلين على رخصة مزاولة المهنة	يهدف إلى قياس مدى القدرة التنافسية لخريجي التعليم الفني والمهني عن طريق قياس عدد الحاصلين على رخصة مزاولة المهنة	يتم تحديد الخريجين الراغبين في الحصول على رخصة مزاولة المهنة عن طريق استقبال طلبات الحصول على الرخصة عقب انتهاء المرحلة التعليمية مباشرة
٣		نسبة رضا المؤسسات الخاصة وأصحاب الأعمال عن خريجي التعليم الفني والمهني	يهدف إلى قياس جودة التعليم الفني والمهني المقدم وتنافسية الخريجين من خلال جودة الخدمات المقدمة إلى أصحاب الأعمال الذين يمثلون سوق العمل	من خلال استبيان يتم استطلاع آراء المؤسسات الخاصة وأصحاب الأعمال مما سبق لهم العمل مع خريجي التعليم الفني والمهني من أجل قياس مدى تأثير التعليم الفني والمهني على جودة الخدمات المقدمة ويتم عمل تقارير لتحديد كيفية تطوير العملية التعليمية باستمرار
٤	مخرجات	نسبة الخطط والبرامج **التعليمية** المطورة وفقاً للإطار القومي للمؤهلات بكل قطاع	يهدف إلى قياس نسبة خطط وبرامج التعليم الفني والمهني التعليمية المطورة بكل قطاع (صناعي، زراعي...) وفقا للإطار القومي للمؤهلات إلى إجمالي عدد البرامج التعليمية	قياس نسبة الخطط والبرامج التعليمية المطورة وفقاً للإطار القومي للمؤهلات بكل قطاع عن طريق مقارنة هذه الخطط والبرامج بمعايير الجودة القومية واعتماد البرامج المطابقة ووضع جدول زمني لتطوير البرامج غير المطابقة من أجل اعتمادها
٥		نسبة الخطط والبرامج **التدريبية** المطورة وفقاً للإطار القومي للمؤهلات بكل قطاع	يهدف إلى قياس نسبة الخطط والبرامج التدريبية المطورة وفقا للإطار القومي للمؤهلات إلى إجمالي عدد البرامج التعليمية	قياس نسبة الخطط والبرامج التدريبية المطورة وفقاً للإطار القومي للمؤهلات بكل قطاع، عن طريق مقارنة هذه الخطط والبرامج بمعايير الجودة القومية واعتماد البرامج المطابقة ووضع جدول زمني لتطوير البرامج غير المطابقة، من أجل اعتمادها لاحقاً وزيادة النسبة مع الوقت
٦		نسبة مؤسسات التعليم الفني الحاصلة على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة	يهدف إلى قياس مدى التقدم في حصول أكبر قدر من مؤسسات التعليم الفني على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة	حصر كل مؤسسات التعليم الفني المتقدمة للحصول على الاعتماد ثم مقارنتها بمعايير الجودة، من أجل تحديد المؤسسات القادرة على الحصول على اعتماد الجودة. بالإضافة إلى وضع جدول زمني من أجل تطوير المؤسسات غير الحاصلة على الاعتماد من أجل زيادة نسبتها مع الوقت
٧		نسبة مراكز التدريب الحاصلة على الاعتماد من الجهات المختصة	يهدف إلى التأكد من جودة التدريب المقدم من خلال قياس مدى التقدم في حصول أكبر قدر من مراكز التدريب الفني على الاعتماد من الجهات المختصة	حصر كل مراكز التدريب الفني المتقدمة للحصول على الاعتماد ثم مقارنتها بمعايير الجودة من أجل تحديد المراكز القادرة على الحصول على اعتماد الجودة. بالإضافة إلى وضع جدول زمني من أجل تطوير المراكز غير الحاصلة على الاعتماد من أجل زيادة نسبتها مع الوقت

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	آلية القياس
٨		نسبة المعلمين الحاصلين على ما لا يقل عن ٩٠٪ في التقييم الشامل للمعلم	يهدف إلى قياس مدى التقدم في زيادة المعلمين المؤهلين تأهيلاً شاملاً عن طريق قياس نسبة المعلمين الحاصلين على ما لا يقل عن ٩٠٪ في التقييم الشامل للمعلم	عمل تقييم شامل لجميع معلمي التعليم الفني والمهني لتحديد الفئة الحاصلة على أعلى من ٩٠٪ في التقييم الشامل بالإضافة إلى وضع برامج تدريبية للمعلمين الباقين من أجل زيادة هذه النسبة مع الوقت لضمان جودة التعليم الفني والمهني
٩	مدخلات	معدل توافر المعدات لكل طالب	يقيس مدى قدرة الوزارة على إتاحة وتوفير الأدوات والمعدات اللازمة لطلاب التعليم الفني والمهني. هذا المؤشر هو مؤشر مركب لقياس التجهيزات اللازمة من الآلات والمواد الخام والأدوات المستخدمة	قياس حجم التجهيزات والآلات المتوفرة لكل طالب بالإضافة إلى قياس المواد الخام المستخدمة في كل من المهن لكل طالب وأخيراً قياس نسبة الأدوات المطلوبة لكل عمل لكل طالب من أجل التأكد من توافر هذه العناصر بكفاءة عالية للطلاب
١٠		معدل الإنتقال من مرحلة إلي مرحلة أخري في التعليم الفنى والمهني	يهدف إلى قياس معدل انتقال الطلاب من مرحلة إلى أخرى داخل مراحل التعليم الفني، ويدل على إتاحة المدارس الجاذبة للطلاب لتقليل التسرب	مقارنة عدد الطلاب المنتقلين إلى مرحلة أعلى بإجمالي عدد الطلاب في المرحلة السابقة

٩- التحديات الأساسية التي تواجه التعليم الفني والتدريب

تنقسم التحديات إلى ثلاث مجموعات: تتميز المجموعة الأولى منها بتأثيرها العالي والسهولة النسبية للتحكم فيها ولذلك فهي تعد ذات الأولوية الأولى:

- **ندرة المعلمين في بعض التخصصات وضعف كفاءة توزيعهم** ويظهر ذلك نتيجة زيادة تشعب التخصصات وعدم وجود هيئات التدريس القادرة على التعامل معها بكفاءة.
- **إغفال قانون إلزام الاعتماد في فترة محددة** يقلل من نسب المدارس المتقدمة للحصول على الاعتماد مما يُضعف من أهمية الحصول على الاعتماد في نظام مدارس التعليم الفني والتدريب.
- **تدهور النظرة المجتمعية للعمل المهني والفني** ويحتاج الأمر إلى تغيير نظرة المجتمع عن التعليم الفني من اعتباره وسيلة لاستيعاب الفاشلين من التعليم العام إلى التركيز على دوره في معالجة البطالة والارتقاء بالاقتصاد.
- **التفاوت في التغطية الجغرافية والنوعية** نتيجة غياب آلية تربط التخصصات في التعليم الفني والتدريب والتوزيع الجغرافي والنوعي للصناعات، أصبح هناك تفاوت في التغطية الجغرافية داخل جميع المحافظات والتغطية النوعية من حيث نوع الصناعات المتاحة في المحافظات المختلفة. وقد أدى غياب هذه الآلية إلى عدم تناسب التخصصات مع ظروف المجتمع وخاصة بالنسبة للإناث في صعيد مصر.

وتليها من حيث الأولوية التحديات الآتية، وذلك يرجع إما إلى الانخفاض النسبي في التأثير أو في قدرة التحكم فيها، وتشمل:

- **ضعف نظم التقويم والمتابعة والحوافز** مما يؤدي إلى سوء الجودة في مستوى التعليم الفني.
- **الاحتياج إلى الترابط والتكامل بين التعليم الفني والتدريب المهني والاتجاهات التعليمية الأخرى؛** حيث تعتبر مخرجات التعليم الأساسي مدخلات للتعليم الفني وتعتبر مخرجات التعليم الفني مدخلات للتعليم العالي في حال استكمال خريجي التعليم الفني التعليم العالي.

- **تفاوت توزيع المدارس ومراكز التدريب وفقاً للعوامل الجغرافية واحتياجات الصناعة** وينتج ذلك من غياب خطة واضحة تربط بين التوزيع الجغرافي للصناعات والنمو المتوقع لها، وكذلك عدم وجود خطة واضحة لتطوير وبناء المدارس والفصول بما يخل بمبدأ التكافؤ في إتاحة الفرص التعليمية.

- **ضعف المناهج التعليمية والتدريبية وعدم تحديثها وتكاملها** لوجود انفصال بين احتياجات الصناعة ومناهج المؤسسة التعليمية فيما يخص المهارات والمعارف وعدم قناعة العديد من أصحاب المصلحة بالمناهج ووجود مشاكل بها.

- **محدودية استعداد المدارس ومراكز التدريب للاعتماد** لكي تحقق المدارس ومراكز التدريب معايير الجودة وتتقدم للاعتماد، هناك متطلبات مالية متمثلة في توفير الموارد من فصول وورش عمل ومراكز للتدريب والتجهيزات اللازمة من معدات ومواد، إلى جانب وجود متطلبات بشرية من كوادر تدريسية وتدريبية مدربة وكفء.

- **محدودية قدرة هيئة ضمان الجودة للقيام بدورها في الاعتماد؛** حيث تحتاج الهيئة إلى موارد بشرية ذات كفاءة عالية وموارد مادية حتى تكون قادرة على أداء دورها في اعتماد مدارس التعليم الفني والتدريب بناء على معايير مستحدثة وفي اعتماد جميع المدارس والمتابعة.

- **غياب هيئة قومية موحدة لاعتماد المؤهلات وإعطاء الرخص** وتسعى الحكومة إلى تأسيس هذه الهيئة لاعتماد الشهادات وتوفير الرخص لمطالبة خريجي التعليم الفني والمهني بالحصول على رخصة مزاولة المهنة، حيث يتمثل الهدف الحقيقي من الإلزام بالحصول على الرخصة في التأكد من تخريج مهارات وكفاءات تلبي احتياجات سوق العمل وقادرة على الارتقاء بالاقتصاد القومي، فضلاً عن وجود آلية تسهل عملية تصنيف وترتيب الخريجين إلى درجات ومستويات مختلفة تنعكس على أجورهم ورواتبهم.

- **ضعف الجدوى الاقتصادية والتربوية من الحصول على الاعتماد** لقلة الحوافز المقدمة للمدارس للحصول على الاعتماد وعدم وجود عائد مادي من الحصول على الاعتماد مما يقلل من عدد المدارس المتقدمة للاعتماد.

- **غياب جهة لاعتماد مراكز التدريب؛** حيث لا يوجد كيان مختص لاعتماد مراكز التدريب في حين تختص هيئة ضمان الجودة والاعتماد باعتماد المدارس فقط.

- **ضعف الدور الرقابي على المناهج التعليمية والتدريبية وضعف الإلزام بتطويرها** والذي يعد من أسباب ضعف الربط بين المناهج والخطط والبرامج التعليمية والتدريبية ومتطلبات سوق العمل.

- **ضعف القوانين الملزمة بالحصول على رخصة مزاولة المهنة للخريجين؛** حيث تسعى الدولة لإصدار قوانين تلزم خريجي التعليم الفني والمهني بالحصول على رخصة مزاولة المهنة، إلى جانب المتابعة المستمرة للتأكد من تطبيقها على مستوى جهة العمل والخريجين، على أن يتم تجديدها بناءً على ما يحصل عليه من تدريب مما يؤدي إلى زيادة الأجر والحافز.

أما المجموعة الثالثة من التحديات من حيث الأولوية والتي يمكن التصدي لها على الرغم من محدودية تأثيرها، وتشمل:

- **ضعف التمويل وقلة مصادره** مما يؤدي إلى نقص الإمكانيات المادية المتاحة للمؤسسات التعليمية ونقص عدد المدارس الفنية ومراكز التدريب.

- **عدم ملائمة مهارات الخريجين لمتطلبات سوق العمل؛** حيث توضح بعض استطلاعات الرأي السابقة عدم رضا أصحاب الأعمال والجهات الموظفة عن كفاءة ومستوى العاملين في القطاع الفني والمهني واحتياجهم للمهارات، مما يؤدي إلى تدهور النظرة المجتمعية إزاء التعليم الفني والمهني، مما يعكس الحاجة الملحة إلى التغيير الجذري في هذا النظام.

- **النظام الحالي للجودة لا يتناسب مع التعليم الفني والتدريب** ولا توجد معايير خاصة في هيئة ضمان واعتماد الجودة لمدارس التعليم الفني التي تختلف طبيعتها عن مدارس التعليم الأساسي (قبل الجامعي).

- **غياب خطة واضحة تربط احتياجات سوق العمل ومتطلبات التعليم والتدريب المطلوبة** يؤدي هذا إلى ضعف الارتباط بين التعليم الفني والتدريب من حيث التخصصات والمناهج ومتطلبات سوق العمل، مما يؤدي إلى عدم التوازن بين أعداد العمالة الحرفية والفنيين والمهندسين من ناحية واحتياجات سوق العمل من ناحية أخرى.

- **ضعف الكفاءة المهنية لبعض المعلمين؛** حيث هناك انخفاض في كفاءة المعلمين في التخصصات المختلفة، كما يشمل هذا التحدي ضعف مستوى معلمي المواد العملية وعدم مواكبتهم للتطورات التكنولوجية الحديثة والمتسارعة.

- **تدهور البنية التحتية لمعظم المدارس؛** حيث يؤدي نقص التمويل إلى ضعف البنية الأساسية لمعظم المدارس مما يعيق توفير بيئة صحية وجاذبة للطلاب ويعتبر هذا تحدياً أمام تطوير المدارس، كما يؤدي عدم توافر الفصول المجهزة بشكل كافي إلى كثافة الفصول وارتفاع نسبة أعداد الطلاب للمعلمين، وعدم وجود بيئة داعمة للطلاب مما يزيد من نسب التسرّب.

- **ضعف العائد الاقتصادي من إلزام الخريجين بالحصول على رخصة مزاولة المهنة؛** حيث تشهد بعض الصناعات مثل الملابس الجاهزة والسياحة تدني مستويات الأجور مما يقلل الجدوى الاقتصادية من الحصول على رخصة مزاولة المهنة بسبب عدم وجود قيمة مضافة حقيقية.
- **قلة الموارد اللازمة وارتفاع تكاليف التجهيزات لمدارس التعليم الفني والمهني** والتي تحتاج الورش والمعامل إلى جانب الفصول، مما يتطلب تجهيزات تشمل المعدات والآلات والمواد الخام وتوفير هذه التجهيزات بشكل كافي للطلاب يتطلب تمويلاً كبيراً.

١٠- برامج تطوير التعليم الفني والتدريب حتى عام ٢٠٣٠

بالإضافة إلى ما ورد في برنامج الحكومة في الفترة من ٢٠١٦ - ٢٠١٨ من سياسات وبرامج ومشروعات تتعلق بتنمية التعليم، نعرض فيما يلي أهم البرامج التي تم اختيارها والتي من المتوقع أن تسهم بشكل كبير في تحقيق هذه الرؤية والأهداف والمؤشرات:

أ- برامج تتعلق بآليات التنفيذ:

وضع آلية لزيادة مشاركة القطاع الخاص في توفير مدارس / موارد للتعليم الفني:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى زيادة نصيب طالب التعليم الفني والمتدرب من الإنفاق على التعليم وإتاحة مدارس مجهزة ذات جودة عالية من خلال إيجاد مصادر غير تقليدية للتمويل. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج قليلة التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠١٥ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع آلية لإقامة شراكات ذات منفعة متبادلة مع القطاع الخاص لزيادة الاستثمار مثل التعاقد مع المصانع لتوفير الجزء العملي من المناهج للطلاب داخل المصنع مما يقلل عبء بناء الورش على المدارس وفي نفس الوقت يوفر قوى عاملة للمصانع.
- وضع سياسات لتحقيق مكاسب وأرباح تغطي تكلفة المدارس مثل مشروع المدرسة المنتجة، الذي يرفع من دخل المعلم ودخل الطالب من خلال توفير الخدمات إلى القطاع الخاص.
- وضع سياسات تحفيزية للقطاع الخاص للمساهمة في بناء المدارس أو توفير الموارد اللازمة لتجهيز المدارس وتضمينها تحت مظلة المسئولية الاجتماعية للشركات، مما يوفر المنفعة المتبادلة للطرفين.

تحسين جودة المنشآت التعليمية والتدريبية:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى رفع كفاءة المنشآت التعليمية والتدريبية من خلال تفعيل نظام الجودة ووضع معايير معتمدة للجودة، يتم من خلالها اعتماد هذه المنشآت التعليمية والتدريبية. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج متوسطة التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠١٥ والانتهاء من تنفيذه بحل ولعام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تطوير قدرة هيئة ضمان واعتماد الجودة لاعتماد مؤسسات التعليم الفني والمهني وتوفير الكوادر والموارد اللازمة للهيئة لتمكينها من القيام بهذا الدور.
- تحديد هيئة مخصصة لاعتماد مراكز التدريب وتزويد الهيئة بالكوادر والموارد والصلاحيات اللازمة للقيام بدورها باعتماد مراكز التدريب الجديدة وتجديد الاعتماد.
- التعجيل بإصدار قانون يلزم منشآت التعليم الفني والمنشآت التدريبية بالحصول على الاعتماد في فترة محددة من تاريخ الإنشاء.
- الزمنية لتجديد الاعتماد مما يضمن جودة جميع منشآت التعليم الفني والتدريب ومسايرتها للمعايير العالمية.
- تطوير معايير التقييم والجودة والاعتماد القومية ولابد من الأخذ في الاعتبار ما يلي:
  - الطبيعة الخاصة لمدارس التعليم الفني والمهني واختلافها عن مدارس التعليم الأساسي.
  - النطاق الواسع لمراكز التدريب واختلافها من حيث المحتوي والقطاعات المختلفة التي تخدمها مراكز التدريب.

- المعايير العالمية ومدى تطبيقها على البيئة المصرية. وضع نظام للتحديث المستمر لمعايير التقييم والجودة لمواكبة المعايير العالمية ولضمان التنافسية.

- إنشاء إدارة للجودة وتحديد أدوارها في ضوء دور المديريات والمناطق والمدارس لتحقيق تغطية أوسع للمدارس في مختلف المحافظات وضمان السرعة في التنفيذ ومساندة المنشآت في التأهيل، مما ييسر من الاعتماد والتعاون مع مراكز التدريب بالمحليات، لتوفير التدريبات اللازمة على معايير الجودة.

- توفير برنامج تحفيزي للمنشآت للتقدم للحصول على الاعتماد يشمل برامج تقدير مادية ومعنوية للمنشآت المعتمدة ويربط ترقية المعلمين والمدربين بحصول المدارس/مراكز التدريب على الاعتماد.

مشروع التنمية المهنية للمعلمين والمدربين:

- **وصف البرنامج:** يهدف إلى رفع كفاءة وتطوير أحد أهم عناصر التعليم الفني والمهني والتدريب ألا وهو العنصر البشري، عن طريق تطوير وتنمية مهارات المعلمين والمدربين ووضع نظام شامل لتقييم المعلمين. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج متوسطة التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠١٥ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٠.

- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع آلية لتطوير وتفعيل نظم التقويم والتقييم للمعلمين والمدربين، مما يضمن التطوير المستمر لهم ويحقق المساءلة العادلة.

- تفعيل اختبارات مبنية على التقييم الشامل للمعلمين مما يشمل القدرات التربوية والمهنية وخبراتهم في تخصصاتهم.

- تبني تشريعات تربط نتائج تقييم المعلمين والمدربين بالحوافز والمرتبات وذلك لتوفير نظام تشجيع وإثابة للمعلمين والمدربين وتشجيعهم على التطور المستمر.

- وضع نظام تدريبي لرفع الكفاءة العلمية والعملية للمعلمين والمدربين يأخذ في الاعتبار المستويات والتخصصات.

- إرسال معلمين المواد العملية إلى بعثات بالخارج للتدريب والتعليم ووضع نظام لمتابعة تطورهم وتفعيل دورات تدريبية ليتمكنوا من نقل خبراتهم المكتسبة من البعثات إلى المعلمين الآخرين في المدارس، مما يؤدي إلى تحقيق المعايير العالمية فينظم التعليم والتعلّم وتُصبح أكثر تنافسية.

مشروع المدرسة الجاذبة:

- **وصف البرنامج:** يهدف إلى رفع كفاءة مدارس التعليم الفني والمهني عن طريق تطوير هذه المدارس والتأكد من امتلاكها لكل الأدوات والأجهزة والمعدات اللازمة لتدريب وتعليم طلبة التعليم الفني والمهني. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج مرتفعة التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠٢٠ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٥.

- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع نظام لإدارة الموارد والأصول يتضمن الصيانة المستمرة والمحافظة على أصول المدرسة والاستخدام الأمثل للموارد للمحافظة على المعدات والمواد والآلات والاستخدام الرشيد لها.

- وضع آلية جذب وتحفيز للطالب من خلال التدريب في الشركات أو المصانع المرتبطة بمجال دراسته عن طريق اتفاقيات مبرمة معهم لتفعيل الربط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وتوفير فرصة للطالب لاكتساب خبرات عملية وتطبيق ما تعلمه بالمدارس الفنية بالإضافة إلى حصوله علي دخل.

- وضع نظام جديد لزيادة الأنشطة المدرسية الرياضية والثقافية مما يساعد الطلاب على اكتساب مهارات القرن الحادي والعشرين.

- تفعيل نظام الإصلاح الشامل للمدارس لتوفير بيئة تعليمية صحية للطالب والذي يشمل:

  - إعادة هيكلة البنية التحتية للمدارس.
  - تجهيز المدارس وتزويدها بالموارد.
  - إنشاء فصول وورش مجهزة.

- توفير الوجبة الغذائية في المدارس الموجودة في المناطق الفقيرة والمهمشة، لتشجيع الطلاب على الحضور وتخفيف العبء المادي على الأهل.

ب- برامج تتعلق بموضوعات بعينها:

زيادة التوعية وتحسين النظرة المجتمعية:

- **وصف البرنامج:** يهدف إلى زيادة الوعي القومي بمدى أهمية التعليم الفني والمهني ومدى تأثيره الإيجابي على قطاعات الدولة المختلفة مما ينتج عنه تحسين النظرة المجتمعية للطالب الفني والمهني. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج متوسطة التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠٢٠ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٥.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع آلية اتصال قومية متكاملة لتحسين النظرة المجتمعية للعمل المهني والفني، على أن تشمل هذه الآلية ما يلي:
  - خطة اتصال متكاملة مع الإعلام بجميع وسائله.
  - خطة توعية مجتمعية تبرز قصص النجاح.
- تحديد وحدة داخل وزارة التعليم الفني والتدريب تكون مسؤولة عن زيادة التوعية وعن تنفيذ برامج تحسين نظرة المجتمع لهذا النوع من التعليم لضمان تحقيق النتائج المرجوة وتعزيز مبدأ المساءلة.
- تبني سياسات لتشجيع رجال الصناعة والمؤسسات من القطاع الخاص على تمويل حملات إعلامية هادفة، لتحسين الصورة الذهنية للعامل المهني مثل تضمين هذه الحملات تحت مظلة المسؤولية المجتمعية للشركات، حيث تساهم مشاركة القطاع الخاص في تحقيق المصداقية وإظهار الدور الحقيقي للتعليم الفني والمهني في المجتمع.

نظام متكامل وفعال لجمع معلومات عن سوق العمل:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى ربط احتياجات سوق العمل بمناهج التعليم الفني والمهني عن طريق إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات عن سوق العمل المصري. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج متوسطة التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠١٥ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع آلية لرصد الصناعات المختلفة من حيث المجالات والتوزيع الجغرافي واحتياجاتها من الموارد البشرية والنمو المتوقع في مجالاتها.
- وضع نظام لتخطيط المدارس ومراكز التدريب من حيث الكم والتوزيع بناءً على احتياجات الصناعات المختلفة والنمو الاقتصادي. ويتم تضمين المنشآت الحالية في هذا النظام وإمكانية تحويلها من تخصص إلى آخر مثل تحويل منشآت الفني التجاري إلى فني فندقي، وذلك بهدف تحقيق المرونة والكفاءة.
- تحديد هيئة/وحدة تكون منوطة بجمع البيانات الخاصة بالصناعة والمدارس وسوق العمل وتحليلها وإصدار تقارير لمتخذي القرار.
- إنشاء وتفعيل قاعدة بيانات في المحافظات المختلفة لتيسير جمع المعلومات وتوظيفها في عملية اتخاذ القرار.
- تبني سياسات تلزم الهيئات المختلفة في سوق العمل بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المحدد مما يضمن تكامل البيانات ودقتها.

تطوير وتفعيل الإطار القومي للمؤهلات المصرية في التعليم الفني والمهني والتدريب:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى بناء نظام متكامل يضمن ربط مؤهلات التعليم الفني والمهني باحتياجات سوق العمل بالإضافة إلى تطوير البرامج والخطط التعليمية والتدريبية بما يتناسب مع التوجهات القومية. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج متوسطة التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠١٥ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- التعجيل بالانتهاء من الإطار القومي للمؤهلات المصرية (هيئة ضمان واعتماد الجودة) في ضوء:
  - رؤية الاقتصاد ومتطلبات سوق العمل من التعليم الفني.
  - الاحتياجات التدريبية في كل قطاع.
  - النماذج الدولية ولكن بما يتماشى مع البيئة المصرية.

- تطوير الخطط والبرامج الدراسية والتدريبية استناداً إلى الإطار القومي للمؤهلات مما يعمل على تفعيل العلاقة بين التعليم الفني والتدريب من ناحية ومتطلبات سوق العمل من ناحية أخرى.
- وضع تشريعات تلزم بتعديل الخطط الدراسية والتدريبية بناءً على الإطار القومي للمؤهلات لضمان تحقيق جودة البرامج والخطط الدراسية والتدريبية.
- وضع نظام يربط لمعايير المهنية والتدرج الوظيفي في كافة القطاعات بالإطار القومي للمؤهلات.
- إصدار تشريعات تلزم الجهة الموظفة والمتدرب بالالتزام بمعايير ومستويات المهارة القومية المبنية على الإطار القومي للمؤهلات، مما يحقق الجودة والكفاءة للعاملين والقطاعات المختلفة.

إنشاء أكاديمية التعليم الفني الخاص بتخريج معلمين مؤهلين لتدريس التعليم الفني والمهني (كليات متخصصة):

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى تطوير معلمين مختصين في مجالاتهم وملمين باختصاصاتهم وقادرين على إضافة قيمة حقيقية للطلاب. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج عالية التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠٢٠ والانتهاء من تنفيذه بحلول ٢٠٢٥.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع نظام فعال لتحديد التخصصات المختلفة في ضوء احتياجات سوق العمل وتأثيره المتوقع على التعليم الفني مما يضمن توفير معلمين كفء ملمين بمجالاتهم وقادرين على تعظيم القيمة المضافة للطلاب. ويجب أن يأخذ هذا النظام في الاعتبار التخصصات المختلفة المتعلقة بالمرأة لتشجيع دورها في الاقتصاد مثل دمج صناعة الملابس وخلق تخصصات أخرى للمرأة.
- وضع نظام لتحديد المناهج ونظم التقويم لكل تخصص بناء على المعايير العالمية بما يتناسب مع البيئة المصرية، ووضع نظام فعال لتحديث المناهج ونظم التقويم لتحقيق الكفاءة في كوادر المعلمين.
- إصدار التشريعات اللازمة لدمج تخصصات التعليم الفني والتدريب بكليات التربية أو منح الكيانات المخصصة بتخريج المعلمين لتدريس التعليم الفني والتدريب الصلاحيات اللازمة لإنشاء التخصصات المختلفة.

برنامج رخصة مزاولة المهنة لخريجي التعليم الفني والمهني:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى إلزام خريجي التعليم الفني والمهني بالحصول على رخصة مزاولة المهنة لرفع كفاءتهم والتأكد من تنافسيتهم ومواكبتهم لمتطلبات سوق العمل، كما يعمل على تنظيم سوق العمل ذاته والحد من القطاع غير الرسمي. يعد هذا البرنامج ضمن البرامج عالية التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠٢٠ والانتهاء من تنفيذه بحل ولعام ٢٠٢٥.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع تشريعات تلزم خريجي التعليم الفني والمهني بالحصول على رخصة مزاولة المهنة. كما يجب أن تنص التشريعات على الفترة الزمنية لتجديد الرخصة، لضمان كفاءة العاملين بالقطاع الفني والمهني.
- تحديد هيئة تكون منوطة بتوفير الرخص في شتى مجالات التعليم الفني والمهني وتفعيل دورها كهيئة لاعتماد خريجي التعليم الفني والمهني.
- تطوير نظم للتواصل المستمر مع النقابات المختلفة لتحديد وتحديث معايير الحصول على الرخصة.
- وضع تشريعات تلزم جهات التوظيف بعدم توظيف غير الحاصلين على رخصة مزاولة المهنة في القطاع الفني والمهني، لضمان جودة الخدمات المقدمة لجهات التوظيف وتشجيع الخريجين على التقدم للحصول على الرخصة.
- وضع نظام لتوفير البرامج التدريبية للخريجين والعاملين لتيسير حصولهم على الرخصة.

١١- الأهداف الاستراتيجية للتعليم الجامعي أو العالي حتى عام ٢٠٣٠

تهدف هذه الاستراتيجية إلى مخاطبة جانبي العرض والطلب وتفعيل نظم الحوكمة وتعزيز دورها في التخطيط والمتابعة والتنفيذ. حيث أن زيادة الطلب على خدمات التعليم العالي تستلزم أن يكون التعليم مرغوباً فيه نتيجة لوجود قيمة مضافة حقيقية وواضحة من العملية التعليمية من خلال توفير تعليم يتصف بالجودة العالية على مستوى أعضاء هيئة التدريس والمناهج ومسايرة نظم التعليم والتعلم للمعايير العالمية، مما يزيد من تنافسية التعليم. أما جانب العرض فيتطرق إلى توفير التعليم العالي لجميع الطلاب دون تمييز شاملاً الإناث والذكور والريف والحضر أخذاً في الاعتبار التوزيع الجغرافي. ذلك إلى جانب مبدأ الحوكمة الذي يضمن وضوح دور الوزارة والهيئات المختلفة في التخطيط والمتابعة والتنفيذ دون تضارب في المصالح. لذلك تم وضع ثلاث أهداف استراتيجية رئيسة تحتوي على أهداف فرعية تحدد التوجه الاستراتيجي للتعليم العالي.

الهدف	التعريف
تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية	• تفعيل قواعد الاعتماد والجودة المسايرة للمعايير العالمية • تمكين المتعلم من متطلبات ومهارات القرن الحادي والعشرين • دعم وتطوير قدرات هيئة التدريس والقيادات • تطوير البرامج الأكاديمية والارتقاء بأساليب التعليم والتعلم وأنماط التقويم مع الابتكار والتنوع في ذلك • تطوير البنية التنظيمية للوزارة ومؤسسات التعليم العالي بما يحقق المرونة والاستجابة وجودة التعليم • التوصل إلى الصيغ التكنولوجية والإليكترونية الأكثر فعالية في عرض المعرفة المستهدفة والبحث العلمي وتداولها بين الطلاب والمعلمين ومن يرغب من أبناء المجتمع
إتاحة التعليم للجميع دون تمييز	• زيادة فرص الإتاحة بمؤسسات التعليم العالي • تطوير سياسات ونظم القبول بالمؤسسات التعليمية
تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم	• تحسين الدرجة التنافسية في تقارير التعليم العالمية • تفعيل العلاقة الديناميكية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل

يختص **الهدف الأول** بجودة العملية التعليمية ككل. ويشمل ذلك تطبيق قواعد الاعتماد والجودة العالمية من خلال الاعتماد المحلي لمؤسسات التعليم العالي من هيئة ضمان واعتماد الجودة. ويتمثل هذا الهدف في تكوين طالب قادر على الإبداع والابتكار ومواكبة سوق العمل وخلق فرص عمل لتحريك الاقتصاد للوصول إلى اقتصاد مبني على المعرفة والاستدامة. ويختص **الهدف الثاني** بزيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي وذلك عن طريق توفير الفصول في الريف والحضر وللذكور والإناث ولجميع طبقات المجتمع. ومن خلال زيادة الجودة والإتاحة، تتحقق التنافسية والتي هي **الهدف الثالث**. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تفعيل العلاقة الديناميكية بين العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل من خلال تخريج طلاب قادرين على اقتناص فرص العمل بل وخلقها حتى تتحقق التنمية الاقتصادية المستدامة المبنية على المعرفة والابتكار.

١٢- مؤشرات قياس أداء التعليم العالي أو الجامعي حتى عام ٢٠٣٠

أ- المؤشرات الكمية

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٣٠	هدف ٢٠٣٠
١	نتائج استراتيجية	مؤشر التنافسية العالمية «محور التعليم العالي والتدريب»	يشير إلى ترتيب مصر المقارن دولياً في عدة عوامل تأخذ في الاعتبار معدل الالتحاق بالتعليم العالي وجودة التعليم المتاح	الترتيب ١٤٨/١١٨ ٣,١ درجة [١]	الترتيب ٧٥	الترتيب ٤٥
٢		نسبة المتعطلين من خريجي مؤسسات التعليم العالي من إجمالي المتعطلين حسب التخصص	يقيس حجم الفجوة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل	٪٣٥,١ [٢]	٪٣٠	٪٢٠
٣		عدد الجامعات المصرية المدرجة في ترتيب أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم (مؤشر شنغهاي)	يقيس قدرة واستجابة منظومة التعليم العالي للطلب العالمي المتزايد على برامج التعليم العالي وخدماته	جامعة واحدة[٣]	٣ جامعات	٧ جامعات

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
٤	مخرجات	معدل نمو الأبحاث العلمية المنشورة في دوريات عالمية محكمة	يقيس نسبة الزيادة في البحوث العلمية المنشورة في شتى المجالات على مستوى العالم	٪١٣,٦ [٣]	٪١٥	٪٢٠
٥		نسبة مؤسسات التعليم العالي الحاصلة على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة	يأخذ في الاعتبار المؤسسات الحديثة المتقدمة للحصول على الاعتماد والمؤسسات المعتمدة	٪٧,٥٠ [٤]	٪٣٠	٪٨٠
٦		نسبة الالتحاق بالتعليم العالي من سن ١٨ إلى ٢٢ سنة	نسبة السكان في المرحلة العمرية من ١٨-٢٢ الذين التحقوا بالتعليم العالي	٪٣١ [٣]	٪٣٥	٪٤٥
٧		نسبة أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على منح بحثية في جامعات عالمية	يقيس مجهودات تطوير المعلمين وأعضاء هيئة التدريس من خلال المنح البحثية سواء أكانت بعثات خارجية أو إشراف مشترك	٪٠,٢ [٢] (البعثات الخارجية)	٪١	٪٣
٨		نسبة الطلاب الوافدين من إجمالي المقيدين في الجامعات المصرية حسب التخصص	يُستدَل على مدى تنافسية منظومة التعليم العالي وقدرتها على جذب الطلاب الدوليين للالتحاق بالبرامج التعليمية المختلفة على اختلاف التخصصات التي تقدمها	٪٢ [٢]	٪٣	٪٦
٩	مدخلات	نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم العالي (وفقاً للتخصص)	يعبر عن مدى أولوية التعليم عند الدولة، حيث إن نسبة الإنفاق تشمل الاستثمار والمرتبات	٧٦٠٠ جنيه للطالب (متوسط ٢٠١٢) [٢]	* يتم وضع الأهداف بالمواءمة مع محور الاقتصاد ووزارة التعليم العالي لتحديد متطلبات التخصصات المختلفة	
١٠		معدل الطلاب إلى كل عضو هيئة التدريس بناءاً على التخصص	يقيس الأثر المباشر للتحصيل العلمي للطلاب ويقيس الأعباء الدراسية على أعضاء هيئة التدريس من جهة أخرى	١:٤٢ (متوسط) [٢]	١:٣٨ (متوسط)	١ :٣٥ (متوسط)*
١١		عدد مؤسسات التعليم العالي طبقاً للكثافة والتخصص والتوزيع الجغرافي	يقيس القدرة الاستيعابية للتعليم العالي من خلال عدد الجامعات والكليات المتاحة في المحافظات المختلفة والتخصصات المختلفة (البرامج)	٤٤ جامعة ** [٢]	٥٠ جامعة	٦٤ جامعة ***

١. تقرير التنافسية العالمية، ٢٠١٤.
٢. الإطار العام للخطة الاستراتيجية للتعليم العالي، ٢٠١٣/١٢.
٣. ترتيب شانغهاي.
٤. قاعدة بيانات هيئة ضمان الجودة، ٢٠١٤.
* على أن يكون الحد الأقصى ٦٠: ١ في التخصصات النظرية، و١:٢٥ في التخصصات العملية.
** ٢٣ حكومية تشمل ٣٧١ كلية و٢١ جامعة خاصة تشمل ١٢٦ كلية.
*** ٢٠ جامعة جديدة عامة وخاصة وأهلية، ٧ جامعات إليكترونية جديدة، ٢٠٠ برنامج جديد.

ب- المؤشرات المستحدثة:

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	آلية القياس
١	مخرجات	عدد الطلاب الحاصلين على منح دراسية في جامعات عالمية حسب التخصص	يقيس مدى الاعتراف بالجامعات المصرية وجودة التعليم العالي وقدرته على التنافس، ويجب تحديد التخصصات لمعرفة البرامج الأكثر جذباً للطلاب المصريين لتطوير نظيرها محلياً	وضع آلية ونظم لجمع المعلومات ورصد البيانات عن الطلاب الذين يدرسون بالخارج وتحديد نسبة الحاصلين منهم على منح دراسية من الحكومة

١٣- التحديات الأساسية التي تواجه التعليم الجامعي أو العالي

تنقسم التحديات إلى ثلاث مجموعات، تتميز المجموعة الأولى منها بتأثيرها العالي والسهولة النسبية للتحكم فيها، ولذلك تعد ذات الأولوية الأولى، وتتضمن.

- **القصور في رصد مؤشرات وإحصائيات سوق العمل والتعليم؛** حيث يؤدي غياب آلية لجمع المعلومات عن سوق العمل والصناعات المختلفة ومعدل نموه أو معلومات عن التعليم العالي من حيث نسب التخرج سنوياً والمجالات المختلفة للمشتغلين إلى نقص المعلومات والبيانات بشكل ممنهج وإلى وجود التضارب في الإحصائيات.
- **غياب قانون ملزم بالاعتماد في فترة محددة؛** حيث لا يشمل الإطار التشريعي الحالي إلزام مؤسسات التعليم العالي بالتقدم والحصول على الاعتماد، مما يضعف من أهمية الاعتماد في نظر مؤسسات التعليم العالي ولا يرسل الرسالة الصحيحة عن كونه أولوية للدولة، خاصة في إطار اللامركزية واستقلالية مؤسسات التعليم العالي.
- **ضعف القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي الحالية** وضرورة التوسع في عدد مؤسسات التعليم العالي الحالية وإنشاء مؤسسات تعليم عالي جديدة لاستيعاب معدلات الالتحاق المتزايدة دون التقصير في توفير بيئة مشجعة وصحية للطلاب.
- **عدم اتقان اللغات الأجنبية لبعض المعلمين والطلاب** يشكل عائقاً أمام تدويل مؤسسات التعليم العالي، سواء على مستوى المعلم أو على مستوى الطالب. ويؤثر ذلك على نسب الوافدين وكذلك على جودة الأبحاث العلمية وعدد البحوث المنشورة في دوريات عالمية محكمة.

تليها من حيث الأولوية التحديات الآتية، وذلك يرجع إما إلى الانخفاض النسبي في التأثير أو في قدرة التحكم فيها:

- **ضعف نظم التقويم والمتابعة والحوافز؛** حيث تعاني نظم التقويم لهيئة التدريس من الضعف وعدم الوضوح وتتطلب وجود معايير واضحة ومؤشرات قياس على مستوى العمليات مثل نسب حضور أعضاء هيئة التدريس، وعلى مستوى المخرجات مثل نتائج الطلاب. كما أن عدم ربط نتائج تقييم المعلمين بالحوافز لا يشجع أعضاء هيئة التدريس على التطوير المستمر.
- **تقلص دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في العملية التعليمية** على الرغم من وجود بعض مؤسسات التعليم العالي الخاصة وأخرى غير هادفة للربح، إلا أن الحكومة تعمل على تعظيم دور المجتمع المدني والخاص في التوسع في انشاء مؤسسات التعليم العالي ووضع برامج أكاديمية مشتركة وجامعات إلكترونية لتحقيق الإتاحة ومبدأ تكافؤ الفرص وتخفيف الأعباء على الدولة.
- **غياب سياسة واضحة لتسويق نتائج البحث العلمي؛** حيث لا يوجد سياسة أو آلية لتسويق البحث العلمي ونتائجه مما يعتبر تحدياً أمام تعظيم دور البحث العلمي في المجتمع ككل ومؤسسات التعليم العالي، كما أن تجاهل أهمية الأبحاث العلمية في القطاعات المختلفة ودورها في زيادة جودة العملية التعليمية يؤدي إلى انخفاض نسبة الأبحاث المنشورة في دوريات عالمية متميزة.

- **معيار الدرجات هو المعيار الوحيد للقبول؛** حيث تعتمد نظم التنسيق والقبول في التعليم العالي على نتائج اختبارات المرحلة الثانوية اعتماداً كلياً مما ينتج عنه طلاب غير شغوفين بتخصصاتهم، حيث لا تأخذ في الاعتبار رغبات ومهارات الطلاب. كما تعتبر نظم القبول الحالية من أسباب عدم كفاءة العملية التعليمية لأنها تعتبر نتائج الطلاب في الاختبارات هي الأولوية الوحيدة، مما يزيد التركيز على تحقيق الدرجات العالية ويقلل من الفهم والتحليل وممارسة النشاطات الطلابية مما يؤدي إلى انخفاض في جودة العملية التعليمية.

- **ضعف الروابط بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل (الصناعة)؛** إلى جانب غياب آلية لجمع المعلومات عن سوق العمل وضعف العلاقة بين المناهج ومتطلبات سوق العمل، فإن الافتقار إلى وجود كيان قومي مسئول عن ربط خريجي مؤسسات التعليم العالي بجهات التوظيف يضعف الروابط بين مؤسسات التعليم العالي والصناعة.

- **مدى استعداد مؤسسات التعليم العالي للاعتماد؛** حيث تعمل الحكومة على توفير الموارد المالية اللازمة لتجهيز مؤسسات التعليم العالي وتزويدها بالموارد اللازمة للحصول على الاعتماد. كما تسعى الدولة إلى توفير كوادر تدريسية متميزة ومديرين مدربين لكي يتم تحقيق مبادئ الإدارة الرشيدة وزيادة جودة مؤسسات التعليم العالي مما ييسر الحصول على الاعتماد.

- **محدودية قدرة هيئة ضمان الجودة للقيام بدورها في الاعتماد؛** حيث أن هناك أشكال عديدة وبرامج كثيرة في التعليم العالي من جامعات ومعاهد وكليات مما يتطلب معايير محددة لكل منها. وتحتاج هيئة ضمان واعتماد الجودة الحالية إلى موارد مالية وكوادر متميزة لتقوم بدورها في الاعتماد على أفضل وجه.

- **غياب سياسة للمتابعة والتواصل مع الخريجين؛** حيث لا توجد وسيلة للتواصل المستمر مع الخريجين لمعرفة نسبة المتعطلين والتحديات التي تواجههم ومعدلات دوران المشتغلين مما يؤدي إلى عدم دقة البيانات.

- **ضعف الجدوى الاقتصادية والتربوية من الحصول على الاعتماد؛** وفي سبيل تحفيز مؤسسات التعليم العالي للتقدم للاعتماد، تسعى الحكومة أن تكون هناك قيمة مضافة واضحة من الحصول على الاعتماد مقابل الوضع الراهن الذي يشهد ضعف الجدوى الاقتصادية.

- **ضعف الحوافز لتشجيع الموارد البشرية الأكثر كفاءة؛** حيث هناك حاجة إلى وضع آلية لاختيار أعضاء هيئة التدريس تتضمن معايير تشمل التفوق الأكاديمي ولكن لا تعتمد عليها كلياً، وذلك من أجل رفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس. كما تسعى الدولة إلى توفير حوافز مثل رفع المرتبات لجذب الكفاءات والمهارات المطلوبة.

- **ضعف المراكز البحثية الحالية واعتمادها على أعضاء هيئات التدريس؛** حيث تعتمد مراكز البحوث الحالية على أعضاء هيئات التدريس كما أنها تتسم بقلة عددها، ولا يوجد نظام واضح لكيفية إدارتها والتوسع فيها وزيادة مصادرها التمويلية واستدامتها وتعظيم الاستفادة منها.

- **ضعف الدور الرقابي على المناهج التعليمية والإلزام بتطويرها؛** حيث يقوم أعضاء هيئة التدريس بوضع المناهج، ونتيجة لاستقلال مؤسسات التعليم العالي أصبح من الضروري تفعيل الدور الرقابي على المناهج التعليمية لضمان تحقيق الجودة على مستوى الطلاب في المحافظات والتخصصات المختلفة.

أما المجموعة الثالثة من التحديات فتشمل تلك التي يسهل التعامل معها على الرغم من محدودية أهميتها، على النحو التالي:

- **ضعف التمويل وقلة مصادره؛** حيث يعد التمويل الحكومي هو المصدر الرئيسي لتمويل مختلف الأنشطة الخاصة بالتعليم العالي في مصر، سواء تعلق الأمر بمرحلة التعليم العالي أو الدراسات العليا أو تمويل البعثات الخارجية. وعلى الرغم من زيادة التمويل الحكومي، ارتفع أيضاً كل من معدلات التضخم ومعدلات القيد مما يجعل هذا التمويل غير كاف للتوسع في إنشاء مؤسسات التعليم العالي.

- **نقص مهارات الخرّيجين بالنسبة لمتطلبات سوق العمل** نتيجة غياب التحديث المستمر للمناهج لمواكبة متطلبات سوق العمل وغياب التركيز على النشاطات الطلابية مما يتطلب التدريب على متطلبات الوظائف المختلفة.

- **انخفاض نسبة الأبحاث المنشورة في دوريات عالمية متميزة؛** حيث أدى اعتماد البحث العلمي على الدراسات العليا وضعف مراكز البحوث إلى قلة عدد الأبحاث المنشورة في دوريات عالمية متميزة.

- **الندرة النسبية للموارد المتاحة وعدم استغلالها بشكل أمثل؛** حيث توجد ندرة في الموارد المالية المتاحة لتوفير التجهيزات لمؤسسات التعليم العالي من فصول وورش عمل ومعامل ومستشفيات. هذا إلى جانب غياب مبدأ الاستخدام الأمثل للموارد مما يؤدي إما إلى إهدار الموارد أو عدم استخدامها وتخزينها وعدم إتاحتها للطلاب.

- **تقادم الهياكل التنظيمية لبعض المؤسسات التعليمية بما لا يواكب طبيعة العصر** وضرورة وضع آليات واضحة لتحقيق الشفافية، والرقابة الداخلية والخارجية من خلال الحوافز والمكافآت ونظم التدقيق والاضطلاع على الوثائق.
- **ارتفاع تكلفة إنشاء مؤسسات التعليم العالي وتزويدها بالمصادر اللازمة** إلى جانب تكلفة إنشاء مؤسسات التعليم العالي، تتطلب تلك المؤسسات الكثير من التمويل مثل الموارد اللازمة لبناء الورش والمعامل ومراكز البحوث والمستشفيات لكل تخصص، مما يزيد من التكلفة.

١٤- برامج تطوير التعليم الجامعي أو العالي حتى عام ٢٠٣٠

بالإضافة إلى ما ورد في برنامج الحكومة في الفترة من ٢٠١٦ – ٢٠١٨ من سياسات وبرامج ومشروعات تتعلق بتنمية التعليم، نعرض فيما يلي أهم البرامج التي تم اختيارها والتي من المتوقع أن تسهم بشكل كبير في تحقيق هذه الرؤية والأهداف والمؤشرات:

أ- برامج تتعلق بآليات التنفيذ:

التوسع في إنشاء مؤسسات للتعليم العالي بالمشاركة مع القطاع الأهلي والخاص:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى تخفيف العبء المادي على الدولة في التوسع في انشاء مؤسسات التعليم العالي سواء من خلال إنشاء مؤسسات جديدة والتوسع في المؤسسات الحالية نظراً لارتفاع التكلفة. يعد هذا البرنامج ضمن البرامج متوسطة التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠١٥ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٥.

- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تحديد جهة منوط بها التواصل مع القطاع الخاص والكيانات الدولية وتحديد الاحتياج إلى التوسع في مؤسسات التعليم العالي وتطوير خريطة وطنية للتوزيع الجغرافي للمؤسسات الحالية بناء على التخصص.
- وضع نظام للتوسع في توفير منح للطلاب المتفوقين في الجامعات الخاصة: تحفيز الجامعات الخاصة لاستقبال الطلاب من خلال توفير مميزات مثل تقديم الدعم اللازم لتلك الجامعات في الحصول على منح من جهات مانحة نظير اعتمادها.
- التوسع في إنشاء البرامج الجديدة مثل نظام الساعات المعتمدة لتوفير التمويل وإعادة توزيع الدعم وتخفيف العبء على البرامج الحالية
- التوسع في إنشاء بعض الجامعات المصرية الأجنبية المشتركة في تخصصات تخدم سوق العمل كالتعاون مع الجانب الصيني
- التوسع في إنشاء الجامعات الإلكترونية وتشجيع نظام التعلم عن بُعد مما يوفر تكاليف إنشاء فصول ويحقق تغطية أوسع

بناء كوادر تدريسية متميزة بمؤسسات التعليم العالي:

- **وصف البرنامج:** يعتمد التعليم العالي بشكل كبير على المعلم، حيث إن هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي لها صلاحيات منها وضع المناهج وتحديد نظم التقييم وما إلى ذلك، وبالتالي أصبح بناء كوادر تدريسية ميزة أساسية لزيادة جودة التعليم العالي وتأثيره على الطلاب. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج عالية التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠١٥ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٠.

- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع آلية جديدة لاختيار المعيدين تسمح بتضمين العنصر التربوي والكفاءات المهارية المطلوبة وخبراتهم في المجالات المختلفة وليس فقط تفوقهم الدراسي لضمان الجودة الشاملة للمعيدين.
- تطوير منظومة تدريب المعيدين لتنمية القدرات البحثية والكفاءة التدريسية وآليات التقييم.
- استحداث آلية لدمج آراء وتقييمات الطلاب لأعضاء هيئة التدريس في نظم تقييم المعلمين وذلك لتعظيم أثرها على الطلاب.
- وضع نظام لزيادة أعداد المنح والبعثات الخارجية وتفعيل الاتفاقيات الدولية لتبادل أعضاء هيئات التدريس بالخارج بهدف النهوض بالتعليم والبحث العلمي واستحداث آلية لتقييم فاعليتها.
- وضع آلية لاعتماد مراكز تنمية مهارات هيئة التدريس والقيادات دولياً لتحسين كفاءة هيئة التدريس.
- إعادة هيكلة النظام الحالي للترقيات لدمج نظم التقييم والتركيز على البحث العلمي.

تحسين الجودة بمؤسسات التعليم العالي:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز اللامركزية في التعليم العالي من خلال تعظيم قدرة مؤسسات التعليم العالي على تحقيق الكفاءة والالتزام بمعايير الجودة. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج متوسطة التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠١٥ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع قانون يلزم مؤسسات التعليم العالي بالحصول على الاعتماد خلال فترة معينة لضمان السرعة في التنفيذ ومسايرة جميع مؤسسات التعليم العالي لمعايير الجودة. كما يجب أن ينص هذا القانون على الفترة اللازمة لتجديد الاعتماد.
- تحديد معايير الجودة المطلوبة بناءً على المعايير العالمية بما يتوافق مع البيئة المصرية.
- وضع برامج تحفيزية لتشجيع مؤسسات التعليم العالي للتقدم للاعتماد مثل برامج تقدير أو نظام حوافز لأعضاء هيئة التدريس والقيادات الإدارية مرتبط بحصول المؤسسة على الاعتماد مثل دورات تدريب منخفضة السعر نظير الاعتماد.
- تحديد كيان قومي معتمد دولياً لتنمية مهارات وقدرات الإداريين والقيادات الإدارية لتحقيق الكفاءة في مؤسسات التعليم العالي والاستغلال الأمثل للموارد المادية والموارد البشرية وتحقيق معايير الجودة مما يزيد قدرة المؤسسات على الاستقلال ويحقق اللامركزية.

ب- برامج تتعلق بموضوعات بعينها:

تفعيل دور مراكز البحوث بمؤسسات التعليم العالي:

- **وصف البرنامج:** يشير البحث العلمي إلى قدرة الطالب على التعلم الذاتي وعلى جودة التعليم الذي يتلقاه، كما يشير إلى تطور أعضاء هيئة التدريس. يهدف هذا البرنامج إلى ترسيخ وتعظيم البحث العلمي، حيث أنه يعتبر هو الطريق إلى استمرارية العملية التعليمية وعدم اشتراطها على مراحل التعليم فقط، كما ان هذه المراكز هي حلقة الوصل بين النظرية والتطبيق وتعتبر الجسر الذي يدعم الاقتصاد لما يقدمه من ابحاث تفيد التطوير والتجديد في الحياة العملية. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج عالية التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠١٥ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- توفير الدعم المالي اللازم لإنشاء مراكز البحوث في جميع مؤسسات التعليم العالي والتوسع في مراكز البحوث الحالية.
- وضع نظم لتحفيز مؤسسات التعليم العالي للتوسع في مراكز البحوث مثل برامج تقدير أفضل مركز بحثي في المحافظة أو أكثر مركز بحثي شارك في إنتاج أبحاث علمية وأكثره ذكراً واطلاعاً (most cited).
- وضع آلية لتحفيز أعضاء هيئة التدريس ومديري المراكز البحثية لتحقيق السرعة في تفعيل دور مراكز البحوث وتحقيق الاستخدام الأمثل لها.
- وضع نظام لدمج المؤلفات الأكاديمية في المناهج لتشجيع الطلاب على البحث العلمي واستخدام مراكز البحوث في المراحل المختلفة.
- إعادة هيكلة المناهج في كل مراحل التعليم العالي لدمج البحث العلمي أي تفعيل مبادئ البحث العلمي في الشق التطبيقي.
- وضع نظام لتفعيل والتوسع في البوابات الإلكترونية والمكتبات الرقمية وميكنة المكتبات لزيادة موارد مراكز البحوث وتعظيم دورها.
- وضع نظام لتسهيل عقد اتفاقيات مع هذه المراكز وجمعيات رجال الأعمال والجهات المانحة لتقديم الدعم اللازم واستغلال معرفة وقدرات هيئة الدريس وتطبيق النظم الحديثة لسد الفجوة بين الحياة النظرية والتطبيقية ويكون ذلك نظير مقابل مادي يدعم أنشطة هذه المراكز البحثية.

ربط الخريجين بمؤسسات التوظيف داخل سوق العمل محلياً وإقليمياً ودولياً:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى ترسيخ العلاقة الديناميكية بين خريجي التعليم العالي وسوق العمل مما يضمن تأهيل الخريجين. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج عالية التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠١٥ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٠.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- إنشاء هيئة قومية مختصة تكون بمثابة ملتقى للتوظيف يربط بين الطلاب والجهات الموظفة سواء من القطاع الخاص أو الحكومي.
- توفير الموارد اللازمة للهيئة من كوادر مدربة وموارد مالية للقيام بدورها على نحو سليم.
- تزويد الهيئة بالصلاحيات اللازمة لإنشاء فروع في المحافظات ومؤسسات التعليم العالي المختلفة لتحقيق تغطية أوسع ونتائج أسرع.
- وضع نظم تطوير برامج الإرشاد الوظيفي بمؤسسات التعليم العالي لتوفير المشورة للطلاب بشأن فرص العمل المتاحة وكيفية التقدم إليها.
- وضع آليات تدريبية للمساعدة على إعداد خريج قادر على التواصل والتفكير الإيجابي واقتناص وخلق فرص عمل تلائم تخصصه.
- وضع نظم لتوفير الاستشارات للطلاب في مراحل التعليم العالي الأولى بشأن اختيار التخصص ونوع فرص العمل المتوفرة للتخصصات المختلفة للحصول على خريج شغوف بتخصصه وحريص عليه.

تطبيق نظام معادلات الشهادات المصرية والاعتراف بالشهادات العليا (التدويل):

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى تدويل الجامعات المصرية من خلال معادلة الشهادات وهي تعتبر مبادرة فعالة، حيث يتم تحديث منظومة التعليم العالي باستمرار. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج عالية التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠٢٠ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٥.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تطوير وحدة تكون مسؤولة عن إبرام اتفاقيات شراكة وتوأمة فعالة بين الجامعات المصرية ونظيراتها الأجنبية المتميزة في برامج أكاديمية مشتركة تناسب احتياجات سوق العمل المحلي والدولي.
- وضع نظام لتوفير البرامج الدراسية التي تؤهل الطلاب لامتحانات المعادلة ودمجها في مراحل التعليم العالي كمرحلة اختيارية.
- توفير برامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس لتمكينهم من تدريس البرامج الدراسية المطلوبة للمعادلات.
- وضع سياسات للحصول على الصلاحية لتطبيق امتحانات المعادلة في مصر.
- تطوير مراكز في الجامعات تساعد الطلاب على التقدم للحصول على منح دراسية في جامعات دولية.
- وضع آلية لتحديد المتطلبات وتوجيه الطلاب.
- وضع نظام لتوعية للطلاب بالمنح الدراسية المتاحة.

تطوير المناهج استناداً إلى الإطار القومي للمؤهلات:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى تحسين جودة التعليم العالي من خلال التطوير المستمر للمناهج بناء على الإطار القومي للمؤهلات لمواكبة متطلبات سوق العمل والمعايير الدولية. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج عالية التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠٢٠ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٥.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تحديد معايير الإطار القومي للمؤهلات مع الجهات المعنية بناءً على متطلبات سوق العمل والمعايير الدولية المناسبة للبيئة المصرية.
- وضع التشريعات المطلوبة لإلزام تطوير البرامج الدراسية ونظم التقويم بناءً على الإطار القومي للمؤهلات ودمجها بالمواد المختلفة.
- توفير التدريبات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس على كيفية دمج معايير الإطار القومي للمؤهلات في المناهج لتعظيم الاستفادة من المناهج المطورة.

تحديث نظم القبول بمؤسسات التعليم العالي:

- **وصف البرنامج:** يعالج هذا البرنامج قلة كفاءة نظم القبول الحالية واعتماد التنسيق كلياً على درجات الطلاب مع إغفال رغباته، وهو أحد أهم التحديات التي تواجه التعليم العالي بالتالي أصبح تحديث نظم القبول وسيلة أساسية للحصول على خريجين ناجحين وشغوفين بمجالاتهم، كما يساهم هذا البرنامج في تعزيز اللامركزية في التعليم العالي. ويعد هذا البرنامج ضمن البرامج منخفضة التكلفة ومن المتوقع البدء في تنفيذه عام ٢٠٢٠ والانتهاء من تنفيذه بحلول عام ٢٠٢٥.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع نظم للتنسيق تأخذ في الاعتبار قدرات الطالب ورغباته ولا تعتمد كليا على معيار الدرجات لمعالجة الفجوات وأسباب قلة الكفاءة في الوضع الحالي.
- وضع نظام لتفعيل نظم التنسيق والقبول المستحدثة بشكل تدريجي ومتكامل.
- وضع سياسات للقبول بالجامعات متوافقة مع قدرات الطالب الحقيقية ورغباته مثل مقابلات مع متخصصين ومناقشة النتائج مع الطلاب.
- وضع آلية لعرض التخصصات المتاحة وتعريفها وتوضيح المواد التي تندرج تحت كل تخصص، والاستعانة بآراء عينة من الطلاب والخريجين من كل تخصص حتى يتمكن الطالب من تحديد التخصص الذي يتماشى مع قدراته بناءً على مجموعة من المعلومات الدقيقة والمتكاملة.

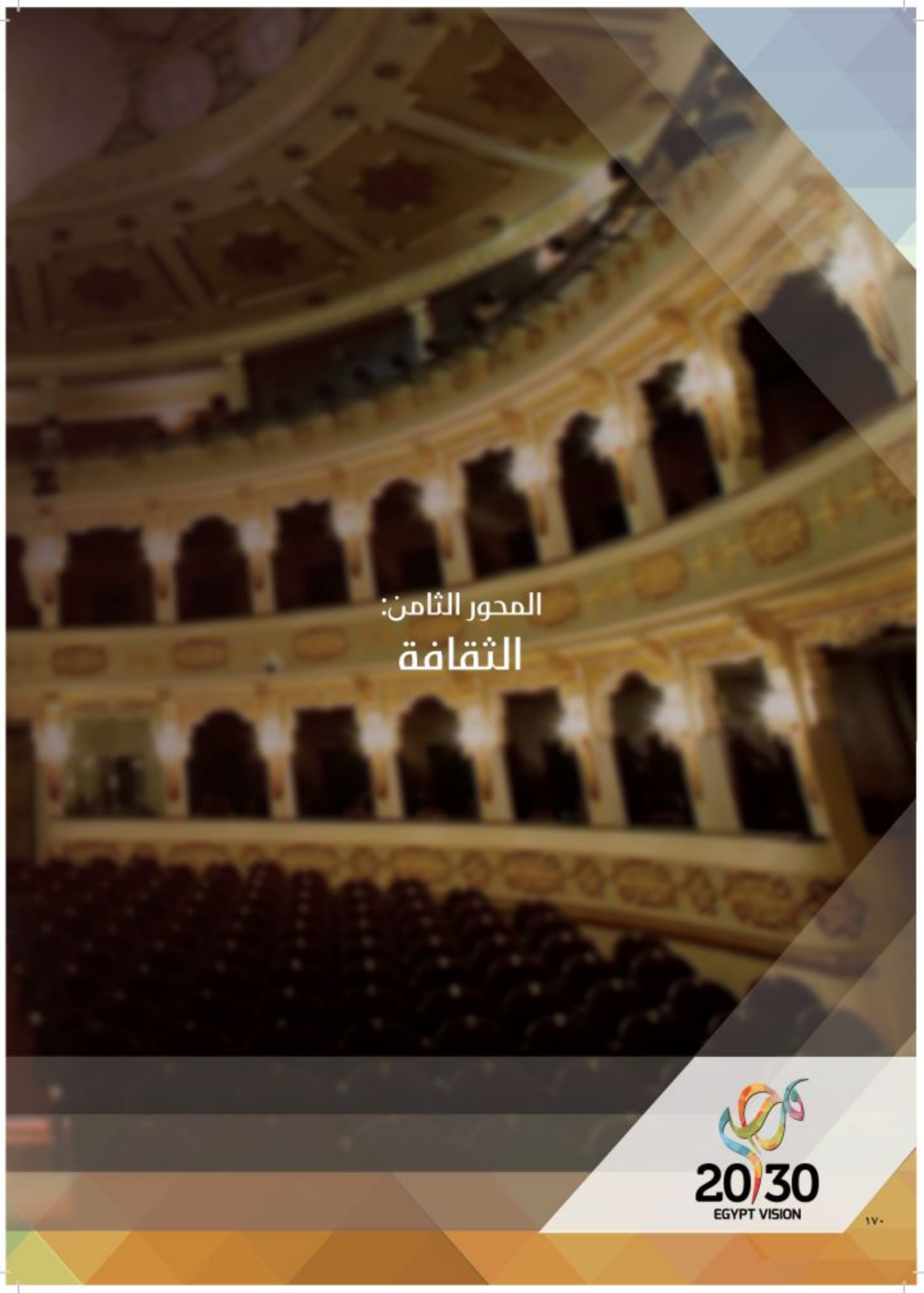

المحور الثامن:

الثقافة

١- قراءة في الوضع الحالي

شهدت مصر على مر التاريخ أجيالاً من المثقفين الذين أثروا في الفكر العربي والعالمي وقدموا له العديد من الإسهامات في مختلف المجالات، مما جعل مصر منارة ثقافية تمتد جذور حضارتها لآلاف السنوات. وتتنوع دلائل الريادة في الثقافة المصرية بداية من الترجمة إلى إسهامات أخرى عديدة في الصحافة والأدب. كما شهدت مصر تأسيس المسرح الشعري، وتطوير وتحديث القصة والرواية والمقالة الأدبية، واستحداث فن كتابة المسرح، ولها إسهامات عديدة في مجالات السينما والغناء والفن التشكيلي وفنون التصوير والعمارة. ويتجلى ثراء الموروث الثقافي المصري في تنوع التراث بكافة أشكاله المادية وغير المادية والتي تقف شاهداً على حضارة ممتدة أفرزت للعالم نتاجاً ثقافياً بالغ التميّز والتأثير.

وتسهم «الثقافة» في تنمية الإنسان المصري من خلال مجموعة من القيم الإيجابية المحورية التي يتحقق حولها حد أدنى من التوافق. وتأتي الصناعات الثقافية على رأس محركات العمل الثقافي والتي شهدت على مدار الفترة الماضية طفرة كبيرة أسهمت إلى حدٍ كبيرٍ في تنامي دورها كفاعل أساسي في المنظومة الثقافية. كما يمتد نطاق الثقافة المصرية ليشمل التراث بكافة أشكاله المادي وغير المادي، حيث تمثل الصناعات التراثية جزءاً أصيلاً من الصناعات الثقافية.

ولقد أعطى دستور ٢٠١٤ اهتمامًا غير مسبوق في الدساتير المصرية بقضايا الثقافة، حيث نص على مبدأ العدالة الثقافية. وتضمن الباب الثاني الذي يحمل عنوان «المقومات الأساسية للمجتمع» فضلاً عن المقومات الثقافية أربع مواد، إلى جانب عدة مواد في باب الحقوق والحريات والواجبات العامة، وتعد هذه المواد من الأسس الثقافية للدولة في المرحلة القادمة. وقد أكدت المواد ذات الصلة بالثقافة في الدستور على التزام الدولة بالحفاظ على الهوية الثقافية وتنوع الروافد الحضارية للهوية المصرية، وترسيخ مبدأ الإعتراف بالتنوع الثقافي في المجتمع المصري. كما أكدت على التزام الدولة بحماية الآثار والحفاظ عليها، وعلى التزامها بحماية الرصيد الثقافي المعاصر بتنوعاته المختلفة.

ويعكس الوضع الحالي للمنظومة الثقافية في مصر دلائل متباينة تبرز العديد من أوجه القوة والتميّز من ناحية، كما تتضمن قدراً لا يمكن التغاضي عنه من التحديات والمعوقات من ناحية أخرى، ومن هنا جاء وضع رؤية واستراتيجية للثقافة لتتعامل مع هذه التحديات وتستهدف تحقيق العديد من البرامج الثقافية والتراثية المختلفة لتنمية وتطوير المنظومة الثقافية. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة قد بدأت بالفعل في تنفيذ عددٍ من البرامج والمشروعات التي من شأنها توفير فرص تمويل لأصحاب المشروعات الثقافية المبتكرة «مبادرة فكر وابتكر» وفي تقريرٍ قدرات طلاب المدارس من خلال مبادرة «أولادنا» وأيضاً برنامج «أكسب حرفة جميلة» والذي تقدمه الحكومة من خلال منحة للشباب للتدريب على المشروعات الحرفية واليدوية. وفيما يلي عرض للرؤية والأهداف الاستراتيجية للمنظومة الثقافية ومؤشرات قياس أداؤها وأهم التحديات التي تواجهها وأهم البرامج للتغلب عليها.

٢- الرؤية الاستراتيجية للثقافة حتى عام ٢٠٣٠

تتمثل الرؤية الاستراتيجية للثقافة في مصر حتى عام ٢٠٣٠ في بناء منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصري تحترم التنوع والاختلاف وعدم التمييز. وتستهدف الرؤية تمكين المواطن المصري من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة وفتح الآفاق أمامه للتفاعل مع معطيات عالمه المعاصر، وإدراك تاريخه وتراثه الحضاري المصري، وإكسابه القدرة على الاختيار الحر، وتأمين حقه في ممارسة وإنتاج الثقافة. على أن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مضافة للاقتصاد القومي، وأساساً لقوة مصر الناعمة إقليمياً وعالمياً.

٣- الأهداف الاستراتيجية للثقافة حتى عام ٢٠٣٠

تتبلور هذه الرؤية الاستراتيجية للثقافة في تحقيق ثلاث أهداف رئيسية خلال الخمس عشر عاماً القادمة، وذلك على النحو التالي:

الهدف	التعريف
دعم الصناعات الثقافية[1] كمصدر قوة للاقتصاد	تمكين الصناعات الثقافية لتصبح مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مضافة للاقتصاد المصري بما يجعلها أساساً لقوة مصر الناعمة إقليمياً ودولياً
رفع كفاءة المؤسسات الثقافية والعاملين بالمنظومة الثقافية	رفع كفاءة وفاعلية المؤسسات الثقافية وتعظيم دورها وتأثيرها وتوسيع نطاق وصولها لمختلف فئات المجتمع وكذا رفع كفاءة العاملين بالمنظومة الثقافية بما يتلاءم مع واقعنا وظروف المرحلة
حماية وتعزيز التراث بكافة أنواعه	ضمان حماية وصيانة التراث الحضاري ورفع الوعي الخارجي والداخلي به

١. تعرف منظمة اليونسكو الصناعات الثقافية، وفقاً لاتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي والتي وقعتها مصر عام ٢٠٠٥، باعتبارها تلك الصناعات التي "تنتج وتوزع السلع والخدمات الثقافية التي يتبين، لدى النظر في صفتها أو أوجه استعمالها أو غايتها المحددة، أنها تجسد أو تنقل أشكالاً للتعبير الثقافي، بصرف النظر عن قيمتها التجارية. وقد تكون الأنشطة الثقافية غاية في حد ذاتها، أو قد تسهم في إنتاج السلع والخدمات الثقافية".

ويتعلق **الهدف الأول** بالنهوض بالصناعات الثقافية والتي تشمل السينما، والمسرح، والموسيقى والغناء، والفن التشكيلي، والإذاعة والتليفزيون، والنشر والكتاب، والحرف التراثية. أما **الهدف الثاني** فمنوط به تطوير كفاءة المؤسسات الثقافية والعاملين بها، وتقليص الفجوات الجغرافية في الخدمات المُقدمة، وزيادة دعم النشاط الثقافي الأهلي. ويختص **الهدف الثالث** بالتراث من خلال صيانته وحمايته وزيادة الوعي به وجذب زيارته محلياً ودولياً.

٤- مؤشرات قياس أداء الثقافة حتى عام ٢٠٣٠

تتضمن مؤشرات قياس الأداء تلك المؤشرات المتوافرة بالفعل، على مستوى المدخلات والمخرجات والنتائج الاستراتيجية، ومن ثم تم تحديد قيم حالية لها وأخرى مستهدفة في عام ٢٠٢٠ وفي عام ٢٠٣٠، بالإضافة إلى تلك المؤشرات المستحدثة والتي سيتم وضع الإطار اللازم لتقديرها بالتعاون مع الأطراف المعنية، وذلك على النحو التالي:

أ- المؤشرات الكمية

المسلسل	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	قيمة الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
١	**النتائج الاستراتيجية**	مؤشر تنافسية السياحة والسفر	يقيس ترتيب مصر ضمن البلاد الجاذبة للسياحة عالمياً وفقاً لمعايير تشمل المقومات والأنشطة السياحية المختلفة	٨٥ [١]	٧٠	٦٠
٢	**المخرجات**	الفجوة الجغرافية في عدد المكتبات العامة لكل ١٠٠ ألف نسمة	يقيس الفجوة الجغرافية بين الأقاليم في مدى إتاحة المكتبات العامة	٠,٣٥ [٢]	٠,٢	٠,١
٣		الفجوة الجغرافية في عدد المراكز الثقافية لكل ١٠٠ ألف نسمة	يقيس الفجوة الجغرافية بين الأقاليم في مدى إتاحة المراكز الثقافية	١,٩٥ [٢]	١,٠	٠,٥
٤		عدد زوار المتاحف والمناطق التراثية من الأجانب	يوضح مدى جذب المتاحف والمناطق التراثية للأجانب	١,٨ مليون زائر [٣]	٢,٣ مليون زائر	٣,٣ مليون زائر
٥		عدد زوار المتاحف والمناطق التراثية من المصريين	يوضح مدى جذب المتاحف والمناطق التراثية للمصريين	٧,٥ مليون زائر [٣]	٩,٤٥ مليون زائر	١٢,٧ مليون زائر

١. المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية، ٢٠١٣.
٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
٣. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للإحصائيات الثقافية، ٢٠١٣.

ب- المؤشرات المستحدثة

المسلسل	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	المعادلة	آلية القياس
١	النتائج الاستراتيجية	مؤشر القيم الإيجابية المحورية[٢]	يدل على المردود السلوكي للعمل الثقافي من خلال قياس القيم الرئيسية للمجتمع		تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لتحديد القيم الإيجابية المحورية التي سيتم بناء المؤشر عليها ووضع آلية القياس، والأوزان الترجيحية للقيم الإيجابية المحورية
٢		معدل إسهام الصناعات الثقافية في الناتج المحلي الإجمالي	يقيس إجمالي مساهمة الصناعات الثقافية في الناتج المحلي الإجمالي	نسبة ناتج الصناعات الثقافية لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لتحديد كيفية قياس الصناعات الثقافية المحددة
٣		مؤشر صادرات المنتج الثقافي	يوضح حجم التصدير الثقافي المصري	إجمالي صادرات السينما، والمسرح، والنشر، والكتاب، والموسيقى والغناء، والفن التشكيلي، والإذاعة والتلفزيون، والصحافة، والحرف التراثية	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لتحديد كيفية قياس الصناعات الثقافية المحددة
٤		الجوائز والتقديرات وشهادات التميز العالمية الممنوحة لمثقفين أو أعمال ثقافية مصرية	يوضح حجم النجاح العالمي للتصدير الثقافي المصري ويشمل الجوائز والتقديرات والشهادات		تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لتحديد الجوائز الفنية العالمية التي سيتم بناء المؤشر عليها
٥		مؤشر حالة الآثار	يقيس الحالة العامة للآثار المصرية عن طريق قياس عدة عوامل مثل (الأولوية، والحالة، وإتاحتها للزوار، والتسجيل)	المتوسط المرجح من الآتي: -نسبة الآثار المسجلة - نسبة الآثار المرممة - عدد الزوار	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لتحديد آلية قياس المؤشر من خلال المؤشرات الفرعية المذكورة في معادلة القياس وأوزانها الترجيحية
٦		الفجوة الجغرافية في مؤشر القيم الإيجابية المحورية*	يدل على مدى تقليص الفجوة بين المحافظات في القيم الإيجابية المحورية	(الفرق بين أعلى محافظة - وأقل محافظة) من حيث القيم المحورية الإيجابية	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لوضع آلية القياس التى تأخذ فى الاعتبار الأوزان الترجيحية للقيم الإيجابية المحورية

٢. علماً بأن هذا المؤشر موجود أيضاً في محور العدالة الاجتماعية.

* يراعي هذا المؤشر الفجوة النوعية أيضاً.

المسلسل	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	المعادلة	آلية القياس
٧	المخرجات	مؤشر السينما	يوضح حجم نشاط السنيما محلياً ودولياً	مؤشر مركب من: الإيرادات - دور العرض - الأفلام المُنتجة - المشاهدة - المشاهدة الإلكترونية - الإنفاق - الصادرات والواردات - الخدمات السينمائية	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لتحديد آلية قياس المؤشر من خلال المؤشرات الفرعية المذكورة في معادلة القياس، وأوزانها الترجيحية
٨		مؤشر المسرح	يوضح تطور حجم نشاط المسرح محلياً ودولياً	مؤشر مركب من: الإيرادات - المسارح - العروض - ليالي العرض - الرواد - الإنفاق	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لتحديد آلية قياس المؤشر من خلال المؤشرات الفرعية المذكورة في معادلة القياس، وأوزانها الترجيحية
٩		مؤشر النشر والكتاب	يوضح تطور حجم نشاط النشر والكتاب محلياً ودولياً	مؤشر مركب من: المؤلفات المنشورة - النسخ الموزعة - الصحافة الثقافية - الإيرادات - الصادرات والواردات - دور النشر - منافذ التوزيع والمعارض - النشر الإلكتروني - الترجمة	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لتحديد آلية قياس المؤشر من خلال المؤشرات الفرعية المذكورة في معادلة القياس، وأوزانها الترجيحية
١٠		مؤشر الموسيقى والغناء	يوضح تطور حجم نشاط الموسيقى والغناء محلياً ودولياً	مؤشر مركب من: الإيرادات - الصادرات والواردات - الألبومات - الحفلات - الاستماع الإلكتروني	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لتحديد آلية قياس المؤشر من خلال المؤشرات الفرعية المذكورة في معادلة القياس، وأوزانها الترجيحية
١١		مؤشر الفن التشكيلي	يوضح تطور حجم نشاط الفن التشكيلي محلياً ودولياً	مؤشر مركب من: الإيرادات - الصادرات - قاعات العرض - المعارض	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لتحديد آلية قياس المؤشر من خلال المؤشرات الفرعية المذكورة في معادلة القياس

المسلسل	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	المعادلة	آلية القياس
١٢	المخرجات	مؤشر الإنتاج الثقافي في التلفزيون والإذاعة	يوضح تطور حجم النشاط الثقافي في التلفزيون والإذاعة محلياً ودولياً والذي يشمل الأفلام الوثائقية، الأعمال الدرامية، والبرامج الثقافية	مؤشر مركب من: الإيرادات - نسب المشاهدة/ الاستماع (الداخلي والخارجي) - نسب المشاهدة/ الاستماع (الإلكتروني) - الصادرات والواردات - الإنفاق	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لتحديد آلية قياس المؤشر من خلال المؤشرات الفرعية المذكورة في معادلة القياس وأوزانها الترجيحية
١٣		مؤشر الحرف التراثية	يوضح تطور حجم نشاط الحرف التراثية محلياً ودولياً	مؤشر مركب من: الإيرادات - الصادرات - منافذ التوزيع والمعارض	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لتحديد آلية قياس المؤشر من خلال المؤشرات الفرعية المذكورة في معادلة القياس وأوزانها الترجيحية
١٤		مؤشر النشاط الثقافي المدرسي (تمثيل وغناء وفنون)	يوضح تطور حجم النشاط الثقافي المدرسي	مؤشر مركب من: إجمالي عدد الأحداث - إجمالي عدد المشاركين - الفجوة الجغرافية	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لتحديد آلية قياس المؤشر من خلال المؤشرات الفرعية المذكورة في معادلة القياس وأوزانها الترجيحية
١٥		مؤشر النشاط الثقافي الجامعي (تمثيل وغناء وفنون)	يوضح تطور حجم النشاط الثقافي الجامعي	مؤشر مركب من: إجمالي عدد الأحداث - إجمالي عدد المشاركين - الفجوة الجغرافية	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لتحديد آلية قياس المؤشر من خلال المؤشرات الفرعية المذكورة في معادلة القياس وأوزانها الترجيحية
١٦		عدد زوار المواقع التراثية الإلكترونية الرسمية من الأجانب	يوضح مدى جذب المواقع التراثية الإلكترونية الرسمية للأجانب	إجمالي عدد زوار المواقع التراثية الإلكترونية الرسمية من الأجانب	يتم تشكيل لجنة لوضع المستهدف
١٧		عدد زوار المواقع التراثية الإلكترونية الرسمية من المصريين	يوضح مدى جذب المواقع التراثية الإلكترونية الرسمية للمصريين	إجمالي عدد زوار المواقع التراثية الإلكترونية الرسمية من المصريين	يتم تشكيل لجنة لوضع المستهدف

المسلسل	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	المعادلة	آلية القياس
١٨	المدخلات	مؤشر حماية الملكية الفكرية	يوضح مدى حماية حقوق الملكية الفكرية من التعديات في مصر		تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لاختيار مصدر موثوق للمؤشر
١٩		الفجوة الجغرافية في نصيب الفرد من الإنفاق على النشاط الثقافي	يقيس عدالة الإنفاق الثقافي بين المحافظات	(أعلى محافظة - أقل محافظة) من حيث متوسط الإنفاق على النشاط الثقافي لكل فرد	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لتحديد آلية قياس المؤشر من خلال المؤشرات الفرعية المذكورة في معادلة القياس وأوزانها الترجيحية
٢٠		نسبة الموجه إلى دعم النشاط الثقافي الأهلي إلى إجمالي ميزانية الثقافة	يوضح حجم الدعم الموجه للنشاط الثقافي الأهلي	إجمالي ميزانية الثقافة الأهلية / إجمالي ميزانية الثقافة	تشكيل لجنة لوضع المستهدف
٢١		نسبة ميزانية الثقافة إلى إجمالي ميزانية الدولة	يوضح نسبة ميزانية الثقافية إلى إجمالي ميزانية الدولة	إجمالي ميزانية الثقافة / إجمالي ميزانية الدولة	تقوم الجهة المعنية بجمع قيمة الوضع الحالي ثم سيتم تشكيل لجنة لوضع المستهدف
٢٢		مؤشر كفاءة الترميم	يوضح مدى إتاحة الموارد البشرية والمادية لدعم ترميم الآثار	عدد معامل الترميم، عدد المرممين، عدد القطع المرممة	تشكيل لجنة من الجهات المعنية والخبراء الدوليين لتحديد آلية قياس المؤشر من خلال المؤشرات الفرعية المذكورة في معادلة القياس وأوزانها الترجيحية
٢٣		نسبة المنفق على ترميم وصيانة الآثار من المنح الدولية إلى إجمالي المنفق	يوضح حجم المنفق على ترميم وصيانة الآثار من المنح الدولية	إجمالي المنفق على ترميم وصيانة الآثار من المنح الدولية / إجمالي المنفق على ترميم وصيانة الآثار	تقوم الجهة المعنية بجمع قيمة الوضع الحالي ثم سيتم تشكيل لجنة لوضع المستهدف
٢٤		عدد المواقع التراثية المسجلة باليونسكو	يوضح مدى الحماية الدولية للآثار المصرية	إجمالي عدد المواقع التراثية المسجلة باليونسكو	تشكيل لجنة لوضع المستهدف

٥- التحديات الأساسية التي تواجه الثقافة

تُقسّم التحديات الخاصة بالثقافة إلى ثلاث مجموعات رئيسية، وتتصف المجموعة الأولى منها بتأثيرها العالي والسهولة النسبية للتحكم فيها، ولذلك تستحوذ على الاهتمام الأكبر لإمكانية مواجهتها والتغلب عليها بشكل أسرع وأيسر من غيرها، وتشمل ما يلي:

- **ضعف أو غياب التشريعات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، والتنافسية، ومنع الاحتكار؛** حيث يحتاج تطوير المنظومة الثقافية في مصر إلى مراجعة التشريعات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، والتنافسية، ومنع الاحتكار لتوفير بيئة مُمكّنة للصناعات الثقافية وتطويرها ورفع درجة مساهمتها في النشاط الاقتصادي وتعظيم قدرتها التنافسية محلياً ودولياً.
- **ضعف المؤسسات الثقافية والتراثية وتضارب اختصاصاتها وغياب التنسيق بينها؛** حيث ينتج عن ضعف التنسيق بين المؤسسات الثقافية تفاوت الخدمات المُقدمة من حيث الجودة والإتاحة وعدم الاستغلال الأمثل للموارد المتنوعة والمتوافرة في كافة محافظات الجمهورية.

أما المجموعة الثانية من التحديات فتتصف بالقدرة على التغلب عليها ولكنها ذات تأثير نسبي محدود، وتشمل:

- **التفاوت في إتاحة الخدمات الثقافية المقدمة بين المحافظات** مما يحد من نطاق تأثير الصناعات الثقافية بشكل متوازن بين أقاليم ومحافظات الجمهورية.
- **ضعف آليات تمويل الأعمال الثقافية والفنية؛** حيث يمثل ضعف التمويل عائقاً أساسياً أمام النهوض بالصناعات الثقافية سواءً كان في الإنتاج أو التسويق أو التصدير.
- **ضعف الاعتمادات المالية المخصصة لحماية وصيانة المواقع الأثرية الثقافية والتراثية؛** حيث لا تتناسب هذه الاعتمادات مع حجم المواقع الأثرية والتراثية التي تحتاج إلى ترميم وصيانة وحماية أيضاً.
- **ضعف الوعي بأهمية الملكية الفكرية وحمايتها؛**[٣] حيث تعاني المنتجات الثقافية من ضعف وعي كافة الأطراف – سواء المنتجين أو المستهلكين - بأهمية حماية الملكية الفكرية ودورها في تحفيز وحماية الصناعات الثقافية، وكذا عدم ملاحقة التعديات على الملكية الفكرية مما يؤثر سلباً على الإنتاج الثقافي بشكل عام، وعلى مردوده الاقتصادي وعلى تنافسيته محلياً ودولياً.
- **تراجع نسبي لدائرة التأثير للمنتج الثقافي المصري إقليمياً ودولياً** على الرغم من الريادة السابقة للمنتجات الثقافية المصرية إقليمياً ودولياً.
- **ضعف قنوات التعريف والإتاحة الرقمية للتراث؛** حيث يُبرز هذا التحدي القصور في مواكبة التطور التكنولوجي العالمي مما يؤثر على مدى قدرة التراث المصري على جذب السائحين.
- **عدم وضوح الرؤية الخاصة بتنمية الحرف التراثية** مما يمثل خطراً على استمراريتها، على الرغم من أهميتها الشديدة، كما يؤدي إلى فقد فرصاً اقتصادية واجتماعية عديدة في حالة عدم تنميتها لتكون ذات قوة عالمية.
- **محدودية فعالية الخدمات الثقافية في التنشئة** ويمثل هذا التحدي واحداً من أصعب التحديات التي تواجه النهوض بالثقافة، حيث يؤدي غرس القيم الإيجابية واحتضان المواهب في المدارس والجامعات إلى تأثير إيجابي على تشكيل وجدان النشئ في مراحل مبكرة من حياته.

أما المجموعة الثالثة من التحديات فتعتبر تلك التحديات عالية التأثير والتي تحتاج لمزيدٍ من الوقت للتغلب عليها:

- **التهديد الذي تواجهه المواقع التراثية من التعديات والمياه الجوفية؛** حيث تتعرض المواقع التراثية المصرية لمخاطر عديدة نتيجة التعديات، إضافة إلى المخاطر الجيولوجية التي قد يترتب عليها فقد هذه الثروة التراثية.
- **حماية التراث اللامادي** ويشمل المنتجات الثقافية الهامة التي كانت لمصر دائماً ولفترات طويلة الريادة محلياً وإقليمياً ودولياً خاصة في مجال السينما والمسرح والموسيقى والغناء والإنتاج التلفزيوني وخلافه. ويعد حماية هذا التراث اللامادي والذي تعرض للإهمال من التحديات التي تواجه القائمين على الثقافة والمهتمين بها والتي يتعين التغلب عليها سعياً للحفاظ على الهوية المصرية.

٣. يعد هذا التحدي من تحديات المجموعة الثالثة في محور المعرفة والإبتكار والبحث العلمي.

٦- برامج تطوير الثقافة حتى عام ٢٠٣٠

في إطار الرؤية الشاملة والأهداف الاستراتيجية للثقافة وأيضاً مؤشرات الأداء التي تم اختيارها لقياس مدى التطور الذي يتم إنجازه مرحلياً حتى تتحقق هذه الأهداف ويظهر مردودها الإيجابي على الرؤى المستقبلية للثقافة في مصر بحلول عام ٢٠٣٠، وبالإضافة إلى ما ورد في برنامج الحكومة في الفترة من ٢٠١٦ – ٢٠١٨ من سياسات وبرامج ومشروعات تتعلق بالتنمية الثقافية، نعرض فيما يلي أهم البرامج التي تم اختيارها والتي من المتوقع أن تسهم بشكل كبير في تحقيق هذه الرؤية والأهداف والمؤشرات:

أ- برنامج تطوير الإطار التشريعي والحوكمة

مراجعة التشريعات والقوانين ذات الصلة بالصناعات الثقافية وحماية التراث:

- **وصف البرنامج:** إجراء مراجعة شاملة لكافة التشريعات والقوانين المتعلقة بالصناعات الثقافية والتراث في مختلف القطاعات، مما يساهم في تكوين بيئة مُحفزّة لإنتاج الثقافة وحماية التراث. ومن المستهدف الانتهاء من مراجعة هذه التشريعات بحلول عام ٢٠١٨، ويعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المنخفضة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- مراجعة قانون حماية الآثار رقم (١١٧) لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته.
- مراجعة قانون العقوبات رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٧.
- مراجعة قانون المطبوعات رقم (٢٠) لسنة ١٩٣٦.
- مراجعة القانون رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة.
- مراجعة القانون رقم (١٢١) لسنة ١٩٧٥ بشأن الحفاظ على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها.
- مراجعة القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٩ ولائحته التنفيذية الخاصة بفرض ضريبة مقابل دخول المسارح وغيرها من الملاهي.
- مراجعة قانون الملكية الفكرية لضمان حماية الصناعات الثقافية.

تطوير وإعادة هيكلة المنظومة الثقافية:

- **وصف البرنامج:** رفع درجة المؤسسية والحوكمة في المنظومة الثقافية من خلال إعادة هيكلتها بما يحقق عدم تضارب الاختصاصات، وتوحيد الرؤى، والتنسيق والتكامل بين الهيئات الحكومية المختلفة والقطاع الخاص. ومن المستهدف أن يتم تنفيذ هذا البرنامج بشكل مستمر حتى عام ٢٠٣٠، ويعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المنخفضة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تحديث اللوائح التي تنظم عمل الاتحادات والغرف والنقابات المرتبطة بالعملية الثقافية لتطوير أدائها والإضطلاع بالمهام والأعباء الملقاة على عاتقها بالنسبة لتطوير عملها في إطار الأهداف الاستراتيجية الطموحة.
- تطبيق أحدث نظم الحوكمة على كافة المؤسسات الثقافية لتحقيق الشفافية وتحسين آليات الرقابة والمساءلة والمحاسبة، دون فرض قيود إضافية.

ب- البرامج الداعمة لتحقيق الرؤية والأهداف الاستراتيجية للثقافة:

تبني حزمة من البرامج تهدف لرفع الوعي الثقافي والتراثي لدى المجتمع:

- **وصف البرنامج:** إطلاق برنامج شامل يهدف إلى تحقيق التكامل بين مختلف الجهود المبذولة لرفع الوعي الثقافي والتراثي لدى المجتمع. هذا البرنامج سيكون مستمراً حتى عام ٢٠٣٠، ويتم تحديثه بشكل مستمر وفقاً للتطورات المحلية والدولية، ويعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المتوسطة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- إطلاق برنامج من المسابقات ودرجات التميّز في المدارس بحيث يتم تشجيع النشاط الثقافي للطلاب في المدارس.
- إطلاق برنامج من المسابقات في الجامعات بحيث يتم تشجيع النشاط الثقافي لطلاب الجامعات.

- تضمين الرحلات المدرسية للمواقع الأثرية والتراثية والأفلام الوثائقية المتعلقة بالتراث ضمن أدوات بناء الشخصية المصرية لدى طلاب التعليم الأساسي.
- تفعيل التنسيق بين وزارتي الثقافة والشباب والرياضة بحيث يتم إتاحة النشاط الثقافي وتشجيعه في مراكز الشباب.
- تخصيص مساحات إعلامية لرفع الوعي بالتراث المصري من خلال برامج ومسابقات جاذبة للأعمار والطبقات المجتمعية المختلفة.
- إنتاج المواد الفيلمية والوثائقية عن المدن التاريخية والمواقع التراثية والآثار والحرف التقليدية لرفع الوعي بالتراث المصري.
- إقامة الحفلات والمهرجانات في المناطق الأثرية بحث يتم جذب أكبر عدد ممكن من المصريين والأجانب.

إنشاء شبكة بنية معلوماتية متكاملة للعمل الثقافي في مصر:

- **وصف البرنامج:** إنشاء شبكة معلوماتية متكاملة للعمل الثقافي تمكّن من التخطيط المبني على بيانات دقيقة، وتوفر الإتاحة الكاملة للمعلومات المتعلقة بالثقافة والتراث، وتسهم في حمايتها وتوثيقها ورقمنتها. ومن المستهدف الانتهاء من هذا البرنامج بحلول عام ٢٠١٨، ويعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المنخفضة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- إنشاء قاعدة بيانات للإنتاج الفكري للمُؤلّف والمُترجم لتحفيز تنوع المخرجات وعدم تكرارها.
- إطلاق برنامج وطني لرقمنة التراث بكافة أنواعه المادية واللامادية وإتاحته إلكترونياً بحيث يتم ضمان حماية التراث اللامادي.
- إعداد أطلس متكامل لخارطة الخدمات الثقافية وإتاحته إلكترونياً بحيث يتم تسهيل تداول المعلومات.
- إعداد أطلس متكامل لخارطة المواقع الأثرية والتراثية وإتاحته إلكترونياً بحيث يتم تسهيل تداول المعلومات.

رفع كفاءة إدارة البنية الأساسية للخدمات الثقافية وتوسيع نطاقها:

- **وصف البرنامج:** تطوير البنية التحتية للخدمات الثقافية، مع تقليص الفجوة الجغرافية في الخدمات المقدمة بين المحافظات، ورفع كفاءة الكوادر الوطنية في الإدارة الثقافية والتراثية. ومن المستهدف الانتهاء من هذا البرنامج بحلول عام ٢٠٢٦، ويعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المتوسطة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تحويل النقاط الثقافية المتخصصة إلى مراكز ثقافية شاملة تتيح ممارسة الأنشطة الثقافية المختلفة، مع إعطاء الأولوية للمناطق الأكثر احتياجاً.
- إعادة فتح المواقع الثقافية المُغلقة لضمان التأمين الكامل واستغلال جميع المواقع المتاحة.
- تفعيل وتوسيع نطاق الشراكة مع القطاع الخاص لرفع كفاءة البنية التحتية الثقافية.
- إنشاء وتطوير برامج أكاديمية للإدارة الثقافية والتراثية بالتعاون مع الجامعات لتأهيل العاملين بالحقل الثقافي.

حماية وتطوير الحرف التراثية:

- **وصف البرنامج:** حماية وتطوير الحرف التراثية من خلال التحفيز التمويلي والتسويقي، ودعم الترويج من خلال المعارض والبرامج السياحية، وإطلاق برامج التأهيل الفني لضمان نقل المعرفة. ومن المستهدف الانتهاء من هذا البرنامج بحلول عام ٢٠٢٠، ويعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المتوسطة.
- **العناصر الأساسية البرنامج:**

- إطلاق برنامج قومي لتعريف وتوثيق الحرف التراثية بحيث يتم العمل على تطويرها واستمراريتها.
- تطوير برامج تأهيل فني للحرف التراثية يستهدف نقل وتبادل المعرفة الخاصة بهذه النوعية من الحرف.
- تبني حزمة من المحفزات التمويلية والتسويقية لتحفيز الصناعات التراثية.
- التوسّع في إقامة المعارض المؤقتة والدائمة لمنتجات الحرف التراثية لدعم تسويقها وانتشارها.
- تضمين التعريف بالحرف التراثية ضمن محتوى برامج الترويج السياحي لرفع الوعي المحلي والعالمي بها.

دعم وتمكين الصناعات الثقافية:

- **وصف البرنامج:** تشجيع وحماية الإنتاج الثقافي من خلال تهيئة بيئة محفزة لنمو الصناعات الثقافية تكفل لها الحماية وتتيح القنوات التسويقية والتمويلية المختلفة اللازمة لنموها وتوسيع دائرة تأثيرها. ومن المستهدف الانتهاء من هذا البرنامج بحلول عام ٢٠٢٠، ويعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المتوسطة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تبني حزمة من المحفزات التمويلية والتسويقية لتحفيز الصناعات الثقافية.
- رفع الاعتماد المخصص بميزانية وزارة الثقافة للأعمال المميزة لتشجيع إنتاج الأعمال عالية الجودة.
- دعم التنظيم والمشاركة في المعارض والمهرجانات والمسابقات الدولية لدعم تسويق الصناعات الثقافية ونشرها.
- التوسّع في برامج التبادل الثقافي في مختلف المجالات لرفع الوعي المحلي والعالمي بالصناعات الثقافية المصرية.
- تبني برنامج دوري لتأهيل العاملين بشرطة المصنفات ورفع وعيهم بأطر حماية الملكية الفكرية.

حماية وصيانة التراث:

- **وصف البرنامج:** حماية وصيانة التراث من خلال حزمة من السياسات والخطط تهدف إلى تحديث أساليب الحماية والترميم. ومن المستهدف الانتهاء من هذا البرنامج بحلول عام ٢٠٣٠، ويعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة العالية.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- ربط المواقع الأثرية بنظام تأمين ومراقبة إلكتروني حديث لضمان توفير الأمن والحماية للمواقع الأثرية.
- تنفيذ أعمال صيانة وترميم في المساجد والكنائس لتوحيد أولويات الصيانة والتمويل.
- تطبيق التقنيات الحديثة في تنفيذ أعمال الترميم ومشروعات المياة الجوفية لضمان ثبات منسوبها وعدم إضرارها بالآثار.
- التوسّع في إنتاج وبيع المستنسخات والكتب الأثرية.
- التوسّع في تسجيل التراث باليونسكو والعمل على رفع المسجل منها بقوائم التراث المهدد لضمان الحقوق الدولية.

البعد السابع عشر

ثالثاً:
البعد البيئي

المحور التاسع:
البيئة

١- قراءة في الوضع الحالي

خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين تغير مفهوم البيئة تغيراً كبيراً، فبعد أن كان مفهوم البيئة يقترن بتلوث المنظومات البيئية فحسب، أصبح الآن يتعدى ذلك بكثير. فقد أصبح الحديث اليوم عن الاقتصاد الأخضر وإدماجه في صياغة الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج في ظل التوجّه العالمي وانتهاج العديد من دول العالم للعديد من السياسات لتفعيل هذا المفهوم في مختلف القطاعات متمثلة في المجتمعات المستدامة، والمدن صديقة البيئة، والعمارة الخضراء، والزراعة المستدامة والعضوية، وفي مجال الصناعة التصنيع والإنتاج الأنظف، والاستثمار في ترشيد استخدامات المياه والطاقة ومصادر المياه والطاقة المتجددة، والتوجه نحو الاستثمار في وسائل النقل العام الموفرة للطاقة والصديقة للبيئة، والسياحة البيئية، وإعادة استخدام وتدوير المخلفات من أجل تحقيق التنمية المستدامة بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مجتمعة في إطار جيد للحوكمة يضمن المشاركة المجتمعية، والشفافية، والمحاسبة.

بناء على ما سبق، ولأن الهدف الأسمى للتنمية المستدامة يتمثل في ضمان حقوق الأجيال القادمة في استخدامات الموارد الطبيعية وفي التنمية، ينقسم إطار عمل ركيزة البيئة إلى شقين: الشق الأول يخاطب العناصر الأساسية لإدارة الموارد الطبيعية وهي الهواء، والمياه، والمخلفات بالإضافة إلى النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. وفيما يخص العناصر الأخرى المتضمنة في إدارة الموارد الطبيعية مثل مصادر الطاقة والثروة المعدنية والأراضي، فقد تم التنسيق مع المحاور الأخرى المعنية لضمان احتواء استراتيجيات تلك المحاور على ما يؤدي إلى الإدارة الرشيدة لتلك الموارد وتحقيق استدامتها. أما الشق الثاني فيتعلق بالآثار البيئية لكافة القطاعات التنموية. ويتم مناقشة البعد البيئي للطاقة والتنمية العمرانية والنقل وجميع الأنشطة الاقتصادية (صناعة - زراعة - سياحة) مع المحاور المختلفة المعنية بهدف تحقيق التكامل مع تلك المحاور كعنصر رئيسي لضمان تحقيق الاستراتيجية لمفهوم التنمية المستدامة الشاملة.

وبشكل عام، تتواكب استراتيجية البيئة مع أهداف التنمية المستدامة الأممية خاصة مع الأهداف الخاصة بالعمل المناخي والحياة تحت الماء والحياة في البر، والهدف الخاص بالطاقة النظيفة وبأسعار معقولة والهدف الخاص بالمياه النظيفة والنظافة الصحية وغيرها من الأهداف.

تشير قراءة الوضع الحالي لملف البيئة إلى مجموعة من الحقائق المرتبطة بالمياه والهواء والأوزون، والتنوع البيولوجي والثروة المعدنية والبيئة الساحلية والمخلفات والاتفاقات الدولية في هذه المجالات، والتي نعرض لها باختصار على النحو التالي:

- المياه: بلغ نصيب الفرد بمصر من الموارد المائية العذبة المتجددة في عام ٢٠١٥ حوالي ٦٥٠ متر^٣^/الفرد/السنة وهو ما يدخل مصر في نطاق الدول ذات الندرة المائية أو ما يعرف بالفقر المائي[١]. ويستحوذ قطاع الزراعة على النصيب الأكبر من استهلاك الموارد المائية بنسبة تصل إلى ٨٥٪ من إجمالي الاستهلاك. على الجانب الآخر تمثل الموارد المائية غير التقليدية نحو ٢٠٪ فقط من إجمالي الموارد المائية في مصر في عام ٢٠١٤/١٣[٢]. ومن المتوقع أن تؤثر ظاهرة التغيرات المناخية على قطاع المياه، حيث ستؤدي إلى زيادة الطلب خاصة في القطاع الزراعي بالإضافة إلى تأثير ارتفاع مستوى سطح البحر على خزانات المياه الجوفية في مناطق دلتا النيل مما يزيد ملوحتها وجعلها غير صالحة للاستخدام.
- الهواء والأوزون: أدى التطور الصناعي والتكنولوجي إلى استحداث العديد من المواد الكيميائية الجديدة، مما نتج عنه زيادة انبعاث الغازات من المواد المسببة لاستنفاد طبقة الأوزون. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي فإن التردي البيئي الناتج عن تلوث الهواء يكلف مصر نحو ٥٪ من الناتج القومي الإجمالي السنوي، أي نحو ٢,٤٢ مليار دولار سنوياً[٣]. وقد اجتازت مصر بنجاح التحديات التي فرضها الالتزام بأحكام بروتوكول مونتريال وتعديلاته المختلفة لحماية طبقة الأوزون، حيث تم التخلص التدريجي من العديد من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون والتي كانت تستخدم في المنتجات الاستهلاكية والصناعية والزراعية. كما تم إعداد استراتيجية وطنية لوقف استخدام المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية المستخدمة في العديد من القطاعات المختلفة وأهمها قطاع صناعة الفوم والعزل الحراري، وقطاع صناعة الثلاجات والتبريد والتكييف.
- التنوع البيولوجي: تعد مصر موطناً يضم تنوعاً واسعاً من الأنظمة البيئية والحياة المائية والبرية، إذ تمثل الفصائل النباتية والحيوانية العديدة في مصر كلا من البيئات الاستوائية وبيئات البحر الأبيض المتوسط والتي يعود بعضها إلى ملايين السنين. وتعتبر مصر من الدول الرائدة في العناية بحماية التنوع البيولوجي وبرهنت على ذلك بانضمامها إلى الاتفاقيات الدولية التي تعزز هذا التوجه وعلى رأسها اتفاقية التنوع البيولوجي في عام ١٩٩٢. وكانت مصر من أوائل الدول التي أعدت ونفذت استراتيجية وطنية وخطة عمل قومية في مجال التنوع البيولوجي على مدى عشرين عاماً (١٩٩٧ -٢٠١٧) بمشاركة حكومية وأهلية وشعبية. وفي عام ٢٠١٤، أعلنت مصر ٣٠ منطقة محمية تغطي أكثر من ١٤٩ ألف كيلو متر مربع أو حوالي ١٤,٧٪ من إجمالي مساحة مصر، كما وصل عدد المحميات الطبيعية التي لها خطة إدارة معتمدة ومُفعلة إلى ١٣ محمية[٤].

١ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام ٢٠١٥.
٢ المرجع السابق.
٣ البنك الدولي، ٢٠٠٢.
٤ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام ٢٠١٥.

- الثروة المعدنية: تمتلك مصر موارد كبيرة من الثروات المعدنية الطبيعية، إلا أن معظم هذه الثروات لم يتم استغلالها حتى الآن بالشكل الأمثل. وأدى ذلك إلى ضآلة مساهمة قطاع الثروة المعدنية في الناتج المحلي الإجمالي.

- البيئة الساحلية: تمثل المناطق الساحلية والبحرية في مصر أهمية استراتيجية نظراً لوجود الموارد الغذائية والمواد الخام التي هي أساس التنمية الاقتصادية. كذلك تعتبر المنطقة الساحلية شرياناً حيوياً للنقل البحري والتجارة، كما يتواجد بها عدد من الموارد البيئية الهامة التي تعتبر مصدراً أساسياً للترفيه والجذب السياحي. تمثل المناطق الساحلية في مصر موطناً لحوالي ٢٢٪ من إجمالي عدد السكان. ويتم ممارسة أكثر من ٦٠٪ من الأنشطة التنموية (صناعية، اقتصادية، تجارية، بحرية ... إلخ) في المناطق الساحلية. هذا بالإضافة إلى دلتا نهر النيل، والتي تغطي حوالي ٦٠٪ من الإنتاج الزراعي في مصر. أضف إلى ذلك أن المناطق الساحلية في مصر وخاصة سواحل البحر الأحمر تنتج نحو ٨٥٪ من إجمالي إنتاج النفط الخام[٥].

- المخلفات: في إطار السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة، هناك حاجة ماسة للتعامل مع المخلفات الصلبة من وجهة نظر إدارة الموارد وليس إدارة المخلفات؛ فالمخلفات تمثل مورداً هاماً لعمليات إعادة الاستخدام والتدوير، فضلاً عن دورها في خلق فرص عمل جديدة فيما يعرف بالوظائف الخضراء. أضف إلى ذلك دور عمليات الإدارة المتكاملة والمستدامة للمخلفات في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المسببة لظاهرة تغير المناخ. وفقاً لتقديرات عام ٢٠١١، يبلغ إجمالي كمية المخلفات البلدية الصلبة المتولدة سنوياً حوالي ٢٠ مليون طن أي بمعدل ٢٥٠ كجم للفرد سنوياً ويعتبر هذا المعدل منخفضاً بالمقارنة مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تبلغ فيها حوالي ٥٣٠ كجم/الفرد سنوياً[٦].

- الاتفاقيات الدولية: قامت مصر بالتوقيع على ٦٨ اتفاقية بيئية والبروتوكولات التابعة لها من أجل الحفاظ على البيئة، وحماية صحة الإنسان والحفاظ على الموارد البيئية المختلفة، وتشارك مصر كغيرها من الدول في المفاوضات الخاصة لوضع هذه الاتفاقيات. ويختلف نطاق هذه الاتفاقيات ويتنوع ليشمل حماية وحفظ وتعزيز رأس المال الطبيعي، والتحول إلى اقتصاد أخضر منخفض الكربون، ورفع كفاءة استخدام الموارد وحماية المواطنين من الضغوط المتعلقة بالبيئة والمخاطر على الصحة. ويعتبر التحدي الذي يواجه مصر الآن كما هو الحال في معظم الدول النامية هو التوفيق والمواءمة بين التزاماتها الدولية وسياساتها الوطنية.

وفيما يلي عرض للرؤية والأهداف الاستراتيجية للبيئة، ومؤشرات قياس الأداء وكذلك التحديات التي تواجهها وبرامج تطوير البيئة حتى عام ٢٠٣٠.

٢- الرؤية الاستراتيجية للبيئة حتى عام ٢٠٣٠

في إطار هذه القراءة لواقع البيئة في مصر، تستهدف الرؤية الاستراتيجية للبيئة في مصر بحلول عام ٢٠٣٠، أن يكون البُعد البيئي محوراً أساسياً في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية ويدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل لها والاستثمار فيها وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة فيها، ويعمل على تنويع مصادر الإنتاج والأنشطة الاقتصادية، ويساهم في دعم التنافسية، وتوفير فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر، ويحقق عدالة اجتماعية مع توفير بيئة نظيفة وصحية وآمنة للإنسان المصري.

مما سبق يتضح أن الرؤية الاستراتيجية للبيئة حتى عام ٢٠٣٠ تستهدف تحديد آليات تشجيع الاستثمار في الموارد الطبيعية والنظم الايكولوجية بهدف دعم الاقتصاد وتوفير فرص عمل جديدة. ومن ثم تحدد هذه الرؤية الاستراتيجية سُبل تحقيق نهضة اقتصادية شاملة دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية وفي بيئة نظيفة. كما تشير الرؤية الاستراتيجية إلى أهم القضايا ذات الأولوية حتى عام ٢٠٣٠، وكيفية التعامل معها. وفي ضوء الدور الرائد لمصر إقليمياً ودولياً، تعطي الرؤية الاستراتيجية أهمية قصوى للتأكيد على دور مصر وموقفها من القضايا البيئية على المستوى الدولي.

وتتماشى هذه الرؤية مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ والتي تعتبر البيئة كأحد أبعاد التنمية المستدامة فضلاً عن تحديد مجموعة من القضايا التي يتم معالجتها من خلال الأهداف الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر، والتي تتعلق بالتصدي للتغير المناخي وآثاره، وحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية، وحماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وحماية التنوع البيولوجي.

---

٥ جهاز شئون البيئة، ٢٠١٥.

٦ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مشكلة المخلفات في مصر، ٢٠١٢.

٣- الأهداف الاستراتيجية للبيئة حتى عام ٢٠٣٠

في ضوء الرؤية الاستراتيجية للبيئة تشمل الأهداف الإستراتيجية للبيئة حتى عام ٢٠٣٠ ما يلي:

الهدف	التعريف
الإدارة الرشيدة والمستدامة لأصول الموارد الطبيعية لدعم الاقتصاد وزيادة التنافسية وخلق فرص عمل جديدة	يختص هذا الهدف بترشيد استخدام الموارد الطبيعية وإيجاد بدائل غير تقليدية لها لضمان استدامتها، مع التركيز على الموارد المائية بما يضمن تحقيق الأمن المائي.
الحد من التلوث والإدارة المتكاملة للمخلفات	يتناول هذا الهدف الحد من أحمال تلوث الهواء والتلوث الناتج عن المخلفات غير المعالجة بما له من آثار بيئية وصحية خطيرة مع تعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية عن طريق استغلال المخلفات الصلبة مع التركيز على المخلفات الصلبة البلدية.
الحفاظ على توازن النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والإدارة الرشيدة والمستدامة لها	يتضمن هذا الهدف حماية التنوع البيولوجي المتميز في مصر ورفع كفاءة إدارته عن طريق المحميات الطبيعية بما يضمن لهذا التنوع البيولوجي الاستمرارية والاستدامة.
تنفيذ مصر لالتزاماتها الدولية والإقليمية تجاه الاتفاقيات البيئية ووضع الآليات اللازمة لذلك مع ضمان توافقها مع السياسات المحلية	يتضمن الهدف ضمان التزام مصر باتفاقياتها البيئية الدولية والإقليمية ووضع الآليات اللازمة لذلك مع ضمان توافقها مع السياسات البيئية.

يختص **الهدف الأول** بتحقيق الإدارة الرشيدة والمستدامة لأصول الموارد الطبيعية والتي تشمل الهواء والمياه والطاقة والأراضي بما تحويه من موارد طبيعية وثروات معدنية، مع التركيز على الموارد المائية وتحقيق الأمن المائي لما لهذه القضية من أثر على الأمن القومي خصوصاً مع دخول مصر مرحلة الفقر المائي. هذا بالإضافة إلى آثار التغيّرات المناخية والزيادة السكانية المتوقعة التي ستؤدي لتزايد حجم الطلب مع ثبات الموارد المائية المتوفرة ومن ثم العجز عن تلبية احتياجات المواطنين والأنشطة الإنتاجية.

ويتعلق **الهدف الثاني** بالحد من تلوث البيئة، وقد تم التركيز في هذا الهدف على قضيتين رئيسيتين: القضية الأولى هي الحد من تلوث الهواء عن طريق خفض أحمال تلوث الهواء، أما القضية الثانية فتتعلق بالتلوث البيني الناتج عن المخلفات، مع التركيز على المخلفات الصلبة البلدية والمخلفات الخطرة. وذلك بهدف تغيير أسلوب التعامل مع المخلفات الصلبة البلدية على أنها تمثل عبء على الدولة إلى منظومة مستدامة اقتصادياً تعظم استغلال الموارد الطبيعية. أما بالنسبة للمخلفات الخطرة فتنطوي على أضرار جسيمة على صحة المواطنين والسلامة البيئية، خصوصاً وأن مقدار ما يتم التخلص منه بشكل صحي منها يمثل نسبة ضئيلة لا تتجاوز ١٠٪. ومع النهضة التنموية المرتقبة، أصبح من الضروري مراقبة وتطوير منظومة إدارة المخلفات الخطرة للحد من آثارها الصحية والبيئية.

أما **الهدف الثالث** فيتناول التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية بما يتضمنه من بيئات طبيعية سواء برية أو مائية ومناطق ساحلية، ويتم التركيز في هذا الهدف على تطوير المحميات الطبيعية والتي تعد الأداة الأكثر أهمية وفاعلية للمحافظة على التنوع الحيوي.

ويتعلق **الهدف الرابع** بالتزام مصر بالاتفاقيات البيئية الدولية والإقليمية. وقد تم تصنيف الاتفاقيات ذات الأولوية بناء على أهمية التزاماتنا الدولية والأولوية الوطنية وعدد المشروعات والأنشطة الملازمة لكل اتفاقية. فتأتي المجموعة الأولى لتضم اتفاقيات ريو ١٩٩٢ والتي تضمنت اتفاقيات الأمم المتحدة لتغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والتصحر وأهمية الاتفاقيات في التكامل والتداخل فيما بينها لدفع عجلة التنمية المستدامة في الدول الموقعة على الاتفاقيات. وتأتي المجموعة الثانية من الاتفاقيات الخاصة بالمواد والنفايات والمخلفات الخطرة وتآكل طبقة الأوزون والتلوث البحري كأداة أخرى لتستكمل المنظومة في الحد من التلوث جنباً إلى جنب مع الاتفاقيات المعنية بالحفاظ على الموارد الطبيعية. ويتم قياس مستوى تقدم مصر في الاتفاقيات الدولية عن طريق عدد الاتفاقيات التي دخلت حيز التنفيذ.

٤- مؤشرات قياس أداء البيئة حتى عام ٢٠٣٠

أ- المؤشرات الكمية

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	قيمة الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
١	النتائج الاستراتيجية	نسبة الموارد المائية المستهلكة (٪)	يعبر عن إجمالي حجم مسحوبات المياه العذبة من أجل الاستخدام البشري (زراعة، صناعة، منزلي) كنسبة من إجمالي الموارد المائية العذبة المتجددة المتوفرة للدولة	٪١٠٧[١]	٪١٠٠	٪٨٠
٢		متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة (المتجددة)	يعبر عن مدى كفاية الموارد المائية العذبة المتجددة (الداخلية والخارجية) لاحتياجات السكان	٦٥٠ متر٣/ السنة[٢]	٧٥٠ متر٣/السنة	٩٥٠ متر٣/السنة
٣		نسبة خفض أحمال التلوث من الأتربة الصدرية الدقيقة العالقة في الهواء (٪)	يعبر عن تركيز ملوثات الهواء من الأتربة الصدرية والدقيقة العالقة في الهواء، مع التركيز في على (PM10)	١٥٧ ميكروجرام/ متر٣[٣]	٪١٥-	٪٥٠-
٤		نسبة ما يتم جمعه بانتظام وإدارته بشكل مناسب من المخلفات البلدية الصلبة (٪)	يعبر عن نسبة المخلفات الصلبة البلدية (لا تتضمن مخلفات مواد البناء، والمخلفات الزراعية، والمخلفات الخطرة) التي يتم جمعها سواء بطرق رسمية أو غير رسمية ويتم إعادة تدويرها أو التخلص منها عن طريق الدفن الصحي أو وسائل صحية أخرى (يعتبر الجمع منتظماً إذا كان يحدث مرة كل أسبوع)	٪٢٠ كفاءة الجمع: ٪٦٠[٣]	٪٤٠ كفاءة الجمع: ٪٨٠	٪٨٠ كفاءة الجمع:٪٩٠
٥		نسبة المخلفات الخطرة التي يتم التخلص منها بشكل صحي (معالجة، وإعادة تدوير، وتخلص نهائي) (٪)	يقيس مستوى التخلص من المخلفات الخطرة والتي تسبب آثاراً بيئية وصحية سيئة	٪٧[٣]	٪٣٠	٪١٠٠
٦		مؤشر التنوع البيولوجي والبيئات	يحتوي على ٣ مؤشرات فرعية: (١) مساحة المحميات الطبيعية البرية/إجمالي المساحة البرية والمسطحات المائية الداخلية. (٢) مساحة المحميات الطبيعية البحرية والساحلية/إجمالي المساحات البحرية والساحلية. (٣) نسبة المواقع المحمية المصنفة AZE من إجمالي المواقع المصنفة AZE (لا يتم قياسه لمصر).	(١) ٪١١,١ (٢) ٪٤,٣[٤]	(١) ٪١٧ (٢) ٪١٠	(١) ٪١٧ (٢) ٪١٠

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر		قيمة الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
٧		نسبة الانخفاض في معدلات المواد المستنفدة للأوزون (٪)	يشمل المواد الآتية	HCFC-22	٣,١٧٩,٣٨٠[٣]	٪٩٧,٥	٪١٠٠
				HCFC-141b	١,١١٨,٧٨٠[٣]		
				HCFC-142b	١٥١,٣٨٧[٣]		
				HCFC-123	٠[٣]		
				HCFC-124	٠,٢٧٠[٣]		
٨		نسبة انخفاض معدلات الزيادة المتوقعة لانبعاثات الغازات الدفيئة (٪)	يعبر عن مستوى التقدم في الحفاظ على معدلات زيادة مقبولة لانبعاثات الغازات الدفيئة والتي تتسبب في ظاهرة الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية		٢٧٦ طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون[٥]		
٩	المخرجات	نسبة الموارد المائية غير التقليدية المستخدمة إلى إجمالي الموارد المائية المستخدمة (٪)	يعبر عن مدى اعتماد الدولة على استغلال مواردها المائية غير التقليدية لتقليل الاعتماد على الموارد المائية التقليدية المتوفرة		٪٢٠[١]	٪٣٠	٪٤٠
١٠		نسبة مياه الصرف المعالج إلى إجمالي مياه الصرف	يعبر عن كفاءة استغلال الدولة لمواردها من مياه الصرف سواء الزراعي أو الصناعي		٪٥٠[٤]	٪٦٠	٪٨٠
١١		نسبة الصرف الصناعي غير المطابق على نهر النيل إلى إجمالي الصرف الصناعي (٪)	يعبر عن نجاح الدولة في منع الصرف الصناعي غير المطابق للمواصفات على مياه النيل والذي يسبب تلوثاً مائياً كبيراً (صرف مباشر وغير مباشر)		٪٢١[٣]	٪١٦	٪٠
١٢		نسبة الصرف الصحي المعالج وفقاً للمعايير الوطنية الذي يتم صرفه على نهر النيل (٪)	يعبر عن مدى توافق مياه الصرف الصحي التي يتم صرفها على مياه النيل مع المعايير الوطنية التي تضمن عدم تأثر جودة المجاري المائية العذبة		٪٥٠[٣]	٪٧٠	٪١٠٠
١٣		عدد المحميات الطبيعية التي لها خطة إدارة معتمدة ومفعلة	يعبر عن مدى التقدم في تصميم وتنفيذ خطط إدارة للمحميات الطبيعية تساعد على استدامتها وتعظيم الاستفادة منها		١٣ محمية[٣]	١٥-٢٠ محمية	٣٠ محمية
١٤		نسبة التقدم نحو تحقيق الالتزام بالاتفاقيات الدولية الموقعة (٪)	يعبر عن مدى التزام مصر بالاتفاقيات الدولية في المجالات الآتية: التصحر -التغير المناخي -التنوع البيولوجي -المواد والنفايات الخطرة -التلوث البحري، وذلك عن طريق حساب نسبة الاتفاقيات التي دخلت حيز التنفيذ			٪١٠٠	٪١٠٠

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	قيمة الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
١٥	المدخلات	نسبة الفاقد في شبكات نقل المياه (٪)	يعبر عن كفاءة شبكات نقل المياه وكمية المياه المهدرة نتيجة لتهالك بنيتها التحتية	١٥٪[٢]	أقل من ١٠٪	أقل من ٥٪
١٦		نسبة الفاقد في محطات معالجة المياه (٪)	يعبر عن كفاءة محطات معالجة المياه وكمية المياه المهدرة في تلك المحطات	٣٠٪[٢]	أقل من ٢٠٪	أقل من ١٠٪
١٧		عدد محطات الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء المحيط	يعبر عن رصد ملوثات الهواء عن طريق عدد محطات الشبكة القومية	٨٧ محطة[٣]	٩٢ محطة	١٢٠ محطة
١٨		عدد مواقع الرصد بالشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية	يعبر عن رصد الانبعاثات الصناعية عن طريق عدد محطات الشبكة القومية	١٦٤ موقع (٤٠ شركة)[٣]	٢٥٠ موقع	٥٠٠ موقع

ب- المؤشرات المستحدثة:

م	المؤشر	سبب الاستحداث	آليه القياس
١٩	تكلفة التدهور البيئي	تم استحداثه ليعبر عن التكلفة الاقتصادية التي تتحملها الدولة نتيجة تدهور البيئة والاستخدام غير الرشيد للموارد	سيتم قياسه بالتعاون بين وزارتي البيئة والتخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري باستخدام أسلوب حساب تكلفة الفرصة البديلة

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، ٢٠١٥.
٢. وزارة الموارد المائية والري، ٢٠١٥.
٣. جهاز شئون البيئة، ٢٠١٥.
٤. تقرير مؤشر الأداء البيئي، ٢٠١٤.
٥. قاعدة بيانات البنك الدولي، ٢٠١٢.
٦. وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، ٢٠١٥.

٥- التحديات الأساسية التي تواجه البيئة

تُقسّم التحديات الخاصة بالبيئة إلى ثلاث مجموعات رئيسية، وتتصف المجموعة الأولى منها بتأثيرها العالي والسهولة النسبية للتحكم فيها، ولذلك تستحوذ على الاهتمام الأكبر لإمكانية مواجهتها والتغلب عليها بشكل أسرع وأيسر من غيرها، وتشمل ما يلي:

- **عدم اتباع منهج متكامل وتشاركي يضمن دمج البعد الاجتماعي والبيئي مع البعد الاقتصادي؛** حيث لا يوجد تكامل لسياسات واستراتيجيات الوزارات المختلفة وعدم مشاركة أصحاب المصلحة في إعداد السياسات والخطط والبرامج.
- **الهدر في استخدام المياه؛** حيث يمثل عدم الترشيد في استهلاك المياه في كافة القطاعات المستهلكة-خاصة في قطاعات الزراعة والصناعة والإسكان-خطراً كبيراً على الموارد المائية للدولة وتهديداً للأمن المائي بها. على الجانب الآخر، فإنه مع الارتفاع المتوقع في معدلات الطلب على استخدام المياه نتيجة الزيادة السكانية واحتمالات تأثير التغيرات المناخية مع ثبات حصة مصر من مياه النيل، تصبح مجهودات ترشيد استهلاك المياه والبحث عن مصادر أخرى غير تقليدية ضرورة قومية.
- **ضعف السياسات العقابية والحوافز الاقتصادية لتشجيع القطاع الخاص على توفيق أوضاعه البيئية؛** وبما يؤدي إلى تزايد أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، بينما في حالة وجود حزمة السياسات اللازمة يمكن تضمين القطاع الخاص كمشارك أساسي في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية.
- **التغيرات المناخية؛** حيث تمثل ظاهرة التغيرات المناخية أخطاراً واضحة على الموارد المائية بمصر. وينقسم هذا التأثير إلى شقين: الشق الأول متعلق بالمناطق الساحلية والتي هي معرضة لارتفاع منسوب المياه وإحداث أضرار اقتصادية واجتماعية على المناطق الساحلية. أما الشق الثاني فيتعلق بتدفق المياه لنهر النيل والتي اختلفت الأبحاث العلمية حول إن كان الأرجح زيادة نسبة التدفقات أو انخفاضها، وفي الحالتين يتطلب الأمر تدخلاً للتكيف مع أي من الوضعين حال حدوثه.
- **تدهور حالة شبكتي الترع والمصارف؛** حيث تحتاج هذه الشبكات إلى إعادة تجديد وعناية كبيرة، حيث انتشرت التعديات عليها سواء بفتحات ري مخالفة أو إلقاء الصرف الصحي والصناعي عليها مما أدى إلى تلوث مياهها وتفشي نقص المياه في نهايات الترع مما يؤثر بشكل عام على كفاءة استخدام الموارد المائية.
- **الاستخدام الجائر للخزان الجوفي؛** حيث يمثل ذلك تهديد للأمن المائي حيث يتم الضغط على الموارد المائية غير المتجددة دون أن يتم استعاضتها مع الأهمية القصوى لتلك المياه الجوفية كمخزون استراتيجي.
- **ضعف العمالة الفنية المدربة في مجال تدوير المخلفات؛** بما يؤدي إلى ضعف كفاءة منظومة التدوير مما ينتج عنه عدم تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية المتوفرة.
- **ضعف السياسات التحفيزية لتشجيع الإنتاج الأخضر؛** حيث أدى ضعف وجود السياسات التحفيزية للقطاع الخاص لاتباع أساليب إنتاج خضراء صديقة للبيئة تتسم بكفاءة إدارة الموارد الطبيعية مع ترشيد استخدام الطاقة إلى عزوف القطاع الخاص عن هذا النمط من الإنتاج وتأخر مصر في هذا المجال مقارنة بالدول المتقدمة.
- **الحرق المكشوف للمخلفات بأنواعها المختلفة (بلدية أو زراعية)؛** والذي يمثل سببا رئيسيا من أسباب الانبعاثات الملوثة للهواء والتي ينتج عنها آثار بيئية وصحية سلبية. يرجع ذلك التحدي إلى ضعف منظومة جمع وتدوير والتخلص من المخلفات إلى جانب تدني مستوى الوعي المجتمعي بخطورة تلك الممارسات.

المجموعة الثانية والتي تتسم بالانخفاض النسبي في تأثيرها أو في قدرة التحكم فيها، تتضمن:

- **ضعف مشاركة القطاع الخاص في مجال جمع وتدوير المخلفات الصلبة مع عدم وجود آليات لتشجيعه على المشاركة؛** أدى إلى تزايد الحمل المادي على الدولة لإدارة منظومة المخلفات الصلبة سواء بالجمع أو التدوير، مما ينتج عنه تفاقم مشكلة تراكمات المخلفات الصلبة في الأحياء والمدن المختلفة ومحاولة التخلص منها بطرق غير آمنة مما يؤثر سلباً على البيئة وصحة المواطنين.
- **ارتفاع التكلفة المطلوبة لإدخال واستخدام تكنولوجيات حديثة لتحلية أو معالجة المياه؛** يمثل تحدياً أمام تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المائية غير التقليدية والتي يجب زيادة نسبة الاعتماد عليها لتخفيف الحمل على الموارد المائية العذبة ولمواجهة الطلب المتزايد.
- **ممارسات الصيد الجائر؛** أدى عدم تطبيق القانون الخاص بمنع التعديات على المحميات الطبيعية والبيئات الساحلية وتزايد ممارسات الصيد الجائر إلى تأثير سلبي على حالة التنوع البيولوجي والموائل الطبيعية وأرصدة الثروة السمكية في مصر، وخاصة في الفترة الأخيرة والتي اتسمت بالانفلات الأمني في البلاد.

- **ارتفاع تكلفة الجمع والنقل للمخلفات الصلبة؛** وبما يؤثر على كفاءة جمع هذه المخلفات وخاصة المخلفات البلدية حيث تصل كفاءة جمعها إلى أقل من ٦٠٪ من إجمالي المخلفات المتولدة، مما يوجب البحث عن تنويع مصادر التمويل لضمان استدامة منظومة إدارة المخلفات.

- **تجزئة عمل المؤسسات بقطاع المياه؛** حيث يوجد تداخل وعدم وضوح بين أدوار وصلاحيات الجهات الحاكمة لقطاع الموارد المائية في مصر والتي تتمثل في وزارتي الموارد المائية والري، ووزارة الإسكان، مما ينتج عنه ضعف كفاءة إدارة الموارد المائية نتيجة للتضاربات مع ضعف الجهود التنسيقية فيما بينها.

- **عدم توفر التمويل اللازم لمحطات رصد الملوثات والانبعاثات وتنفيذ خطط خفض أحمال تلوث الهواء؛** وبما أدى إلى ارتفاع عبئها المادي على الدولة وبما يهدد استدامتها، وتأخر مستوى تقدم تلك البرامج وزيادة ملوثات الهواء بما لها من آثار سلبية على البيئة وصحة المواطنين. كما أن ضعف الموارد التمويلية للتوسع في إنشاء محطات رصد الملوثات يضعف القدرة على قياس ومتابعة مستويات التلوث لدعم اتخاذ القرارات والإجراءات التصحيحية اللازمة، فضلاً عن رفع كفاءة العاملين بهذه المراصد لضمان إصدار التقارير الصحيحة والدقيقة.

- **نقص التمويل لرصد التنوع البيولوجي وإدارة المحميات؛** أدى إلى ضعف كفاءة جهود التنوع البيولوجي وتأخر مصر في هذا المجال مقارنة بالدول الأخرى.

- **عدم وجود سياسات تحفيزية لتشجيع الأفراد على استخدام مركبات تعمل بالغاز الطبيعي؛** حيث تعد وسائل النقل والمواصلات التقليدية المعتمدة على المواد البترولية من أهم عناصر تلوث الهواء وانبعاثات الغازات الدفيئة التي تسهم في حدوث ظاهرة الاحتباس الحراري. فعدم تبني الدولة لسياسات تشجع المواطنين والمؤسسات على استخدام الغاز الطبيعي كبديل أقل ضرراً للبيئة، وكذلك استخدام مركبات صديقة للبيئة مثل الدراجات يمثل تحدياً ينتج عنه زيادة استخدام وسائل النقل والمواصلات التقليدية بما لها من أضرار سبق ذكرها.

- **ضعف نظام المعلومات في مجال المخلفات؛** حيث أن عدم شمولية ودقة البيانات المتعلقة بمنظومة إدارة المخلفات يؤثر سلباً على كفاءة إدارة المنظومة واتخاذ الإجراءات والقرارات الملائمة بشأنها.

- **ضعف إدماج المجتمع المدني في جهود حماية التنوع البيولوجي؛** حيث أن عدم توسيع دائرة المنتفعين من جهود حماية التنوع البيولوجي والمهتمين بها لتشمل المجتمع المدني يؤدي إلى تضاعف عبء الحماية على الدولة وحدها ويؤثر على كفاءة تلك الجهود.

- **عدم تضمين سعر تكلفة المياه في المنتجات المختلفة؛** يعد من العوامل التي شجعت على عدم تحقيق أقصى كفاءة من استخدام الموارد المائية وأدى إلى ضعف التوسعات في البنية التحتية لضمان استدامة منظومة المياه.

- **تهالك كفاءة خطوط نقل المياه الحالية؛** حيث يؤدي إلى هدر كميات من المياه العذبة والتي تم معالجتها مما يؤثر على زيادة الطلب على الموارد المائية عن الطلب الحقيقي بسبب المياه المفقودة خلال عملية النقل.

- **عدم تحديد ميزانية مستقلة لإدارة المخلفات الصلبة طبقاً لأولويات الإنفاق الحكومي؛** أدى إلى ضعف كفاءة العمل بهذا القطاع.

- **الزيادة غير المنظمة في معدلات تنمية المناطق الساحلية؛** حيث يواجه البحر الأحمر بصفة خاصة زيادة غير منظمة في معدلات التنمية والعديد من الأنشطة مثل الغوص، ورسوم المراكب، وانتشار المراسي والمارينات، والحفر والتعدين والاستكشافات البترولية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر بشكل مباشر على التنوع البيولوجي بالبحر الأحمر والموارد الطبيعية والنظم البيئية مثل الشعاب المرجانية وغابات المانجروف.

- **ضعف إجراءات حماية المناطق الساحلية؛** مما ينتج عنه تعرض هذه المناطق للعديد من التهديدات البيئية مثل ظاهرة نحر الشواطئ والتي قد تؤدي إلى فقدان الأراضي وارتفاع منسوب مياه البحر المتوقع نتيجة ظاهرة التغير المناخي والذي قد يؤدي لعواقب جسيمة على اقتصاد البلاد.

- **ضعف آليات مراقبة وقياس معدل الانبعاثات لعناصر المواد المستنفدة للأوزون؛** مما ينتج عنه ضعف في كفاءة إدارة خطط خفضها واتخاذ القرارات والإجراءات التصحيحية المطلوبة؛ وتجدر الإشارة إلى أن جهود خفض معدلات المواد المستنفد للأوزون من الالتزامات الدولية الرئيسية.

المجموعة الثالثة تشمل التحديات الأقل من حيث الأولوية ولكن هذا لا يعني أنها أقل أهمية ويجب البحث عن كيفية التصدي لها:

- **اتباع أنماط إنتاج صناعية غير مستدامة ملوثة للبيئة؛** حيث أن عدم وضع الأبعاد البيئية في الاعتبار عند تخطيط وإدارة المنشآت الصناعية ينتج عنه منظومة صناعية غير مستدامة تساهم في تلوث الموارد الطبيعية وضعف كفاءة استخدامها. ويتضمن هذا توليد المخلفات الخطرة مع عدم معالجتها، وعدم ترشيد استخدام الموارد المائية، والاعتماد على موارد طاقة غير متجددة ومسببة لتلوث الهواء.
- **زيادة أعداد مقالب وتجمعات القمامة العشوائية؛** وبما يحد من قدرة الدولة على إدارة منظومة المخلفات بكفاءة بداية من رصد كميات المخلفات المتولدة إلى جمعها والتعامل معها سواء بالتدوير أو التخلص النهائي.
- **ضعف دعم منظومة البحث العلمي لتحقيق الاستدامة البيئية؛** حيث لا توجد سياسة واضحة وآليات فعالة لتوجيه البحث العلمي إلى مجالات الحفاظ على الموارد الطبيعية وصون وحماية البيئة لدعم تحقيق تنمية مستدامة في مصر.
- **عدم وجود حافز مجتمعي لتسهيل عمل منظومة إدارة المخلفات؛** سواء عن طريق تسهيل عملية التدوير بالفصل من المنبع أو باتباع أساليب استهلاك أكثر استدامة لخفض معدلات المخلفات المتولدة.
- **عدم القدرة على الاحتفاظ بالكوادر المدربة في مجال التنوع البيولوجي والمحميات؛** حيث أن الحوافز الاقتصادية المقدمة للكوادر البشرية المدربة في مجالات صون التنوع البيولوجي لا تشجع تلك الكوادر على استمرار العمل بالقطاع وتطويره بالإضافة إلى ضعف البرامج التأهيلية والتدريبية المقدمة لهم.
- **ضعف المشاركة المجتمعية للمحافظة على البيئة وتدني الوعي البيئي؛** يؤدي إلى ضعف كفاءة استغلال الموارد الطبيعية وتدهور الحالة البيئية وما لذلك من تداعيات على الاقتصاد والحالة الاجتماعية والبيئية.
- **تعدد الجهات المسئولة عن تنفيذ خطط خفض أحمال تلوث الهواء وضعف القدرة التنسيقية بينها؛** يؤدي إلى عدم تكامل المشروعات وضعف القدرة على تقييم نتائجها في إطار موحد يعكس مستوى التقدم في تنفيذها.

٦- برامج تطوير البيئة حتى عام ٢٠٣٠

في ضوء هذه التحديات وبالإضافة إلى ما ورد في برنامج الحكومة ٢٠١٨/٢٠١٦ من سياسات وبرامج ومشروعات تتعلق بتنمية البيئة، نعرض فيما يلي بعض أهم البرامج والمشروعات التي ترتكز عليها الاستراتيجية في الفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠.

أ- برامج تتعلق بآليات التنفيذ

تعزيز البنية المؤسسية والتشريعية لمنظومة إدارة الموارد المائية

- **وصف البرنامج:** يهدف البرنامج إلى إصلاح الخلل المؤسسي والتشريعي في منظومة إدارة الموارد المائية بالدولة عن طريق إعادة تعريف أدوار الجهات الحاكمة للقطاع ورفع كفاءته الإدارية بالإضافة إلى صياغة التشريعات اللازمة. ومن المستهدف الانتهاء من صياغة هذه التشريعات بحلول عام ٢٠٢٠، ويعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المنخفضة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تحديد الأدوار المؤسسية والتنظيمية بشكل واضح لكل من وزارة الموارد المائية والري ووزارة الإسكان لتفادي التضاربات القائمة في الصلاحيات والاختصاصات.
- تنفيذ برنامج لتوفير المياه من مصادر غير تقليدية وتجديد النظم الإيكولوجية للمياه وتفعيل دور إدارة توفير المياه من المصادر غير التقليدية لتخفيف الضغط المتزايد على الموارد المائية التقليدية.
- صياغة التشريعات والقوانين التي تدعم الاستخدام الأمثل للموارد المائية.
- وضع إطار تشريعي ومعايير جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي وتحلية المياه.
- إدراج عقوبات تلوث المياه ضمن القوانين ذات الصلة، واستحداث القوانين والمعايير التي تقضي بتركيب معدات وأساليب توفير المياه في المنشآت، ووضع تشريعات وآليات تنفيذ القانون للحد من الاستخدام الجائر للخزان الجوفي.
- تنفيذ برامج بناء القدرات المؤسسية لتعزيز الجانب الإداري والفني للكوادر البشرية بالجهات المنوط بها إدارة الموارد المائية.

التوسع في إنشاء وتطوير البنية الأساسية اللازمة لتحقيق استدامة منظومة المياه

- **وصف البرنامج:** يهدف البرنامج إلى تطوير البنية الأساسية الحالية والتوسع في مشاريع أساسية للبنية التحتية المستقبلية لزيادة الاعتماد على الموارد المائية غير التقليدية والحد من الهدر في النظم الحالية. ومن المستهدف الانتهاء من تنفيذ هذا البرنامج بحلول عام ٢٠٢٥، ويعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المرتفعة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تنفيذ برنامج لتطوير وصيانة شبكة الترع والمصارف الحالية والتوسع في إنشائها.
- التوسع في إنشاءات البنية التحتية اللازمة لتمكين الاستفادة من مياه الأمطار والسيول.
- تنفيذ برنامج لإنشاء محطات جديدة لمعالجة الصرف الصحي وتحلية مياه البحر لزيادة القدرة الاستيعابية وتخفيف الضغط على الموارد المائية التقليدية.
- تطوير محطات معالجة المياه وشبكات نقل المياه الحالية من أجل الحد من الهدر وتعزيز كفاءة استخدام الموارد المائية.
- وضع سياسات لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في إدارة الموارد المائية سواء فيما يتعلق بالتنقية أو التدوير أو إصلاحات البنية التحتية مع وضع الإطار التشريعي لتنظيم مشاركته.
- تقديم الدعم المالي المطلوب لإيقاف الصرف بكل أنواعه على المجاري المائية وخاصة نهر النيل.

تنفيذ إصلاحات السياسة المالية واستخدام الأدوات الاقتصادية للتوجه نحو أنماط استهلاك أكثر استدامة للموارد المائية والطبيعية.

- **وصف البرنامج:** يهدف البرنامج إلى تقليل الفجوة في الطلب على المياه عن طريق تطوير سياسات تدعم ممارسات ترشيد استهلاك المياه ومراجعة سياسات المياه الافتراضية في التجارة الدولية. ومن المستهدف البدء في هذا البرنامج عام ٢٠٢٠ والانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٥، ويعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المتوسطة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تنفيذ برنامج لترشيد استهلاك المياه في القطاعات المختلفة وخاصة الصناعة والزراعة مع الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في الري واستهداف أنواع المحاصيل قليلة الاستخدام للمياه.
- تبني سياسات تدعم استعادة تكاليف نقل وتنقية المياه لمختلف القطاعات.
- وضع سياسات تحفيزية - مثل تخفيف الحمل الضريبي - للقطاع الخاص للتشجيع على توفير وإعادة استخدام المياه.
- تسهيل الحصول على المعدات والتقنيات الحديثة والمبتكرة الموفرة للمياه من خلال خفض التعريفات الجمركية عليها.
- وضع سياسات تجارية تعمل على زيادة الموارد المائية من خلال التجارة الدولية (المياه الافتراضية).

رفع درجة الوعي بأهمية المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وتحفيز البدائل والتكنولوجيات اللازمة لترشيد الاستهلاك وحماية الموارد الطبيعية

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى حشد الجهود المجتمعية نحو المحافظة على الموارد البيئية وترشيد استخدامها من خلال برامج التوعية أو خدمات التدريب أو دمج المفاهيم البيئية في المناهج التعليمية مع التركيز على دور المرأة في هذه البرامج. ومن المستهدف الانتهاء من تنفيذ هذا البرنامج بحلول عام ٢٠٢٠، ويعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المتوسطة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تنفيذ برامج توعية جغرافية بأهمية توفير المياه وفقاً لمتطلبات وطبيعة كل مجتمع.
- تقديم الإرشاد وخدمات التدريب على وسائل ترشيد استخدام المياه في الزراعة للمجتمعات الريفية.
- دمج مفاهيم الإدارة المتكاملة والمستدامة للمخلفات الصلبة في منظومة التعليم.
- تنفيذ برامج التوعية بضرورة التحول لأنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة متضمنة الترشيد في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة من التلوث.
- تنفيذ برامج توعية لتنمية وعي القطاع الصناعي وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأهمية المحافظة على البيئة والترشيد في استهلاك الموارد.
- تطوير برامج الوعي والتعليم والتثقيف في مجال التنوع البيولوجي عن طريق: تنفيذ برامج توعية مجتمعية تهدف إلى نشر قيم التنوع البيولوجي الاجتماعية والاقتصادية، وإدراج عناصر حماية التنوع البيولوجي في المقررات الدراسية.

رفع كفاءة منظومة إدارة المخلفات الصلبة ودعم تحقيق استدامتها

- **وصف البرنامج:** يهدف البرنامج إلى بناء نظام مؤسسي وتشريعي وتنفيذي لإدارة منظومة المخلفات الصلبة بأنواعها يتميز بالتكامل والكفاءة والاستدامة المالية. ومن المستهدف الانتهاء من تنفيذ هذا البرنامج بحلول عام ٢٠٢٠، ويعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المرتفعة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تطوير منظومة متكاملة على المستوى المؤسسي والتشريعي لإدارة قطاع المخلفات عن طريق تحديد الجهات الحاكمة للقطاع وإصدار القوانين اللازمة للتعريف بأدوارها وصلاحياتها وتخصيص الموارد المالية اللازمة لعملها.
- تطوير القدرة الإدارية والفنية لمؤسسات إدارة قطاع المخلفات الصلبة.
- تنفيذ خطة تهدف لتحقيق الاستدامة المالية لإدارة المخلفات الصلبة عن طريق وضع سياسات لخلق بيئة تشجيعية لزيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة المخلفات الصلبة لتخفيف الحمل التمويلي على الدولة.
- وضع آلية لدمج القطاع غير الرسمي في منظومة إدارة المخلفات الصلبة وتقنين أوضاعه للاستفادة بإمكاناته وتمكين الدولة من تنظيم العمل به.
- تطوير النماذج التشغيلية والتجارية التي تناسب الشركات مقدمي خدمات إدارة.
- تطوير وتفعيل معايير بيئية وصحية لأنشطة إدارة المخلفات الصلبة لضمان توافق العمل بالقطاع مع معايير السلامة العالمية.
- تطوير آلية الرقابة والمتابعة لأداء الأجهزة المحلية فيما يتعلق بأنشطة إدارة المخلفات الصلبة لضمان تحقيق كفاءة نظم الجمع والتدوير أو التخلص.

تطوير السياسات اللازمة للحد من تلوث الهواء ومكافحة التغيرات المناخية وحماية البيئة

- **وصف البرنامج:** يهدف البرنامج إلى تبني وتطوير الاستراتيجيات والسياسات الضرورية للحد من تلوث الهواء وانبعاثات الغازات الدفيئة عن طريق ٣ قطاعات رئيسية: الطاقة والصناعة والنقل. ومن المستهدف الانتهاء من تنفيذ هذا البرنامج بحلول عام ٢٠١٨، ويعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المرتفعة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تنفيذ برنامج لتنويع مصادر تمويل خطط خفض أحمال تلوث الهواء عن طريق تعزيز برامج الشراكات الدولية بهذا المجال لتخفيف عبئها التمويلي على الدولة وإشراك كافة المنتفعين.
- وضع حوافز اقتصادية لتشجيع قطاع الصناعة على توفيق أوضاعه البيئية فيما يخص خفض انبعاثات تلوث الهواء وانبعاثات الغازات الدفيئة.
- وضع سياسات اقتصادية لدعم جهود ترشيد استهلاك الطاقة في كافة القطاعات.
- وضع سياسات تحفيزية لإنتاج واستهلاك الطاقة الجديدة والمتجددة وخاصة طاقة الرياح والطاقة الشمسية.
- وضع سياسات تهدف لزيادة استخدام وسائل النقل الجماعي ووسائل النقل صديقة البيئة (مثل قطارات الكهرباء).

تطوير البنية الأساسية لدعم جهود الحد من تلوث الهواء ومكافحة التغيرات المناخية

- **وصف البرنامج:** يهدف البرنامج إلى تمكين قياس وإدارة فاعلية جهود الحد من تلوث الهواء وانبعاثات الغازات الدفيئة بالإضافة إلى رفع القدرة التنسيقية للإشراف على خطط الخفض المتعددة. ومن المستهدف الانتهاء من تنفيذ هذا البرنامج بحلول عام ٢٠٢٠، ويعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المتوسطة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- التوسع في توفير البنية الأساسية لرصد وقياس معدلات تلوث الهواء مثل محطات الرصد والمعدات التكنولوجية التي تزيد من قدرة الدولة على متابعة مستويات التلوث ومن ثم اتخاذ الإجراءات المناسبة.
- إنشاء قاعدة بيانات التغيرات المناخية كنواة لإنشاء مركز بحوث ودراسات بالإضافة إلى استحداث إدارة بالوزارات المعنية بالتغير المناخي لحصر الانبعاثات.
- توسيع دائرة صلاحيات وزارة البيئة لترأس الإشراف والتنسيق بين الجهات المتعددة التي تنفذ خطط الخفض لتفادي التضاربات الحالية الناتجة عن عدم التنسيق بين الجهات المختلفة التي تقوم بتنفيذ الخطط.

رفع كفاءة البنية الأساسية والإدارية اللازمة لتطوير جهود حماية التنوع البيولوجي

- **وصف البرنامج:** يهدف البرنامج إلى تمكين جهود المحافظة على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي عن طريق تطوير البنية الأساسية والأطر الإدارية لها. ومن المستهدف البدء في تنفيذ هذا البرنامج عام ٢٠٢٠ والانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٥، ويعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المرتفعة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- زيادة أعداد وفاعلية برامج الإصلاح والتأهيل للمناطق المتدهورة بيئياً.
- تحسين شبكة الاتصالات وتطوير نظم المعلومات لإدارة المحميات الطبيعية والبيئات المختلفة لرفع كفاءة رصد الوضع البيئي الحالي.
- تنفيذ برامج تدريبية لتطوير الكوادر الحكومية (بالأجهزة المعنية بحماية البيئة) والأهلية (المجتمعات المحلية بمناطق الحماية البيئية) في مجال صون وحماية التنوع البيولوجي.
- استحداث وتطوير أطر إدارة مستدامة مالياً تهدف إلى تعظيم الجوانب الاقتصادية لإدارة المحميات الطبيعية.
- إمداد الأجهزة المعنية بتطبيق القانون فيما يتعلق بمنع ممارسات الصيد الجائر بوسائل الرقابة الأمنية الحديثة وتدريب الكوادر البشرية المطلوبة لرفع كفاءة منع ممارسات الصيد الجائر التي تهدد توازن النظم الإيكولوجية.

زيادة مشاركة القطاع الخاص والأهلي في جهود صون وحماية التنوع البيولوجي

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى تخفيف الحمل المالي والإداري لتنفيذ برامج المحافظة على التنوع البيولوجي عن طريق إشراك القطاع الخاص وتدعيم أطر الشراكة المجتمعية. ومن المستهدف البدء في تنفيذ هذا البرنامج عام ٢٠٢٥ والانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٧، ويعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المتوسطة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- إيجاد أطر متكاملة للشراكة مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني في جهود حماية البيئة والتنوع البيولوجي.
- وضع آليات لتشجيع الأعمال التطوعية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حماية البيئة وصون التنوع البيولوجي.
- وضع سياسات لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التنوع البيولوجي والمحميات الطبيعية والسياحة البيئية مع زيادة القيمة المضافة للمنتجات البيئية.
- خلق فرص عمل للمجتمعات المحلية في مناطق الحماية البيئية عن طريق:
  - إعداد برامج تأهيلية وتدريبية للعمل في مجال المنتجات البيئية وصون التنوع البيولوجي.
  - وضع سياسات اقتصادية لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات البيئية والمحلية (النباتات الطبية والعطرية - منتجات المجتمعات المحلية... إلخ).

رفع كفاءة حماية المناطق الساحلية والبحرية

- **وصف البرنامج:** يهدف البرنامج إلى تحسين قدرة الدولة على حماية المناطق الساحلية من التحديات الناتجة عن الأنشطة المختلفة سواء بحرية كالصيد والاستكشافات البترولية أو أرضية مثل التنمية العمرانية والتنمية الصناعية والزراعية والسياحية. ومن المستهدف البدء في هذا البرنامج عام ٢٠٢٠ والانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٥، ويعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المتوسطة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع برنامج لتطوير إمكانيات مصر لجذب السياحة المستدامة والبيئية وتنفيذ خطة تسويقية شاملة لضمان جذب هذا النوع من السياحة وبالتالي تعزيز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
- تطوير نظم إدارة ورصد أكثر صرامة فيما يتعلق بالمخالفات البيئية البحرية لضمان التزام الأنشطة بالمعايير البيئية العالمية.
- وضع السياسات والتشريعات اللازمة لتشجيع التزام القطاع الخاص بالممارسات السليمة والمستدامة على النظام البيئي البحري مع تطبيق مبدأ «الملوث يدفع» من قبل الأفراد والقطاعات الاقتصادية.

- تشجيع الممارسات المستدامة لمصائد الأسماك بما يدعم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي البحري.
- تنفيذ برامج لتطوير القدرة الفنية (بحوث ودراسات، ونظم معلومات متطورة) والإدارية للكوادر البشرية القائمة على إدارة البيئة الساحلية والبحرية.
- وضع سياسات اقتصادية مستدامة لتشجيع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال صون البيئات الساحلية والبحرية وإيجاد أطر شراكة لتطوير هذه المبادرات.
- تنفيذ برنامج يهدف إلى التكيف مع مخاطر التغيرات المناخية على المناطق الساحلية وخاصة في المناطق ذات الكثافة العالية والواقعة على الشريط الساحلي للبحر المتوسط عن طريق تطوير البحث العلمي لإصدار دراسات دقيقة بالمخاطر المتوقعة والأساليب المثلى علمياً للتعامل معها أخذاً في الاعتبار عنصر الاستدامة.

متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية في مجال البيئة

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى تحسين قدرة الدولة على الالتزام باتفاقياتها الدولية في مجال البيئة عن طريق رفع كفاءة الأطر الإدارية لها مع تفعيل دمجها مع استراتيجيات الدولة التنفيذية العامة بالوزارات المعنية. ومن المستهدف الانتهاء من تنفيذ هذا البرنامج بحلول عام ٢٠١٨، ويعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المتوسطة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع آلية لدمج الاتفاقيات الدولية في مجال البيئة في الاستراتيجيات والتشريعات الوطنية للوزارات المختلفة لتحقيق التزام الدولة بتلك الاتفاقيات.
- تطوير آلية لرفع كفاءة إدارة ومراقبة الموارد المالية المخصصة للبرامج الهادفة للالتزام بالاتفاقيات الدولية في مجال البيئة.
- تفعيل دور اللجان الوطنية المختصة بالإشراف على تنفيذ كل اتفاقية لضمان التزام الدولة بها.
- تطوير آلية للربط بين مخرجات البرامج الهادفة لتحقيق الالتزامات الدولية في مجال البيئة وبنود الاتفاقيات لضمان سير تقدم المشروعات في الاتجاه الصحيح واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة حال الضرورة.
- تطوير قاعدة بيانات شاملة يتم تحديثها دورياً تحتوي على عدد الاتفاقيات الموقعة وعدد الاتفاقيات التي دخلت حيز التنفيذ والتقارير القومية المقدمة والمشاريع والبرامج المنفذة في إطار الاتفاقية ومستوى تقدمها لمراقبة مدى التزام الدولة باتفاقياتها الدولية في مجال البيئة.

ب- برامج تتعلق بموضوعات بعينها

تطوير منظومة التخلص من المخلفات الخطرة ورفع كفاءة إدارتها

- **وصف البرنامج:** يهدف البرنامج إلى الحد من إنتاج المخلفات الخطرة ومعالجتها بطريقة سليمة لتفادي آثارها البيئية والصحية الضارة. ومن المستهدف البدء في هذا البرنامج عام ٢٠٢٠ والانتهاء منه بحلول عام ٢٠٣٠، ويعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المتوسطة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع سياسات اقتصادية لحث القطاع الخاص على توفيق أوضاعه البيئية فيما يخص المخلفات الخطرة.
- تشديد العقوبات على الجهات المولدة للمخلفات الخطرة في حال عدم معالجتها والتخلص الآمن منها بطريقة سليمة.
- التوسع في إنشاء البنية التحتية لوسائل التخلص من المخلفات الخطرة.
- إعداد قائمة بالمواد الكيميائية الأكثر خطورة على الصحة والبيئة والطرق السليمة للتخلص منها.

إنشاء مجلس أعلى للتنمية المستدامة

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى إنشاء مجلس أعلى للتنمية المستدامة يتبع رئاسة مجلس الوزراء ويهدف إلى ضمان تنفيذ ومتابعة سياسات الدولة البيئية وتحقيق الإدارة الرشيدة والمستدامة لموارد الدولة الطبيعية. ومن المستهدف الانتهاء من تنفيذ هذا البرنامج بحلول عام ٢٠١٨، ويعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المنخفضة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- يضطلع المجلس الأعلى للتنمية المستدامة بالمهام التالية:

- التنسيق المستمر بين كافة الأجهزة الحكومية لضمان دمج معايير التنمية المستدامة في استراتيجيات الوزارات المختلفة لرفع كفاءة استغلال الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة.
- وضع السياسات الاقتصادية المختلفة التي تهدف إلى تحقيق الإدارة الرشيدة والمستدامة للموارد الطبيعية والإشراف على تحقيقها عن طريق الجهات التنفيذية المختلفة.
- وضع سياسات وآليات للسوق تشجع على التحول إلى أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة مع تطوير النظم الرقابية على الآثار البيئية للأنشطة الاقتصادية.
- وضع نظم متابعة وتقييم للأداء البيئي لمختلف الوزارات تتسم بالكفاءة والشفافية والمحاسبة.

ومن المستهدف أن تشهد الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥، تنفيذ سياسات للتنمية العمرانية التي تراعي كافة مبادئ التنمية المستدامة وتحفيز البدائل والتكنولوجيات اللازمة لترشيد الاستهلاك وحماية الموارد الطبيعية.

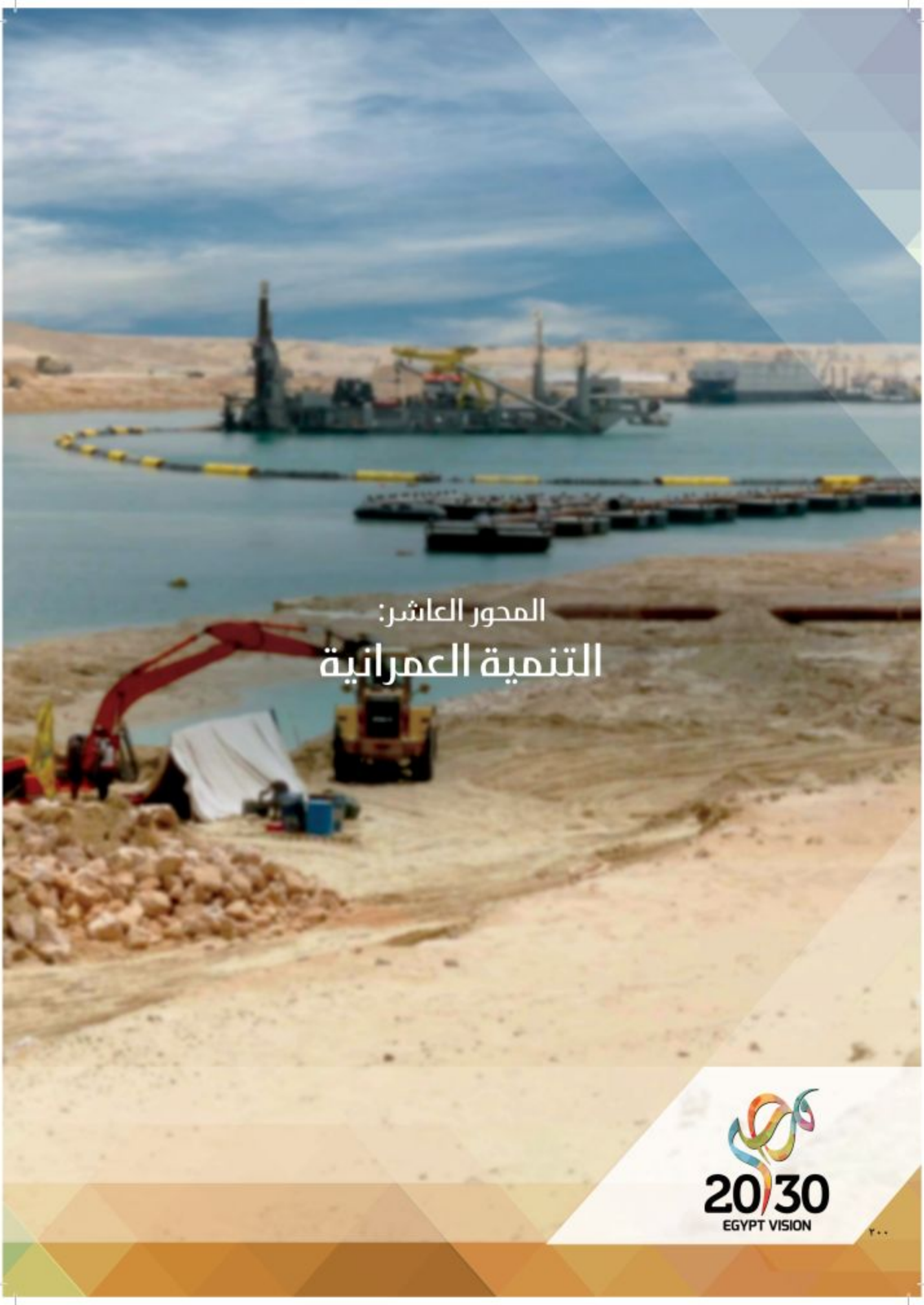

المحور العاشر:

التنمية العمرانية

١- قراءة في الوضع الحالي

في ضوء زيادة النمو العمراني وتزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدن، استنفذ الحيز المعمور الحالي قدراته الحيوية وبلغ درجة التشبع السكاني ويتضح هذا من خلال ارتفاع الكثافات السكانية والبنائية. وقد ترتب على عدم توفير مساحات جديدة مناسبة لحجم الزيادات السكانية تدهور جودة البيئة العمرانية بسبب التلوث البيئي والاختناق المروري وتناقص المساحات الخضراء وانتشار أنماط العمران العشوائي على أجود الأراضي الزراعية. وأصاب منظومة الإسكان في مصر خلل توزيعي أدى إلى وجود فائض في إسكان شرائح الدخل المتوسطة والمرتفعة وعجز في إسكان أصحاب الدخل المحدود يقدر بنحو٢,٥ مليون وحدة سكنية[١]. كما أسفرت جهود الدولة في الأعوام السابقة عن تقدم ملحوظ في تغطية خدمات مياه الشرب سواء في الحضر والريف حيث بلغت نسبة التغطية ٩٠٪[٢] من المواطنين إلا أن هناك خلل جغرافي في توزيع تلك الخدمات حيث تقل نسبة تغطية المناطق الريفية حوالي ١٠٪ عن المناطق الحضرية. وما زالت خدمات الصرف الصحي الآمن تحتاج إلى تطوير حيث لم تتعد نسبة تغطية شبكة الصرف الصحي ٥٠٪ من إجمالي المواطنين. بل وهناك فجوة هائلة بين تغطية المناطق الحضرية المقدرة بنحو ٧٩٪ وتغطية المناطق الريفية المقدرة بنحو١٢٪[٣] فقط. ويمثل إتباع الحلول التقليدية في تغطية الصرف الصحي عبئاً مالياً كبيراً على عاتق الموازنة العامة للدولة.

كما تنخفض نسبة مستخدمي وسائل النقل الجماعي في مصر عن الدول الأكثر تقدماً، مما أسفر عن آثار بيئية سيئة تمثلت في تلوث الهواء وزيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون واختناق مروري بالمراكز العمرانية. وأدى عدم وجود مخطط تنموي شامل تُبنى عليه استخدامات الأراضي إلى تضارب عمل الجهات المختلفة صاحبة الولاية على أراضي الدولة وعدم الاستغلال الأمثل لمورد الأرض. ولا يتناسب النظام المركزي المتبع حالياً لإدارة منظومة العمران مع التوسعات العمرانية المستهدفة. وعلى الرغم من المواد التي تضمنها دستور عام ٢٠١٤ للتوجّه نحو اللامركزية، إلا أنه مازال أمام مصر الكثير لتفعيل أدوار الأجهزة المحلية بالشكل الذي يحقق اللامركزية المنشودة. وقد بدأت الدولة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع الخروج من الحيز المعمور الضيق إلى المجتمعات العمرانية الجديدة حيث تعتزم الدولة تأسيس عددٍ من المدن الجديدة، منها مدينة العلمين الجديدة ومدينة الجلالة الجديدة ومدينة الإسماعيلية الجديدة وغيرها من المدن التي يجري العمل على تأسيسها لترتبط بمحاور التنمية الجديدة التي تقوم الحكومة حالياً بتنفيذها ويتبقى بالطبع استكمال الإصلاحات المطلوبة لتشجيع إقامة مجتمعات سكنية متكاملة في هذه المدن الجديدة.

ولا يتواكب الإطار التشريعي الحاكم لمنظومة التنمية العمرانية في مصر مع التطوير المنشود ويحتاج إلى إعادة نظر، خاصة ما يرتبط بقانون البناء الموحد رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ وقوانين التخطيط رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ أو قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وقانون التمويل العقاري.

وتتطلب التنمية العمرانية المنشودة توفير موارد مالية هائلة تصل إلى مئات المليارات التي يتعين توفيرها من خلال استحداث آليات جديدة للتمويل وتشجيع مشاركة القطاع الخاص المحلي والإقليمي في هذه المشروعات ذات الربحية العالية، فضلاً عن تشجيع مؤسسات التمويل الدولية وشركاء التنمية على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية العمرانية للخروج من الحيز المعمور الحالي إلى آفاق أوسع على أرض مصر الطيبة. وترتبط التنمية العمرانية كما وردت في الاستراتيجية بالأهداف الأممية للتنمية المستدامة بشكل عام وبالهدف رقم (١١) المرتبط بالمدن والمجتمعات المحلية المستدامة على وجه الخصوص. وفيما يلي عرض للرؤية والأهداف الاستراتيجية للتنمية العمرانية ومؤشرات قياس أدائها وأهم التحديات التي تواجهها وأهم البرامج للتغلب عليها.

٢- الرؤية الاستراتيجية للتنمية العمرانية حتى عام ٢٠٣٠

تتمثل الرؤية الاستراتيجية للتنمية العمرانية حتى عام ٢٠٣٠ في «أن تكون مصر بمساحة أرضها وحضارتها وخصوصية موقعها قادرة على استيعاب سكانها ومواردها في ظل إدارة تنمية مكانية أكثر توازناً وتلبي طموحات المصريين وترتقي بجودة حياتهم».

٣- الأهداف الاستراتيجية للتنمية العمرانية حتى عام ٢٠٣٠

تتناول الأهداف الاستراتيجية للتنمية العمرانية القضايا الملحة التي تتعلق بكيفية التعامل مع استيعاب الحيز المعمور للزيادة السكانية المتوقعة في المستقبل وقضايا العمران ذات الأولوية ودور التنمية العمرانية في تحقيق ريادة مصر على المستوى الدولي.

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١٤.
٢. وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الموقف الحالي لقطاع مياه الشرب والصرف الصحي، ٢٠١٤.
٣. المرجع السابق.

وتتبلور الرؤية الاستراتيجية للتنمية العمرانية في تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية خلال الخمس عشر عاماً القادمة، وذلك على النحو التالي:

الهدف	التعريف
زيادة مساحة المعمور بما يتناسب مع توافر الموارد وحجم وتوزيع السكان	يتناول هذا الهدف تحديد نطاق التنمية المكانية التي يمكن لها استيعاب الزيادة السكانية المتوقعة في الأعوام القادمة. ينقسم هذا الهدف إلى شقين: الشق الأول هو تحقيق التوازن في التوزيع السكاني بالمناطق المعمورة الحالية والمستقبلية، والشق الثاني هو تعظيم عوائد التنمية بالمناطق الجديدة لضمان قدرتها على جذب الزيادة السكانية واحتوائها
الارتقاء بمستوى جودة البيئة العمرانية	يختص هذا الهدف برفع مستوى جودة الحيز المعمور الحالي والمستقبلي بالإضافة إلى العمل على معالجة قضايا العمران المتفاقمة والملحة
تعظيم استغلال الموقع الاستراتيجي لمصر إقليمياً ودولياً	يختص هذا الهدف بالسعي نحو تحقيق الاستفادة المثلى من موقع مصر الجغرافي المتميز بالنسبة لباقي دول العالم عن طريق زيادة اتصال مصر مع العالم الخارجي والتوسع في المشروعات الاستراتيجية الجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية

٤ - مؤشرات قياس أداء التنمية العمرانية حتى عام ٢٠٣٠

أ- المؤشرات الكمية

المسلسل	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	قيمة الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
١	النتائج الاستراتيجية	معدل التوطن السكاني مقارنة بالمستهدف في المجتمعات العمرانية الجديدة	يقيس مدى نجاح الدولة في توطين عدد السكان المستهدف بالمجتمعات العمرانية الجديدة خارج نطاق الوادي والدلتا المتكدس سكانياً	-	٪١٠٠	٪١٠٠
٢		مؤشر فجوة الإسكان	يقيس الفجوة بين العرض والطلب في قطاع الإسكان كنسبة إلى إجمالي الطلب مع عدم تضمين الوحدات الزائدة عن الحاجة في شرائح الدخل المختلفة	٢,٥ مليون وحدة- ٪١٢ [١]	أقل من ٪٨	أقل من ٪٥
٣		نسبة الزيادة في مستخدمي وسائل النقل الجماعي العام	يقيس مدى اعتماد المواطنين على خدمات النقل الجماعي العام بدلاً من السيارات الخاصة للتنقل	١,٩ مليار رحلة[٢]	٪٣٠ +	٪٥٠ +
٤		نصيب الفرد من المسطحات الخضراء في المدن	يقيس المساحات الخضراء في المدن من حدائق ومتنزهات نسبة لعدد سكان المدن وجودة البيئة العمرانية بتلك المدن	٠,٨٥ متر٢ /الفرد[٣]	١ متر٢ /الفرد	٣ متر٢ /الفرد
٥		نسبة خفض التعديات على الأراضي الزراعية	يقيس القدرة على احتواء ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية والامتداد العمراني إليها	٣٠ ألف فدان[٤]	٪١٠٠	٪١٠٠

المسلسل	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	قيمة الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
٦	النتائج الاستراتيجية	ترتيب مصر في مؤشر الاتصالية العالمي	يقيس مدى اتصال مصر بالعالم الخارجي نسبة لباقي الدول عن طريق قياس تدفق التجارة ورؤوس الأموال والمعلومات والأفراد من وإلى الدولة	١٤٠/٩٩ [٥]	٦٥	٥٠
٧		عدد المدن المصرية في مؤشر شبكة الاتصالات العالمية GaWC	يقيس عدد المدن المصرية التي تعظم اتصالها مع العالم الخارجي عن طريق توطن شركات الخدمات متعددة الجنسيات بها	١ (القاهرة)[٦]	٥	٩
٨	المخرجات	معدل نمو الكتلة العمرانية	يقيس معدل زيادة المساحة العمرانية والذي يعكس بدوره استيعاب الزيادة السكانية مع الانتشار المكاني	-	٣٠٠ ألف فدان مضاف	٧٠٠ ألف فدان مضاف
٩		مساحة الأراضي المضافة للمعمور المصري	يعبر عن اتساع الرقعة المعمورة ويدل على مدى استغلال السكان للأراضي	٧٪ [٧]	١٪ مضافة	٣٪ مضافة
١٠		نسبة انخفاض عدد سكان المناطق غير الآمنة	يقيس نسبة انخفاض عدد السكان القاطنين بمناطق غير آمنة وفقاً لتعريف صندوق تطوير المناطق العشوائية	مليون ساكن[٨]	٣٠٪	١٠٠٪
١١		نسبة مساحة المناطق العشوائية	يقيس نسبة مساحة المناطق العشوائية في الحضر أو الريف. ويُعرَّف المسكن العشوائي بأنه الذي لا يتوفر به مصدر مياه شرب، أو نظام صرف صحي، أو ضمان حيازة، أو أمن إنشائي، أو مساحة سكنية ملائمة	الحضر : ٣٨٪[٧]	أقل من ٢٠٪	أقل من ٥٪
١٢		نسبة السكان المتوفر لديهم نظام صرف صحي	يقيس مدى وصول خدمات الصرف الصحي الآمنة للمواطنين وفقاً لمعايير الجودة المحددة بوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	٥٠٪ [٩]	٧٠٪	١٠٠٪
١٣		نسبة السكان المتوفر لديهم نظام مياه شرب آمن	يقيس مدى وصول خدمات مياه الشرب الآمنة للمواطنين وفقاً لمعايير الجودة المحددة بوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	٩٠٪>[٩]	٩٥٪>	١٠٠٪

ب- المؤشرات المستحدثة:

المسلسل	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	آليه القياس
١	**النتائج الاستراتيجية**	متوسط التوطن السكاني بالمجتمعات العمرانية الجديدة نسبة للزيادة السكانية	يقيس مدى استيعاب المجتمعات العمرانية الجديدة للزيادة السكانية بالحضر	يقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بعملية حصر لأعداد السكان على مستوى المجتمعات العمرانية الجديدة بدلاً من المحافظات وإنشاء قاعدة بيانات لها تحدث سنوياً عن طريق تفصيل أعداد السكان بالمحافظات وفقاً لمحل السكن ثم يتم تقدير المعادلة التالية: (تغير حجم سكان المدينة / تغير حجم سكان الحضر الكلي)÷ (عدد سكان المدينة بنهاية فترة القياس/عدد السكان الحضر الكلي بنهاية فترة القياس)×١٠٠
٢	**المخرجات**	نسبة المتوطنين من العاملين بالمجتمعات العمرانية الجديدة	يقيس مدى ارتباط فرص العمل بالمجتمعات العمرانية الجديدة بالسكن ومدى التوطن الحقيقي بتلك المجتمعات	تقوم وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بالتنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعي بعمل حصر جغرافي لأعداد العاملين المؤمن عليهم اجتماعياً بالقطاعين العام والخاص بالأنشطة المتوطنة بالمجتمعات العمرانية الجديدة. ويتم إنشاء قاعدة بيانات بأعداد العاملين بالمجتمعات العمرانية الجديدة على أن يتم تحديثها سنوياً، ثم تحديد أعداد المتوطنين وفقاً لمحل السكن ثم يتم تقدير المعادلة التالية: عدد العاملين المتوطنين / إجمالي عدد العاملين بالمجتمعات العمرانية الجديدة ×١٠٠
٣		نسبة السكان الذين تصل إليهم وسيلة نقل عامة كل ٢٠ دقيقة على الأكثر في نطاق مكاني ٥٠٠م	يقيس مدى إتاحة وسائل النقل الجماعي العام للسكان. (لا تقتصر هذه الوسائل على النقل العام الحكومي ولكن على وسيلة نقل جماعي متاحة للعامة)	تقوم أجهزة المحافظات بالتعاون مع وزارة النقل والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بإعداد مسوح ميدانية منتظمة بالمناطق المختلفة لتحديد النطاقات المكانية المحرومة من وسائل نقل جماعي عامة: (عدد السكان الذين تصل إليهم وسيلة نقل عامة كل ٢٠ دقيقة على الأكثر في نطاق مكاني ٥٠٠م /إجمالي عدد السكان) ×١٠٠

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٤.
٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات النقل العام للركاب داخل وخارج المدن، ٢٠١٤.
٣. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١٥.
٤. وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية ٢٠٥٢، ٢٠١٤.
٥. DHL, Global connectedness Index Report, 2014.
٦. GaWC, Globalization and World Cities Index Report, 2012.
٧. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، ٢٠١٥.
٨. التقرير الوطني المقدم لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠١٥.
٩. وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، ٢٠١٤.

٥- التحديات الأساسية التي تواجه التنمية العمرانية

تُقسّم التحديات الخاصة بالتنمية العمرانية إلى ثلاث مجموعات رئيسية، تتصف **المجموعة الأولى** منها بتأثيرها العالي والسهولة النسبية للتحكم فيها، ولذلك تستحوذ على الاهتمام الأكبر لإمكانية مواجهتها والتغلب عليها بشكل أسرع وأيسر من غيرها، وتشمل ما يلي:

- **تعارض عمل جهات الولاية على أراضي الدولة نتيجة لتضارب قوانينها وصلاحياتها؛** حيث يؤدي تعدد الجهات التي لها حق تخصيص الأراضي لاستخدامات مختلفة وعدم وضوح دائرة صلاحيات كل جهة منها.
- **مركزية الخدمات الحكومية؛** حيث يؤدي تركز الخدمات الحكومية التي يحتاجها المواطن في المراكز العمرانية إلى ربط سكان المجتمعات العمرانية الجديدة بمراكزهم العمرانية الأصلية مما يؤدي إلى صعوبة الإجراءات ويشجع السكان على التكدس قرب المركز العمراني.
- **ضعف السياسات التحفيزية لتشجيع توطن السكان بمناطق التنمية الجديدة؛** وذلك لتشجيع السكان على الانتقال من المعمور الحالي إلى المعمور الجديد خاصة بالمراحل التنفيذية الأولى والتي تتصف بنسب إشغال ضعيفة.
- **ضعف الخيارات المتاحة في برامج دعم الإسكان التي توفرها الدولة؛** حيث تعاني برامج دعم الإسكان التي تقدمها الدولة من قلة التنوع في الاختيارات التي تتلائم مع إمكانات الشرائح منخفضة الدخل (مثال: دعم الإيجار، وإيجار حتى التملك).
- **ضعف مشاركة القطاع الخاص والأهلي في المرافق؛** بسبب انفراد الدولة بتخطيط وتنفيذ شبكات المرافق المختلفة وضعف مشاركة القطاع الخاص والأهلي مما أدى إلى زيادة العبء المادي على الدولة.

أما **المجموعة الثانية** من التحديات، فتأتي في المرتبة التالية من حيث الأولوية ويرجع ذلك إما إلى الانخفاض النسبي في التأثير أو في القدرة على التحكم فيها:

- **ضعف الكفاءة التخطيطية والإدارية للأجهزة المحلية؛** بسبب ضعف القدرات البشرية بالأجهزة المحلية القادرة على التخطيط وإدارة المجتمعات على المستوى المحلي مع عدم توفر البنية الأساسية التكنولوجية بها، مما يؤدي إلى عدم الربط بين المخططات العمرانية على المستوى القومي والمستوى المحلي وضعف كفاءة التنفيذ.
- **انخفاض دقة وتضارب بيانات العمران؛** حيث يؤدي عدم وجود آليات موحدة ومعايير واضحة لقياس المعلومات المتعلقة بالعمران من الأجهزة المعنية في تضارب الأرقام الرسمية الصادرة عن جهات مختلفة مما يصعب عملية اتخاذ القرار.
- **ضعف الإمكانات التكنولوجية وكفاءة الإدارة في بوابات الاتصال الخارجي؛** حيث تفتقر نقاط الاتصال الخارجي إلى البنية الأساسية التكنولوجية اللازمة حتى تصبح مصر مركز خدمي عالمي بجانب ضعف نظم الإدارة بهذه المناطق.
- **عدم كفاءة تخطيط المشروعات السكنية لشرائح محدودي الدخل؛** حيث تقوم الدولة بتوزيع مشروعات الإسكان الاجتماعي وفقاً للتوزيع السكاني وليس وفقاً لدراسة للفجوة الحقيقية في الطلب جغرافياً مما ينتج عنه عدم توافق بين الطلب وهذه المشروعات جغرافياً.
- **عدم وجود توجه سياسي أو سياسات تحفيزية للبناء الأخضر أو المستدام؛** مما يزيد من انتشار الطرق التقليدية وغير المستدامة.
- **ندرة المساحات الخضراء في العمران** وعدم تصميم وتفعيل نظم إدارة مستدامة للمساحات الخضراء بما يضمن بقائها بحالة جيدة.
- **عدم ملائمة التخطيط العمراني للمجتمعات العمرانية الجديدة مع طبيعة بيئاتها الخاصة؛** حيث يفتقد تخطيط المجتمعات العمرانية الجديدة لاعتبارات الطبيعة البيئية الخاصة لتلك المناطق مثل مناخها الصحراوي وانتشار الأتربة وبعدها عن المراكز الحضرية مما يقلل من انتقال السكان إليها.
- **ضعف مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في تخطيط تنمية المدن الجديدة؛** مما يؤدي إلى تنمية لا تتناسب مع احتياجات المجتمع والسوق.
- **توحيد سياسات ضمان الحيازة في جميع المناطق الجديدة دون اعتبار لاختلاف طبيعة المنطقة التي يتم تنميتها؛** حيث تعد سياسات الحيازة وتملك الأراضي الموحدة لجميع المناطق الجديدة غير مناسبة للتوسعات التنموية المستهدفة حيث أن عدم تقديم تسهيلات في حيازة الأراضي لبعض المناطق ينتج عنه قلة عدد السكان المنتقلين إليها.
- **ضعف البرامج التحفيزية للمطورين والمستثمرين؛** مما يؤدي إلى تزايد الاستثمارات وبالتالي عدد السكان في المراكز العمرانية المتكدسة.
- **عدم تكامل الخدمات الإجتماعية والثقافية والاقتصادية لبناء مجتمع متكامل ومستدام؛** مما يؤدي إلى إنتاج مباني خالية نسبياً مع ضعف الانتشار السكاني في المجتمعات العمرانية الجديدة لعدم توفر مقومات إنشاء مجتمع متكامل اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

- **ضعف دور الدولة في منع ظهور عشوائيات جديدة؛** حيث يُزيد عدم تبني الدولة لإجراءات رادعة لمنع ظهور مناطق عشوائية جديدة من تفاقم الظاهرة مما يتسبب في صعوبة إيجاد حلول شاملة لها.
- **ضعف التشريعات والآليات التنفيذية لإلزام القطاع الخاص بالمواصفات الفنية في التخطيط العمراني؛** حيث يؤدي ضعف العقوبات التي تُلزم القطاع الخاص والأهلي بمواصفات التخطيط العمراني الفنية إلى تجاهل القطاع الخاص لتلك المعايير من أجل تحقيق ربحية أعلى.
- **عدم فاعلية آليات تنفيذ المنظومة الرقابية العقابية للمخالفات؛** وذلك لعدم كفاءة آليات الدولة للرقابة على المخالفات وتنفيذ القانون ضد المخالفين كالبناء غير المخطط والتعدي على الأراضي الزراعية.
- **الاعتماد على التكنولوجيا التقليدية في توفير المرافق الأساسية؛** واتباع الدولة الوسائل التقليدية لتغطية المرافق بدلاً من التكنولوجيات الحديثة أو الاعتماد على الموارد المحلية، مما ينعكس على زيادة تكلفة تغطية المرافق.
- **تدني جودة وسائل النقل الجماعي؛** حيث لا يتناسب مستوى جودة وسائل النقل الجماعي الحالي مع جميع شرائح المجتمع ولا يلائم احتياجات كافة المواطنين خصوصاً مع عدم تفعيل مواصفات جودة محكمة لوسائل النقل الجماعي للقطاع الخاص والأهلي مما يُحِد من الإقبال على استخدامها، خاصة ضمن فئات المواطنين من متوسطي ومرتفعي الدخل.
- **ضعف القدرة الاستيعابية لوسائل النقل الجماعي؛** مما يؤدي إلى ازدحامها وبالتالي تدني مستوى جودتها.
- **ضعف إطار تخطيط إدارة منظومة النقل الجماعي؛** بما في ذلك عدم وجود تخطيط مسبق لمزيج أنواع وسائل النقل، وعدم وجود آلية مفعلة للتحكم في تعريفة المواصلات وعدم أخذ مناطق التنمية غير المخططة في الاعتبار.

أما **المجموعة الثالثة** من التحديات فهي الأقل من حيث الأولوية ولكن هذا لا يعني تجاهلها فكل التحديات المذكورة ذات أهمية وتوجد ضرورة للبحث عن كيفية التصدي لها:

- **الفجوة بين قدرة العاصمة وباقي المدن على جذب الاستثمارات؛** حيث ترتب على جاهزية مدينة القاهرة وتمركز الخدمات الحكومية والخاصة بها وجود فجوة كبيرة بين قدرتها على جذب الاستثمارات وقدرة المدن الأخرى والتي تستهدف الاستراتيجية التوسع في الاستثمار بها.
- **عدم استقرار أسعار مواد البناء؛** حيث يمثل مشكلة أساسية تؤدي إلى ارتفاع أسعار الوحدات السكنية مع عدم وجود آلية للدولة للتحكم في الأسعار.
- **عدم التأكد من القدرة على استغلال الموارد بالمناطق الجديدة؛** حيث تؤدي قلة الدراسات التي تقدم معلومات حول حجم وموقع والإمكانيات الاقتصادية لاستغلال الموارد الطبيعية بمناطق التنمية الجديدة إلى عدم التأكد من الاعتماد على تلك الموارد في التوسعات التنموية والعمرانية المستهدفة.
- **ضعف الطاقة التشيدية والقدرة التنفيذية محلياً؛** والتي تشمل معدات ومواد بناء وعمالة مدربة محلياً يعرقل تحقيق التنمية على المستوى المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفتها لزيادة الاعتماد على الخدمات والمواد غير المحلية.
- **ارتفاع تكلفة التشييد بالمناطق الجديدة** والتي تمثل تكلفة التشييد عبئا كبيرًا على سعر الإنشاءات بمناطق التنمية الجديدة مما يؤدي إلى إحجام المستثمرين على توجيه مشروعاتهم لتلك المناطق.
- **ارتفاع تكلفة المعيشة بالمجتمعات العمرانية الجديدة؛** حيث يؤدي ارتفاع أسعار السلع والخدمات والتنقلات بالمناطق الجديدة إلى ارتفاع تكلفة المعيشة بها مما لا يشجع السكان على الانتقال إليها كما يمنع انتقال السكان وبالأخص السكان من الطبقة الاجتماعية المحدودة مما ينتج عنه عدم بناء مجتمع متكامل.
- **ثقافة المواطنين للهجرة الداخلية إلى المراكز العمرانية وليس التوجه للمجتمعات العمرانية الجديدة؛** حيث تتمثل ثقافة المواطنين السائدة حالياً في الهجرة من الريف والأقاليم إلى المراكز العمرانية المتكدسة بالسكان، وتحتاج هذه الثقافة إلى تغيير لتحقيق الانتشار السكاني للمجتمعات العمرانية الجديدة.
- **عدم توافر أراضي كافية لخدمات التعليم والصحة في المعمور الحالي؛** مما يعرقل قدرة الدولة على تلبية احتياجات المواطنين ورفع مستوى جودة البيئة العمرانية بها.
- **عدم وجود تمويل كافي لتطوير العشوائيات؛** مما يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية والثقافية بتلك المناطق مع استمرار تدني مستوى جودة البيئة العمرانية بها.
- **عدم صيانة شبكات المرافق الأساسية الحالية؛** مما يؤدي إلى ضرورة الاستثمار في أعمال صيانة وتجديد الشبكات القائمة على النحو الذي يتكامل مع إمداد مناطق التنمية الجديدة بالمرافق اللازمة.

٦- برامج تطوير التنمية العمرانية حتى عام ٢٠٣٠

وبالإضافة إلى ما ورد في برنامج الحكومة للفترة ٢٠١٦- ٢٠١٨ من سياسات وبرامج ومشروعات تتعلق بالتنمية العمرانية، نعرض فيما يلي بعض أهم البرامج والمشروعات التي تركز عليها الاستراتيجية في الفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠.

أ- برنامج تطوير الإطار التشريعي والحوكمة

إصلاح البنية المؤسسية وحوكمة منظومة تخطيط وإدارة التنمية العمرانية:

- **وصف البرنامج:** يهدف البرنامج إلى معالجة عدم وضوح مسئوليات الجهات الحاكمة لتخطيط وإدارة التنمية وتضارب صلاحيات جهات الولاية على أراضي الدولة، ومن المستهدف الانتهاء من هذا البرنامج بحلول عام ٢٠٢٠، ويعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المتوسطة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- إصدار قانون التخطيط الموحّد الذي يضمن التنسيق بين الجهات المعنيّة بالتخطيط على المستوى القومي والقطاعي والمكاني ولكافة الآجال.
- تعديل مهام المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية – بعد تعديل المسمى من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية - لرسم سياسة إدارة تنمية أراضي الدولة بحيث يقوم بتحديد أسس تخصيص الأراضي وتسعيرها ونظم الإشراف على استخداماتها، وذلك لتفادي التضارب الحالي الناتج عن تخصيص أراضي دون وجود ربط أو تخطيط لاستخدامات تلك الأراضي. ويقوم المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة بتنفيذ تلك السياسات.
- إصدار قانون موحد للأراضي على غرار قانون البناء الموحد بحيث يحدد النظام المؤسسي المقترح وفقاً لسياسات إدارة أراضي الدولة المقرّرة مع تحديد مسئوليات وصلاحيات المؤسسات المختلفة.
- تنفيذ برنامج شامل لتطوير القدرات الفنية والإدارية للقائمين على تخطيط وإدارة التنمية العمرانية بمختلف المؤسسات المعنية لرفع جودة المنتج النهائي للمخططات التنموية وضمان قدرة الجهاز الحكومي على إدارة تلك المخططات.
- وضع آلية للربط ما بين المخططات العمرانية للدولة على المستوى القومي والإقليمي (محافظات) والمحلي لضمان توافق ما يتم تنفيذه من مشروعات مع الرؤية العمرانية القومية.
- تطوير قاعدة بيانات متكاملة للعمران بحيث تضمن توحيد آليات القياس ودعم شفافية تداول تلك البيانات ورفع كفاءة منظومة اتخاذ القرار المتعلق بتخطيط وإدارة العمران.

ربط مخطط استثماري شامل مع المخطط العمراني القومي ٢٠٥٢:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج لتبني آلية تكامل المخططات الاستثمارية مع العمرانية وذلك لضمان نجاح وتنفيذ التوسع العمراني المرغوب والتغلب على محدودية التمويل من مصادر الدولة، ومن المستهدف الانتهاء من هذا البرنامج بحلول عام ٢٠٢٠، ويعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المتوسطة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع خريطة استثمارية مكانية موحدة وشاملة لكافة أنماط الاستثمار (صناعة وزراعة وتجارة....الخ)، ويتم ربطها بالمخطط العمراني القومي ٢٠٥٢ بهدف التمكن من تنفيذ المخطط.
- تنفيذ برنامج تسويقي شامل لجذب أنماط ومستويات الاستثمارات المطلوبة وفقاً للخطة الاستثمارية المحددة لتنفيذ مشروعات المخطط الاستراتيجي القومي.
- تطوير قاعدة بيانات موحدة تضم كافة المشروعات الاستثمارية بمختلف أنماطها ومستوياتها لتسهيل نظام المتابعة وضمان توافق المشروعات مع المخطط القومي والخريطة الاستثمارية.
- تنفيذ برنامج تدريبي للكوادر البشرية بوزارة الاستثمار بهدف تعزيز قدراتهم على إجراء دراسات وأنشطة تسويقية للمشروعات الاستثمارية وكيفية جذب والتعامل مع المستثمرين.

تفعيل دور المحليات في تنفيذ وإدارة المخططات العمرانية:

- **وصف البرنامج:** يهدف البرنامج إلى ضمان تحقيق الربط بين المخططات العمرانية على المستوى القومي وتنفيذها على المستوى المحلي عن طريق تفعيل دور المحليات وتدعيم قدرتها الإدارية والفنية، ومن المستهدف الانتهاء من هذا البرنامج بحلول عام ٢٠٢٥، ويعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المتوسطة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع تشريعات وآليات تنفيذ لتوسيع دائرة صلاحيات الإدارة المحلية وتحقيق اللامركزية الاقتصادية والإدارية كما تم النص عليها في دستور عام ٢٠١٤.
- إعادة تعريف مهام وصلاحيات المجالس المحلية وهيئات المجتمعات العمرانية وأجهزة المدن الجديدة لتفادي التشابكات القائمة في أدوارهم الحالية.
- تفعيل دور الهيئات العليا للتخطيط الإقليمي ومراجعة أدوارها وصلاحياتها لتفادي التشابكات وتكرار المسئوليات فيما بينها كآلية لربط مخططات الدولة العمرانية (المستوى القومي) والمحليات (المستوى المحلي).
- وضع برنامج لتطوير القدرة الفنية والإدارية للأجهزة المحلية.
- برامج تأهيلية لرفع القدرات التكنولوجية للعاملين.
- وضع منظومة متابعة وتقييم ونظام حوافز فعال للعاملين بالمحليات.
- تدعيم البنية الأساسية التكنولوجية من معدات وأدوات مطلوبة.
- إعداد أدلة استرشادية توضح كيفية إعداد المخططات الاستراتيجية العامة والتفصيلية وتنفيذ برامج تدريبية للارتقاء بالقدرة التخطيطية للكوادر البشرية.

تحفيز التوطين السكاني في مناطق التنمية الجديدة:

- **وصف البرنامج:** يعالج هذا البرنامج تكدسات المناطق السكنية الحالية عن طريق توفير السياسات والآليات اللازمة لتشجيع توطن السكان وزيادة الاستثمارات في المعمور الجديد بدلاً من القائم، ومن المستهدف تنفيذ البرنامج خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٥)، ويعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المتوسطة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تبني سياسات لجعل مناطق التنمية الجديدة أكثر جذباً لكلٍ من السكان والمستثمرين لضمان تحقيق معدلات التوطن المستهدفة.
- توفير الخدمات الحكومية اللازمة بالمجتمعات العمرانية الجديدة لتحقيق اللامركزية ودعم التوطن السكاني بها بحيث لا يرتبط سكان المجتمعات العمرانية الجديدة بمراكزهم العمرانية الأصلية لتأدية الخدمات الحكومية التي يحتاجون إليها مما يساعد على تسهيل توطن السكان بتلك المجتمعات.
- التوسع في تنفيذ برامج التوعية الإعلامية لتشجيع الهجرة من الحيز المعمور الحالي إلى مناطق التنمية الجديدة والحافز الاقتصادي المصاحب لهذه الهجرة.
- تعديل سياسات وقوانين ضمان حيازة الأراضي والوحدات السكنية للتأكد من مناسبتها للطبيعة الخاصة لكل منطقة تنموية جديدة.
- إعداد برامج تأهيلية لمساعدة السكان على التكيف مع الطبيعة الخاصة بالمجتمعات العمرانية الجديدة عن طريق إنشاء مكاتب لهذا الغرض بالأجهزة المحلية.
- وضع سياسات لربط فرص العمل بالمجتمعات العمرانية الجديدة بالسكن في تلك المجتمعات لضمان تحقيق مفهوم التوطن.
- تفعيل السياسات التي من شأنها جعل المراكز العمرانية المتكدسة أقل جذباً للسكان والاستثمارات.

تحقيق التوازن بين العرض والطلب في قطاع الإسكان

- **وصف البرنامج:** يهدف البرنامج إلى إصلاح الخلل في منظومة الإسكان والتي تتميز بوفرة في الوحدات الخاصة بشرائح الدخل المرتفعة والمتوسطة وفجوة ملحوظة في الوحدات المتوفرة للشرائح السكانية محدودة الدخل، ومن المستهدف تنفيذ البرنامج خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٥)، ويعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المرتفعة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تطوير نظام معلوماتي متكامل لإدارة منظومة العرض والطلب على الوحدات السكنية بحيث يتضمن أعداد الوحدات السكنية المتوفرة لكافة شرائح الدخل والطلب السكاني وفقًا لتلك الشرائح مع التوزيع الجغرافي للطلب والوحدات المتوفرة. يتم استخدام هذا النظام المعلوماتي كآلية لتخطيط مشروعات الدولة السكنية وفقاً لاحتياجات شرائح الدخل المختلفة.
- وضع سياسات وتشريعات لتحفيز دمج الوحدات الخالية والمغلقة بسوق الإسكان عن طريق زيادة الحافز الإيجاري وذلك للمساهمة في سد الفجوة المتفاقمة بين العرض والطلب.
- وضع سياسات لتحفيز مشاركة القطاع الخاص في مشروعات إسكان الشرائح محدودة الدخل لتخفيف العبء المادي على الدولة.
- زيادة أعداد برامج دعم الإسكان وتنوعها حتى تتناسب مع الاحتياجات وشرائح الدخل المختلفة (برامج مشاركة مع المواطن مثل ابني بيتك، وبرامج لتشجيع الإيجار بدلاً من التملك).
- وضع إطار تشريعي وآليات تنفيذ لتعزيز قدرة الدولة على توجيه سوق الأراضي والعقارات لتحقيق التوازن في منظومة الإسكان مع مراعاة المستويات المختلفة للعرض والطلب.
- وضع آلية لتفعيل دور تعاونيات الإسكان الأهلية وتقديم الحوافز الاقتصادية لتدعيم مشروعاتها مع توجيه تلك المشروعات لمناطق التنمية الجديدة بالإضافة إلى إحكام منظومة الرقابة على نشاطاتها، وذلك بهدف زيادة مشاركة القطاع الأهلي في قطاع الإسكان لتقليل الفجوة بين العرض والطلب.
- مراجعة سياسات تخصيص ونقل الملكية للوحدات السكنية كآلية لضبط منظومة العرض والطلب في قطاع الإسكان.

مكافحة ظاهرة العشوائيات والمناطق غير الآمنة:

- **وصف البرنامج:** يهدف البرنامج إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة والحد من الظواهر السلبية الناتجة عن ظاهرة العشوائيات، ومن المستهدف تنفيذ البرنامج بحلول عام ٢٠٣٠، ويعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المرتفعة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- وضع إطار متكامل اقتصادياً واجتماعياً لتنمية المناطق العشوائية وتوفير فرص العمل لسكانها سواء بمنطقة إقامتهم حال تطويرها أو بالمناطق البديلة مع مراعاة تنفيذ برامج لتأهيل وتنمية قدرات السكان الثقافية والإجتماعية للتكيف مع المناطق المطورة والمحافظة عليها ومن ثم الارتقاء بجودة حياتهم وضمان استدامة مشروعات الإحلال والتطوير.
- تنويع مصادر تمويل مشروعات تطوير العشوائيات عن طريق وضع سياسات (حوافز اقتصادية - توجيه برامج المسؤولية المجتمعية ...إلخ) تهدف لزيادة مشاركة القطاع الخاص في إحلال وتطوير المناطق العشوائية وغير الآمنة.
- وضع آلية وطنية لإدارة ومتابعة توجيه المساعدات الأجنبية وبرامج الشراكات الدولية في مجال القضاء على العشوائيات لضمان كفاءة استخدام الموارد المالية المتدفقة وتوجيهها لمستحقيها.
- تطوير قاعدة بيانات قومية موحدة وشاملة للمناطق العشوائية وغير الآمنة تتضمن كافة المناطق العشوائية سواء بالريف أو بالحضر مع حصر أعداد سكانها وخصائصهم الاجتماعية (مثل المستوى التعليمي) والاقتصادية (مثل مستويات الدخول)، وأعداد الوحدات السكنية وشرائحها وأسعارها المتداولة، وكذلك كافة المعلومات المطلوبة التي تدعم كفاءة عملية وضع إطار متكامل لحل مشكلة العشوائيات ومنع توسعها.
- رفع كفاءة تنفيذ القوانين الخاصة بمنع ظهور عشوائيات جديدة عن طريق إمداد الجهات المعنية بتنفيذ القانون بالوسائل الفنية والتكنولوجية والأمنية اللازمة لمواجهة تزايد الأبنية والمناطق العشوائية المخالفة في المستقبل.

إحلال وتجديد شبكات المرافق الأساسية والتوسع في إمداد مرافق لمناطق التنمية الجديدة:

- **وصف البرنامج:** ينقسم البرنامج إلى شقين: الشق الأول متعلق بتمكين التوسعات العمرانية المستهدفة عن طريق توفير المرافق الأساسية التي تتطلبها هذه التوسعات، والشق الثاني متعلق بإحلال المرافق الأساسية في المعمور الحالي لضمان توفر الحد الأدنى من جودة البيئة العمرانية، ومن المستهدف تنفيذ البرنامج بحلول عام ٢٠٢٥، ويعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المرتفعة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تنفيذ برنامج تجديد وإحلال المرافق الأساسية الحالية بهدف تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة بالمراكز العمرانية الحالية والتوسع في إنشاء مرافق أساسية للمناطق الجديدة لتمكين تنفيذ المشروعات المختلفة الموجهة إليها. ومن الأفضل أن يراعى عند تنفيذ البرنامج التوسع في الاعتماد على الحلول غير التقليدية في إمداد المرافق لتخفيف العبء التمويلي الناتج عن اتباع الوسائل التقليدية.
- وضع آلية لربط برامج ومشروعات المرافق الأساسية بحيث لا تؤخر مشروعات البنية الأساسية تقديم المشروعات المخططة الأخرى.
- تطوير نظم مراقبة الجودة على تنفيذ مشروعات المرافق السكنية لضمان إلتزام المقاولين بتنفيذ المشروعات وفقاً للمعايير المطلوبة من خلال إسناد مهمة الإشراف على تنفيذ مشروعات المرافق لمكاتب فنية مركزية مستقلة غير تابعة للأجهزة المحلية.
- تنويع مصادر تمويل مشروعات إحلال وتجديد وإمداد المرافق الأساسية عن طريق وضع عدة سياسات (حوافز اقتصادية - مشروعات شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص- برامج شراكة أهلية . .الخ) والتي تهدف لزيادة مشاركة القطاع الخاص والأهلي في إحلال وتجديد وإمداد المرافق الأساسية وتطوير الأطر المؤسسية والتشريعية التي تخدم هذا الغرض وفقاً للسياسات المقررة.

تحقيق انتشار أنماط البناء الأخضر والمستدام:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى دمج الحفاظ على البيئة في التنمية العمرانية من خلال اتباع أنماط البناء الأخضر والذي يعد من أهم ركائز التنمية المستدامة، ومن المستهدف تنفيذ البرنامج خلال الفترة (٢٠٢٥-٢٠٣٠)، ويعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المتوسطة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تطوير دراسات مقارنة لتحديد الطريق الأمثل للبناء الأخضر المناسب لمناطق التنمية الجديدة المختلفة سواء في الجانب المعماري أو الإنشائي أو المواد الخام المستخدمة.
- تطوير أكواد البناء والإطار التشريعي لتقنين وتنفيذ ممارسات البناء الأخضر والمستدام غير التقليدية.
- وضع آلية ومعايير محددة لتقييم الأثار البيئية الشاملة للمنشآت وتنفيذ برنامج لتطوير القدرات الفنية للكوادر البشرية المختصة بمراجعة المخططات المعمارية والإنشائية والإشراف على التنفيذ لتقييم الأثر البيئي للمنشأة.
- إصدار قانون يتضمّن المعايير المُلزمة للشركات والتي تضمن أن تكون تلك الإنشاءات مستدامة وصديقة للبيئة.
- وضع سياسات تحفيزية لتوجيه القطاع الخاص للاستثمار في البناء الأخضر والمستدام (برامج دعم، تخفيف عبء ضريبي، وغيرها).

ب- برامج تتعلق بموضوعات بعينها:

الحد من التجاوزات والتعديات بالعمران القائم:

- **وصف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج إلى الحفاظ على الحد الأدنى من مستوى جودة الحياة المطلوب بالمعمور القائم من خلال تطوير حزمة السياسات والتشريعات للحد من مخالفات المواصفات العمرانية والتعديات على الأراضي الزراعية وأراضي الدولة وتمكين الأجهزة الحكومية من تفعيل تنفيذ تلك السياسات، ومن المستهدف تنفيذ البرنامج بحلول عام ٢٠٢٠، ويعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المنخفضة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- مراجعة قانون البناء الموحد لتعديل البنود الخاصة بمخالفات البناء بهدف وضع إطار للتصالح مع بعض المخالفين لتقنين أوضاعهم بهدف إدخال تلك الشريحة إلى القطاع الرسمي بشرط عدم تهديد حياة المواطنين (مثل المباني المخلة للسلامة الإنشائية) أو مصالح المواطنين (مثل قيود ارتفاع سلطة الطيران المدني).
- مراجعة التشريعات الخاصة بالتعدي على الأراضي الزراعية وأراضي الدولة والأماكن الأثرية لتغليظ العقوبة على المخالفين ومنع مد المرافق للمخالفين بأي صورة من الصور بهدف الحد من عشوائية استخدامات أراضي الدولة وتحقيق الاستغلال الأمثل لمواردها المكانية.
- رفع كفاءة تنفيذ القوانين الخاصة بمخالفات البناء والتعديات على الأراضي الزراعية أو أراضي الدولة عن طريق إمداد الجهات المعنية بتنفيذ القانون بالوسائل الفنية (مثل إنشاء وحدة هندسية من خارج الأجهزة المحلية لتقييم حالة المباني المخالفة) والوسائل التكنولوجية (مثل معدات الإزالة) والأمنية (مثل حملات أمنية مصاحبة لمنع الاحتكاك بالمواطنين) اللازمة لمواجهة الكم المتزايد من المخالفات.
- تطوير قاعدة بيانات موحدة تشمل كافة التعديات ومخالفات البناء بأنواعها وتحديثها لتمكين تحديد الموارد الفنية والتكنولوجية والمالية اللازمة للتعامل مع التعديات والمخالفات في المحافظات المختلفة بهدف رفع كفاءة تطوير خطة قومية شاملة مرحلية لتفعيل القانون فيما يتعلق بتلك التعديات والمخالفات.

زيادة القدرة الاستيعابية وجودة وسائل النقل الجماعي بالمدن:

- **وصف البرنامج:** يهدف البرنامج إلى تحسين جودة البيئة العمرانية بالمحافظات عن طريق زيادة اعتماد المواطنين على وسائل النقل الجماعي مما يساعد على تخفيف حدة الازدحام المروري بالمدن بالإضافة إلى الآثار البيئية والصحية الإيجابية، ومن المستهدف تنفيذ هذا البرنامج بحلول عام ٢٠٢٢، ويعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المتوسطة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تنفيذ مشروع لزيادة أعداد وسائل النقل الجماعي بالمدن مع التوجه نحو زيادة الاعتماد على القطاع الخاص والأهلي في تقديم تلك الخدمات ليتركز دور الدولة على تحفيز وتنظيم سوق النقل الجماعي.
- تنفيذ مشروع تأهيل وتدريب لرفع القدرة التخطيطية للكوادر البشرية بأجهزة المحافظات لتخطيط مواقع وأعداد وسائل النقل الجماعي وأنواعها المناسبة لطبيعة كل محافظة حتى تستطيع الدولة توجيه استثمارات القطاع الخاص والأهلي بكفاءة أعلى.
- تدعيم الطرق بالأدوات التكنولوجية الحديثة لمراقبة الطرق وسير المرور لتمكين الجهات المختصة من رفع الكفاءة التخطيطية وإدارة الازدحام المروري بشكل أفضل.
- تعديل اللوائح والقوانين لزيادة اشتراطات جودة وسائل النقل الجماعي للقطاع الخاص والأهلي لتحفيز السكان على استخدامها وزيادة ملاءمتها لكافة شرائح الدخل.
- تطوير قاعدة بيانات قومية لحصر أعداد مستخدمي وسائل النقل الجماعي سواء العام أو الخاص والأهلي وخصائصهم الاقتصادية والاجتماعية (مثال شرائح الدخل والحالة الاجتماعية) لمراقبة فاعلية منظومة النقل الجماعي ورصد الفجوات بين العرض والطلب لرفع كفاء التخطيط.

زيادة القدرة التشييدية في المجتمعات العمرانية الجديدة:

- **وصف البرنامج:** يهدف البرنامج لزيادة القدرة التشييدية المستهدفة في المخطط العمراني وضمان سرعة وجودة التنفيذ وضبط آليات الرقابة على المقاولين وتوفير الخامات والمواد اللازمة لعملية البناء والتشييد، ومن المستهدف تنفيذ هذا البرنامج بحلول عام ٢٠٢٥، ويعد هذا البرنامج من البرامج ذات التكلفة المنخفضة.
- **العناصر الأساسية للبرنامج:**

- تنفيذ برامج تحفيزية للمقاولين لزيادة جودة وسرعة التشييد (مثل تقديم حافز مادي عند تسليم المشروعات في وقت أسرع أو نظام نقاط لتقييم أداء المقاولين والذي يؤثر على احتمالية التعاقد معهم في مشروعات أخرى) خصوصاً في المشروعات الاستراتيجية مثل شبكات المرافق والطرق ومحطات الطاقة والتي تمس المواطنين بشكل مباشر أو يعتمد عليها في تقدم مشروعات التنمية الأخرى، بالإضافة إلى دمج الإطار التشريعي لتلك البرامج في القوانين ذات الصلة.
- تطوير دور اتحاد المقاولين لتنفيذ برامج لدعم القدرة التشييدية لشركات المقاولات بهدف زيادة قدرة السوق المحلي على استيعاب حجم مشروعات التنمية المخططة.
- وضع سياسات اقتصادية لدعم زيادة القدرة التشييدية للسوق المحلي من مواد خام ومعدات بناء وخلافه (مثل تخفيف جمارك استيراد معدات البناء ودعم شركات المقاولات المتوسطة والصغيرة) بهدف تمكين تنفيذ المشروعات التنموية المخططة.
- وضع آلية لضبط سوق المواد الخام المستخدمة في أعمال التشييد والبناء لمنع الممارسات الاحتكارية وزيادة التنافسية بين الشركات المختلفة لضمان توفر المواد الخام بأسعار منافسة.
- تحسين منظومة الرقابة على أعمال المقاولات لضمان الالتزام بمعايير الجودة والحد من ممارسات الفساد في إسناد أعمال المقاولات والإشراف على تنفيذها.

آلية المتابعة والتقييم

آلية المتابعة والتقييم

تُمثل عملية المتابعة والتقييم المرحلة الأهم في عملية تنفيذ الاستراتيجية، والضامن الرئيسي لتحقيق أهدافها وإدراكها على أرض الواقع. فتعد المتابعة عملية مستمرة تتضمن تعقب وتحليل سير الاستراتيجية وتوثيق مراحل التطبيق المختلفة والتأكد من تنفيذها في الإطار الصحيح بشكل دوري. كما تحرص عملية التقييم على المقارنة بين ما تم تخطيطه وما تحقق وقياس الأثر على المجتمع مع تطوير وتحديث آليات التطبيق والأهداف الكمية بما يتوافق مع المتغيرات المحلية والدولية.

لذا سيتم اعتماد آلية مستدامة للمتابعة والرقابة عن طريق **إنشاء وحدة مستقلة للمتابعة والتقييم تتبع رئاسة الجمهورية**، وتتولى متابعة تنفيذ الاستراتيجية مراجعة مؤشرات قياس الأداء وتقييم أثر البرامج والمشروعات. وفيما يلي عرض للهدف الرئيسي للوحدة، والهيكل التنظيمي لها، ومهامها الرئيسية، ومستويات المتابعة والتقييم، والتقارير الدورية التي ستصدرها.

الهدف الرئيسي لوحدة المتابعة والتقييم

يتمثل الهدف الرئيسي لوحدة المتابعة والتقييم في توفير آلية مستدامة لمراقبة تنفيذ السياسات والبرامج والمشروعات المتضمنة بالاستراتيجية، للتحقق من مدى اتساق الخطط التنفيذية القطاعية والإقليمية مع الرؤية والتوجهات والأهداف الاستراتيجية. كما تقوم الوحدة ببناء نظام معلوماتي متكامل يستخدم كأداة المتابعة تحقق مؤشرات قياس الأداء. وتلعب الوحدة أيضاً دوراً تنسيقياً بين الجهات المنوط بها تنفيذ الاستراتيجية للتأكد من تكامل الجهود وتضافرها ومنع تضارب البرامج والمشروعات وتعمل أيضاً على حل المشاكل والعقبات التي قد تطرأ أثناء تنفيذ الاستراتيجية. وتتولى الوحدة كذلك بالتعاون مع كافة شركاء التنمية المعنيين بتقييم أثر تنفيذ الاستراتيجية على تنافسية الاقتصاد المصري وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة المواطنين والحفاظ على البيئة وعلى حقوق الأجيال القادمة.

المهام الرئيسية لوحدة المتابعة والتقييم

في ضوء الهدف الرئيسي للوحدة، تشمل المهام الرئيسية التي تتولى تنفيذها ما يلي:

١- ضمان اتساق الخطط التنفيذية مع الرؤية والاستراتيجية

نظراً لأن استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ تمثل الإطار العام للتخطيط والتنمية المستدامة في مصر، وتنبثق عنها جميع الخطط التنفيذية قصيرة ومتوسطة الأجل خلال الخمسة عشر عاماً القادمة، فإن مراجعة هذه الخطط التنفيذية على المستوى القومي والقطاعي والإقليمي والتأكد من اتساقها مع الرؤية والأهداف والسياسات العامة للاستراتيجية يمثل حجر الأساس في ضمان عملية التنفيذ وتحقيق الأهداف المنشودة. وتتولى وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بالتعاون مع الوزارات المختلفة مسئولية وضع خطط التنمية متوسطة وقصيرة الأجل وتحقيق الاتساق المنشود. وتصبح مسئولية وحدة التقييم والمتابعة التأكد من تحقيق الترابط بين الخطط المختلفة والأهداف العامة للاستراتيجية ومدى مساهمتها في تحقيق مؤشرات قياس الأداء وفقاً للإطار الزمني المحدد.

٢- إعداد قاعدة بيانات متكاملة ونظام إلكتروني لمتابعة الأداء

تقوم الوحدة بإنشاء نظام إلكتروني محكم وقاعدة بيانات متكاملة لجميع المؤشرات المستخدمة في عملية المتابعة والتقييم. كما تتولى ربط هذا النظام بالمنظومة المتكاملة للتخطيط والمتابعة التي أعدتها وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري وذلك بهدف توفير أداة متطورة تتضمن قاعدة بيانات شاملة ومتكاملة يتم تحديثها بصفة دورية تساعد في عملية متابعة التنفيذ على جميع المستويات القومية والإقليمية والمحلية وعلى المستوى القطاعي وربطها بالمستهدفات الكمية المدرجة بالاستراتيجية وخططها التنفيذية للتعرف على مدى التقدم المحرز في عمليات التنفيذ ومدى تحقق مؤشرات قياس الأداء وإعداد التقارير المطلوبة.

وتقوم الوحدة بتعميم النظام على جميع الوزارات والهيئات الحكومية لاستخدامه في متابعة تنفيذ مشروعات وبرامج الخطط التنفيذية لكل وزارة أو هيئة. كما تتولى الوحدة من خلال وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري تطوير نماذج للمتابعة المكتبية والميدانية لمشروعات وبرامج الخطط التنفيذية التي تنبثق عن الاستراتيجية. وتعمل الوحدة أيضاً مع القطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية المختلفين لإدراج مشروعاتهم التي ترتبط بأهداف الاستراتيجية في قاعدة البيانات للتأكد من مساهمة كافة الجهات المعنية في تنفيذ الاستراتيجية وتحقيق أهدافها.

٣- التدريب وبناء القدرات

تقوم الوحدة بدور هام وحيوي في رفع الكفاءات وبناء وتطوير القدرات التخطيطية للعاملين بإدارات التخطيط والمتابعة بالوزارات والهيئات الحكومية على المستويين القومي والمحلي مع تقديم الدعم الفني لهذه الجهاتبالتعاون مع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. حيث تقوم الوحدة بإعداد حزم وبرامج تدريبية بالتعاون مع جهات بحثية وأكاديمية تتضمن رفع قدرات العاملين بهذه الأجهزة وقياداتها فيما يتعلق بإعداد الخطط التنفيذية في إطار استراتيجية التنمية المستدامة، والمتابعة الالكترونية وفقاً للنظام الالكتروني والنماذج الحديثة للمتابعة والتقييم لمشروعات وبرامج هذه الخطط.

٤- متابعة جمع البيانات والإحصاءات حول مؤشرات قياس الأداء

تتولى الوحدة مسئولية جمع البيانات والإحصاءات المحلية والدولية عن جميع المؤشرات المطلوبة لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية على جميع المستويات. وتتضمن البيانات والإحصاءات المطلوبة ما يلي:

- البيانات والإحصاءات حول مؤشرات تنفيذ المشروعات والبرامج المدرجة في الخطط التنفيذية (الوزارات والهيئات الحكومية).
- البيانات والإحصاءات المحلية حول مؤشرات قياس الأداء لأهداف الخطط التنفيذية والأهداف الكمية للاستراتيجية بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري والوزارات والأجهزة الحكومية ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء والمجتمع المدني ومنظمات الأعمال وممثلي القطاع الخاص.
- البيانات والإحصاءات الدولية حول مؤشرات قياس الأداء (تقارير المنظمات الدولية).
- مسوح ميدانية واستطلاعات الرأي لقياس الأثر المباشر للسياسات والبرامج على المواطن المصري (أفراد أو مؤسسات)، وكذلك التعرف على احتياجاته وأولوياته خلال كل المراحل وأخذها في الاعتبار عند عمليات المراجعة وذلك بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة.

٥- المراجعة وتحليل مؤشرات قياس الأداء

تتولى الوحدة عملية مراجعة وتحليل للبيانات والإحصاءات التي تم جمعها للتأكد من مدى التقدم في عملية التنفيذ مقارنة بمؤشرات قياس الأداء والمستهدفات الكمية التي تم تحديدها، والوقوف على أسباب القصور (في حالة وجودها) ووضع سياسات وآليات لمعالجتها وتفادي تكرارها. كما تقوم بتحديد المخاطر الداخلية والخارجية التي تواجه عمليات التنفيذ وكيفية التغلب عليها. كما تتولى الوحدة مسئولية مراجعة المستهدفات الكمية والبرامج المستهدفة بصفة دورية في ضوء نتائج التحليل وذلك لضمان توافقها مع أي مستجدات على الساحة المحلية أو الإقليمية أو الدولية، واقتراح الآليات المناسبة لإجراء التعديلات المطلوبة وفي الوقت المناسب.

٦- مراجعة السياسات الكلية

تتطلب عملية متابعة تنفيذ الاستراتيجية مراجعة للسياسات الكلية التي تنتهجها الحكومة للتأكد من توافقها واتساقها مع الأهداف والتوجهات العامة للاستراتيجية. وفي حالة وجود تعارض بين هذه السياسات والأهداف المرجو تحقيقها تتولى الوحدة التنسيق مع الجهات المعنية للحد من هذا التعارض وتحقيق الاتساق المنشود بين السياسات العامة والأهداف الاستراتيجية، ومراجعة الأهداف الاستراتيجية إذا لزم الأمر.

٧- إعداد التقارير الفنية حول متابعة عمليات التنفيذ

في ضوء المراجعة والتحليل لجميع البيانات والمؤشرات التي يتم جمعها، وكذلك التعرف على أوجه القصور في التنفيذ والتحديات، تقوم الوحدة بإعداد مجموعة من التقارير الدورية (ربع سنوية وسنوية) على المستوى القومي والمحلي والقطاعي تتضمن الموقف من التنفيذ، وأسباب القصور، والتحديات والمخاطر، والسياسات المقترحة وعرضها على مجلس الوزراء ومجلس النواب لمناقشتها تمهيداً لعرضها على رئيس الجمهورية.

مستويات المتابعة والتقييم

تتم عملية المتابعة والتقييم لمراحل تنفيذ الاستراتيجية وفقاً لثلاثة مستويات:

١. مراجعة أهداف وبرامج الخطط التنفيذية القومية والقطاعية على المدين القصير والمتوسط لضمان اتساقها وتوافقها مع أهداف وبرامج الاستراتيجية. وتتولى وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري هذه المسئولية بالتعاون مع الوزارات والأجهزة الحكومية المختلفة.

٢. المراجعة الميدانية والمكتبية لمشروعات وبرامج الخطط التنفيذية، وتتولى إدارات التخطيط والمتابعة بالوزارات والهيئات الحكومية المتابعة الميدانية والمكتبية لتنفيذ المشروعات والبرامج المدرجة بالخطط التنفيذية لكل وزارة أو هيئة وذلك باستخدام منظومة التخطيط والمتابعة الإلكترونية التي قامت بإعدادها وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، وتقوم وحدة المتابعة والتقييم بمتابعة هذه البيانات إلكترونياً لمراجعة الأداء والتقدم المحرز في عمليات التنفيذ وفقاً للمخطط.

٣. مراجعة تطور مؤشرات قياس الأداء المستخدمة في الاستراتيجية لمتابعة مدى التقدم المحرز في تحقيق المستهدفات الكمية، ومدى مساهمة الخطط التنفيذية في تحقيقها وفقاً للخطة الزمنية.

مستويات المتابعة والتقييم

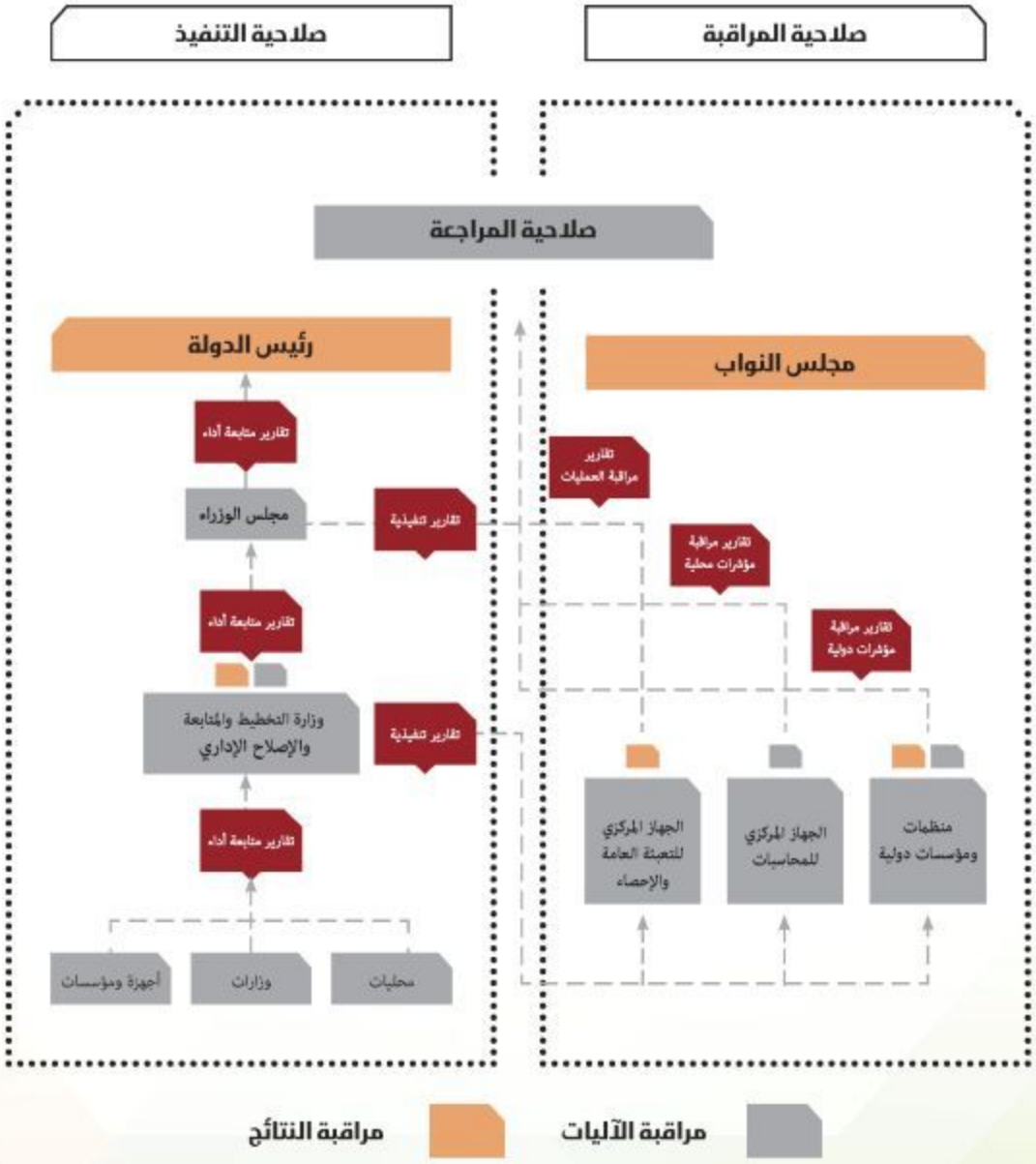

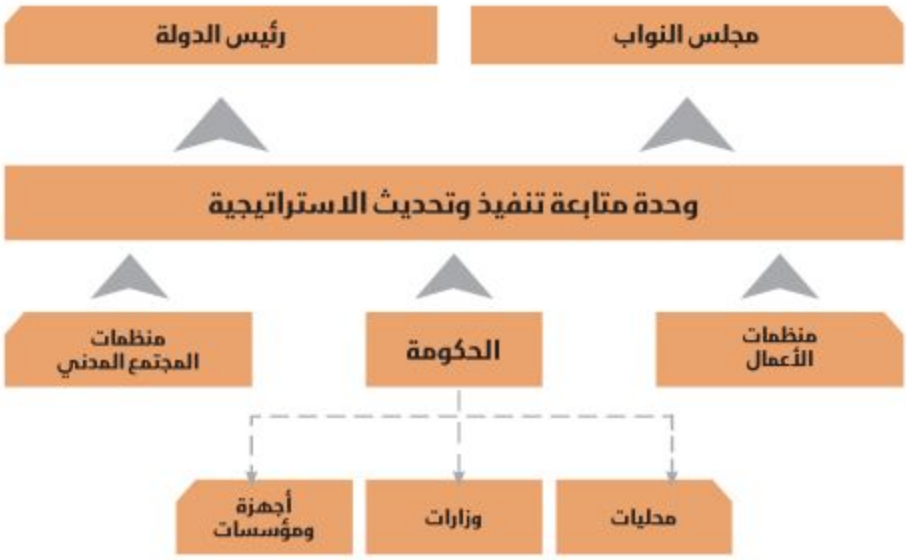

التقارير الدورية التي تصدرها وحدة المتابعة والتقييم

تقوم الوحدة بإصدار تقارير دورية (ربع سنوية - سنوية) متنوعة في ضوء المستويات المختلفة للمتابعة والتقييم تتضمن:

١. تقرير حول مدى اتساق الأهداف والبرامج بالخطط التنفيذية مع رؤية وأهداف الاستراتيجية.

٢. تقرير حول التقدم المحرز في تنفيذ مشروعات وبرامج الخطط التنفيذية ومعوقات التنفيذ.

٣. تقرير حول التقدم المحرز في تحقيق مستهدفات الاستراتيجية الكلية والقطاعية، ومساهمة الخطط التنفيذية في تحقيق هذه المستهدفات.

٤. تقرير حول التحديات والمخاطر المحلية والإقليمية والدولية التي تواجه عمليات التنفيذ وتحقيق الأهداف.

٥. تقرير حول السياسات المقترحة لتذليل العقبات والمضي قدماً نحو تحقيق الأهداف المنشودة.

وتعمل هذه التقارير كأداة للمتابعة والتقييم من قبل جميع الجهات المعنية بمدى التقدم المُحرز لتحقيق أهداف الاستراتيجية وكذلك تتيح للمواطن الفرصة لمتابعة الانجازات المُحققة وسبل الاستفادة منها. وتعد عملية المتابعة والتقييم لاستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ عملية مستمرة تعتمد على ترابط وتكامل وتكاتف جهود جميع الأطراف المعنية لتحقيق أهداف الاستراتيجية وتتعاون الوحدة أيضاً في إتاحة البيانات والسعي نحو التطور الدائم لتوفير حياة أفضل لكل المواطنين ورفع جودة الخدمات العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن آلية المتابعة والتقييم والتقارير التي سيتم إعدادها سوف تساهم بشكل كبير في تسيير عملية متابعة وتقييم أهداف التنمية المستدامة الأممية وإعداد التقارير الحكومية وتلك التي يعدها المجتمع المدني في هذا الشأن.

الملاحق

2030
EGYPT VISION

أولاً
البعد الاقتصادي

محور التنمية الاقتصادية

جدول: الأهداف الاستراتيجية حتى عام ٢٠٣٠

م	الأهداف الاستراتيجية
١	استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي
٢	تحقيق نمو احتوائي ومستدام
٣	زيادة التنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة
٤	تعظيم القيمة المضافة
٥	يلعب دور فعّال في الاقتصاد العالمي قادراً على التكيف مع المتغيرات العالمية
٦	توفير فرص عمل لائق ومنتج
٧	يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع
٨	دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد

جدول: مؤشرات قياس أداء التنمية الاقتصادية حتى عام ٢٠٣٠

أ- المؤشرات الكمية:

م	المؤشر	الجهة المسئولة عن القياس	الجهة المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
١	معدل النمو الحقيقي	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	• كافة الوزارات والهيئات • القطاع الخاص	
٢	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• القطاع الخاص	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة الصحة والسكان • البنك المركزي المصري • وزارة المالية
٣	نسبة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من إجمالي الناتج العالمي الحقيقي	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	• الوزارات القطاعية	• وزارة الاستثمار • وزارة المالية • وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • البنك المركزي المصري • القطاع الخاص • وزارة التجارة والصناعة
٤	نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر القومي	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة التضامن الاجتماعي	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة المالية • الوزارات الخدمية
٥	نسبة السكان وفقاً لمقياس الفقر المدقع	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة التضامن الاجتماعي	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة المالية • الوزارات الخدمية
٦	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	• وزارة المالية	• وزارة المالية	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • البنك المركزي المصري
٧	نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي	• وزارة المالية	• وزارة المالية	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

م	المؤشر	الجهة المسئولة عن القياس	الجهة المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
٨	عدد شهور الواردات السلعية التي يُغطيها صافي الاحتياطيات الدولية	• البنك المركزي المصري	• وزارة التجارة والصناعة	• وزارة التجارة والصناعة • القطاع الخاص
٩	معدل التضخم	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• البنك المركزي المصري	• وزارة المالية • وزارة التموين والتجارة الداخلية • وزارة التجارة والصناعة
١٠	معدل البطالة	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• القطاع الخاص	• وزارة الاستثمار • وزارة المالية • وزارة القوى العاملة • وزارة التجارة والصناعة
١١	نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• القطاع الخاص	• وزارة الاستثمار • وزارة التجارة والصناعة • وزارة القوى العاملة
١٢	معدل الخصوبة الكلي	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الصحة والسكان	• كافة الوزارات • المجتمع المدني
١٣	مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي	• المنتدى الاقتصادي العالمي	• وزارة المالية	• وزارة المالية • البنك المركزي المصري • الوزارات القطاعية • القطاع الخاص • وزارة التجارة والصناعة
١٤	مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	• البنك الدولي	• وزارة الاستثمار	• وزارة التجارة والصناعة • وزارة الاستثمار • وزارة المالية • البنك المركزي المصري
١٥	مؤشر التنافسية العالمي	• المنتدى الاقتصادي العالمي	• وزارة الاستثمار • وزارة التجارة والصناعة	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي • وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني • الوزارات القطاعية

م	المؤشر	الجهة المسئولة عن القياس	الجهة المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
١٦	معدل النمو الصناعي	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	• وزارة التجارة والصناعة	• اتحاد الصناعات المصرية • القطاع الخاص
١٧	نسبة القيمة المضافة للصناعة من الناتج المحلي الإجمالي	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• القطاع الخاص	• وزارة التجارة والصناعة • وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة المالية • وزارة الاستثمار
١٨	نسبة التجارة (سلعية وخدمية) إلى الناتج المحلي الإجمالي	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• القطاع الخاص	• وزارة التجارة والصناعة • وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة المالية • وزارة الاستثمار
١٩	نسبة صافي الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	• البنك المركزي المصري	• وزارة التجارة والصناعة	
٢٠	نسبة الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	• الوزارات الخدمية • القطاع الخاص	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة المالية • وزارة الاستثمار
٢١	نسبة الصادرات مرتفعة المكوّن التكنولوجي من إجمالي الصادرات الصناعية المصرية	• وزارة التجارة والصناعة	• المصدرين • وزارة التجارة والصناعة	• وزارة المالية • وزارة الاستثمار
٢٢	الاستثمارات الأجنبية المباشرة (مليار دولار)	• البنك المركزي المصري	• القطاع الخاص	• وزارة الاستثمار
٢٣	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	• وزارة التجارة والصناعة • وزارة الاستثمار • وزارة المالية	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • القطاع الخاص
٢٤	قيمة إيرادات خدمات التعهيد (Outsourcing)	• وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	• القطاع الخاص	• وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات • وزارة الاستثمار
٢٥	الضرائب على الدخل (٪)	• وزارة المالية	• وزارة المالية	• القطاع الخاص
٢٦	ضريبة القيمة المضافة (٪)	• وزارة المالية	• وزارة المالية	• القطاع الخاص

م	المؤشر	الجهة المسئولة عن القياس	الجهة المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
٢٧	نسبة الاستثمار العام الذي تديره المحليات	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	• وزارة التنمية المحلية • المحليات
٢٨	معدل التكوين الرأسمالي (معدل الاستثمار)	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	• وزارة المالية	• القطاع الخاص
٢٩	كفاءة الاستثمار العام PIM	• صندوق النقد الدولي	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	• وزارة المالية
٣٠	قيمة مساندة الصادرات	• وزارة المالية	• وزارة المالية	• وزارة التجارة والصناعة

ب- المؤشرات المستحدثة

م	المؤشر	الجهة المسئولة عن القياس	الجهة المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
١	نسبة مساهمة القطاع غير الرسمي في الاقتصاد	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	• وزارة المالية • وزارة التجارة والصناعة	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
٢	معدلات نمو الأقاليم الاقتصادية	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• كافة الوزارات والهيئات • القطاع الخاص	• وزارة التنمية المحلية • المحليات

جدول: برامج تطوير التنمية الاقتصادية حتى عام ٢٠٣٠

م	البرنامج/المشروع	الجهة المسئولة	الجهات المساندة
	أولاً: برامج ومشروعات عامة		
١	مشروع تنمية محور قناة السويس	• الهيئة الاقتصادية لتنمية محور قناة السويس	• هيئة قناة السويس • القطاع الخاص • الوزارات المعنية
٢	مشروع إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	• القطاع الخاص
٣	مشروع تنمية أربعة ملايين فدان	• وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي • وزارة الموارد المائية والري	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية • القطاع الخاص
٤	شركة سيناء للاستثمار والتنمية	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	• القطاع الخاص
٥	مشروع تنمية الساحل الشمالي الغربي	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • القطاع الخاص
٦	مشروع المثلث الذهبي للثروة المعدنية في جنوب مصر	• وزارة التجارة والصناعة	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • القطاع الخاص
٧	محاور التنمية الجديدة	• هيئة قناة السويس	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة التجارة والصناعة • الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات • قطاع التجارة الخارجية • الهيئة العامة للتنمية الصناعية • وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات • وزارة المالية • الصندوق الاجتماعي للتنمية
٨	محور ٣٠ يونيو ومدينة الجلالة الجديدة	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	• وزارة النقل
٩	مشروع استكمال المرحلتين الرابعة والخامسة لمترو الانفاق	• وزارة النقل	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري
١٠	مشروع بناء مليون وحدة سكنية في إطار برنامج الإسكان الاجتماعي	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

م	البرنامج/المشروع	الجهة المسئولة	الجهات المساندة
١١	برنامج إصلاح البيئة التشريعية لتحسين مناخ الاستثمار	• وزارة الاستثمار • الهيئة العامة للاستثمار	• وزارة العدل • البنك المركزي المصري • وزارة المالية • وزارة القوى العاملة
١٢	الحد من الضغوط التضخمية لتحقيق استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي	• وزارة التموين والتجارة الداخلية • وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	• وزارة التجارة والصناعة • القطاع الخاص • البنك المركزي المصري • وزارة المالية
١٣	الصندوق السيادي "أملاك"	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	• كافة الوزارات والهيئات المعنية
١٤	برنامج العمل اللائق	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة القوى العاملة	• منظمة العمل الدولية • مجلس التدريب الصناعي التابع لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني • المجلس القومي لشؤون الإعاقة • وزارة التضامن الاجتماعي • وزارة العدل • وزارة الشباب والرياضة
١٥	برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمية	• وزارة التنمية المحلية • وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	• الوزارات القطاعية • القطاع الخاص • السادة المحافظين • وزارة التجارة والصناعة • الصندوق الاجتماعي للتنمية
١٦	برنامج «إرادة»	• وزارة التجارة والصناعة • وزارة الاستثمار	• الهيئة العامة للاستثمار • هيئة الرقابة المالية • وزارة التنمية المحلية • وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة المالية • وزارة السياحة • وزارة الإسكان • وزارة النقل • وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي • وزارة الصحة والسكان

م	البرنامج/المشروع	الجهة المسئولة	الجهات المساندة
١٧	برامج ومشروعات لتحويل القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي	• وزارة التجارة والصناعة	• وزارة المالية • القطاع الخاص • المجتمع المدني • المحليات
ثانياً: برامج ومشروعات على المستوى القطاعي			
الصناعة			
١٨	التجمعات الصناعية المتخصصة للصناعات الصغيرة	• وزارة التجارة والصناعة	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة التجارة والصناعة • الهيئة العامة للتنمية الصناعية • مركز تحديث الصناعة • الصندوق الاجتماعي للتنمية • وزارة المالية • وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية • القطاع الخاص
١٩	مشروع مدينة الجلود بالروبيكي	• وزارة التجارة والصناعة (الهيئة العامة للتنمية الصناعية)	• وزارة المالية • القطاع الخاص
٢٠	إنشاء مدينة الأثاث بدمياط	• وزارة التجارة والصناعة (الهيئة العامة للتنمية الصناعية)	• وزارة المالية • القطاع الخاص
٢١	دعم الصناعات الثقيلة	• وزارة التجارة والصناعة	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة المالية • وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية • القطاع الخاص • الهيئة العامة للتنمية الصناعية • الصندوق الاجتماعي للتنمية
٢٢	مشروع تطوير وتنمية المناطق الصناعية بمحور قناة السويس	• هيئة قناة السويس • وزارة التجارة والصناعة (الهيئة العامة للتنمية الصناعية)	• الوزارات القطاعية • المحافظات الإدارية

م	البرنامج/المشروع	الجهة المسئولة	الجهات المساندة
٢٣	مشروع الخريطة الصناعية	• وزارة التجارة والصناعة (الهيئة العامة للتنمية الصناعية)	• الوزارات القطاعية
٢٤	تأسيس مشروعات صغيرة في مجال المنافذ والخدمات التسويقية المتنقلة	• وزارة التموين والتجارة الداخلية	• القطاع المصرفي • الصندوق الاجتماعي للتنمية • وزارة التجارة والصناعة • مركز تحديث الصناعة • الصندوق الاجتماعي للتنمية
٢٥	الاستراتيجية الخاصة بصناعة السفن	• وزارة التجارة والصناعة (الهيئة العامة للتنمية الصناعية) • هيئة قناة السويس • وزارة الاستثمار	• الوزارات القطاعية
٢٦	إنشاء تجمعات للصناعات الزراعية	• وزارة التجارة والصناعة • وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي	• وزارة الموارد المائية والري • وزارة الاستثمار • القطاع الخاص
٢٧	مشروع تطوير وتنمية منطقة المثلث الذهبي	• وزارة التجارة والصناعة (الهيئة العامة للتنمية الصناعية)	• وزارة البترول • المحافظات المعنية
٢٨	تحقيق تحول في قطاع الصناعات التعدينية لدعم تنمية وتنافسية القطاع الخاص وتعزيز خلق فرص العمل بمصر	• مجلس الصناعة للتكنولوجيا والابتكار	• بنك التنمية الإفريقي
٢٩	برنامج الاقتصاد الأخضر	• وزارة التجارة والصناعة	• مركز تحديث الصناعة
	التجارة الخارجية		
٣٠	مشروع إنشاء شبكة التجارة المصرية Egytrader	• وزارة التجارة والصناعة	• وزارة المالية • وزارة النقل • البنك المركزي المصري • وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات • وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • القطاع الخاص

م	البرنامج/المشروع	الجهة المسئولة	الجهات المساندة
٣١	مشروع محور الاقتصاد الأخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في مصر	• قطاعي الاتفاقيات التجارية والتجارة الخارجية	• وزارة التعاون الدولي • وزارة البيئة • هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة • القطاع الخاص
٣٢	برنامج تعزيز التجارة والسوق المحلي (TDMEP)	• الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات	• الهيئة العامة للمواصفات والجودة • قطاع التجارة الخارجية • قطاع الاتفاقيات التجارية
	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات		
٣٣	تحويل مصر إلى محور رقمي عالمي	• وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة المالية • القطاع الخاص
٣٤	المشروع القومي للإنترنت فائق السرعة	• وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	• القطاع الخاص
٣٥	بناء مجتمع رقمي لدعم وتعزيز الكفاءة والشفافية لكافة المؤسسات	• وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة التجارة والصناعة • الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء • اتحاد الصناعات المصرية، والاتحاد العام للغرف التجارية • القطاع الخاص • وزارة الاستثمار • وزارة المالية • وزارة التموين والتجارة الداخلية • وزارة النقل • البنك المركزي المصري • المجلس القومي لشئون الإعاقة
٣٦	إنشاء المناطق التكنولوجية	• وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	• وزارة الاستثمار • القطاع الخاص • وزارة التجارة والصناعة (مجلس الصناعة للتكنولوجيا والابتكار)
٣٧	تطوير الحوسبة السحابية	• وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

م	البرنامج/المشروع	الجهة المسئولة	الجهات المساندة
٣٨	تطوير صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	• وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	• القطاع الخاص
٣٩	تصميم وتصنيع الإلكترونيات	• وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	• القطاع الخاص • وزارة التجارة والصناعة (مجلس الصناعة للتكنولوجيا والابتكار) • الصندوق الاجتماعي للتنمية • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
٤٠	تنمية الريادة والأعمال	• وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	• القطاع الخاص • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي • وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
	الزراعة واستصلاح الأراضي		
٤١	زيادة الرقعة الزراعية ودعم التصنيع الزراعي	• وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي • وزارة التجارة والصناعة	• وزارة الموارد المائية والري • القطاع الخاص • وزارة التجارة والصناعة • الهيئة العامة للتنمية الصناعية • مركز تحديث الصناعة • الصندوق الاجتماعي للتنمية
٤٢	إنشاء نقاط تجميع ومرافق تخزين للسلع الاستراتيجية	• وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي • وزارة التموين والتجارة الداخلية	• وزارة المالية • القطاع الخاص • وزارة التجارة والصناعة • وزارة المالية • وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية • المحافظين والقطاع الخاص
٤٣	تنمية مشروعات الزراعة المائية	• وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي	• القائمين على الزراعة السمكية (المزارعين) • وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي • وزارة الموارد المائية والري
٤٤	إنشاء «مركز تحديث الزراعة»	• وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي	• القطاع الخاص • وزارة المالية
٤٥	البرنامج القومي لتنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية	• وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي	• القطاع الخاص • وزارة المالية

م	البرنامج/المشروع	الجهة المسئولة	الجهات المساندة
	الموارد المائية والري		
٤٦	إنشاء مجمّعات عمرانية جديدة لتحقيق التنمية المتكاملة	• وزارة الموارد المائية والري	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية • وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • القطاع الخاص
٤٧	ترشيد استخدام المياه	• وزارة الموارد المائية والري	• كافة الوزارات • وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • القطاع الخاص • المجتمع المدني
٤٨	تدعيم وتأهيل المنشآت الكبرى ومحطات الرفع	• وزارة الموارد المائية والري	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية • وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • المحليات
٤٩	التصدّي للتغيّرات المناخية وحماية السواحل والمنشآت	• وزارة الموارد المائية والري	• وزارة البيئة • وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري
٥٠	تنمية الموارد المائية	• وزارة الموارد المائية والري	• وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي • وزارة البيئة • وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري
٥١	تحسين نوعية المياه	• وزارة الموارد المائية والري	• وزارة البيئة • وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • المجتمع المدني • المحليات
٥٢	التوسّع في برامج التنمية المستدامة لخزّان الحجر الرملي النوبي الجوفي والمياه المسوس	• وزارة الموارد المائية والري	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية • وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري
٥٣	تنمية المياه الجوفية ومواجهة التعديّات عليها	• وزارة الموارد المائية والري	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري
٥٤	برنامج تطوير شبكات الصرف المُغطى	• وزارة الموارد المائية والري	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية • وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

م	البرنامج/المشروع	الجهة المسئولة	الجهات المساندة
	السياحة		
٥٥	تنمية منطقة الأهرامات	• وزارة السياحة	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • محافظة الجيزة • وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية • وزارة النقل • القطاع الخاص • المجلس القومي لشئون الإعاقة
٥٦	إنشاء منتجعات تراعي الجودة البيئية في الصحراء الغربية	• وزارة السياحة (وحدة السياحة الخضراء)	• وزارة النقل • وزارة الطيران المدني • وزارة التنمية المحلية • وزارة البيئة • القطاع الخاص
٥٧	إنشاء متاحف أثرية في مدينتي شرم الشيخ والغردقة	• وزارة السياحة	• وزارة الآثار • وزارة الثقافة • وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات • القطاع الخاص
٥٨	إنشاء منتجعات صحية صديقة للبيئة	• وزارة السياحة (وحدة السياحة الخضراء)	• وزارة النقل • وزارة البيئة • القطاع الخاص
٥٩	برنامج تشجيع تحول القطاع السياحي إلى الاقتصاد الأخضر	• وزارة السياحة (وحدة السياحة الخضراء)	• وزارة النقل • وزارة البيئة • القطاع الخاص
٦٠	إنشاء مضمار سباق وساحات بطولات رياضية	• وزارة السياحة	• وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية • وزارة الشباب والرياضة • القطاع الخاص
٦١	مراجعة وتطبيق لوائح الاستدامة في قطاع السياحة	• وزارة السياحة (وحدة السياحة الخضراء)	• وزارة الداخلية • وزارة البيئة • القطاع الخاص
٦٢	إنشاء تجمعات سياحية وسكنية بالساحل الشمالي	• وزارة السياحة • هيئة التنمية السياحية	• وزارة النقل • وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية • القطاع الخاص

م	البرنامج/المشروع	الجهة المسئولة	الجهات المساندة
٦٣	تطبيق نظام رد ضريبة القيمة المضافة لزيادة الإنفاق على التسوق	• مصلحة الضرائب العامة	• وزارة المالية • وزارة السياحة • الغرف التجارية
٦٤	تطوير تطبيق سياسة السموات المفتوحة	• وزارة الطيران المدني	• وزارة السياحة • وزارة المالية • القطاع الخاص
٦٥	إنشاء مراكز تدريب طبقاً للمواصفات الدولية	• وزارة السياحة	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي • وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني • القطاع الخاص • جمعيات شباب رجال الأعمال
٦٦	التنمية التشريعية والقانونية	• وزارة السياحة	• وزارة الاستثمار • وزارة العدل
	التموين والتجارة الداخلية		
٦٧	مشروع إقامة المركز اللوجيستي العالمي لتجارة وتداول وصناعة الحبوب والغلال والسلع الغذائية بدمياط	• وزارة التموين والتجارة الداخلية	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة الدفاع
٦٨	تطوير الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية	• وزارة التموين والتجارة الداخلية	• وزارة التجارة والصناعة • وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري
٦٩	مشروعات الشون المطورة	• وزارة التموين والتجارة الداخلية	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة الزراعة
٧٠	مشروعات صوامع الغلال	• وزارة التموين والتجارة الداخلية	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري
٧١	بناء شبكة رصد وإنذار مبكر للأسواق	• وزارة التموين والتجارة الداخلية	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
٧٢	تنمية الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال التجارة الداخلية	• جهاز تنمية التجارة الداخلية (وزارة التموين والتجارة الداخلية)	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة المالية • وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية • القطاع الخاص

م	البرنامج/المشروع	الجهة المسئولة	الجهات المساندة
	الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية		
٧٣	إصلاح البيئة المؤسسية الحاكمة لقطاع الإسكان	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	• هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة • وزارة الاستثمار • القطاع الخاص • المجلس القومي لشئون الإعاقة
٧٤	إنشاء جيل جديد من المدن الجديدة على محاور الطرق القومية التنموية	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	• هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة • وزارة الاستثمار • القطاع الخاص
	النقل		
٧٥	تطوير ومد شبكة الطرق لخدمة أغراض التنمية	• وزارة النقل	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة المالية
٧٦	تطوير مرفق سكك حديد مصر	• وزارة النقل	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة المالية
٧٧	تطوير قطاع النقل البحري	• وزارة النقل	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة المالية
٧٨	تطوير قطاع النقل النهري	• وزارة النقل	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة المالية

جدول: مراحل تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية حتى عام ٢٠٣٠

المرحلة الأولى **٢٠١٦-٢٠٢٠**	• مشروع تنمية محور قناة السويس • مشروع إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة • مشروع تنمية أربعة ملايين فدان • شركة سيناء للاستثمار والتنمية • مشروع تنمية الساحل الشمالي الغربي • مشروع المثلث الذهبي للثروة المعدنية في جنوب مصر • محاور التنمية الجديدة • محور ٣٠ يونيو ومدينة الجلالة الجديدة • مشروع استكمال المرحلتين الرابعة والخامسة لمترو الأنفاق • مشروع بناء مليون وحدة سكنية في إطار برنامج الإسكان الاجتماعي • برنامج إصلاح البنية التشريعية لتحسين مناخ الاستثمار

المرحلة الأولى
٢٠١٦-٢٠٢٠

- الحد من الضغوط التضخمية لتحقيق استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي
- تأسيس الصندوق السيادي «أملاك»
- برنامج العمل اللائق
- مشروع تنمية محور قناة السويس
- مشروع إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة
- مشروع تنمية أربعة ملايين فدان
- شركة سيناء للاستثمار والتنمية
- مشروع تنمية الساحل الشمالي الغربي
- مشروع المثلث الذهبي للثروة المعدنية في جنوب مصر
- محاور التنمية الجديدة
- محور ٣٠ يونيو ومدينة الجلالة الجديدة
- مشروع استكمال المرحلتين الرابعة والخامسة لمترو الأنفاق
- مشروع بناء مليون وحدة سكنية في إطار برنامج الإسكان الاجتماعي
- برنامج إصلاح البنية التشريعية لتحسين مناخ الاستثمار
- الحد من الضغوط التضخمية لتحقيق استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي
- تأسيس الصندوق السيادي «أملاك»
- برنامج العمل اللائق
- برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمية
- برنامج «إرادة»
- برامج ومشروعات لتحويل القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي
- التجمعات الصناعية المتخصصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة
- مشروع مدينة الجلود بالروبيكي
- إنشاء مدينة الأثاث بدمياط
- دعم الصناعات الثقيلة
- مشروع تطوير وتنمية المناطق الصناعية بمحور قناة السويس
- مشروع الخريطة الصناعية
- تأسيس مشروعات صغيرة في مجال المنافذ والخدمات التسويقية المتنقلة
- الاستراتيجية الخاصة بصناعة السفن
- إنشاء تجمعات للصناعات الزراعية
- تحقيق تحول في قطاع الصناعات التعدينية لدعم تنمية وتنافسية القطاع الخاص وتعزيز خلق فرص العمل بمصر
- برنامج الاقتصاد الأخضر
- قطاع التجارة الخارجية
- مشروع إنشاء شبكة التجارة المصرية Egytrader
- مشروع محور الاقتصاد الأخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في مصر

المرحلة الأولى
٢٠١٦-٢٠٢٠

- برنامج تعزيز التجارة والسوق المحلي TDMEP
- تحويل مصر إلى محور رقمي عالمي
- المشروع القومي للإنترنت فائق السرعة
- بناء مجتمع رقمي لدعم وتعزيز الكفاءة والشفافية لكافة المؤسسات
- إنشاء المناطق التكنولوجية
- تطوير الحوسبة السحابية
- تطوير صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- تصميم وتصنيع الالكترونيات
- تنمية ريادة الأعمال
- زيادة الرقعة الزراعية ودعم التصنيع الزراعي
- إنشاء نقاط تجميع ومرافق تخزين للسلع الاستراتيجية
- تنمية مشروعات الزراعة المائية
- إنشاء مركز تحديث الزراعة
- البرنامج القومي لتنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية
- إنشاء مجمعات عمرانية جديدة لتحقيق التنمية المتكاملة
- ترشيد استخدام المياه
- تدعيم وتأهيل المنشآت الكبرى ومحطات الرفع
- التصدي للتغيرات المناخية وحماية السواحل والمنشآت
- تنمية الموارد المائية
- تحسين نوعية المياه
- التوسع في برامج التنمية المستدامة لخزان الحجر الرملي النوبي الجوفي والمياه المسوس
- تنمية المياه الجوفية ومواجهة التعديات عليها
- برنامج تطوير شبكات الصرف المغطى
- تنمية منطقة الأهرامات
- إنشاء منتجعات سياحية تراعي الجودة البيئية في الصحراء الغربية
- إنشاء متاحف أثرية في مدينتي شرم الشيخ والغردقة
- إنشاء منتجعات صحية صديقة للبيئة
- برنامج تشجيع تحول القطاع السياحي الى الاقتصاد الأخضر
- إنشاء مضمار سباق وساحات بطولات رياضية
- مراجعة وتطبيق لوائح الاستدامة في قطاع السياحة
- إنشاء تجمعات سياحية وسكنية بالساحل الشمالي
- تطبيق نظام رد ضريبة القيمة المضافة لزيادة الإنفاق على التسوق
- تطوير تطبيق سياسة السموات المفتوحة
- إنشاء مراكز تدريب طبقاً للمواصفات الدولية
- التنمية التشريعية والقانونية
- مشروع إقامة المركز اللوجستي العالمي لتجارة وتداول وصناعة الحبوب والغلال والسلع الغذائية بدمياط
- تطوير الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية

المرحلة الأولى ٢٠١٦-٢٠٢٠	• مشروعات الشون المطورة • مشروعات صوامع الغلال • بناء شبكة رصد وإنذار مبكر للأسواق • تنمية الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال التجارة الداخلية • إصلاح البيئة المؤسسية الحاكمة لقطاع الإسكان • إنشاء جيل جديد من المدن الجديدة على محاور الطرق القومية التنموية • تطوير ومد شبكة الطرق الجديدة لخدمة أغراض التنمية • تطوير مرفق سكك حديد مصر • تطوير قطاع النقل البحري • تطوير قطاع النقل النهري
المرحلة الثانية ٢٠٢١-٢٠٢٥	• مشروع تنمية محور قناة السويس • مشروع إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة • مشروع تنمية أربعة ملايين فدان • شركة سيناء للاستثمار والتنمية • مشروع تنمية الساحل الشمالي الغربي • مشروع المثلث الذهبي للثروة المعدنية في جنوب مصر • محور ٣٠ يونيو ومدينة الجلالة الجديدة • مشروع استكمال المرحلتين الرابعة والخامسة لمترو الأنفاق • مشروع بناء مليون وحدة سكنية في إطار برنامج الإسكان الاجتماعي • برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمية • التجمعات الصناعية المتخصصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة • مشروع مدينة الجلود بالروبيكي • دعم الصناعات الثقيلة • مشروع تطوير وتنمية المناطق الصناعية بمحور قناة السويس • تأسيس مشروعات صغيرة في مجال المنافذ والخدمات التسويقية المتنقلة • مشروع محور الاقتصاد الأخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في مصر • تحويل مصر إلى محور رقمي عالمي • تطوير الحوسبة السحابية • تطوير صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات • تصميم وتصنيع الالكترونيات • تنمية ريادة الأعمال • زيادة الرقعة الزراعية ودعم التصنيع الزراعي • تنمية مشروعات الزراعة المائية • البرنامج القومي لتنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية • إنشاء مجمعات عمرانية جديدة لتحقيق التنمية المتكاملة

المرحلة الثانية ٢٠٢١-٢٠٢٥	• ترشيد استخدام المياه • التصدي للتغيرات المناخية وحماية السواحل والمنشآت • تنمية الموارد المائية • تحسين نوعية المياه • تنمية المياه الجوفية ومواجهة التعديات عليها • برنامج تشجيع تحول القطاع السياحي الى الاقتصاد الأخضر • تطوير تطبيق سياسة السموات المفتوحة • مشروع إقامة المركز اللوجستي العالمي لتجارة وتداول وصناعة الحبوب والغلال والسلع الغذائية بدمياط • تنمية الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال التجارة الداخلية • إنشاء جيل جديد من المدن الجديدة على محاور الطرق القومية التنموية • تطوير ومد شبكة الطرق الجديدة لخدمة أغراض التنمية • تطوير مرفق سكك حديد مصر • تطوير قطاع النقل البحري • تطوير قطاع النقل النهري
المرحلة الثالثة ٢٠٢٦-٢٠٣٠	• مشروع تنمية محور قناة السويس • مشروع إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة • مشروع تنمية أربعة ملايين فدان • مشروع تنمية الساحل الشمالي الغربي • التجمعات الصناعية المتخصصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة • تأسيس مشروعات صغيرة في مجال المناقذ والخدمات التسويقية المتنقلة • برنامج الاقتصاد الأخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في مصر • تطوير صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات • تصميم وتصنيع الالكترونيات • تنمية ريادة الأعمال • زيادة الرقعة الزراعية ودعم التصنيع الزراعي • تنمية مشروعات الزراعة المائية • البرنامج القومي لتنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية • إنشاء مجمعات عمرانية جديدة لتحقيق التنمية المتكاملة • ترشيد استخدام المياه • التصدي للتغيرات المناخية وحماية السواحل والمنشآت • تنمية الموارد المائية • تحسين نوعية المياه • تنمية المياه الجوفية ومواجهة التعديات عليها

المرحلة الثالثة ٢٠٢٦-٢٠٣٠	• برنامج تشجيع تحول القطاع السياحي الى الاقتصاد الأخضر • إنشاء جيل جديد من المدن الجديدة على محاور الطرق القومية التنموية • تطوير ومد شبكة الطرق الجديدة لخدمة أغراض التنمية • تطوير مرفق سكك حديد مصر • تطوير قطاع النقل البحري • تطوير قطاع النقل النهري

محور الطاقة

جدول: الأهداف الاستراتيجية حتى عام ٢٠٣٠

م	الأهداف الاستراتيجية
١	ضمان أمن الطاقة
٢	زيادة مساهمة قطاع الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي
٣	تعظيم الاستفادة من الموارد المحلية للطاقة
٤	تعزيز الإدارة الرشيدة والمستدامة للقطاع
٥	خفض كثافة استهلاك الطاقة
٦	الحد من الأثر البيئي للانبعاثات بالقطاع

جدول: مؤشرات قياس أداء الطاقة حتى عام ٢٠٣٠

أ- المؤشرات الكمية

م	المؤشر	الجهات المسئولة عن القياس	الجهة المسئولة عن المستهدف	الجهة المشاركة
١	معامل إمداد الطاقة الأولية بالنسبة إلى إجمالي الاستهلاك المخطط	• وزارة البترول والثروة المعدنية • وزارة الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجدّدة	• المجلس الأعلى للطاقة	• وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة
٢	متوسط مدة انقطاع الكهرباء	• وزارة الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجدّدة	• الشركة القابضة للكهرباء	• وزارة البترول الثروة المعدنية • وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة • جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك
٣	نسبة التغير في كثافة الطاقة	• المجلس الأعلى للطاقة	• جهاز تخطيط الطاقة	• وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة • وزارة البترول والثروة المعدنية • وزارة التجارة والصناعة • قطاعات الطلب
٤	نسبة مساهمة قطاع الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي	• جهاز تخطيط الطاقة وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري	• وزارة البترول والثروة المعدنية • وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة	• جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك
٥	نسبة الانخفاض في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من قطاع الطاقة	• وزارة البيئة	• وزارة البترول والثروة المعدنية • وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة	• وزارة البيئة • وزارة التجارة والصناعة
٦	معامل الاحتياطيات لمجمل الإنتاج من الزيت الخام	• اللجنة العليا للثروة البترولية	• وزارة البترول والثروة المعدنية	• الهيئة العامة للبترول • الشركة القابضة للغاز الطبيعي - EGAS • الشركة القابضة لبترول جنوب الوادي- GANOPE

م	المؤشر	الجهات المسئولة عن القياس	الجهة المسئولة عن المستهدف	الجهة المشاركة
٧	معامل الاحتياطيات لمجمل الإنتاج من الغاز	• اللجنة العليا للثروة البترولية	• وزارة البترول والثروة المعدنية	• الشركة القابضة للغاز الطبيعي EGAS -
٨	كفاءة إنتاج الكهرباء	• جهاز مرفق تنظيم الكهرباء وحماية المستهلك	• الشركة القابضة للكهرباء	• وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة
٩	كفاءة نقل وتوزيع الكهرباء	• جهاز مرفق تنظيم الكهرباء وحماية المستهلك	• الشركة القابضة للكهرباء	• وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة • جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك
١٠	نسبة الوحدات السكانية والتجارية والصناعية المشتركة في خدمة الكهرباء	• جهاز مرفق تنظيم الكهرباء وحماية المستهلك	• شركات النقل والشركة القابضة للكهرباء	• وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة • وزارة التجارة والصناعة
١١	نسب مزيج الوقود الأولي للدولة	• جهاز تخطيط الطاقة	• المجلس الأعلى للطاقة	• وزارة البترول والثروة المعدنية • وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة
١٢	نسب مزيج الوقود لإنتاج الكهرباء	• المجلس الأعلى للطاقة • جهاز تخطيط الطاقة	• وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة	• وزارة البترول والثروة المعدنية • وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة
١٣	قيمة دعم أسعار الوقود	• وزارة المالية	• وزارة البترول والثروة المعدنية • وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة	• وزارة المالية • وزارة التموين والتجارة الداخلية

ب- المؤشرات المستحدثة

م	المؤشر	الجهات المسئولة عن القياس	الجهات المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
١	كفاءة نقل وتوزيع المنتجات البترولية	اللجنة العليا للثروة البترولية	وزارة البترول والثروة المعدنية	الشركة القابضة للغاز الطبيعي (EGAS)

جدول: برامج تطوير الطاقة حتى عام ٢٠٣٠

م	البرنامج	الجهة المسئولة	الجهة المساندة
١	تطوير استراتيجية متكاملة للطاقة متوسطة وبعيدة المدى	• المجلس الأعلى للطاقة • جهاز تخطيط الطاقة	• وزارة البترول والثروة المعدنية • وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة • وزارة التجارة والصناعة • الجهات المعنية بالقطاع: (الهيئة العامة للبترول والشركة القابضة للكهرباء...الخ)
٢	إعادة هيكلة قطاع الطاقة	• المجلس الأعلى للطاقة	• وزارة البترول والثروة المعدنية • وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة • EGAS, EGPC, EEHC
٣	إعادة النظر في الإطار التشريعي الحاكم	• المجلس الأعلى للطاقة	• جهاز تخطيط الطاقة • وزارة البترول والثروة المعدنية • وزارة الكهرباء والطاقة والمتجدّدة • مركز معلومات الطاقة • هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة • وزارة العدل • وزارات التربية والتعليم والتعليم الفني والتعليم العالي والبحث العلمي
٤	إدارة دعم الطاقة	• المجلس الأعلى للطاقة	• الهيئة العامة للبترول • الشركة القابضة للكهرباء • جهاز مرفق تنظيم الكهرباء • وزارة المالية GANOPE ، ECHEM ،EGAS
٥	تطوير البنية الأساسية للقطاع	• جهاز تخطيط الطاقة	• وزارة البترول والثروة المعدنية • وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة
٦	تعزيز الابتكار في قطاع الطاقة	• وزارة البترول والثروة المعدنية • وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي • وزارة البيئة • وزارة التجارة والصناعة
٧	تطبيق المعايير البيئية والتوسع في القياسات المدققة	• المرفق التنظيمي الموحد	• وزارة البيئة • وزارة التجارة والصناعة

م	البرنامج	الجهة المسئولة	الجهة المساندة
٨	تأهيل الكفاءات التي يحتاجها القطاع	• وزارة البترول والثروة المعدنية • وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة	• هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة • هيئة الطاقة الذرية • وزارة العدل • وزارة التعليم العالى والبحث العلمى • وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى
٩	المحطة النووية بالضبعة	• وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة	• هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة • هيئة الطاقة الذرية

جدول: مراحل تنفيذ برامج تطوير الطاقة حتى عام ٢٠٣٠

المرحلة الأولى ٢٠١٦-٢٠٢٠	• تطوير استراتيجية متكاملة للطاقة متوسطة وبعيدة المدى • إعادة هيكلة قطاع الطاقة • إعادة النظر في الإطار التشريعي الحاكم • إدارة دعم الطاقة • تطوير البنية الأساسية للقطاع • تعزيز الابتكار في قطاع الطاقة • تأهيل الكفاءات التي يحتاجها القطاع • المحطة النووية بالضبعة
المرحلة الثانية ٢٠٢١-٢٠٢٥	• إعادة هيكلة قطاع الطاقة • تطوير البنية الأساسية للقطاع • تعزيز الابتكار في قطاع الطاقة • تطبيق المعايير البيئية والتوسع في القياسات المدققة • تأهيل الكفاءات التي يحتاجها القطاع من أجل تحقيق المستهدفات • المحطة النووية بالضبعة
المرحلة الثالثة ٢٠٢٦-٢٠٣٠	• إعادة هيكلة قطاع الطاقة • تطوير البنية الأساسية للقطاع • المحطة النووية بالضبعة

محور المعرفة والابتكار والبحث العلمي

جدول: الأهداف الاستراتيجية حتى عام ٢٠٣٠

م	الأهداف الاستراتيجية
١	تهيئة بيئة محفزة لتوطين وإنتاج المعرفة
٢	تفعيل وتطوير نظام وطني متكامل للابتكار
٣	ربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأولويات

جدول: مؤشرات قياس أداء المعرفة والابتكار والبحث العلمي حتى عام ٢٠٣٠

أ- المؤشرات الكمية:

م	المؤشر	الجهة المسئولة عن القياس	الجهة المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
١	الترتيب في المؤشر العالمي للابتكار	• المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)	• مجلس الوزراء	• جميع الوزارات • المجتمع المدني • القطاع الخاص
٢	معدل كفاءة الابتكار	• المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)	• مجلس الوزراء	• جميع الوزارات • القطاع الخاص
٣	الترتيب العالمي في مؤشر قدرة الشركات على الابتكار	• المنتدي الاقتصادي العالمي (WEF)	• وزارة التجارة والصناعة	• وزارة التضامن الاجتماعي • وزارة الاستثمار • القطاع الخاص
٤	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للتأثير المعرفي	• المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)	• وزارة التجارة والصناعة	• وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات • وزارة التضامن الاجتماعي • وزارة الاستثمار • القطاع الخاص
٥	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي لنقل المعرفة	• المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي • وزارة التجارة والصناعة	• وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات • وزارة الاستثمار • القطاع الخاص
٦	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للمنتجات والخدمات الإبداعية	• المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)	• وزارة الثقافة • اتحاد الاذاعة والتليفزيون • وزارة الاستثمار • (القنوات الخاصة)	• وزارة التضامن الاجتماعي • وزارة التجارة والصناعة • وزارة الخارجية • وزارة التعاون الدولي • القطاع الخاص
٧	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	• المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)	• وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	• القطاع الخاص

م	المؤشر	الجهة المسئولة عن القياس	الجهة المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
٨	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للبنية الأساسية العامة	• المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)	• مجلس الوزراء	• جميع الوزارات • مجلس النواب
٩	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للاستدامة البيئية	• المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)	• وزارة التجارة والصناعة • وزارة البيئة • وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة	• وزارة التضامن الاجتماعي • وزارة الاستثمار • المجتمع المدني • القطاع الخاص
١٠	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للإسهام المعرفي	• المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	• وزارة التجارة والصناعة • وزارة الاستثمار • القطاع الخاص
١١	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للأصول غير الملموسة	• المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي • وزارة التجارة والصناعة	• وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات • وزارة التضامن الاجتماعي • القطاع الخاص
١٢	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للإبداع الرقمي	• المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)	• وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي • وزارة التضامن الاجتماعي • وزارة التجارة والصناعة • وزارة الاستثمار • القطاع الخاص
١٣	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي لروابط الابتكار	• المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي • وزارة التجارة والصناعة	• وزارة الاستثمار • القطاع الخاص
١٤	الترتيب العالمي في مؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي	• المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	• الجامعات • المجتمع المدني

م	المؤشر	الجهة المسئولة عن القياس	الجهة المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
١٥	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للائتمان	• المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)	• وزارة الاستثمار	• وزارة التضامن الاجتماعي • وزارة التجارة والصناعة • القطاع الخاص
١٦	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للاستثمار	• المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)	• وزارة الاستثمار	• وزارة التجارة والصناعة • القطاع الخاص
١٧	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للتجارة والمنافسة	• المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)	• وزارة الاستثمار	• وزارة التجارة والصناعة • القطاع الخاص
١٨	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للبيئة التشريعية	• المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	• جميع الوزارات • مجلس النواب
١٩	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي لبيئة الأعمال	• المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)	• وزارة الاستثمار	• جميع الوزارات • مجلس النواب
٢٠	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للتعليم	• المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي • المجتمع المدني
٢١	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للتعليم العالي	• المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	• الجامعات • المجتمع المدني • القطاع الخاص
٢٢	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للبحث والتطوير	• المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	• المجتمع المدني • الجامعات
٢٣	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي لاستيعاب المعرفة	• المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)	• وزارة التجارة والصناعة	• وزارة التضامن الاجتماعي • وزارة الاستثمار • وزارة الخارجية • وزارة التعاون الدولي • القطاع الخاص

م	المؤشر	الجهة المسئولة عن القياس	الجهة المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
٢٤	الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي لعمالة المعرفة	• المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)	• وزارة التجارة والصناعة	• وزارة التضامن الاجتماعي • وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي • وزارة الاستثمار • القطاع الخاص

ب- المؤشرات المستحدثة

م	المؤشر	الجهة المسئولة عن القياس	الجهة المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
١	نسبة إسهام اقتصاد المعرفة في الناتج المحلي الإجمالي	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• مجلس الوزراء	• وزارة التضامن الاجتماعي • وزارة التجارة والصناعة • وزارة الاستثمار • المجتمع المدني • القطاع الخاص
٢	العائد الاجتماعي على الاستثمار في الابتكار	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• مجلس الوزراء	• وزارة التضامن الاجتماعي • وزارة التجارة والصناعة • وزارة الاستثمار • القطاع الخاص
٣	نسبة المكون المحلي إلى إجمالي التصنيع الوطني	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة التجارة والصناعة	• وزارة التضامن الاجتماعي • وزارة الاستثمار • القطاع الخاص
٤	النسبة القطاعية للمكون المحلي إلى إجمالي التصنيع الوطني	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة التجارة والصناعة	• وزارة الاستثمار

م	المؤشر	الجهة المسئولة عن القياس	الجهة المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
٥	عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة المتعاقدة مع الحكومة	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة التجارة والصناعة	• وزارة التضامن الاجتماعي • وزارة الاستثمار • القطاع الخاص
٦	عدد الجوائز العالمية في مجال الابتكار	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة التجارة والصناعة • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	• وزارة التضامن الاجتماعي • وزارة الاستثمار • القطاع الخاص
٧	عدد الشركات الجديدة في كل قطاع	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة التجارة والصناعة	• وزارة الاستثمار
٨	نسبة الشركات التي تقوم بالابتكار والبحث والتطوير لكل قطاع	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة التجارة والصناعة	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
٩	عدد براءات الاختراع لكل قطاع	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة التجارة والصناعة	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
١٠	نسبة الإنفاق على الابتكار والبحث والتطوير من الميزانيات القطاعية	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة التجارة والصناعة	• وزارة الاستثمار
١١	نسبة مساهمة الشركات في إجمالي الإنفاق على الابتكار والبحث والتطوير القطاعي	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة التجارة والصناعة	• وزارة الاستثمار

م	المؤشر	الجهة المسئولة عن القياس	الجهة المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
١٢	نسبة التمويل الدولي للابتكار والبحث والتطوير من إجمالي التمويل	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الاستثمار	• وزارة التجارة والصناعة • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي • وزارة التعاون الدولي
١٣	نسبة التمويل الخارجي للشركات الصغيرة والمتوسطة	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة التجارة والصناعة • وزارة الاستثمار	• وزارة التضامن الاجتماعي • وزارة الخارجية • وزارة التعاون الدولي • القطاع الخاص

جدول: برامج تطوير المعرفة والابتكار والبحث العلمي حتى عام ٢٠٣٠

م	البرنامج	الجهة المسئولة	الجهة المساندة
١	مراجعة وتطوير القوانين والتشريعات ذات الصلة بتمكين المعرفة والابتكار	• مجلس الوزراء	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي • وزارة التجارة والصناعة • وزارة الاستثمار • وزارة المالية • وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة التنمية المحلية • وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات • وزارة العدل • اتحاد الصناعات المصرية • مركز تحديث الصناعة
٢	تطوير وإعادة هيكلة منظومة المعرفة والابتكار	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي • وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني • وزارة التنمية المحلية • وزارة التجارة والصناعة • وزارة الاستثمار • وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات • وزارة المالية • وزارة العدل
٣	تبني برنامج شامل لغرس ثقافة الابتكار والمعرفة في المجتمع	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي • وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني • وزارة الاستثمار (القنوات الخاصة) • اتحاد الإذاعة والتليفزيون	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي • وزارة التجارة والصناعة • وزارة الشباب والرياضة • وزارة التنمية المحلية
٤	تطوير برنامج شامل لتحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار	• وزارة التجارة والصناعة • وزارة الاستثمار	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة المالية • وزارة التنمية المحلية • اتحاد الصناعات المصرية • مركز تحديث الصناعة

م	البرنامج	الجهة المسئولة	الجهة المساندة
٥	تفعيل الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص في دعم وتحفيز الابتكار	• وزارة التجارة والصناعة • وزارة الاستثمار • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	• وزارة المالية • اتحاد الصناعات المصرية • مركز تحديث الصناعة

جدول: مراحل تنفيذ برامج تطوير المعرفة والابتكار والبحث العلمي حتى عام ٢٠٣٠

المرحلة الأولى ٢٠١٦-٢٠٢٠	• مراجعة وتطوير القوانين والتشريعات ذات الصلة بتمكين المعرفة والابتكار • تطوير وإعادة هيكلة منظومة المعرفة والابتكار • تبني برنامج شامل لغرس ثقافة الابتكار والمعرفة في المجتمع • تفعيل الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص في دعم وتحفيز الابتكار
المرحلة الثانية ٢٠٢١-٢٠٢٥	• تطوير وإعادة هيكلة منظومة المعرفة والإبتكار • تبني برنامج شامل لغرس ثقافة الابتكار والمعرفة في المجتمع • تطوير برنامج شامل لتحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار
المرحلة الثالثة ٢٠٢٦-٢٠٣٠	• تطوير وإعادة هيكلة منظومة المعرفة والابتكار • تطوير برنامج شامل لتحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار

محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية

جدول: الأهداف الاستراتيجية حتى عام ٢٠٣٠

م	الأهداف الاستراتيجية
١	جهاز إداري يتميز بالكفاءة والفعالية والمواءمة مع المتغيرات المحلية والعالمية
٢	تقديم خدمات متميزة مرتفعة الجودة تطبق الأساليب الحديثة
٣	نظام يتسم بالشفافية يتفاعل مع المواطن ويستجيب لمطالبه ويخضع للمساءلة المجتمعية

جدول: مؤشرات قياس أداء الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية حتى عام ٢٠٣٠

أ- المؤشرات الكمية:

م	المؤشر	الجهة المسئولة عن القياس	الجهة المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
١	كفاءة الحكومة	• البنك الدولي	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	• مجلس النواب • رئاسة مجلس الوزراء • الجهاز المركزي للمحاسبات • المجلس الشعبية المحلية
٢	عدد المواطنين لكل موظف حكومي	• الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري
٣	مخصّصات التدريب للعاملين بالجهاز الإداري للدولة كنسبة من مخصصات الأجور والمرتبات	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	• وزارة المالية	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري
٤	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	• البنك الدولي	• وزارة الاستثمار	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة التجارة والصناعة • اتحاد الصناعات المصرية • اتحاد الغرف التجارية
٥	الحكومة المستجيبة Open Government	• مشروع العدالة العالمي	• رئاسة مجلس الوزراء	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري
٦	إنفاذ القواعد التنظيمية Regulatory Enforcement	• مشروع العدالة العالمي	• رئاسة مجلس الوزراء	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري
٧	الشفافية في صنع السياسات	• المنتدى الاقتصادي العالمي	• رئاسة مجلس الوزراء	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري
٨	مكافحة الفساد	• البنك الدولي	• اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • الجهاز المركزي للمحاسبات • هيئة الرقابة الإدارية

م	المؤشر	الجهة المسئولة عن القياس	الجهة المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
٩	المحاباة في قرارات مسئولي الحكومة	• المنتدى الاقتصادي العالمي	• اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • الجهاز المركزي للمحاسبات • هيئة الرقابة الإدارية
١٠	المدفوعات غير الرسمية والرشاوي	• المنتدى الاقتصادي العالمي	• اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • الجهاز المركزي للمحاسبات • هيئة الرقابة الإدارية

ب- المؤشرات المستحدثة

م	المؤشر	الجهة المسئولة عن القياس	الجهة المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
١	نسبة الخدمات الحكومية المقدّمة إلكترونياً من القنوات الجديدة من إجمالي الخدمات الحكومية	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	• وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات • وزارة المالية
٢	المعاملات الإلكترونية كنسبة من إجمالي المعاملات	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	• وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات • وزارة المالية
٣	مستوى رضاء المواطنين الخدمات الحكومية	• مركز اتصال الحكومة المصرية • الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• رئاسة مجلس الوزراء	• جميع الوزارات الخدمية

جدول: برامج تطوير الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية حتى عام ٢٠٣٠

م	البرنامج	الجهة المسئولة	الجهة المساندة
١	تطوير منظومة إدارة القطاع الحكومي	• رئاسة مجلس الوزراء	• رئاسة الجمهورية • وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري
٢	تطوير منظومة التخطيط والمتابعة	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	• رئاسة مجلس الوزراء • وزارة المالية
٣	تحسين وتطوير آليات التواصل بين الحكومة والمواطن	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	• جميع الوزارات
٤	تطوير منظومة إدارة الموارد البشرية	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	• جميع الوزارات
٥	تحديث البنية التشريعية للدولة	• وزارة العدل	• رئاسة مجلس الوزراء • جميع الوزارات
٦	تطوير البنية الأساسية للجهاز الإداري للدولة	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	• رئاسة مجلس الوزراء • وزارة المالية
٧	تحديث البنية المعلوماتية للجهاز الإداري للدولة	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	• رئاسة الجمهورية • وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
٨	تنمية العنصر البشري بالجهاز الإداري للدولة	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	• جميع الوزارات
٩	تطوير الخدمات الحكومية المقدّمة للمواطنين	• رئاسة مجلس الوزراء	• جميع الوزارات
١٠	مكافحة الفساد في أجهزة الدولة	• وزارة المالية	• رئاسة مجلس الوزراء

جدول: مراحل تنفيذ برامج تطوير الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية حتى عام ٢٠٣٠

المرحلة الأولى ٢٠١٦-٢٠٢٠	• تطوير منظومة إدارة القطاع الحكومي • تطوير منظومة التخطيط والمتابعة • تحسين وتطوير آليات التواصل بين الحكومة والمواطن • تطوير منظومة إدارة الموارد البشرية • تحديث البنية التشريعية للدولة • تطوير البنية الأساسية للجهاز الإداري للدولة • تحديث البنية المعلوماتية للجهاز الإداري للدولة • تنمية العنصر البشري بالجهاز الإداري للدولة • تطوير الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين • مكافحة الفساد في أجهزة الدولة
المرحلة الثانية ٢٠٢١-٢٠٢٥	• تطوير منظومة التخطيط والمتابعة • تنمية العنصر البشري بالجهاز الإداري للدولة • مكافحة الفساد في أجهزة الدولة
المرحلة الثالثة ٢٠٢٦-٢٠٣٠	• تطوير منظومة التخطيط والمتابعة

ثانياً
البعد الاجتماعي

محور العدالة الاجتماعية

جدول: الأهداف الاستراتيجية حتى عام ٢٠٣٠

م	الأهداف الاستراتيجية
١	تعزيز الإندماج المجتمعي والحد من الاستقطاب السلبي
٢	تحقيق المساواة في الحقوق والفرص
٣	توفير الحماية المتكاملة للفئات الأولى بالرعاية

جدول: مؤشرات قياس أداء العدالة الاجتماعية حتى عام ٢٠٣٠

أ- المؤشرات الكمية(*):

م	المؤشر	الجهات المسئولة عن القياس	الجهات المسئولة عن المستهدف	الجهات المشتركة
١	الفجوة الجغرافية في مؤشر التنمية البشرية	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الصحة والسكان	• وزارة التضامن الاجتماعي • وزارة التنمية المحلية • المجتمع المدني
٢	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• مجلس الوزراء	• جميع الوزارات
٣	مؤشر توزيع الدخل والاستهلاك	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• مجلس الوزراء	• جميع الوزارات
٤	الترتيب الدولي في مؤشر الفجوة بين الجنسين	• المنتدى الاقتصادي العالمي	• وزارة التضامن الاجتماعي	• وزارة التنمية المحلية • وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني • وزارة الصحة والسكان • وزارة القوى العاملة • المجتمع المدني
٥	مؤشر الثقة في الحكومة	• برنامج للأمم المتحدة الإنمائي	• مجلس الوزراء	• جميع الوزارات
٦	الفجوة الجغرافية في مؤشر فرص استكمال التعليم الأساسي	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• وزارة التنمية المحلية • وزارة التضامن الاجتماعي • المجتمع المدني
٧	الفجوة الجغرافية في نسبة الوفيات بين الأطفال	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الصحة والسكان	• وزارة التنمية المحلية • وزارة التضامن الاجتماعي • المجتمع المدني
٨	الفجوة الجغرافية في نسبة السكان تحت خط الفقر	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• مجلس الوزراء	• وزارة التنمية المحلية • وزارة التضامن الاجتماعي • المجتمع المدني
٩	نسبة المرأة المعيلة تحت خط الفقر	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة التضامن الاجتماعي	• وزارة التنمية المحلية • المجتمع المدني
١٠	نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة التضامن الاجتماعي	• وزارة التنمية المحلية • المجتمع المدني

(*) يتم قياس هذه المؤشرات وفقاً للنوع الاجتماعى وفئات العمر

ب- المؤشرات المستحدثة[1]:

م	المؤشر	الجهات المسئولة عن القياس	الجهات المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
١	مؤشر القيم الإيجابية المحورية	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الثقافة	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي • وزارة الشباب والرياضة
٢	مؤشر حقوق الإنسان	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• مجلس الوزراء	• جميع الوزارات
٣	نسبة البطالة بين الأشخاص ذوي الإعاقة	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة التضامن الاجتماعي	• المجتمع المدني
٤	نسبة المسنين تحت خط الفقر	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة التضامن الاجتماعي	• المجتمع المدني
٥	نسبة السكان بالمناطق العشوائية غير الآمنة	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة التنمية المحلية	• المجتمع المدني • وزارة التضامن الاجتماعي
٦	نسبة الأطفال بلا مأوى	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة التضامن الاجتماعي	• وزارة التنمية المحلية • المجتمع المدني
٧	نسبة المشاركة السياسية والمدنية للمرأة	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة التضامن الاجتماعي	• المجتمع المدني
٨	مؤشر سهولة العمل المدني	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة التضامن الاجتماعي	• المجتمع المدني • مجلس النواب
٩	مؤشر المسئولية الاجتماعية للشركات	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة التضامن الاجتماعي	• جميع الوزارات
١٠	الفجوة الجغرافية في جودة التعليم	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• المجتمع المدني • وزارة التضامن الاجتماعي • وزارة التنمية المحلية

م	المؤشر	الجهات المسئولة عن القياس	الجهات المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
١١	الفجوة الجغرافية في جودة الخدمة الصحية	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الصحة والسكان	• المجتمع المدني • وزارة التضامن الاجتماعي • وزارة التنمية المحلية
١٢	الفجوة الجغرافية في نسبة الحاصلين على عمل لائق	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة القوى العاملة	• المجتمع المدني • وزارة التضامن الاجتماعي • وزارة التنمية المحلية
١٣	الفجوة الجغرافية في نسبة المؤمَّن عليهم صحياً	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الصحة والسكان	• وزارة التضامن الاجتماعي • وزارة التنمية المحلية
١٤	الفجوة الجغرافية في نسبة المؤمن عليهم إجتماعياً	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة التضامن الاجتماعي	• وزارة الصحة والسكان • وزارة التنمية المحلية
١٥	مؤشر كفاءة الدعم	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• مجلس الوزراء	• المجتمع المدني • وزارة التضامن الاجتماعي
١٦	عدد المستفيدين من القروض متناهية الصغر	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة التضامن الاجتماعي	• المجتمع المدني • وزارة التضامن الاجتماعي • وزارة التجارة والصناعة
١٧	عدد المستفيدين من برامج الرعاية الإجتماعية	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة التضامن الاجتماعي	• المجتمع المدني

(*) يتم قياس هذه المؤشرات وفقاً للنوع الاجتماعى وفئات العمر.

جدول: برامج تطوير العدالة الاجتماعية حتى عام ٢٠٣٠

م	البرنامج	الجهات المسئولة	الجهات المساندة
١	تطوير وتوسيع نطاق أدوار الأجهزة الرسمية المعنية بالشفافية والحماية	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	• وزارة التجارة والصناعة وزارة القوى العاملة
٢	رفع كفاءة منظومتي الحماية الاجتماعية والدعم وتوسيع نطاق تأثيرهما	• وزارة التضامن الإجتماعي • وزارة التجارة والصناعة	• وزارة المالية • وزارة التموين والتجارة الداخلية • وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني • وزارة الصحة • وزارة القوة العاملة • وزارة التنمية المحلية • المجتمع المدني
٣	تقليص الفجوات المجتمعية والنوعية والجيلية	• وزارة التضامن الإجتماعي	• وزارة الشباب والرياضة • وزارة القوة العاملة • وزارة التجارة والصناعة • مجلس النواب • المجتمع المدني
٤	تحقيق التوازن في التوزيع الجغرافي للخدمات	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة التضامن الإجتماعي	• وزارة الأوقاف • المجتمع المدني
٥	مراجعة وتطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بتحقيق العدالة الاجتماعية والاندماج المجتمعي	• مجلس الوزراء	• وزارة المالية • وزارة التموين والتجارة الداخلية • وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني • وزارة الصحة والسكان • وزارة القوى العاملة • وزارة التنمية المحلية • وزارة التضامن الاجتماعي • وزارة الأوقاف
٦	رفع مستوى المؤسسية في الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	• المجتمع المدني • الاتحاد العام للجمعيات • وزارة التضامن الاجتماعي

جدول: مراحل تنفيذ برامج تطوير العدالة الاجتماعية حتى عام ٢٠٣٠

المرحلة الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠)	• مراجعة وتطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بتحقيق العدالة الاجتماعية والاندماج المجتمعي • رفع كفاءة منظومتي الحماية الاجتماعية والدعم وتوسيع نطاق تأثيرها • تطوير وتوسيع نطاق أدوار الأجهزة الرسمية المعنية بالشفافية والحماية • تقليص الفجوات النوعية والجيلية • تحقيق التوازن في التوزيع الجغرافي للخدمات
المرحلة الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥)	• رفع كفاءة منظومتي الحماية الاجتماعية والدعم وتوسيع نطاق تأثيرها • تقليص الفجوات النوعية والجيلية • تحقيق التوازن في التوزيع الجغرافي للخدمات
المرحلة الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠)	• رفع كفاءة منظومتي الحماية الاجتماعية والدعم وتوسيع نطاق تأثيرها • تقليص الفجوات النوعية والجيلية

محور الصحة

جدول: الأهداف الاستراتيجية حتى عام ٢٠٣٠

م	الأهداف الاستراتيجية
١	النهوض بصحة المواطنين في إطار من العدالة والإنصاف
٢	تحقيق التغطية الصحية الشاملة لجميع المصريين مع ضمان جودة الخدمات المقدمة
٣	حوكمة قطاع الصحة

جدول: مؤشرات قياس أداء الصحة حتى عام ٢٠٣٠

أ- المؤشرات الكمية:

م	المؤشر	الجهات المسئولة عن القياس	الجهات المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
١	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الصحة والسكان	• المجلس القومي للسكان • المجلس القومي للأمومة والطفولة • المجلس القومي للمرأة • منظمة الصحة العالمية
٢	معدل وفيات الأمهات	• مركز معلومات وزارة الصحة والسكان	• وزارة الصحة والسكان	• المجلس القومي للسكان • المجلس القومي للأمومة والطفولة • المجلس القومي للمرأة • منظمة الصحة العالمية
٣	معدل وفيات الأطفال تحت سن ٥ سنوات	• مركز معلومات وزارة الصحة والسكان	• وزارة الصحة والسكان	• المجلس القومي للسكان • المجلس القومي للأمومة والطفولة • المجلس القومي للمرأة • منظمة الصحة العالمية
٤	مؤشر مركب للحالة الغذائية للأطفال	• مركز معلومات وزارة الصحة والسكان	• وزارة الصحة والسكان	• المجلس القومي للسكان • المجلس القومي للأمومة والطفولة • المجلس القومي للمرأة • منظمة الصحة العالمية
٥	الوفيات الناتجة عن الأمراض غير السارية بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و٧٠ سنة	• مركز معلومات وزارة الصحة والسكان	• وزارة الصحة والسكان	• القطاع الخاص • المجتمع المدني
٦	قياس انتشار التهاب الكبد الوبائي والحالات المصابة	• مركز معلومات وزارة الصحة والسكان	• وزارة الصحة والسكان	• القطاع الخاص • المجتمع المدني
٧	نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة المالية	• وزارة الصحة والسكان

م	المؤشر	الجهات المسئولة عن القياس	الجهات المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
٨	الإنفاق الصحي المباشر من المواطنين	• البنك الدولي	• وزارة الصحة والسكان	• القطاع الخاص • المجتمع المدني
٩	عدد وفيات حوادث الطرق لكل ١٠٠,٠٠٠ مواطن	• هيئة الإسعاف المصرية	• وزارة الصحة والسكان	• وزارة النقل • المجتمع المدني
١٠	استخدام التبغ بين الأشخاص من ١٥ سنة وأكثر	• المسح الصحي والمسوح الأسرية	• وزارة الصحة والسكان	• المجتمع المدني
١١	مؤشر مركب لتوافر الخدمات الصحية الأولية	• مركز معلومات وزارة الصحة والسكان	• وزارة الصحة والسكان	• القطاع الخاص • المجتمع المدني • المجلس القومي للمرأة • المجلس القومى للأمومة والطفولة
١٢	عجز الميزان التجاري لصناعة الأدوية والمستحضرات الحيوية	• مصلحة الجمارك المصرية	• وزارة التجارة والصناعة	• وزارة الصحة والسكان
١٣	نسبة المواطنين المؤمن عليهم من خلال التأمين الصحي الإجتماعي الشامل	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• الهيئة العامة للتأمين الصحى	• وزارة التضامن الاجتماعي • وزارة المالية • المجتمع المدني • القطاع الخاص
١٤	مؤشر الإستجابة لتعليمات اللوائح الصحية الدولية	• منظمة الصحة العالمية	• وزارة الصحة والسكان	• المجتمع المدني • منظمة الصحة العالمية
١٥	مؤشر مركب للخدمات الاجتماعية	• منظمة الصحة العالمية • الشركة القابضة لمياة الشرب والصرف الصحي	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	• المجتمع المدني • وزارة الصحة والسكان • المحليات • منظمة الصحة العالمية
١٦	عدد الأسرّة بالمستشفيات	• مركز معلومات وزارة الصحة والسكان	• وزارة الصحة والسكان	• المجتمع المدني • القطاع الخاص
١٧	مؤشر مركب للعاملين بقطاع الصحة	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	• وزارة الصحة والسكان

ب- المؤشرات المستحدثة:

م	المؤشر	الجهات المسئولة عن القياس	الجهات المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
١	نسبة المنشآت الصحية المتوفر بمخازنها الأدوية والمستلزمات والتجهيزات الأساسية المنقذة للحياة في يوم الزيارة ومتوسط توافرها	• اللجنة المركزية للاعتماد	• وزارة الصحة والسكان	• المجتمع المدنى • القطاع الخاص
٢	نسبة العدوى المكتسبة من المستشفيات	• مركز معلومات وزارة الصحة والسكان	• وزارة الصحة والسكان	• المستشفيات الجامعية قطاع الصحة بالوزارات الخدمية
٣	دقة تسجيل المواليد والوفيات وأسباب الوفاة في تقارير التسجيل الحيوي	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الصحة والسكان	• وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات • وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

جدول: برامج تطوير الصحة حتى عام ٢٠٣٠

م	البرنامج	الجهات المسئولة	الجهات المساندة
١	تطبيق التغطية الصحية الشاملة	• هيئة التأمين الصحي	• وزارة الصحة والسكان
٢	رفع جودة تقديم الخدمات الصحية	• وزارة الصحة والسكان	• مستشفيات القطاع الخاص والقطاع الأهلي
٣	تعزيز البرامج الوقائية والصحة	• وزارة الصحة والسكان	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية وزارة التموين والتجارة الداخلية
٤	تطوير حوكمة قطاع الصحة بما يتضمنه من وضع سياسات ومتابعة تنفيذها	• وزارة الصحة والسكان	• المجلس الأعلى للصحة مجلس الوزراء
٥	تمكين المحليات من تقديم الخدمات الصحية في إطار من اللامركزية	• وزارة الصحة والسكان	• وزارة التنمية المحلية • جميع المحافظات
٦	تطوير البنية المعلوماتية الداعمة لمنظومة الصحة	• وزارة الصحة والسكان	• مستشفيات القطاع الخاص والقطاع الأهلي
٧	تطوير منظومة إدارة الموارد البشرية في قطاع الصحة	• وزارة الصحة والسكان	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
٨	تطوير قطاع الدواء	• وزارة الصحة والسكان	• وزارة التجارة والصناعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جدول: مراحل تنفيذ برامج تطوير الصحة حتى عام ٢٠٣٠

المرحلة الأولى ٢٠١٦-٢٠٢٠	• تطبيق التغطية الصحية الشاملة • رفع جودة تقديم الخدمات الصحية • تعزيز البرامج الوقائية والصحة • تطوير حوكمة قطاع الصحة بما يتضمنه من وضع سياسات ومتابعة تنفيذها • تمكين المحليات من تقديم الخدمات الصحية في إطار من اللامركزية • تطوير البنية المعلوماتية الداعمة لمنظومة الصحة • تطوير منظومة إدارة الموارد البشرية في قطاع الصحة • تطوير قطاع الدواء
المرحلة الثانية ٢٠٢١-٢٠٢٥	• تطبيق التغطية الصحية الشاملة • رفع جودة تقديم الخدمات الصحية • تعزيز البرامج الوقائية والصحة • تمكين المحليات من تقديم الخدمات الصحية في إطار من اللامركزية • تطوير قطاع الدواء
المرحلة الثالثة ٢٠٢٦-٢٠٣٠	• تطبيق التغطية الصحية الشاملة • تعزيز البرامج الوقائية والصحة

محور التعليم والتدريب

جدول: الأهداف الاستراتيجية حتى عام ٢٠٣٠

م	الأهداف الاستراتيجية
	الأهداف الاستراتيجية للتعليم ما قبل الجامعي
١	تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية
٢	إتاحة التعليم للجميع دون تمييز
٣	تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم
	الأهداف الاستراتيجية للتعليم الفني والتدريب
١	تحسين جودة نظام التعليم الفني والتدريب بما يوافق النظم العالمية
٢	إتاحة التعليم للجميع دون تمييز
٣	تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم الفني والتدريب
	الأهداف الاستراتيجية للتعليم العالي
١	تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية
٢	إتاحة التعليم للجميع دون تمييز
٣	تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم

١- التعليم العام الأساسي (قبل الجامعي)

جدول: مؤشرات قياس أداء التعليم الأساسي (قبل الجامعي) حتى عام ٢٠٣٠

أ- المؤشرات الكمية

م	المؤشر	الجهات المسئولة عن القياس	الجهات المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
١	نسبة المؤسسات التعليمية الحاصلة على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة (التعليم قبل الجامعي)	• الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني • الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد	• المجتمع المدني • وكافة مؤسسات الدولة
٢	نسبة الأمية (١٥-٣٥)	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• المجتمع المدني • القطاع الخاص
٣	ترتيب مصر في مؤشر جودة التعليم الأساسي	• المنتدى الاقتصادي العالمي WEF	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• المجتمع المدني • القطاع الخاص
٤	ترتيب مصر في نتائج اختبار TIMSS	• المركز القومي لإحصاءات التعليم	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• المجتمع المدني • القطاع الخاص
٥	ترتيب مصر في نتائج دراسات PIRLS	• المركز القومي لإحصاءات التعليم NCES	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• المجتمع المدني • القطاع الخاص
٦	نسبة التسرب قبل سن ١٨ عاماً	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• المحليات
٧	متوسط عدد الطلاب في الفصل	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة المالية
٨	عدد المدارس المجهزة لرعاية الموهوبين والمتفوقين	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة المالية
٩	نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي	• وزارة المالية	• وزارة المالية	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

م	المؤشر	الجهات المسئولة عن القياس	الجهات المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
١٠	معدلات القيد في رياض الأطفال	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة المالية
١١	نسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي إلى الناتج المحلي الإجمالي	• وزارة المالية	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة المالية

ب- المؤشرات المستحدثة

م	المؤشر	الجهات المسئولة عن القياس	الجهات المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
١	نسبة المعلمين الحاصلين على رخصة مزاولة المهنة	• الأكاديمية المهنية للمعلمين	• الأكاديمية المهنية للمعلمين	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
٢	نسبة الطلاب الذين اجتازوا الامتحانات الوطنية في العلوم والرياضيات واللغة العربية واللغة الإنجليزية كلغة ثانية	• لجنة التقويم والامتحانات	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• لجنة التقويم والامتحانات
٣	نسبة المدارس المزودة بتكنولوجيا تعليم ملائمة	• مستحدث	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• القطاع الخاص • المجتمع المدني
٤	نسبة المدارس المزودة بمتطلبات الدمج	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• القطاع الخاص • المجتمع المدني
٥	نسبة المناهج المسايرة للمعايير الدولية	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• القطاع الخاص • المجتمع المدني

جدول: برامج تطوير التعليم الأساسي (قبل الجامعي) حتى عام ٢٠٣٠

م	البرنامج	الجهات المسئولة	الجهات المساندة
١	تبني إستراتيجية للإستثمار في التعليم واستحداث مصادر التمويل على مستوى الوزارة والمدرسة	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• وزارة المالية
٢	تنمية الكفاءة المهنية والمهارات الفنية للمعلمين	• الأكاديمية المهنية للمعلمين	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
٣	تطوير منظومة تأهيل المدارس للاعتماد	• الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
٤	تطبيق نظام الإصلاح الشامل للمناهج التعليمية	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• هيئة الرقابة على المناهج • مركز تطوير المناهج
٥	تطوير منظومة رياض الأطفال (زيادة معدلات القيد بمرحلة رياض الأطفال)	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• مجلس الوزراء • وزارة التضامن الاجتماعي
٦	دمج ذوي الإعاقة البسيطة في المدارس	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• المجتمع المدني
٧	دعم المتفوقين والموهوبين	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• المجتمع المدني • القطاع الخاص
٨	محو ظاهرة الأمية والتسرب	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• المجتمع المدني
٩	وضع نظام دعم للأهالي غير القادرين	• وزارة التضامن الاجتماعي • وزارة المالية	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني • وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري
١٠	نظام التقييم الدوري لمستوى الطالب استناداً للمعايير العالمية	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني • المركز القومي لإحصاءات التعليم NCES	• المجتمع المدني • القطاع الخاص

جدول: مراحل تنفيذ برامج تطوير التعليم الأساسي (قبل الجامعي) حتى عام ٢٠٣٠

المرحلة الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠)	• تبني إستراتيجية للإستثمار في التعليم واستحداث مصادر التمويل على مستوى الوزارة والمدرسة • تطبيق نظام الإصلاح الشامل للمناهج التعليمية • تنمية الكفاءة المهنية و المهارات الفنية للمعلمين • تطوير منظومة تأهيل المدارس للاعتماد • زيادة معدلات القيد بمرحلة رياض الأطفال • دمج ذوي الإعاقة البسيطة في المدارس • وضع نظام دعم للأهالي غير القادرين
المرحلة الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥)	• تطوير منظومة تأهيل المدارس للاعتماد • تنمية الكفاءة المهنية والمهارات الفنية للمعلمين • نظام دعم المتفوقين والموهوبين • نظام التقييم الدوري لمستوى الطالب استناداً للمعايير العالمية

٢- التعليم الفني والتدريب

جدول: مؤشرات قياس أداء التعليم الفني والتدريب حتى عام ٢٠٣٠

أ- المؤشرات الكمية:

م	المؤشر	الجهات المسئولة عن القياس	الجهات المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
١	نسبة الملتحقين بالتعليم الفني من المتفوقين في الإعدادية (مجموع أعلى من ٨٥٪)	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• القطاع الخاص • المجتمع المدني • مركز التدريب الصناعي
٢	نسبة خريجي التعليم الفني الذين يعملون في مجال تخصصاتهم	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• القطاع الخاص • المجتمع المدني • مركز التدريب الصناعي
٣	ترتيب مصر في مؤشر البنك الدولي للتعليم الفني	• البنك الدولي	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• القطاع الخاص • المجتمع المدني • مركز التدريب الصناعي
٤	نسبة الملتحقين بالتعليم المهني من إجمالي التعليم الفني	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• القطاع الخاص • المجتمع المدني • مركز التدريب الصناعي
٥	عدد مدارس التعليم الفني وفقاً إلى التركيبة السكانية والأنشطة الاقتصادية	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• القطاع الخاص • المجتمع المدني • مركز التدريب الصناعي
٦	نسبة مؤسسات التعليم الفني والمهني القائمة على الشراكة المجتمعية	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• القطاع الخاص • المجتمع المدني • مركز التدريب الصناعي
٧	متوسط عدد الطلاب بالفصل	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة المالية • المجتمع المدني • القطاع الخاص

ب- المؤشرات المستحدثة

م	المؤشر	الجهات المسئولة	الجهات المساندة
١	متوسط عدد ساعات التدريب لكل موظف بكل قطاع في سوق العمل	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
٢	نسبة خريجي التعليم الفني والمهني الجدد الحاصلين على رخصة مزاولة المهنة	• هيئة سوف يتم إنشائها	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
٣	نسبة رضا المؤسسات الخاصة وأصحاب الأعمال عن خريجي التعليم الفني والمهني	• من خلال استبيان	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
٤	نسبة الخطط والبرامج التعليمية المطورة وفقاً للإطار القومي للمؤهلات بكل قطاع	• الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
٥	نسبة الخطط والبرامج التدريبية المطورة وفقاً للإطار القومي للمؤهلات بكل قطاع	• الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
٦	نسبة مؤسسات التعليم الفني الحاصلة على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة	• الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
٧	نسبة مراكز التدريب الحاصلة على الاعتماد من الجهات المختصة	• الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
٨	نسبة المعلمين الحاصلين على ما لا يقل عن ٩٠٪ في التقييم الشامل للمعلم	• وزارة التربية والتعليم الفني	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
٩	معدل توافر المعدات لكل طالب	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
١٠	معدل الإنتقال من مرحلة إلى أخرى في التعليم الفني والمهني	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني

جدول: برامج تطوير التعليم الفني والتدريب حتى عام ٢٠٣٠

م	البرامج	الجهات المسئولة	الجهات المساندة
١	وضع آلية لزيادة مشاركة القطاع الخاص في توفير مدارس/ موارد للتعليم الفني	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• القطاع الخاص
٢	تحسين جودة المنشآت التعليمية والتدريبية	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد
٣	مشروع التنمية المهنية للمعلمين والمدربين	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• الأكاديمية المهنية للمعلمين
٤	مشروع المدرسة الجاذبة	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• القطاع الخاص • المجتمع المدني
٥	زيادة التوعية وتحسين النظرة المجتمعية	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• القطاع الخاص • المجتمع المدني
٦	نظام متكامل وفعال لجمع معلومات عن سوق العمل	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• اتحاد الصناعات المصرية
٧	تطوير وتفعيل الإطار القومي للمؤهلات المصرية في التعليم الفني والمهني والتدريب	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• اتحاد الصناعات المصرية
٨	إنشاء اكاديمية التعليم الفني الخاص بتخريج معلمين مؤهلين لتدريس التعليم الفني والمهني (كليات متخصصة)	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• اتحاد الصناعات المصرية • القطاع الخاص • المجتمع المدني
٩	برنامج رخصة مزاولة المهنة لخريجي التعليم الفني والمهني	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• الأكاديمية المهنية للمعلمين

جدول: مراحل تنفيذ برامج تطوير التعليم الفني والتدريب حتى عام ٢٠٣٠

المرحلة الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠)	• زيادة التوعية وتحسين النظرة المجتمعية • نظام متكامل وفعال لجمع معلومات عن سوق العمل • تطوير وتفعيل الإطار القومي للمؤهلات المصري في التعليم الفني والمهني والتدريب • مشروع التنمية المهنية للمعلمين والمدربين • وضع آلية لزيادة مشاركة القطاع الخاص في توفير مدارس/ موارد للتعليم الفني • تحسين جودة المنشآت التعليمية والتدريبية
المرحلة الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥)	• زيادة التوعية وتحسين النظرة المجتمعية • إنشاء اكاديمية التعليم الفني الخاص بتخريج معلمين مؤهلين لتدريس التعليم الفني والمهني (كليات متخصصة) • مشروع المدرسة الجاذبة • برنامج رخصة مزاولة المهنة لخريجي التعليم الفني والمهني

٣- التعليم العالي

جدول: مؤشرات قياس أداء التعليم العالي حتى عام ٢٠٣٠

أ- المؤشرات الكمية:

م	المؤشر	الجهات المسئولة عن القياس	الجهات المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
١	مؤشر التنافسية العالمية «محور التعليم العالي والتدريب»	• المنتدى الاقتصادي العالمي WEF	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي • وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• القطاع الخاص • المجتمع المدني
٢	نسبة المتعطلين من خريجي مؤسسات التعليم العالي من إجمالي المتعطلين حسب التخصص	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	• القطاع الخاص • المجتمع المدني
٣	عدد الجامعات المصرية المدرجة في ترتيب أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم (مؤشر شنغهاي (	• ترتيب شنغهاي-تايمز-ويبومتركس	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	• المجلس الأعلى للجامعات
٤	معدل نمو الأبحاث العلمية المنشورة في دوريات عالمية محكمة	• scopus	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	• الجامعات الخاصة
٥	نسبة مؤسسات التعليم العالي الحاصلة على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة	• الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	• الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد
٦	نسبة الالتحاق بالتعليم العالي من سن ١٨ إلى ٢٢ سنة	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	
٧	نسبة أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على منح بحثية في جامعات عالمية	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	• وزارة التعاون الدولي • المجلس الأعلى للجامعات
٨	نسبة الطلاب الوافدين من إجمالي المقيدين في الجامعات المصرية حسب التخصص	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	• وزارة الخارجية • وزارة التعاون الدولي
٩	نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم العالي (وفقاً للتخصص)	• وزارة المالية	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	• وزارة المالية
١٠	معدل الطلاب إلى كل عضو هيئة التدريس بناءاً على التخصص	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	

م	المؤشر	الجهات المسئولة عن القياس	الجهات المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
١١	عدد مؤسسات التعليم العالي طبقاً للكثافة والتخصص والتوزيع الجغرافي	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	• القطاع الخاص

ب- المؤشرات المستحدثة

م	المؤشر	الجهات المسئولة عن القياس	الجهات المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
١	عدد الطلاب الحاصلين على منح دراسية في جامعات عالمية حسب التخصص	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	• وزارة الخارجية • وزارة التعاون الدولي • الجامعات

جدول: برامج تطوير التعليم العالي حتى عام ٢٠٣٠

م	البرنامج	الجهة المسئولة	الجهة المساندة
١	التوسع في إنشاء مؤسسات للتعليم العالي بالمشاركة مع القطاع الأهلي والخاص	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	• القطاع الخاص • المجتمع المدني
٢	بناء كوادر تدريسية متميزة بمؤسسات التعليم العالي	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	• وزارة التعاون الدولي
٣	تفعيل دور مراكز البحوث بمؤسسات التعليم العالي	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	• وزارة التعاون الدولي
٤	ربط الخريجين بمؤسسات التوظيف داخل سوق العمل محلياً وإقليمياً ودولياً	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	• وزارة القوى العاملة
٥	تطبيق نظام معادلات الشهادات المصرية والاعتراف بالشهادات العليا (التدويل)	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	• وزارة الخارجية • وزارة التعاون الدولي
٦	تطوير المناهج استناداً إلى الإطار القومي للمؤهلات	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	• القطاع الخاص • المجتمع المدني
٧	تطبيق نظام الجودة بمؤسسات التعليم العالي	• الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
٨	تحديث نظم القبول بمؤسسات التعليم العالي	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	• القطاع الخاص • المجتمع المدني
٩	تحسين الجودة بمؤسسات التعليم العالي	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	• القطاع الخاص • المجتمع المدني

جدول: مراحل تنفيذ برامج تطوير التعليم العالي حتى عام ٢٠٣٠

المرحلة الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠)	• التوسع في إنشاء مؤسسات للتعليم العالي بالمشاركة مع القطاع الخاص • تفعيل دور مراكز البحوث بمؤسسات التعليم العالي وبناء كوادر تدريسية متميزة بمؤسسات التعليم العالي • ربط الخريجين بمؤسسات التوظيف داخل سوق العمل محلياً واقليمياً ودولياً • تطبيق نظام الجودة بمؤسسات التعليم العالي • تحسين الجودة بمؤسسات التعليم العالي
المرحلة الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٥)	• تطبيق نظام الجودة بمؤسسات التعليم العالي • بناء كوادر تدريسية متميزة بمؤسسات التعليم العالي • التوسع في إنشاء مؤسسات للتعليم العالي بالمشاركة مع القطاع الخاص • تطبيق نظام معادلات الشهادات المصرية والاعتراف بالشهادات العليا (التدويل) • تطوير المناهج استناداً بـالإطار القومي للمؤهلات • تحديث نظم القبول بمؤسسات التعليم العالي
المرحلة الثالثة (٢٠٢٦-٢٠٣٠)	• تطوير المناهج استناداً بـالإطار القومي للمؤهلات • التوسع في إنشاء مؤسسات للتعليم العالي بالمشاركة مع القطاع الخاص

محور الثقافة

جدول: الأهداف الاستراتيجية حتى عام ٢٠٣٠

م	الأهداف الاستراتيجية
١	دعم الصناعات الثقافية كمصدر قوة للاقتصاد
٢	رفع كفاءة المؤسسات الثقافية والعاملين بالمنظومة الثقافية
٣	حماية وتعزيز التراث بكافة أنواعه

جدول: مؤشرات قياس أداء الثقافة حتى عام ٢٠٣٠

أ- المؤشرات الكمية:

م	المؤشر	الجهة المسئولة عن القياس	الجهة المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
١	الفجوة الجغرافية في عدد المكتبات العامة لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الثقافة (دار الكتب والوثائق القومية - هيئة قصور الثقافة - مكتبات مصر العامة - صندوق التنمية الثقافية)	• مكتبة الإسكندرية • وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (المكتبات المدرسية) • المحليات • وزارة الشباب والرياضة • وزارة التضامن الاجتماعي • الجمعيات الأهلية
٢	الفجوة الجغرافية في عدد المراكز الثقافية لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الثقافة (هيئة قصور الثقافة - صندوق التنمية الثقافية / مراكز الإبداع - دار الأوبرا - قطاع الفنون التشكيلية)	• المراكز الثقافية الأهلية والخاصة • وزارة الشباب والرياضة
٣	مؤشر تنافسية السياحة والسفر	• المنتدى الاقتصادي العالمي	• وزارة السياحة	• وزارة الثقافة • وزارة الآثار • وزارة الداخلية
٤	عدد زوار المتاحف والمناطق التراثية من الأجانب	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الآثار (المتاحف والمناطق الأثرية) • وزارة الثقافة (المتاحف القومية والتاريخية والفنية) • وزارة البيئة (المحميات الطبيعية)	• وزارة السياحة • وزارة الداخلية • المجلس الوطني للإعلام • مكتبة الإسكندرية
٥	عدد زوار المتاحف والمناطق التراثية من المصريين	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الآثار (المتاحف والمناطق الأثرية) • وزارة الثقافة (المتاحف القومية والتاريخية والفنية) • وزارة البيئة (المحميات الطبيعية)	• وزارة الداخلية • وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي • وزارة الشباب والرياضة • وزارة السياحة • المجلس الوطني للإعلام • مكتبة الإسكندرية

ب- المؤشرات المستحدثة:

م	المؤشر	الجهة المسئولة عن القياس	الجهة المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
١	مؤشر القيم الإيجابية المحورية	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الثقافة	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي • وزارة الشباب والرياضة
٢	معدل إسهام الصناعات الثقافية في الناتج المحلي الإجمالي	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الثقافة	• وزارة الآثار • وزارة التجارة والصناعة • المؤسسات الإعلامية والفنية
٣	مؤشر صادرات المنتج الثقافي	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الثقافة	• وزارة التجارة والصناعة • وزارة المالية • وزارة الاستثمار • غرف الصناعات الثقافية • النقابات الفنية
٤	الجوائز والتقديرات وشهادات التميز العالمية الممنوحة لمثقفين أو أعمال ثقافية مصرية	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الثقافة	• غرف الصناعات الثقافية • النقابات الفنية • أكاديمية الفنون • الأقسام الإبداعية بالجامعات
٥	مؤشر السينما	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الثقافة (المركز القومي للسينما - الرقابة على المصنفات الفنية - إدارة التراخيص - صندوق التنمية الثقافية - لجنة السينما بالمجلس الأعلى للثقافة)	• غرفة صناعة السينما • اتحاد الإذاعة والتليفزيون • نقابة المهن التمثيلية • نقابة المهن السينمائية • مكتبة الإسكندرية

(*) يتم قياس هذه المؤشرات وفقاً للنوع الاجتماعى وفئات العمر.

م	المؤشر	الجهة المسئولة عن القياس	الجهة المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
٦	مؤشر المسرح	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الثقافة (المركز القومي للمسرح - البيت الفني للمسرح - البيت الفني للفنون الشعبية والاستعراضية - دار الأوبرا - المراكز الإبداعية - هيئة قصور الثقافة - الرقابة على المصنفات الفنية - إدارة التراخيص - صندوق التنمية الثقافية - لجنة المسرح بالمجلس الأعلى للثقافة)	• نقابة المهن التمثيلية • اتحاد الإذاعة والتلفيزيون • الفرق الخاصة • مسارح المدارس والجامعات • مكتبة الإسكندرية
٧	مؤشر النشر والكتاب	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الثقافة (الهيئة العامة للكتاب - دار الكتب والوثائق القومية - المركز القومي للترجمة - المجلس الأعلى للثقافة - هيئة قصور الثقافة - صندوق التنمية الثقافية - لجنة الكتاب والنشر بالمجلس الأعلى للثقافة)	• غرف الصناعات الثقافية • اتحادات الكتاب والناشرين
٨	مؤشر الموسيقى والغناء	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الثقافة (دار الأوبرا - المركز القومي للمسرح والموسيقى والفنون الشعبية - البيت الفني للفنون الشعبية والاستعراضية - هيئة قصور الثقافة - الرقابة على المصنفات الفنية - إدارة التراخيص - صندوق التنمية الثقافية - لجنة الموسيقى بالمجلس الأعلى بالثقافة)	• نقابة المهن الموسيقية • جمعية المؤلفين والملحنين • اتحاد الإذاعة والتليفزيون • جمعية منتجي الكاسيت • شركات الإنتاج الفني • مكتبة الإسكندرية
٩	مؤشر الفن التشكيلي	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الثقافة (قطاع الفنون التشكيلية - هيئة قصور الثقافة - صندوق التنمية الثقافية - لجنة الفنون التشكيلية بالمجلس الأعلى للثقافة)	• نقابة الفنانين التشكيليين • قاعات العرض الخاصة • مكتبة الإسكندرية

م	المؤشر	الجهة المسئولة عن القياس	الجهة المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
١٠	مؤشر الإنتاج الثقافي في التليفزيون والإذاعة	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• اتحاد الاذاعة والتليفزيون	• وزارة الثقافة (المركز القومي للسينما - صندوق التنمية الثقافية). • وزارة الاستثمار (القنوات الخاصة) • المجلس الأعلى للآثار • مكتبة الإسكندرية • شركات الإنتاج
١١	مؤشر الحرف التراثية	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الثقافة (قطاع الفنون التشكيلية - صندوق التنمية الثقافية - هيئة قصور الثقافة - لجنة الفنون الشعبية بالمجلس الأعلى للثقافة)	• وزارة التجارة والصناعة • وزارة الاستثمار • وزارة التنمية المحلية • وزارة التضامن الاجتماعي • الصندوق الاجتماعي للتنمية • المجتمع المدني
١٢	مؤشر حماية الملكية الفكرية	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الثقافة (إدارة حق المؤلف - المكتب الدائم لحماية حق المؤلف - الرقابة على المصنفات الفنية) • اتحاد الإذاعة والتليفزيون	• وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات • وزارة الداخلية
١٣	الفجوة الجغرافية في مؤشر القيم الإيجابية المحورية[٦]	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الثقافة	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي • وزارة الشباب والرياضة
١٤	الفجوة الجغرافية في نصيب الفرد من الإنفاق على النشاط الثقافي	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الثقافة	• وزارة المالية • وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري
١٥	مؤشر النشاط الثقافي المدرسي (تمثيل وغناء وفنون)	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	• وزارة الثقافة • وزارة الشباب والرياضة

م	المؤشر	الجهة المسئولة عن القياس	الجهة المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
١٦	مؤشر النشاط الثقافي الجامعي (تمثيل وغناء وفنون)	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي • الجامعات الحكومية والخاصة	• وزارة الثقافة • وزارة الشباب والرياضة
١٧	نسبة الموجه إلى دعم النشاط الثقافي الأهلي إلى إجمالي ميزانية الثقافة	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الثقافة (إدارة الجمعيات بالمجلس الأعلى للثقافة - إدارة الجمعيات بهيئة قصور الثقافة - صندوق التنمية الثقافية)	• وزارة التضامن الاجتماعي
١٨	نسبة ميزانية الثقافة إلى إجمالي ميزانية الدولة	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة المالية • مجلس الوزراء	• وزارة الثقافة • وزارة الآثار
١٩	مؤشر حالة الآثار	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الآثار	• لجنة الآثار بالمجلس الأعلى للثقافة • وزارة الأوقاف • بطريركية الأقباط الأرثوذوكس
٢٠	عدد زوار المواقع التراثية الإلكترونية الرسمية من الأجانب	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الآثار • وزارة الثقافة • مكتبة الإسكندرية	• وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات • المجلس الوطني للإعلام (الإعلام الإلكتروني)
٢١	عدد زوار المواقع التراثية الإلكترونية الرسمية من المصريين	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الآثار • وزارة الثقافة • مكتبة الإسكندرية	• وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات • المجلس الوطني للإعلام (الإعلام الإلكتروني)
٢٢	مؤشر كفاءة الترميم	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الآثار	• المنظمات الدولية
٢٣	نسبة المنفق على ترميم وصيانة الآثار من المنح الدولية إلى إجمالي المنفق	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الآثار	• وزارة التعاون الدولي
٢٤	عدد المواقع التراثية المسجلة باليونسكو	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الآثار • وزارة البيئة	• وزارة الداخلية • وزارة الأوقاف • وزارة الخارجية • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جدول: برامج تطوير الثقافة حتى عام ٢٠٣٠

م	البرنامج	الجهة المسئولة	الجهة المساندة
١	مراجعة التشريعات والقوانين ذات الصلة بالصناعات الثقافية وحماية التراث	• مجلس الوزراء	• وزارة الثقافة • وزارة الآثار • وزارة الاستثمار • وزارة التجارة والصناعة • وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة المالية • وزارة العدل
٢	تطوير وإعادة هيكلة المنظومة الثقافية	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	• وزارة الثقافة • وزارة الآثار • وزارة الأوقاف • الاتحادات والغرف والنقابات الثقافية
٣	تبني حزمة من البرامج تهدف لرفع الوعي الثقافي والتراثي لدى المجتمع	• وزارة الثقافة • وزارة الآثار • وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي • وزارة الشباب والرياضة	• اتحاد الإذاعة والتليفزيون • وزارة السياحة • وزارة الاستثمار (القنوات الخاصة) • وزارة التنمية المحلية • مكتبة الإسكندرية • شركات الإنتاج
٤	إنشاء شبكة بنية معلوماتية متكاملة للعمل الثقافي في مصر	• وزارة الثقافة • وزارة الآثار • وزارة السياحة	• وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
٥	رفع كفاءة إدارة البنية الأساسية للخدمات الثقافية وتوسيع نطاقها	• وزارة الثقافة	• وزارة المالية • وزارة الداخلية • وزارة التنمية المحلية • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي • وزارة التنمية المحلية
٦	حماية وتطوير الحرف التراثية	• وزارة الثقافة • وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني • وزارة السياحة • وزارة الاستثمار • وزارة التجارة والصناعة	• وزارة المالية • وزارة التنمية المحلية • اتحاد الصناعات المصرية • مركز تحديث الصناعة

م	البرنامج	الجهة المسئولة	الجهة المساندة
٧	دعم وتمكين الصناعات الثقافية	• وزارة الثقافة	• وزارة المالية • وزارة التضامن الاجتماعي • وزارة الداخلية • وزارة الاستثمار • وزارة التجارة والصناعة • وزارة التنمية المحلية • اتحاد الصناعات المصرية • مركز تحديث الصناعة
٨	حماية وصيانة التراث	• وزارة الآثار • وزارة البيئة	• وزارة الأوقاف • وزارة التنمية المحلية • وزارة المالية • وزارة التعاون الدولي • وزارة الداخلية

جدول: مراحل تنفيذ برامج تطوير الثقافة حتى عام ٢٠٣٠

المرحلة الأولى ٢٠١٦ - ٢٠٢٠	• مراجعة وتطوير التشريعات والقوانين ذات الصلة بالصناعات الثقافية وحماية التراث. • تطوير وإعادة هيكلة المنظومة الثقافية. • تبني حزمة من البرامج تهدف لرفع الوعي الثقافي والتراثي لدى المجتمع. • إنشاء شبكة بنية معلوماتية متكاملة للعمل الثقافي في مصر. • رفع كفاءة إدارة البنية الأساسية للخدمات الثقافية وتوسيع نطاقها. • حماية وتطوير الحرف التراثية. • دعم وتمكين الصناعات الثقافية. • حماية وصيانة التراث.
المرحلة الثانية ٢٠٢١ - ٢٠٢٥	• تطوير وإعادة هيكلة المنظومة الثقافية. • تبني حزمة من البرامج تهدف لرفع الوعي الثقافي والتراثي لدى المجتمع. • رفع كفاءة إدارة البنية الأساسية للخدمات الثقافية وتوسيع نطاقها. • حماية وصيانة التراث.
المرحلة الثالثة ٢٠٢٦ - ٢٠٣٠	• تطوير وإعادة هيكلة المنظومة الثقافية. • تبني حزمة من البرامج تهدف لرفع الوعي الثقافي والتراثي لدى المجتمع. • رفع كفاءة إدارة البنية الاساسية للخدمات الثقافية وتوسيع نطاقها. • حماية وصيانة التراث.

ثالثاً
البعد البيئي

محور البيئة

جدول: الأهداف الاستراتيجية حتى عام ٢٠٣٠

م	الأهداف الاستراتيجية
١	الإدارة الرشيدة والمستدامة لأصول الموارد الطبيعية لدعم الاقتصاد وزيادة التنافسية وخلق فرص عمل جديدة
٢	الحد من التلوث والإدارة المتكاملة للمخلفات
٣	الحفاظ على توازن النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والإدارة الرشيدة والمستدامة لها
٤	تنفيذ مصر لالتزاماتها الدولية والإقليمية تجاه الاتفاقيات البيئية ووضع الآليات اللازمة لذلك مع ضمان توافقها مع السياسات المحلية

جدول: مؤشرات قياس أداء البيئة عام ٢٠٣٠

أ- المؤشرات الكمية

م	المؤشر	الجهات المسئولة عن القياس	الجهة المسئولة عن المستهدف	الجهة المشاركة
١	نسبة الموارد المائية المستهلكة	• وزارة الموارد المائية والري	• وزارة الموارد المائية والري	• وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي • وزارة التجارة والصناعة • وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
٢	متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة (المتجددة)	• وزارة الموارد المائية والري	• وزارة الموارد المائية والري	
٣	نسبة خفض أحمال التلوث من الأتربة الصدرية الدقيقة العالقة في الهواء	• وزارة البيئة	• وزارة البيئة	• وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي • وزارة التجارة والصناعة • وزارة النقل • وزارة البترول والثروة المعدنية • وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
٤	نسبة ما يتم جمعه بانتظام وإدارته بشكل مناسب من المخلفات البلدية الصلبة	• وزارة البيئة	• وزارة البيئة	• أجهزة المحافظات
٥	نسبة المخلفات الخطرة التي يتم التخلص منها بشكل صحي (معالجة، إعادة تدوير، تخلص نهائي)	• وزارة البيئة	• وزارة البيئة	• وزارة الصحة والسكان • وزارة التجارة والصناعة
٦	مؤشر التنوع البيولوجي والبيئات	• وزارة البيئة	• وزارة البيئة	• المنظمات الدولية
٧	نسبة الانخفاض في معدلات المواد المستنفدة للأوزون	• وزارة البيئة	• وزارة البيئة	• وزارة التجارة والصناعة
٨	نسبة انخفاض معدلات الزيادة المتوقعة لانبعاثات الغازات الدفيئة	• وزارة البيئة	• وزارة البيئة	• وزارة التجارة والصناعة • وزارة النقل • وزارة البترول والثروة المعدنية • وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة
٩	نسبة الموارد المائية غير التقليدية المستخدمة/ إجمالي الموارد المائية المستخدمة	• وزارة الموارد المائية والري	• وزارة الموارد المائية والري	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
١٠	نسبة مياه الصرف المعالج من إجمالي مياه الصرف	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	• المحليات

م	المؤشر	الجهات المسئولة عن القياس	الجهة المسئولة عن المستهدف	الجهة المشاركة
١١	نسبة الصرف الصناعي غير المطابق على نهر النيل من إجمالي الصرف الصناعي	• وزارة البيئة	• وزارة البيئة	• وزارة التجارة والصناعة
١٢	نسبة الصرف الصحي المعالج وفقاً للمعايير الوطنية الذي يتم صرفه على نهر النيل	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
١٣	عدد المحميات الطبيعية التي لها خطة إدارة معتمدة ومفعلة	• وزارة البيئة	• وزارة البيئة	• المحليات
١٤	نسبة التقدم نحو تحقيق الالتزام بالاتفاقيات الدولية الموقعة	• وزارة البيئة	• وزارة البيئة	• وزارة التجارة والصناعة
١٥	نسبة الفاقد في شبكات نقل المياه	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	• المحليات
١٦	نسبة الفاقد في محطات معالجة المياه	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	• المحليات
١٧	عدد محطات الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء المحيط	• وزارة البيئة	• وزارة البيئة	• المحليات
١٨	عدد مواقع الرصد بالشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية	• وزارة البيئة	• وزارة البيئة	• وزارة التجارة والصناعة

ب- المؤشرات المستحدثة

م	المؤشر	الجهات المسئولة عن القياس	الجهات المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
١	تكلفة التدهور البيئي	• وزارة البيئة	• كافة الوزارات والهيئات والمؤسسات	• القطاع الخاص • القطاع العائلي • المجتمع المدني

جدول: برامج تطوير البيئة حتى عام ٢٠٣٠

م	البرنامج	الجهة المسئولة	الجهة المساندة
١	تعزيز البنية المؤسسية والتشريعية لمنظومة إدارة الموارد المائية	• وزارة الموارد المائية والري	• مجلس النواب
٢	التوسع في إنشاء وتطوير البنية الأساسية اللازمة لتحقيق استدامة منظومة المياه	• وزارة الموارد المائية والري • وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	• مجلس النواب • وزارة التجارة والصناعة
٣	تنفيذ إصلاحات السياسة المالية واستخدام الأدوات الاقتصادية للتوجه نحو أنماط استهلاك أكثر استدامة للموارد المائية والطبيعية	• وزارة الموارد المائية والري	• وزارة التجارة والصناعة • مجلس الوزراء • مجلس النواب
٤	رفع درجة الوعي بأهمية المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وتحفيز البدائل التكنولوجيات اللازمة لترشيد الاستهلاك وحماية الموارد الطبيعية	• وزارة البيئة	• وزارة الموارد المائية والري • وزارة التجارة والصناعة • وزارة الثقافة • وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني • المجلس القومي للمرأة
٥	رفع كفاءة منظومة إدارة المخلفات الصلبة ودعم تحقيق استدامتها	• وزارة البيئة	• أجهزة الحكم المحلي • وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
٦	تطوير السياسات اللازمة للحد من تلوث الهواء ومكافحة التغيرات المناخية وحماية البيئة	• وزارة البيئة	• وزارة التجارة والصناعة • وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة • وزارة البترول والثروة المعدنية • وزارة النقل
٧	تطوير البنية الأساسية لدعم جهود الحد من تلوث الهواء ومكافحة التغيرات المناخية	• وزارة البيئة	• وزارة التجارة والصناعة
٨	رفع كفاءة البنية الأساسية والإدارية اللازمة لتطوير جهود حماية التنوع البيولوجي	• وزارة البيئة	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة المالية
٩	متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية في مجال البيئة	• وزارة البيئة	• وزارة التجارة والصناعة
١٠	زيادة مشاركة القطاع الخاص والأهلي في جهود صون وحماية التنوع البيولوجي	• وزارة البيئة	• وزارة التجارة والصناعة
١١	رفع كفاءة حماية المناطق الساحلية والبحرية	• وزارة البيئة	• وزارة السياحة • مجلس النواب

م	البرنامج	الجهة المسئولة	الجهة المساندة
١٢	تطوير في منظومة التخلص من المخلفات الخطرة ورفع كفاءة إدارتها	• وزارة البيئة	• وزارة التجارة والصناعة
١٣	برنامج إنشاء مجلس أعلى للتنمية المستدامة	• مجلس الوزراء	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة البيئة

جدول: مراحل تنفيذ برامج تطوير البيئة حتى عام ٢٠٣٠

المرحلة الأولى ٢٠١٦-٢٠٢٠	• إنشاء مجلس أعلى للتنمية المستدامة • تعزيز البنية المؤسسية والتشريعية لمنظومة إدارة الموارد المائية • التوسع في إنشاء وتطوير البنية الأساسية اللازمة لتحقيق استدامة منظومة المياه • رفع درجة الوعي بأهمية المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وتحفيز البدائل التكنولوجيات اللازمة لترشيد الاستهلاك وحماية الموارد الطبيعية • رفع كفاءة منظومة إدارة المخلفات الصلبة ودعم تحقيق استدامتها • تطوير السياسات اللازمة للحد من تلوث الهواء ومكافحة التغيرات المناخية وحماية البيئة • تطوير البنية الأساسية لدعم جهود الحد من تلوث الهواء ومكافحة التغيرات المناخية • متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية في مجال البيئة • تنفيذ إصلاحيات السياسة المالية واستخدام الأدوات الاقتصادية للتوجه نحو أنماط استهلاك أكثر استدامة للموارد المائية والطبيعية
المرحلة الثانية ٢٠٢١-٢٠٢٥	• التوسع في إنشاء وتطوير البنية الأساسية اللازمة لتحقيق استدامة منظومة المياه • رفع كفاءة البنية الأساسية والإدارية اللازمة لتطوير جهود حماية التنوع البيولوجي • رفع كفاءة حماية المناطق الساحلية والبحرية • تنفيذ إصلاحيات السياسة المالية واستخدام الأدوات الاقتصادية للتوجه نحو أنماط استهلاك أكثر استدامة للموارد المائية والطبيعية
المرحلة الثالثة ٢٠٢٦-٢٠٣٠	• رفع درجة الوعي بأهمية المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وتحفيز البدائل التكنولوجيات اللازمة لترشيد الاستهلاك وحماية الموارد الطبيعية • تطوير منظومة التخلص من المخلفات الخطرة ورفع كفاءة إدارتها • زيادة مشاركة القطاع الخاص والأهلي في جهود حماية التنوع البيولوجي

محور التنمية العمرانية

جدول: الأهداف الاستراتيجية حتى عام ٢٠٣٠

م	الأهداف الاستراتيجية
١	زيادة مساحة المعمور بما يتناسب مع توافر الموارد وحجم وتوزيع السكان
٢	الارتقاء بمستوى جودة البيئة العمرانية
٣	تعظيم استغلال الموقع الاستراتيجي لمصر إقليمياً ودولياً

جدول: مؤشرات قياس أداء التنمية العمرانية حتى عام ٢٠٣٠

أ- المؤشرات الكمية:

م	المؤشر	الجهة المسئولة عن القياس	الجهة المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
١	معدل التوطن السكاني مقارنة بالمستهدف في المجتمعات العمرانية الجديدة	• هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	• هيئة التنمية الصناعية • الهيئة العامة للتعمير واستصلاح الأراضي • الهيئة العامة للتنمية السياحية
٢	مؤشر فجوة الإسكان	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	• القطاع الخاص • المحليات
٣	نسبة الزيادة في مستخدمي وسائل النقل الجماعي العام	• وزارة النقل	• وزارة النقل	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة المالية
٤	نصيب الفرد من المسطحات الخضراء في المدن	• وزارة التنمية المحلية • وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	• وزارة التنمية المحلية • وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	• وزارة البيئة • المحليات
٥	نسبة خفض التعديات على الأراضي الزراعية	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	• وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
٦	ترتيب مصر في مؤشر الاتصالية العالمي	• شركة DHL	• مجلس الوزراء	• وزارة النقل • وزارة السياحة • وزارة التجارة والصناعة • وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات • وزارة الاستثمار • وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

م	المؤشر	الجهة المسئولة عن القياس	الجهة المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
٧	عدد المدن المصرية في مؤشر شبكة الاتصالات العالمية GaWC	• شبكة بحث المدن العالمية والعولمة	• مجلس الوزراء	• وزارة النقل • وزارة السياحة • وزارة التجارة والصناعة • وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات • وزارة الاستثمار • وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
٨	معدل نمو الكتلة العمرانية	• الجهاز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	• المحليات
٩	مساحة الأراضي المضافة للمعمور المصري	• الجهاز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	• هيئة التنمية الصناعية • الهيئة العامة للتعمير واستصلاح الأراضي • الهيئة العامة للتنمية السياحية
١٠	نسبة انخفاض عدد سكان المناطق غير الآمنة	• صندوق تطوير المناطق العشوائية	• صندوق تطوير المناطق العشوائية	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
١١	نسبة مساحة المناطق العشوائية	• صندوق تطوير المناطق العشوائية	• صندوق تطوير المناطق العشوائية	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
١٢	نسبة السكان المتوفر لديهم نظام صرف صحي آمن	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	• وزارة الصحة والسكان • وكالات الأمم المتحدة • المحافظات المختلفة والمحليات
١٣	نسبة السكان المتوفر لديهم نظام مياه شرب آمن	• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	• وزارة الصحة والسكان • وكالات الأمم المتحدة • المحافظات المختلفة والمحليات

ب- المؤشرات المستحدثة:

م	المؤشر	الجهة المسئولة عن القياس	الجهة المسئولة عن المستهدف	الجهات المشاركة
١	متوسط التوطن السكاني بالمجتمعات العمرانية الجديدة نسبة للزيادة السكانية	• الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	• هيئة التنمية الصناعية • الهيئة العامة للتعمير واستصلاح الاراضي • الهيئة العامة للتنمية السياحية
٢	نسبة المتوطنين من العاملين بالمجتمعات العمرانية الجديدة	• الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	• هيئة التنمية الصناعية • الهيئة العامة للتعمير واستصلاح الاراضي • الهيئة العامة للتنمية السياحية
٣	نسبة السكان الذين يصل لهم وسيلة نقل عامة كل ٢٠ دقيقة على الأكثر في نطاق مكاني ٥٠٠م	• وزارة النقل	• وزارة النقل	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة المالية • المحليات

جدول: برامج تطوير التنمية العمرانية حتى عام ٢٠٣٠

م	البرنامج	الجهة المسئولة	الجهة المساندة
١	إصلاح البنية المؤسسية وحوكمة منظومة تخطيط وإدارة التنمية العمرانية	• مجلس الوزراء	• مجلس النواب
٢	ربط مخطط استثماري شامل مع المخطط العمراني القومي ٢٠٥٢	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	• وزارة الاستثمار • وزارة المالية • وزارة التجارة والصناعة • وزارة السياحة • وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
٣	تفعيل دور المحليات في تنفيذ وإدارة المخططات العمرانية	• وزارة التنمية المحلية	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية • مجلس النواب
٤	تحفيز التوطين السكاني في مناطق التنمية الجديدة	• مجلس الوزراء	• المجلس الأعلى للتنمية العمرانية
٥	تحقيق التوازن بين العرض والطلب في قطاع الإسكان	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	• القطاع الخاص • وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري
٦	مكافحة ظاهرة العشوائيات والمناطق غير الآمنة	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	• المحليات • المنظمات الدولية • وزارة التعاون الدولي
٧	احلال وتجديد شبكات المرافق الأساسية والتوسع في إمداد مرافق لمناطق التنمية الجديدة	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	• وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري • وزارة المالية
٨	تحقيق انتشار أنماط البناء الأخضر والمستدام	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	• مجلس النواب • أجهزة الحكومة المحلية
٩	الحد من التجاوزات والتعديات بالعمران القائم	• مجلس الوزراء	• مجلس النواب
١٠	زيادة القدرة الاستيعابية وجودة وسائل النقل الجماعي بالمدن	• وزارة النقل	• هيئة المجتمعات العمرانية • وزارة التنمية المحلية • وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
١١	زيادة القدرة التشييدية في المجتمعات العمرانية الجديدة	• وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	• اتحاد المقاولين • نقابة المهندسين • شركات مقاولات القطاع الخاص

جدول: مراحل تنفيذ برامج تطوير التنمية العمرانية حتى عام ٢٠٣٠

المرحلة الأولى ٢٠١٦-٢٠٢٠	• إصلاح البنية المؤسسية وحوكمة منظومة تخطيط وإدارة التنمية العمرانية • ربط مخطط استثماري شامل مع المخطط العمراني القومي ٢٠٥٢ • تفعيل دور المحليات في تنفيذ وإدارة المخططات العمرانية • إحلال وتجديد شبكات المرافق الأساسية والتوسع في إمداد مرافق لمناطق التنمية الجديدة • الحد من التجاوزات والتعديات بالعمران القائم • مكافحة ظاهرة العشوائيات والمناطق غير الآمنة • تحقيق التوازن بين العرض والطلب في قطاع الإسكان • زيادة القدرة التشييدية في المجتمعات العمرانية الجديدة
المرحلة الثانية ٢٠٢١-٢٠٢٥	• تفعيل دور المحليات في تنفيذ وإدارة المخططات العمرانية • مكافحة ظاهرة العشوائيات والمناطق غير الآمنة • تحقيق التوازن بين العرض والطلب في قطاع الإسكان • زيادة القدرة التشييدية في المجتمعات العمرانية الجديدة • تحفيز التوطين السكاني في مناطق التنمية الجديدة • زيادة القدرة الاستيعابية وجودة وسائل النقل الجماعي بالمدن
المرحلة الثالثة ٢٠٢٦-٢٠٣٠	• مكافحة ظاهرة العشوائيات والمناطق غير الآمنة • تحقيق التوازن بين العرض والطلب في قطاع الإسكان

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري:

١	أ/ أبو الخير ميهوب
٢	أ/ أحمد أبو خليل
٣	أ/ أحمد خليل سليم
٤	أ/ أحمد رجب
٥	أ/ أحمد سليمان
٦	د/ أحمد عاشور
٧	أ/ إسماعيل يوسف
٨	أ/ أشرف منصوف
٩	د/ أمل زكريا
١٠	أ/ أميرة علام
١١	أ/ آية زهير
١٢	أ/ بسنت عبد الفتاح
١٣	د/ جميل حلمي
١٤	د/ حازم فهمي
١٥	أ/ رينيه إسحاق
١٦	أ/ ريهام يوسف
١٧	أ/ زبيدة عبد السلام
١٨	أ/ سارة أمين
١٩	أ/ شذى الشريف
٢٠	أ/ عبد الفتاح الجبالي
٢١	أ/ محمد حامد
٢٢	أ/ محمد عبد الشكور
٢٣	أ/ محمد فريد
٢٤	أ/ محمد ماجد
٢٥	أ/ محمد محي
٢٦	أ/ مرام حافظ
٢٧	أ/ مريم رؤوف
٢٨	أ/ مشيرة كرارة
٢٩	م/ مصطفى غالي
٣٠	أ/ مصطفى قطبي
٣١	أ/ منا شاش
٣٢	د/ نعايم سعد زغلول
٣٣	أ/ نهى عادل
٣٤	د/ هبة مغيب
٣٥	أ/ هبة ممدوح
٣٦	أ/ هند عارف

شركة لوجيك للاستشارات

٣٧	أ/ أحمد نونو
٣٨	أ/ إنجي عمرو
٣٩	أ/ حسام محمد
٤٠	أ/ رامي علي
٤١	أ/ سلمى البرقوقي
٤٢	أ/ علي الجارحي
٤٣	أ/ عليا ناجي
٤٤	د/ عمرو عبد الوهاب
٤٥	م/ محمد الشريف
٤٦	أ/ محمد رزق
٤٧	أ/ محمد منصوري
٤٨	أ/ هاني فهمي

مشروع التخطيط الفعال والخدمات

٤٩	أ/ أحمد فهمي
٥٠	د/ إيهاب زغلول
٥١	د/ خالد زكريا
٥٢	أ/ داليا فضلي
٥٣	أ/ رودي رونكو
٥٤	أ/ علياء عبد الله
٥٥	أ/ لورين رشتو
٥٦	أ/ محمد أبو شقرة
٥٧	أ/ محمد حلمي
٥٨	أ/ مي شوقي
٥٩	أ/ ناجي حسن
٦٠	أ/ هند الظواهري

خبراء مشاركين

٦١	أ/ أيمن إسماعيل
٦٢	د/ تامر الخرازاتي
٦٣	أ/ حاتم خاطر
٦٤	د/ خالد فهمي
٦٥	د/ دعاء مبروك
٦٦	د/ علاء سبيع
٦٧	د/ محسن توفيق
٦٨	د/ مصطفى مدبولي
٦٩	أ/ نادية عبدالله
٧٠	د/ هبة هجرس
٧١	م/ وائل همام
٧٢	أ/ ولاء الحسيني
٧٣	م/ وليد شبل

منظمات تنمية دولية

٧٤	أ/ بدره علاوه
٧٥	أ/ دانيلا زامبيني
٧٦	أ/ رنا كريم
٧٧	أ/ سعاد سعاده
٧٨	د/ سلوى طوبالة
٧٩	د/ سهير قنصو حبيب
٨٠	د/ مايا مرسي
٨١	د/ نارو شينجي
٨٢	أ/ نجلاء عرفه
٨٣	د/نعمة جنينه
٨٤	أ/ هبة وفا

المشاركون في محاور الاستراتيجية

محور التنمية الاقتصادية

المنسق

٨٥	د/ نهال المغربل

الحكوميين

٨٦	د/ إبراهيم صديق
٨٧	أ/ أحمد رزق
٨٨	أ/ أحمد كمال
٨٩	أ/ أحمد محمد السيد
٩٠	د/ أحمد يوسف
٩١	م/ أسرار موافي
٩٢	أ/ أشرف بدر
٩٣	م/ إلهامي الكرداني
٩٤	أ/ أمنية رمضان
٩٥	أ/ إنجي رؤوف حلمي
٩٦	أ/ إيفا محمد
٩٧	أ/ إيمان موسى
٩٨	م/ باهر الشعراوي
٩٩	د/ حمدي سالم
١٠٠	أ/ حنان سالم
١٠١	أ.د/ خالد الحسني
١٠٢	د/ رانيا المشاط
١٠٣	أ/ ريهام معوض
١٠٤	أ/ سامي كمشيش
١٠٥	د/ سحر نصر
١٠٦	د/ سيد حجاج
١٠٧	د/ شريف مصطفى
١٠٨	أ/ شيرين الشورباجي
١٠٩	أ/ شيماء نعيم
١١٠	م/ طارق الرفاعي
١١١	د/ عادلة رجب
١١٢	م/ عاصم الجزار
١١٣	أ/ عاليا ممدوح
١١٤	أ/ عبد الحميد يونس
١١٥	د/ عبلة عبد اللطيف
١١٦	أ/ عزة أحمد غانم
١١٧	أ/ علاء الدين مرتضى
١١٨	أ/ علاء مصطفى
١١٩	د/ علي الشريف
١٢٠	د/ علي سليمان
١٢١	أ/ كريم جمعة
١٢٢	أ.د/ محمود النجار
١٢٣	أ/ مصطفى أبو زيان
١٢٤	د/ مصطفى منير
١٢٥	د/ ممدوح عنتر
١٢٦	د/ منى زوبع
١٢٧	د/ مها فهيم
١٢٨	د/ مؤمن الشرقاوي
١٢٩	د/ نجلاء النزهي
١٣٠	د/ نجوى الشناوي
١٣١	د/ نرمين أبو العطا
١٣٢	م/ نفيسة هاشم
١٣٣	د/ نهى عدلي
١٣٤	د/ نيفين الشافعي
١٣٥	أ/ هادية جاد مسعود
١٣٦	أ/ هبة محمد السيد
١٣٧	أ/ هشام باشا
١٣٨	م/ وائل عبد الوهاب
١٣٩	د/ وحيد مجاهد
١٤٠	أ/ ياسر صبحي
١٤١	م/ ياسر عباس
١٤٢	د/ يحيى غريب

القطاع الخاص

١٤٣	أ/ أحمد الوصيف
١٤٤	أ/ أحمد بهاء الدين
١٤٥	أ/ أحمد عبد الجواد
١٤٦	أ/ أحمد لاشين
١٤٧	أ/ باسل النشار
١٤٨	أ/ باسل سامي
١٤٩	د/ حازم الطحاوي
١٥٠	م/ خالد حجازي
١٥١	أ/ رمون نجيب
١٥٢	م/ سارة البطوطي

١٥٣	أ/ سها الترجمان
١٥٤	أ/ شيرين حامد
١٥٥	أ/ طارق العطار
١٥٦	د/ طارق توفيق
١٥٧	أ/ طارق فودة
١٥٨	د/ طارق منصور
١٥٩	أ/ عادل مهنا
١٦٠	أ/ عمرو السيد
١٦١	أ/ ماجد فوزي
١٦٢	أ/ محمد الغمراوي
١٦٣	أ/ محمد شهاب
١٦٤	أ/ محمد فايز
١٦٥	أ/ مصطفى جبر
١٦٦	أ/ منير نخلة
١٦٧	د/ نيفين الطاهري
١٦٨	م/ هاني توفيق
١٦٩	د/ هاني سري الدين
١٧٠	م/ هاني قللي
١٧١	د/ هشام الخازندار
١٧٢	د/ هشام سند
١٧٣	أ/ ياسر ناجي
١٧٤	أ/ يحيى عاشور

المجتمع المدني

١٧٥	أ/ أحمد الضرغامي
١٧٦	أ/ أحمد النجار
١٧٧	أ/ أحمد صبح
١٧٨	أ/ أحمد عثمان
١٧٩	أ/ أشرف عبد المحسن
١٨٠	د/ أمينة غانم
١٨١	م/ تامر فؤاد
١٨٢	د/ سمية بهاء الدين
١٨٣	أ/ شكري أسمر
١٨٤	أ/ عماد فريد
١٨٥	أ/ عمر رمضان
١٨٦	أ/ عمر صبور
١٨٧	د/ عمرو السيجيني
١٨٨	آ / فريد حسانين
١٨٩	أ/ محمد منتصر
١٩٠	أ/ مصطفى مجدي
١٩١	أ/ معتز الإدكاوي
١٩٢	أ/ ياسر منصور
١٩٣	د/ يحيى شوكت

نواب البرلمان

١٩٤	م/ محمد السويدي

الوزراء السابقين

١٩٥	د/ أحمد جلال
١٩٦	د/ سلطان أبو علي

المراكز البحثية

١٩٧	د/ أمنية حلمي
١٩٨	د/ عبد المنعم البنا
١٩٩	أ/ كميل نجيب
٢٠٠	أ/ محمد أحمد

الأكاديميين

٢٠١	د/ سامي السيد
٢٠٢	د/ سحر عطية
٢٠٣	د/ سعاد رزق
٢٠٤	د/ سهير أبو العنين
٢٠٥	م/ سوسن بكر
٢٠٦	د/ شيرين الشواربي
٢٠٧	د/ علي زين العابدين
٢٠٨	د/ ليلى الخواجة
٢٠٩	د/ محمد صقر
٢١٠	د/ هالة السعيد
٢١١	د/ هالة صقر
٢١٢	د/ هبة خليل

المنظمات الدولية

٢١٣	أ/ أحمد كوجاك
٢١٤	د/ حازم الوسيمي
٢١٥	د/ رشا عبد الحكيم
٢١٦	أ/ سارة النشار

T20

٢١٧	أ/ أحمد سعد
٢١٨	أ/ أشرف غزالي
٢١٩	د/ حسام البيباني
٢٢٠	د/ علي الشافعي
٢٢١	أ/ ماهيتاب لبيب
٢٢٢	د/ محمد متولي
٢٢٣	أ/ هاني عبد الشهيد

محور الطاقة

المنسق

٢٢٤	م/ محمد الشريف

الحكوميين

٢٢٥	د/ أحمد عبد الفتاح
٢٢٦	م/ أحمد مهينة
٢٢٧	م/ أشرف جلال
٢٢٨	أ/ أميرة المازني
٢٢٩	د/ أنهار حجازي
٢٣٠	م/ تغريد العيوطي
٢٣١	م/ جابر الدسوقي
٢٣٢	د/ حافظ سلماوي
٢٣٣	م/ خليل يسو
٢٣٤	م/ سلمى حسين
٢٣٥	م/ شيرين أحمد
٢٣٦	م/ صفاء محمد
٢٣٧	د/ عماد حسن
٢٣٨	د/ محمد الخياط
٢٣٩	م/ محمد السبكي
٢٤٠	م/ محمد رمضان
٢٤١	م/ محمد طاهر
٢٤٢	د.م/ محمد موسى عمران
٢٤٣	م / معتز كمال
٢٤٤	م/ مها مصطفى
٢٤٥	م/ نجلاء سعد
٢٤٦	م/ نهاد الكردي
٢٤٧	أ/ وائل عصام
٢٤٨	م/ وسام صقر

القطاع الخاص

٢٤٩	أ/ عبد الله عسل
٢٥٠	م/ فيصل عيسى
٢٥١	د.م/ نبيل المراغي

الأكاديميين

٢٥٢	د/ أحمد جابر
٢٥٣	د/ إيهاب يسري شلبي

المجتمع المدني

٢٥٤	د/ تامر أبو بكر

T20

٢٥٥	أ/ شريف عبد المسيح

محور المعرفة والابتكار والبحث العلمي

المنسق

٢٥٦	د/ منى الطوبجي

الحكوميين

٢٥٧	د/ عبير شقوير
٢٥٨	أ/ عواطف قطب
٢٥٩	د/ ياسر جاد الله

القطاع الخاص

٢٦٠	د/هشام الخازندار
٢٦١	د/ هشام هدارة

T20

٢٦٣	د/ علي الشافعي
٢٦٤	د/ محمد حجازي

الوزراء السابقين

٢٦٥	د/ عمرو عزت سلامة
٢٦٦	د/ نادية زخاري

المجالس التخصصية الرئاسية

٢٦٧	د/ شريف أبو النجا

المجتمع المدني

٢٦٨	د.م/ أحمد فكري
٢٦٩	أ/ تامر طه
٢٧٠	د/ علاء إدريس
٢٧١	أ/ محمد الرافعي
٢٧٢	أ/ محمد طارق
٢٧٣	د/ نبيل صالح

الأكاديميين

٢٧٤	د/ تيسير أبو النصر
٢٧٥	د/ شريف صدقي
٢٧٦	د/ طارق خليل
٢٧٧	د/ عمرو عدلي
٢٧٨	د/ محمود صقر
٢٧٩	د/ مهاب أنيس
٢٨٠	د/ نجلاء رزق

المراكز البحثية

٢٨١	د/ عمرو رضوان
٢٨٢	د/ فينيس جوده
٢٨٣	د/ نسرين البغدادي

محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية

المنسق

٢٨٤	د/ أحمد درويش

الحكوميين

٢٨٥	د/ أحمد طوبال
٢٨٦	د/ طارق الحصري
٢٨٧	د/ غادة موسى

القطاع الخاص

٢٨٨	د/ أشرف عبد الوهاب
٢٨٩	أ/ طارق منصور
٢٩٠	م/ مدحت مدني
٢٩١	د/ هشام الشريف

T20

٢٩٢	أ/ أحمد السيسي

الوزراء السابقين

٢٩٣	د/ هاني محمود

الأكاديميين

٢٩٤	د/ خالد زكريا

المجتمع المدني

٢٩٥	د/ عمرو مغيث
٢٩٦	د/ محمد غنيمة

محور العدالة الاجتماعية

المنسق

٢٩٧	د/ ماجد عثمان

الحكوميين

٢٩٨	د/ أميمة إدريس
٢٩٩	أ/ عادل بيومي
٣٠٠	أ/ عواطف قطب
٣٠١	أ.د/ فؤاد حلمي
٣٠٢	د/ نبيل محمد أمين
٣٠٣	أ/ نيفين قباج
٣٠٤	أ/ ولاء الدسوقي
٣٠٥	د/ ياسر جاد الله

الأكاديميين

٣٠٦	د/ أحمد زايد
٣٠٧	د/ شيرين الشواربي
٣٠٨	د/ غادة هويدي
٣٠٩	د/ هانيا الشلقامي
٣١٠	د/ هبة الليثي

المجتمع المدني

٣١١	أ/ حبيبة عز
٣١٢	د/ علاء غنام
٣١٣	د/ محمد فاروق
٣١٤	أ/ نيازي سلام

المراكز البحثية

٣١٥	د/ حنان أبو سكين
٣١٦	د/ نسرين البغدادي

محور الصحة

المنسق

٣١٧	د/ هالة زايد

الحكوميين

٣١٨	د/ السيد عبد الحافظ
٣١٩	د/ أيمن شافعي
٣٢٠	د/ إيهاب عطية
٣٢١	د/ حلمي الغر
٣٢٢	د/ علي حجازي
٣٢٣	د/ غادة نصر
٣٢٤	د/ كوثر محمود
٣٢٥	أ/ محمد عبد الرحمن
٣٢٦	د/ ميرفت طه
٣٢٧	د/ نبيل عبد المقصود
٣٢٨	أ.د/ هناء عامر
٣٢٩	د/ ياسر عمر

القطاع الخاص

٣٣٠	د/ أنور حلمي
٣٣١	د/ عزيز دوس
٣٣٢	د/ غادة الجنزوري
٣٣٣	د/ هند الشربيني

المجتمع المدني

٣٣٤	د/ طلعت عبد القوي
٣٣٥	د/ علاء غنام

المنظمات الدولية

٣٣٦	د/ مجدي بكر

الأكاديميين

٣٣٧	د/ صفاء هاشم
٣٣٨	د/ معالي جميعي
٣٣٩	د/ نجوى خميس
٣٤٠	د/ هدى زكي

محور التعليم والتدريب

المنسق

٣٤١	د/ حسام بدراوي

الحكوميين

٣٤٢	د/ إسماعيل سراج الدين
٣٤٣	د/ حسام الصغير
٣٤٤	د/ سعيد سعد
٣٤٥	أ.د/ فؤاد حلمي
٣٤٦	أ/ مجدة الرفاعي
٣٤٧	أ/ محمود الشربيني
٣٤٨	أ/ مصطفى فايد
٣٤٩	د/ نادية بدراوي
٣٥٠	أ/ ولاء الدسوقي
٣٥١	د/ ياسر الشايب
٣٥٢	د/ ياسر جاد الله

المجالس التخصصية الرئاسية

٣٥٣	أ/ جويس رفلة
٣٥٤	د/ مرفت الديب
٣٥٥	د/ ملك زعلوك

القطاع الخاص

٣٥٦	د/ حسن القلة
٣٥٧	د/ سلمى البكري
٣٥٨	د/ محمود حمزة

الوزراء السابقين

٣٥٩	د/ أحمد جمال الدين

المجتمع المدني

٣٦٠	أ/ محمد شمروخ
٣٦١	أ/ مصطفى مجدي
٣٦٢	أ/ ميراي نسيم
٣٦٣	أ/ ياسمين هلال

الأكاديميين

٣٦٤	د/ أشرف حاتم
٣٦٥	د/ حسام كمال
٣٦٦	د/ شبل بدران
٣٦٧	د/ علي شمس الدين
٣٦٨	د/ لميس رجب
٣٦٩	د/ محسن مهدي
٣٧٠	د/ نجيب الفونس

T20

٣٧١	د/ أحمد عوض الله
٣٧٢	د/ حسام البيباني
٣٧٣	د/ دينا عبد الخالق
٣٧٤	أ/ شريف عثمان
٣٧٥	أ/ طارق حسني
٣٧٦	أ/ منة الله بركات
٣٧٧	أ/ ندى شريف علي
٣٧٨	د/ يحيى العزبي

محور الثقافة

المنسق

٣٧٩	د/ سعيد المصري

الحكوميين

٣٨٠	د/ أحمد مجاهد
٣٨١	د/ خالد حامد
٣٨٢	أ/ دعاء شبل
٣٨٣	م/ رانيا مصطفى
٣٨٤	أ/ طارق حسني
٣٨٥	د/ عادلة رجب
٣٨٦	د/ عماد بارسوم
٣٨٧	أ/ ميادة مدحت
٣٨٨	د/ هيثم الحاج
٣٨٩	أ/ ولاء الدسوقي

القطاع الخاص

٣٩٠	أ/ أحمد السيد
٣٩١	أ/ إنجي محمد
٣٩٢	د/ رنا أبو الأنوار
٣٩٣	أ/ مروة حلمي
٣٩٤	أ/ محمد العدل

الوزراء السابقين

٣٩٥	د/ عماد أبو غازي
٣٩٦	م/ محمد الصاوي

المجتمع المدني

٣٩٧	أ/ أحمد نوار
٣٩٨	أ/ حمدي زيدان
٣٩٩	أ/ مسعد فودة
٤٠٠	أ/ نبيل صمويل
٤٠١	أ/ هبة شريف

الأكاديميين

٤٠٢	د/ إنصاف عمر
٤٠٣	د/ أنور مغيث
٤٠٤	د/ حازم حسني
٤٠٥	أ/ حسام لطفي
٤٠٦	د/ شريف شاهين
٤٠٧	د/ صلاح فضل
٤٠٨	د/ مونيكا حنا
٤٠٩	د/ نادية أبو غازي
٤١٠	د/ نهلة مطر

الكتاب والصحافيين

٤١١	أ/ دينا الغمري
٤١٢	أ/ سيد محمود
٤١٣	م/ شريف لطفي
٤١٤	أ/ محمد شعير

الفنانين

٤١٥	أ/ تامر السعيد
٤١٦	أ/ صبري فواز
٤١٧	أ/ طارق مأمون
٤١٨	أ/ عادل السيوي
٤١٩	أ/ عز الدين نجيب
٤٢٠	أ/ هشام جبر

محور البيئة

المنسق

٤٢١	د/ حسين أباظة

الحكوميين

٤٢٢	أ/ إيمان الليثي
٤٢٣	السفير/ أيمن ثروت
٤٢٤	م/ سماح صالح
٤٢٥	د/ شريف كمال
٤٢٦	د/ عاصم الجزار
٤٢٧	د/ عطوة حسين
٤٢٨	أ/ عقيلة عزت
٤٢٩	د/ عمرو السماك
٤٣٠	د/ ماجدة شعيب
٤٣١	مستشار/ محمد خليل
٤٣٢	د/ محمد صلاح
٤٣٣	أ/ محمد معتمد
٤٣٤	د/ مروى حجازي
٤٣٥	د/ مصطفى فودة
٤٣٦	أ/ نيريت محمود
٤٣٧	أ/ هاني ميشيل
٤٣٨	أ/ هدى صلاح الدين
٤٣٩	د/ هويدا بركات
٤٤٠	د/ ياسمين فؤاد

الأكاديميين

٤٤١	د/ أحمد حزين

القطاع الخاص

٤٤٢	م/ صلاح حافظ
٤٤٣	د/ عفيفي عفيفي
٤٤٤	د/ منير نعمة الله

المجتمع المدني

٤٤٥	د/ أيمن محرم
٤٤٦	أ/ بيرتي شاكر
٤٤٧	د/ خالد علام
٤٤٨	م/ صابر عثمان
٤٤٩	د/ وليد منصور

المنظمات الدولية

٤٥٠	د/ حسام علام
٤٥١	أ/ سينا بسام علي حبوس
٤٥٢	د/ شيرين خلاف
٤٥٣	د/ محمد بيومي

المراكز البحثية

٤٥٢	د/ نسرين اللحام

محور التنمية العمرانية

المنسق

٤٥٤	د/ عاصم الجزار

الحكوميين

٤٥٥	د/ سامي عبد العزيز
٤٥٦	د/ مها فهيم
٤٥٧	م/ وليد عباس

القطاع الخاص

٤٥٨	د/ هشام شكري

الوزراء السابقين

٤٥٩	د/ عبد القوي خليفة

المجتمع المدني

٤٦٠	د/ عادل إسماعيل
٤٦١	أ/ محمد سيد صابر

الأكاديميين

٤٦٢	أ.د/ ابتهال عبدالمعطي
٤٦٣	د/ أحمد يسري
٤٦٤	د/ أشرف عبد المحسن
٤٦٥	أ.د/ راندا جلال
٤٦٦	أ.د/ سامي عامر
٤٦٧	أ.د/ سحر عطية
٤٦٨	أ.د/ سيد عبدالمقصود
٤٦٩	أ.د/ طارق عبد اللطيف
٤٧٠	أ.د/ عبدالمحسن برادة
٤٧١	أ.د/ عبد الوهاب حلمي
٤٧٢	أ.د/ فريد عبد العال
٤٧٣	أ.د/ فيصل عبدالمقصود
٤٧٤	أ.د/ مجدي ربيع
٤٧٥	أ.د/ محمد صالحين
٤٧٦	د/ مصطفى منير
٤٧٧	د/ ياسر منصور

المنظمات الدولية

٤٧٨	د/ محمد ندا

المراكز البحثية

٤٧٩	د/ أبو زيد راجح
٤٨٠	أ.د/ محمد دراز

محور السياسة الخارجية والأمن القومي

المنسق

٤٨١	السفير/ عمر عامر

الحكوميين

٤٨٢	اللواء/ أبو بكر الجندي
٤٨٣	دبلوماسي/ محمد الغيطاني
٤٨٤	اللواء/ مراد موافي

البرلمانيين

٤٨٥	اللواء/ سامح سيف اليزل
٤٨٦	د/ سمير غطاس

المراكز بحثية

٤٨٧	د/ عبد المنعم سعيد

محور السياسة الداخلية

المنسق

٤٨٨	د/ أحمد عبد ربه

الحكوميين

٤٨٩	اللواء/ عبد الرحيم قناوي

الوزراء السابقين

٤٩٠	السفير/ محمد العرابي

الخبراء

٤٩١	أ/ أيمن الصياد
٤٩٢	د/ سمير مرقص

الأكاديميين

٤٩٣	د/ مصطفى كامل السيد
٤٩٤	د/ نيفين مسعد

الجهات المشاركة

القطاع الخاص

١	الجمعية المصرية للاستثمار المباشر
٢	جريدة القاهرة
٣	رؤية جروب
٤	شركة القلعة كابيتال
٥	شركة Environics
٦	شركة Environmental Quality International
٧	شركة Regal Mining
٨	شركة ارتقاء الخدمات المتكاملة وتدوير المخلفات
٩	شركة إديتا
١٠	شركة بارك نولوجي
١١	شركة بافاريا
١٢	شركة برايس واتير هاوس
١٣	شركة بورسعيد للتنمية الزراعية
١٤	شركة تروبيكال إدارة المشروعات الفندقية
١٥	شركة دلتا
١٦	شركة دومينيك للخدمات البحرية
١٧	شركة فاست توريستك لنقل الركاب
١٨	شركة فودافون للاتصالات
١٩	شركة كابسي للدهانات
٢٠	شركة كوندور للاستشارات
٢١	شركة منتور جرافيكس
٢٢	شركة ميرسيك
٢٣	شركة نيوسلكت للإستيراد والتجارة
٢٤	شركة يونيترانس العالمية للنقل
٢٥	شركة promark ltd
٢٦	شركة Solar Shams
٢٧	شركة إم بي للهندسة والمقاولات
٢٨	شركة بلو ميديكال
٢٩	مجموعة القلعة للاستثمارات
٣٠	مجموعة دار المعمار
٣١	مستشفى الجنزوري
٣٢	مستشفى النيل بدراوي
٣٣	مسرح أوبرا ملك
٣٤	مشروع تحديث الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي
٣٥	معمل البرج
٣٦	معمل المختبر
٣٧	مكتب حماية الملكية الفكرية
٣٨	مؤسسة المورد الثقافي
٣٩	برنامج عالم واحد للتنمية
٤٠	شركة أيادي
٤١	شركة القلعة للاستشارات
٤٢	البنك التجاري الدولي
٤٣	فندق الميريديان
٤٤	فندق تروبيكال
	فندق هيلتون الغردقة

المراكز البحثية

٤٥	المركز القومى للبحوث
٤٦	المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
٤٧	المركز المصري للدراسات الاقتصادية
٤٨	المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية
٤٩	مركز بحوث الصحراء
٥٠	منتدى الدراسات المستقبلية لأفريقيا والشرق الأوسط

الجامعات والمعاهد

٥١	الجامعه الأمريكية
٥٢	المجلس الأعلى للجامعات
٥٣	أكاديمية البحث العلمي
٥٤	جامعة المستقبل
٥٥	جامعة الأسكندرية
٥٦	جامعة القاهرة
٥٧	جامعة المنوفية
٥٨	جامعة النيل
٥٩	جامعة بنها
٦٠	جامعة عين شمس
٦١	مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا
٦٢	الجامعة البريطانية
٦٣	مدارس الجيل
٦٤	مدارس المستقبل
٦٥	معهد البحوث الاجتماعية والجنائية
٦٦	معهد التخطيط القومى

المجتمع المدني

٦٧	اتحاد الصناعات المصرية
٦٨	الإتحاد العام للجمعيات الأهلية
٦٩	البرنامج الوطني لإدارة المخلفات الصلبة
٧٠	الجمعية المصرية لشباب الأعمال
٧١	المجلس الوطني للتنافسية
٧٢	ايجابي سوليوشنز
٧٣	برنامج المبادرة المصرية
٧٤	بنك الطعام
٧٥	جمعية ١٠ طوبة
٧٦	جمعية الألفي للتطوير والتنمية
٧٧	حماية الملكية الفكرية
٧٨	شباب رواد الاعمال
٧٩	جمعية تكاتف
٨٠	مؤسسة معاً لتطوير العشوائيات
٨١	مبادرة Green Arm
٨٢	مبادرة تراث مصر الجديدة
٨٣	مركز بصيرة
٨٤	مستشفى ٥٧٣٥٧
٨٥	مؤسسة مصر الخير
٨٦	مؤسسة دوم الثقافية
٨٧	مؤسسة رمال
٨٨	برنامج الحق بالمبادرة المصرية
٨٩	مشروعي

القطاع الحكومي

٩٠	جميع الوزارات
٩١	البنك المركزي المصري
٩٢	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
٩٣	الشركة القابضة لكهربـــاء مصر
٩٤	الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية
٩٥	المجالس التخصصية الرئاسية
٩٦	المجلس الأعلى للصحة
٩٧	المستشفى التخصصي عين شمس
٩٨	الهيئة العامة لتخطيط مشروعات النقل
٩٩	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
١٠٠	الهيئة العامة للتخطيط العمراني
١٠١	الهيئة العامة للرقابة المالية
١٠٢	الهيئة العامة للطرق والكباري
١٠٣	الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد
١٠٤	الهيئة المصرية العامة للبترول
١٠٥	الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٠٦	إدارة البحوث في البورصة
١٠٧	هيئة المحطات النووية
١٠٨	جهاز تنظيم مرفق الكهرباء
١٠٩	دار الأوبرا المصرية
١١٠	دار الكتب
١١١	مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء
١١٢	مستشفى مصر للطيران
١١٣	النقابة العامة للتمريض
١١٤	هيئة التأمين الصحي
١١٥	هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة
١١٦	مكتبة الأسكندرية
١١٧	هيئة قناة السويس
١١٨	مستشفى القصر العيني
١١٩	مستشفى الطيران المدني
١٢٠	المجلس القومي لشئون الإعاقة
١٢١	المجلس القومي للمرأة

المنظمات الدولية

١٢٢	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
١٢٣	البنك الدولي
١٢٤	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
١٢٥	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)
١٢٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٢٧	مركز البيئة والتنمية للأقليم العربي وأوربا (سيدارى)
١٢٨	هيئة الأمم المتحدة للمرأة
١٢٩	منظمة الصحة العالمية
١٣٠	منظمة العمل الدولية
١٣١	الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)